

# بَيِّنَاتُ الْإِضْبَاحِ

للشيخ حسن بن علي الشرنبلالي رحمه الله

٩٩٤-١٠٦٩ هـ

بتحشية الشيخ محمد اعزاز علي رحمه الله

١٣٠٠-١٣٧٤ هـ

المسقى

# بَيِّنَاتُ الْإِضْبَاحِ

طبعة جديدة مصححة ملونة

مكتبة الشريفة

كراتشي، باكستان

# نَوَافِلُ الْأَضْيَعِ

لِلشَّيْخِ حَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الشَّيْخِ نَيْلَانِي

٩٥٠ ١٠٦٩ هـ

بِمُحَاشَاةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ إِيَّازٍ عَلَى يَدَيْهِ

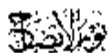
٣٠٠ ١٣٤٩ هـ

الْمُسْنَوِي

# بِالْأَضْيَعِ

طَبْعَةٌ مَدِيرَةُ مَطْبَعَةِ مَدِينَةِ





اسم الكتاب :

288

عدد الصفحات :

150 روپیہ

السعر :

1431ھ - 2010ء

الطبعة الأولى :

مکتبہ ابن عباس

اسم الناشر :

جمعية شومہری محمد عني فقیرية (مسجلة)

Z-3، اوور سیز بنک لوز، طان جوهر، کراچی، پاکستان.

+92-21-7740738

اتصال :

+92-21-4023113

اتصال :

al-bushra@cyber.net.pk

البريد الإلكتروني :

www.ibnabbasaisha.edu.pk

الموقع على الإنترنت :

مکتبہ البشرى، کراچی۔ +92-321-2196170

بطلب من :

مکتبہ الحرمین، اردو بازار، لاہور۔ +92-321-4399313

المصباح، 11 اردو بازار، لاہور۔ 042-7124656-7223210

بک لینڈ، ٹی پلازہ کالج روڈ، راولپنڈی۔ 031-5773341-5557926

دارالاحیاء، نزد قصبہ خوالی بازار، پشاور۔ 091-2567538

مکتبہ رشیدیہ، سرگئی روڈ، کوئٹہ۔ 0333-7825484

وأيضا في كل عند جميع المكتبات المشهورة

## مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد، فإنه علم الفقه جليل الشأن، عظيم المكانة، فهو مع الإخلاص مفتاح سعادة الآخرة والدنيا، فلولاه لما صحت العبادات ولا تمت المعاملات، ولا تقرب العباد والزهاد، أو تعامل التجار والصناع؛ والعبادة أهميته وعظم فضله اعنى به الشفاء لكل الاعتناء، وبذلوا في تدوينه ثم في تذييله وتذييله جهدا عظيما، حتى وصل إليها سهلا يسيرا مهنيا مربيا.

ومن الجهود التي بذلت لتهديب الفقه وتسهيل ضبطه تأليف المتن الذي هي بمثابة نصاب النياب؛ ولقد صنف فقهاء المذاهب الأربعة متوناً يذللوا في تهديب عباراتها قصارى جهودهم، حتى أصبحت تلك المتن أساس مذهبيهم ومرجعا ومعتمدا للدارسين والمؤلفين؛ لإيجازها وسهولة حفظها. ونسألتنا لطيفة سابقة في تأليف مثل هذه المتن منذ عهد الإمام محمد بن الحسن النخعي رضي الله عنه، وقد كثر شراحها ودارسوها، ومن الكتب الأساسية للدارسي علم الفقه في مدارسنا الإسلامية كتابنا هذا نور الإيضاح للشيخ الفقيه المحدث حسن بن علي الشرنبلالي رضي الله عنه، وهو من أهم الكتب النورانية في فقه العبادات، سهل المصطلح، وما زال يدرس في مدارسنا النظامية بكل اهتمام، ونرى طلاب مدارسنا الدينية مكبين عليه بكل شوق ورغبة، رغم الطابعة الحجرية القديمة.

وإننا - بإدارة مكتبة البصري - قد عزمنا على طباعة جميع الكتب النورانية، مراعين في ذلك متطلبات عصرنا الراهن، وتقيضا لعزمنا وتحقيقا لهدفنا عطوة طباعة ونور لإيضاح وإخراجها في نوبه الجديد وطباعتها الطاهرة، وكل ذلك بفضل الله وتوفيقه، ثم بجهود إخواننا الذين بذلوا مجهودهم في تضييقه وتصحيحه، وكذلك في إخراجها هذه الصورة الرائعة، فجزاهم الله كل خير، ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل هذا الجهد المتواضع، ويجعله في ميزان حسناتنا، إنه صريح بحسب.

مكتبة البصري

كراتشي باكستان





## الحمد لله رب

= علائق النعم، والثاني: معناه المتعم بدقائقها، وجمع بينهما إشارة إلى أنه سمي طلب النعم المخلقة والحاضرة منه تعالى، وخرج بقولنا: "غالباً" نحو حذر وحافوا؛ فإن الأول أبلغ من الثاني؛ لأن الأول صفة شبيهة وهي تدل على اللوام والاستمرار، والثاني اسم فاعل لا يدل إلا على اتصاف شيء بشيء ولو مرة، واعلم أيضاً أن الرحمن والرحيم صفتان مشبهتان بنينا للمبالغة من مصدر "رحم" بعد تنزيهه مسرة اللزوم، أو نقله من فعل بالكسر إلى فعل بالضم، فلا يرد ما يقال: إن الصفة المشبهة لا تصاغ من التثنية، و"رحم" متعد: فإنه يقال: رحمتك غداً.

الحمد لله. لم يقطعها على السلسلة؛ إشارة إلى استقلال كل منها في حصول التبرك به. وقال في "الحمد لله" بما للاستغراق أو التحسُّر أو التعبد، و"اللام" في "هـ" إما للاستحقاق أو للاختصاص أو للملك، والأولى أن تكون "ألف" للتحسُّر و"اللام" للاختصاص، فالسبب حيث: حس الحمد عنصري فاعله، ويلزم من اختصاص التحسُّر اختصاص الألف؛ إذ لو خرج فرد منها لغيره خرج التحسُّر في ضمنه، فهو في قوة أن يدعى أن الأفراد مختصة بالله بدليل اختصاص الحس به، فهو كدعوى شيء بكم، فالدعوى هي اختصاص الأفراد، والهيئة هي اختصاص الجنس، والمشهور أن جملة الاختصاص حرية لفظاً تشابلية معني، ويصح أن تكون حرية لفظاً ومعني؛ لأن التشابح بالحمد حمد فيحصل الحمد بها وإن قصدها الإخبار، وأركان الحمد خمسة: حامد، ومحمود، وعمود به، وعمود عليه، وصيغته، فإذا قلت: زهد هام؛ لكونه أكرمك، فأنت حامد، وزهد محمود، وأعلم محمود به، والكرم محمود عليه، والصيغة هي قولك: زهد عالم، والمحمود به والمحمود عليه قد يختلفان اعتباراً كما إذا قلت: زيد أكرم؛ لكونه أكرمك، فأفسده به أكرم من حيث أنه مخلوق الصيغة، والمحمود عليه أكرم من حيث إنه سامع على الحمد. واعلم أن أفضل الحمد "الحمد لله حمداً يوالي نعمة ويكافئ مزيداً" فلا حلف أو نذر لمحمد الله بأفضل الحمد بربك، وإنما لم يأت به انصاف انحصاراً على ما بدأ به الله كتابه العزيز. (حاشية الباجوري)

رب: اسمه راسداً بناء على أنه اسم فاعل ففعلت لألف وأدغمت الياء في الياء، ويصح أن يكون صفة منبهة فلا حذف، وهو من التثنية، وهي تبليغ الشيء حالاً محالاً إلى الحد الذي أراده المربي، ويخص المولى بـ"أل" - وهو الرب - بالله، بخلاف المضاف لغير العاقل كما في قوله: رب الدار، وأما المضاف للعاقل فهو مختص كما يدل عليه ما ورد في صحيح مسلم: "لا يقل أحدكم: 'ربي' بل سيدي ومولاي" أي لا يقل أحدكم على غير الله تعالى: "ربي" بل سيدي ومولاي، ولا يرد قول سيدنا يوسف عليه السلام: "ربي أنسى" (يوسف: ١٢)؛ لأن ذلك مختص بزمانه كالتسويد لسره تعالى. فكان ذلك حاشياً في شريعته، وقد أتى الرب لمعان نظمها بعضهم في قوله:

رب محط مائك وممر مرب كثير الخير والمولى للنعم =

## العالمين، والصلاة والسلام.....

- وخالفنا المعبود - حرام كسرنا - ومصطلحنا والمصاحب ثابت القدم  
وجامعنا والمسيّد احفظ فهدى - معان: أنت للرب مدّاح لمن نظم

(حاشية الباجوري، بمدف)

العلمين: اعلم أن ههنا ألفاظ لا بد من سرغتها، فالأول: اسم جمع، وهو اسم دال على الجماعة كدلالة المركب على أجزائه كقولهم ورعط، والثاني: الجمع، وهو ما دل على الأجزاء الخمسة كدلالة تكرار الواحد بحرف الحظف كالربيع في قولك: "شجرة الربيعون"؛ فإنه في قوة جاء زيد وزيد ورید، والثالث: اسم الجنس الإفرادي، وهو ما دل على اللاحقة بلا قيد، أي من غير دلالة على قلة أو كثرة كماء وتراب، والرابع: اسم الجنس الجمعي، وهو ما دل على اللاحقة بقية الخمسة كتمر إذا عرمت هذا فاعلم أن في "العالمين" بفتح اللام، اختلافاً، فذهب بعضهم مثل ابن مالك وأمثاله إلى أنه اسم جمع محض، بمن يعقل لا جمع، وحفره، عالمٌ بفتح اللام، ودليله أن العام اسم عام لما سوى الله، والجمع تدعى بمن يعقل، فلزم أن يكون المنفرد أعم من جمعه وهو باطل، والتحقق أن العالمين جمع العالم؛ لأنه كما يطلق على ما سوى الله يطلق على كل جنس، وعلى كل نوع وصف، فيقال: عالمٌ لاس وعالم الجن وعالم الملك، وهذا الإطلاق يصرح جمعه على عالمين، لكنه جمع لا يسود الشرع؛ لأنه يشترط في المنفرد أن يكون معلماً أو صفة، وعالم ليس بمعلم ولا صفة، وقيل: إنه جمع استوفى الشرط؛ لأن العالم في معنى الصفة؛ لأنه علامة على وجود مخلقه، وقد نصر على ذلك جماعة، منهم شيخ الإسلام في شرح الشافية، ودليل ابن مالك وأتباعه كما يطلق كونه جمعا يطلق كونه اسم جمع؛ لأنه لا يصح أن يكون كل من الجمع واسم الجميع أحص من مفرده، فما هو حواشيهم فهو حواشي غيرهم.

والصلاة: اعلم أن الصلاة ههنا هي المأمور بها في حبر: "أمرنا أن نصلي عليك، فكيف نصلي؟" فقال: "قولوا: اللهم صل على محمد وآل محمد" لا مطلق الصلاة، والفرق بينهما أن مطلق الصلاة معناه الرحمة، والصلاة المأمور بها معها طلب الرحمة لألفا من مخلوق، وبالصلاة تكونها مأموراً!! لا يحصل مثقال الأمر، وتكون أهم من غيرها، وقيل: معناها العطف. [حاشية الطحطاوي: ١٢]

والسلام: هو معنى التسليم - وهو الصحة - أو معنى السلامة من شئناخص، وأتى المصنف بالسلام؛ لكونه من المأمورين الذين يرون كراهة إفراة الصلاة، فإهم رأوا كراهته بشروط ثلاثة: الأول: أن يكون ماء، بخلاف ما إذا كان من خشب، فإنه حقه الثاني: أن يكون في غير المأورد، أما فيه فلا يكره الأفراد، فثبت: أن يكون من غير داخل الحجرة الشريفة، أما هو فيقتصر على السلام، قال بعضهم: وإثبات الصلاة والسلام في صغر الكتب والرسائل حدث في زمن ولاية بني هاشم، ثم مضى العمل على استحبابه.



على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله الطاهرين، وصحباته أجمعين، قال العبد  
 الفقير إلى مولاه الغني أبو الإخلاص حسن الوفاي الشربلالي الخنفي: إنه التمس مني  
 بعض الأجلاء - عامل التمس - عاملنا الله وإياهم بملطفه الخفي - أن أعمل مقدمة في العبادات،  
 فنقرب على المبتدئ ما تنبت من المسائل في الطولات، فامتدحت بالله تعالى، وأحبته  
 طالباً للثواب، ولا أذكر إلا ما جزم بصحته أهل الترجيح من غير إطناب، ومحبته  
 "نور الإيضاح ونجاة الأرواح"، والله أسأل أن ينفع به عباده، وينصحه بالإفادة.  
 لا ينسى الأرواح، ثم المنع به للمعسر

سيدنا: [أي سيد جميع المخلوقات] مأخوذ من ساد فومه يسودهم سادته من باب كتب، والاصم السود والنفس  
 وهو المجد والشراف، والسيد: الرئيس والكرام والمالك، وأصل "سيد" سيده، أحسن الوفاء والوفاء، وسبب إخلاص  
 بالسيكون، قلبت الواو ياء، ولذغت ياء، في الياء فصار سيده. [حاشية الطحطاوي: ٩] محمد: قيل: هو في التسمية  
 سابق على أحمد، قال ابن القيم ومن عداها حصصه  $\text{ﷺ}$  أن من الله هدى الإحسين أن يسمى بأحدهم، أحد قبل  
 زمانه  $\text{ﷺ}$  مع ذكرها في الكتب القديمة والأسم السابقة، ومع أقسام الأعلام للنفوس، فلم يقع ذلك لأحد قبله أصلاً،  
 أما أحمد فلا اتفاق، ومما محمد فعلى الأصح كما ذكره الشهاب في "شرح الشفاء". [حاشية الطحطاوي: ١٠]  
 خاتم: آخر كل شيء، ولحياته وآخر القوم. آله: المراد بالآل ههنا سائر أمة الإجابة مطلقاً، وقوله  $\text{ﷺ}$ : أن محمد  
 كل نبي حل على التقوى من لشرك؛ لأن المقام للدعاء. [حاشية الطحطاوي: ١١] وصحباته: جمع صاحب،  
 وهو عند جمهور الأصوليين من طاعت صحبته منبه، مدة بليت معها إطلاقاً صاحب فلان عرفاً، بلا تحديد. في  
 الأصح، ولذا صح فيه عن الواقدي اتفاقاً؛ إذ يقال: يس صاحباً، بل وقد وأوتم من سائقته، وقيل: لا يشترط.  
 [حاشية الطحطاوي: ١٢] الشربلالي: الأصل شربلولي، نسبة لقرية تحاه صف لهاها بإقليم الترفية بسواد مصر  
 المحروسة، يقال لها: شربلولة، واشتهرت نسبة إليها بلفظ الشربلالي. [حاشية الطحطاوي: ١٤]  
 الأجلاء: جمع جليل كطبيب وأطباء وحبيب وأحباء بمعنى الأصقاء، طالباً: حال من الضمير المرفوع المتصل.  
 ومحبته: انضمام راجع إلى مقدمة مؤودة بتأويل الكتاب. ينفع: التفعيل إيصال الخير إلى الغير.

## كتاب الطهارة

الماء الذي يجوز التطهير بها سبعة مياها: ماء السماء، وماء البحر، وماء النهر، وماء  
البئر، وماء ذاب من الثلج، والبرد، وماء العين.  
ماء العر

كتاب الكتاب والكعبة لقد أجمع، وأطلق الكعبة على هذه القوش؛ لما فيه من جمع حروفها بعضها إلى  
بعض، واصطلاحاً: طائفة من المسائل الصعبة، اعتبرت مستقلة، شملت أنواعاً كهذا الكتاب؛ فلما فيه طهارة  
الوضوء، وطهارة العسل، والطهارة بالماء، والطهارة بالتراب إلى غير ذلك، أو لم تشمل ما لم يكن تحتها باب  
ولا فصل ككتاب اللغظة واللفظ والآتي والمغفور، وإنما زدت قوله "اعتبرت"؛ ليحاط بجميع الطهارة، فإنها من  
نواع الصلاة إلا إنها اعتبرت مستقلة، أي اعتبرها للغير به مستقلة بحيث لا يتوقف تصور ما فيه على شيء، فإنه  
أمر بحدوده [حاشية المخطوطي على مرآتي الفلاح: ١٨]

الطهارة: [فتح ثناء الفصح من ضمنها [حاشية المخطوطي]] قدمت الطهارة على الصلاة؛ لكونها شرطاً وهو  
مقدم. [مرآتي الفلاح: ١٨] الطهارة بفتح الطاء مصدر طهر الشيء بمعنى طهّنه، وبكسرهما الالة كذا  
والترتيب، وضمنها اسم لما فصل بعد التطهير. [مرآتي الفلاح: ١٨] يجوز: أن الماء يبرز الصحة؛ لئلا يرد ما يرد  
على ظاهر العبارة من أن الماء المذوق للغير - كذا إذا أحرزه في حب وغیره - إذا توضع غير المالك به لا يجوز،  
أي لا يحل به الوضوء، ولكن يصح أي يترتب عليه صحة الصلاة.

وماء البحر: التصديق عليه دفلاً نظراً لعدم جواز التطهير به؛ لأنه مرّ من كما نوههم ذلك بعض أصحابه،  
ومن الناس من كره الوضوء من البحر نطقاً، لحديث ابن عمر: أنه سئل قال: لا يركب البحر إلا حاج أو  
مستجير أو عابث في سبيل الله، فإن تحت البحر دواب وأشرار شراراً فترد به أبو حنيفة وكان ابن عمر لا يرى جواز  
الوضوء به، ولا الفصل عن حنيفة، وكذا روي عن أبي هريرة. [حاشية المخطوطي: ٢٠]

وماء النهر: قد أحرث، وهو مجرى الماء. ذاب من الثلج: أحرز به عن الذي يلوّح من المنع؛ لأنه لا يطهر  
بسبب في الشتاء ويجمد في الصيف عكس الماء. [مرآتي الفلاح: ٢١]

والنهر: بفتح الباء الواحدة والمراد المهمة. ماء العين: [وهو الذي يجمع من الأرض لازديده في داخلها] اعلم  
أن الإضافة في هذه النماء لشأنها لا للتشديد، وتنفرد بين الإضافة صحة إطلاق ثناء على الأول دون الثاني؛ إذ  
لا يصح ما يدل على النور: هذا ماء من غير قيد بالنور، بخلاف ماء غيره؛ لصحة إطلاقه به.

## [أقسام المياه]

ثم المياه على خمسة أقسام: طاهر مطهر غير مكروه: وهو الماء المطلق، وطاهر  
مطهر مكروه: وهو ما شرب منه الهرة ونحوها، كان قليلاً، وطاهر غير مطهر:  
وهو ما استعمل لرفع حدث أو لقربة كالوضوء على الوضوء بنينه، ويصير الماء  
مستعملاً يتحدر انفصاله عن الخسار، ولا يجوز بماء شجر وغيره يخرج بنفسه من  
غير عصر في الأظهر. ولا بماء زان طبعه بالنطبخ أو نجبة غيره عليه.

ماء المطلق وهو الذي لم يخالطه شيء من غير الماء: أي الطهارة، وإن شربته سكرت نفس. [أمر في الفلاح: ٢٢]  
قليلاً [أمر في المزيل والكثير بياناً بالتفصيل] طاهر مذاهب أهلنا بعده فاطر قليلاً. [حاشية الخططاري: ٢٢]  
غير مطهر للحدث لا سجدة الخفيفة. وهو الميم في هذا على سبيل ما أحلوا فإنه إذا توبت أحدث وبوى  
الوضوء برقع أحدث وثابت الوضوء، وإذا توبت غير المحدث، ونوى الوضوء مع الحيلولة، جسد وأداء عبادة  
توبة له لأن تقع الحادثة لأن ارتفاع الحدث فرج نيته ولكن يثبت التبرؤ عليه، وإذا توبت أحدث ولم يبر  
الوضوء برقع أحدث ولا يثبت. وفي هذه تصور الثلاث مكروه، فمستعمل، أما إذا توبت غير المحدث، ولم يبر  
الوضوء لا مكروه، مستعملاً لا يبر.

أو نجس. هي على ما يثبت عليه ولا ثواب إلا بالنية [حاشية الخططاري: ٢٢] كالوضوء: أح: علقه الخبيث،  
وهو عند باختلاف المجلس: فبه إذا أخذ المجلس بكبر الوضوء الثاني، فلا يكون ثلاً، لكن مستعملاً، لأن لم يبر  
بالأذن عبادة شرع التبرؤ، ولا ولا يبر.

ويصير أح: أي يصير ماء مستعملاً وقت ربه من العسر وقت الاستعمال من غير مؤخر، واحتار الخططاري  
وحسن مشيخ بلح أنه لا يستعمل إلا إذا استمر، وتظهر فائدة اختلاف فيما إذا فصل يوم استمر سقوط على  
عصر آخر، وأخرى غيره من غير أن ياحته بيده، معي ما قبله التبرؤ لا يبر غسل ذلك العسر بذلك الماء،  
وسمى قول الخططاري: يصح [حاشية الخططاري: ٢٣]  
شجر الزينة مطهر المسك في الأظهر: اعترى به عما قبل أنه يجوز ما يقتصر به، لأنه ليس لمؤخره ولا يصح  
ثاني في سمي الشجر، وصحة نفي الاسم عنه. [أمر في الفلاح: ٢١] صفة وهو رقة والسلاخ والأزود والآلات.  
بالطبخ، فده، لأنه لو فطر وصف ماء سحر المصنوع، أو نباتاً، بدون صنع ياد التي فيه ليمس، ولم يذهب،  
رقة الماء، فإنه يجوز للشرب به. [مأشبه الخططاري: ٦٤]



وكذلك زائدا قليلا - والقليل ما دون عشر في عشر - فيتجنب وإن لم يظهر أثرها فيه، أو حاريا ويظهر فيه أثرها، والأثر: طعم أو لون أو ريح، والخامس: ماء مشكوك في ظهور ريقه، وهو ما شرب منه حمار أو بغل.

### محل [في بيان أحكام السور]

والماء القليل إذا شرب منه حيوان يكون على أربعة أقسام، ويسمى سؤوا الأول: طاهر مظهر، وهو ما شرب منه آدمي أو ثور أو ما يؤكل لحمه، والثاني: نجس لا يجوز استعماله.

ماء مشكوك كذا، أو الظاهر أنه ليس بذكر هذا القول ويقول: لا يجوز أن يشرب من أسكنه الشرح المذكور، ولكن معناه يتناقص، فلا تنحصر به حجة الاحتياط، وإنما لا يبعد غرضه عدم منه وسر التمسك بأسنانه الشلي على نيب الخشتي (١١١) أو يعالج، وكانت أدلة لا يمكنه، وفي القبر الأول والماء القليل وهو ما لا يكون عشر في عشر ولا يكون حاريا، صورة السور عند شربها تكون المبردة، الماء الحار المثلج والجميع أسود، وجميع السور أسود، فتوا ولا يسمى سؤوا إلا إذا كان قليلا، فلا يقال لجمع تهر اغشروب منه سؤوا. [إشارة إلى الطهارة، وإرفاق القبرين مستحاضا] فصح من غير تكرار في استعماله آدمي أو غيره، وهذا لا يمكن في ماء شرب، ولا فرق بين الكبير والصغير، والمسلم والكافر، والحائض والحنب، وإذا شرب من ماء شرب حمار أو كلب أو شرب بغيره، أو قال ماء لم يشرب منه من غيره، وإذا كان بعد ما رده البراق في فيه براء، ونقده أو شربه قبل الشرب، فلا يكون سؤوا نجسا عند أي جملة وأن يوسف بن تازة مكرره فيكون محسوبا، لعدم صحابة لأحد من البراق عند، [إرفاق العلاج ١٩] أو ما يؤكل لحمه، ولا تكرار سور ما يذكر، لأنه إذا ذكر حلاله أو حلاله فافهم، وهي في الأصل سورة، وقد يكنى ما من سورة - فإن كان حلالا فسورها من السور التي ذكرها، [إرفاق العلاج ٢٠] ولما في من أقسام الماء القليل، نجس، في الكلام في إجماله، وأعلم أن سور الكتاب والحل، من نفس بحاله معطاة بالاعتاق، وأما سور غيرها فمجانبة لغيره، وفصل حلفه لا يجوز بل أي لا يصح الظاهر بحاله، ولا يشربه إلا محض كاشفته، [إرفاق العلاج ٢١]



## فصل [في التحري في الأواني والثياب]

لو انحلط أوانٌ أكثرها طاهر تحرى للتوضؤ والشرب، وإن كان أكثرها نجساً لا يتحرى  
 لا للشرب، وفي الثياب المختلطة يتحرى، سواء كان أكثرها طاهراً أو نجساً.

## وصل [في أحكام الأباز وتطهيرها]

تسرح البئر الصغيرة بوفرء نجاسة وإن قلت من غير الأرواث كقفزة دم أو خر،  
 وينوقع خنزير ولو خرج حياً ولم يصب فيه الماء، ويموت كلب أو شاة أو آدمي  
 فيها، وبانتفاخ حيوان ولو صغيراً، ومائتا دلو لو لم يمكن ترصيدها.....

أوان مرفوع والمعلقة، وعذمة وفعه ضمة مقصورة على الماء لتدوقة، لأناء الساكنين، وأحسة الأواني فعل به  
 كما "جوز". [حاشية الضحطاري: ٣٤] تحرى إخ: ماضي من التحري، وهو تعريض الترسع وإخذه لتسر الطاهر  
 عن غيره، [حاشية الضحطاري: ٣٥] لا يتحرى. بل يسم كمن عدم ماء.

وفي الثياب إخ: أي في الشاغل من الماء بهصها بحس ورمصها طاهر، ولم يميزه فحكمه التحري. سواء كان أكثر  
 منها حساً أو طاهراً، يتحرى إخ لأنه ٦ حلق. لقرب في سر العروق، وأنه نجسه المراء. [مرآة العلاج: ٤٤]  
 تسرح الشرا: أي يسرح ماؤها، لأنه من إسك الفعل إلى الشرا وإزالة الماء الغالي البذر، فضلاً للمبالغة في إخراج خر  
 ماء، فهو من خلاف اسم حمل ديرة الخال فيه. [مرآة العلاج: ٣٦] وحاشية الضحطاري]

الضخيرة: وهي ما يؤخذ عشر في تسرح. [مرآة العلاج: ٣٦] وإن قلت إخ: لأن قليل نجاسة بحس قبل الماء،  
 وإن لم يظهر أثره فيه. [مرآة العلاج: ٣٦] يموت إخ: يموت مكس في الشرا، ولا يقبل بوفرء الكلب، كما قال  
 في المحسوس، لأن الكلب يمر عبر العين على الصحيح، فإذا لم يكس وخرج حياً ولم يسل منه الماء لا يحس.  
 [مرآة العلاج: ٣٦] علاج تفسير: لأنه يمر العين شاة، أطلقها وهي مقبوضة، إذا كانت كثيرة في الحلق، أما  
 إذا كان ولد الشاة صغيراً جداً كان حكمه حكم المرأة. [حاشية الضحطاري: ٣٦]

ومائتا دلو إخ: [أي أسلو التوسط الذي يستعمل في الشرا أكثر الأحيان] أي إذا وجب. روح الجمع، ولم يمكن  
 مراعاة، يكونها معاً يسرح مائتا دلو، وهو مروي عن محمد، أمي كما شاهد في بعضه، لأن أبازها كثيرة الماء،  
 مجاورة دحة. [تبيين الخطأ: ١٠٠/١]

وإن مات فيها دجاجة أو حرة أو نحوها لزم نزع أربعين دلوًا، وإن مات فيها فأرة <sup>أو كسور</sup> ولم تنح <sup>أو كسور</sup> أو نحوها لزم نزع عشرين دلوًا، وكان ذلك طهارة للبشر والدلو والرشاء ويد المستقي، <sup>كسور لوله قبل الدلو من الاستقاء</sup> ولا تنحس البشر بالبحر والبروت والختي، <sup>بعد بروج ما وقع بها</sup> إلا أن يستكره الناظر، أو أن لا يخلو دلو <sup>لحرس البئر والجار</sup> عن برة، ولا يفسد الماء بخره حمام وعصفور، ولا يموت ما لا دم له فيه كسمك <sup>بحر لا بحر</sup> وضفدع وحيوان الماء وبق وذباب وزنبور وعقرب، ولا يوتج آدمي وما يؤكل <sup>أي ولا ينس</sup> لحمه إذا خرج حيا ولم يكن على يده نجاسة. ....

نزع الخ: والنزع إذا جتر بعد إخراج ما وقع فيها من النجاسة؛ فإن النزع قبله لا يفيد لأنه سب النجاسة، إلا إذا تعذر إخراجها كحشرة أو حرفة نجسة تغر إخراجها أو نبيت، فينزع القدر الواجب، وتطهر الخشية والحرفة ثلث طهارة البشر. [حاشية المحطوي: ٣٨ مع تصرف] أو عير. وتستحب الزيادة إلى خمسين أو تسعين. (مرآة العلاج) وكان ذلك الخ: لأن نجاسة هذه الأشياء كانت نجاسة الماء، فتكون طهارتها بطهارته نفيًا للمخرج، كطهارة دن أخضر تغسلها. (مرآة العلاج)

والدلو: بناءً يستقى به من البئر. الشو: ولا فرق بين أمار الأمصر والعلوات في التصحيح، ولا فرق بين الرطب واليابس، والتصحيح والتكسر في ظاهر الرواية [مرآة العلاج: ٣٨] بالبحر. وجع الإبل والغنم والبعال. والختي: كسر الماء. واحد الأشتاء للبشر. (مرآة العلاج) إلا الخ: اعلم أن الأصل أن البشر لا تنحس بوقوع البحر وغيره إلا أن يكون الواقع كثرةً، وتغلغوا في الفاصل بين القليل والكثير، وقيل: ثلاث كتور، وروي عن أبي حنيفة أن الكثير ما يستكره الناظر، والقليل ما يستقله، وعليه الاعتماد، وقيل: الكثير ما يحيط برجه الماء كله، وقيل: ما لا يخلو فيه كل دلو عن برة، (الزيلعي يهدف بزيادة بحر، حمام، البحر، بالفتح واحد البحر، بالهم).

ولا يموت: أي ولا يحس الماء ولا الماشعات فيه أي في الماء أو الماشع. وهو قيد تقاضي، سئ لو مات خارجه وألفي فيه تكون أحكام كذلك. [مرآة العلاج: ٤٠ حاشية المحطوي] وصحده الخ: بالكسر ودال مهملة مكسورة] أضفه وهو مفيد بالبحري، فإن كان الضفدع برياً يفسد الماء إذا كان له دم ساكن، وهو ما لا ينزله بين أصحابه. وحيوان الماء: الخد الفاصل بين ثاني والثوي: أن الثاني ما لا يحس في غير الماء، والثوي ما لا يحس في غير البر، واستثنى فيما يحس فيهما فقال قاضي حان في شرح الجامع الصغير: إنه يفسد. [حاشية المحطوي: ٤٠]

آدمي. ولو جنياً، أو حاصلاً، أو فساء انقطع دمها، أو كثر الخ: [حاشية المحطوي: ٤١] نجاسة. أراد بها نجاسة مبيضة، فلا ينظر إلى ظاهر اشتغال آبوها على أصحابها. [مرآة العلاج: ٤١]



ولا يوفرع بغل وحمار وسباع طير ووحش في الصحيح، وإن وصل لعاب الواقع إلى الماء أخذ حكمه. <sup>موتى بموتى</sup> ووجود حيوان ميت فيها <sup>موتى بموتى</sup> ينحسها من يوم وليلة، ومتنفع من ثلاثة أيام وليلتها إن لم يعلم وقت وقوعه.

## فصل في الاستنجاء

### يلزم الرجل

معرول

ولا إلح. أي لا يفسد الماء بوفرع بمل وحمار فيه، ولا يصير مشكوكاً؛ لأن مد هذه الحيوانات طاهراً لأنها مخلوقة لنا استعمالاً، وإنما تصير نجسة بالموت. [حاشية الطحاوي: ٤١] الصحيح: [سبب طهارة أندلقا] وقيل: يجب نزع كل الماء إطلاقاً لرطوبتها بلعابها. [مرآة الفلاح: ٤١] أخذ حكمه: [أهلهة ونجاسة وكراهة] أي يكون الماء في حكم اللعاب، فإذا كان لعاب الواقع طاهراً للماء طاهر، وإن كان نجساً طاهراً، غير. وإن كان اللعاب مكروهاً للماء مكروهاً، وقد علمته في تفصيل السابق للأبار.

ووجود حيوان إلح: أي إن وجد حيوان ميت في الشر، ولم يعلم وقت موته، فيحكم بنجاسة الشر من يوم وليلة إن لم ينتفع، ومنه ثلاثة أيام وليلتها إن منتفع، وهذا عند الإمام احتياطاً، قيد بـ "الحيوان"، لأن غيره من السمات لا يتأني فيه التفصيل ولا الخلاف، بل يحكم بنجاسة بشر من وقت الوحدان فقط. والمراد: الحيوان الدموي غير المائي، وفيد بـ "علم العلوي"، لأنه إذ علم أو ظن فلا إشكال، ويعتبر الحكم من وقته بلا خلاف، واعتزم أن قوله: "نجسها" يعني به في حق الرضوء، حتى يلزمهم إعادة الصلاة إذا توضؤوا منها، وأما في حق غيره فإنه يحكم بنجاستها في الحال من غير إسناد؛ لأنه من باب وجود النجاسة في الثوب حتى إذا كانوا غسلوا الثياب بحالها لا يلزمهم إلا غسلها على الصحيح.

من يوم إلح: يلزم إعادة صلوات تلك المدة إذا توضؤوا منها وهم محدثون، أو اغتسلوا من جنباً، وإن كانوا متوضئين أو غسلوا قبل لا عن نجاسة، فلا إعادة إجماعاً. [مرآة الفلاح: ٤٠] وقوعه: الأول أن يقول: "وقت موته" بدل "وقت وقوعه". فصل: لا يخفى حسن تقديمه على الرضوء. [حاشية الطحاوي] الاستنجاء: [هو من أقوى سنة الرضوء، حاشية الطحاوي] هو فلع النجاسة تدعو الماء، ومثل القلق الثقيل بنحو الشعر. [مرآة الفلاح: ٤١] وهو في اللغة: مسح موضع للنجو أو غسله بماء مطلقاً، والنجو: ما يخرج من البطن. [حاشية الطحاوي: ٤٢] يلزم: عمر بالألح؛ لأنه أقوى من الواجب: لغوات النجاسة طهارة، لا بدوات الواجب حتى كان تركه من الكفاية. [مرآة الفلاح: ٤٣، حاشية الطحاوي] المرحل: ولا تحتاج المرأة إلى الاستبراء للذكور في المرحل؛ لاتساع محلها وقصره، بل تصبر قليلاً ثم تستحي. [مرآة الفلاح: ٤٣، حاشية الطحاوي]



ويفترض غسل ما في المخرج عند الاغتسال من الجنابة والحيض والنفساء وإن كان ما في المخرج قميلاً، وأبى يستنجي بحجر منق ونحوه، والغسل بالماء أحب، والأفضل الجمع بين الماء والحجر، فيمسح ثم يغسل، ويجوز أن يقتصر على الماء أو الحجر، والسنة إلقاء الحن، والعدد في الأحجار مندوب لا سنة مؤكدة، فيستنجي بثلاثة أحجار ندباً إن حصل التطهير بها دونها.

وكيفية الاستنجاء أن يمسح بالحجر الأول من جهة التقدم إلى حلف، والثاني من خلف إلى قدام، والثالث من قدام إلى خلف إذا كانت الحصى مذلاً، وإن كانت غير مذلة يبتدئ من خلف إلى قدام، والرابعة تبتدئ من قدام إلى خلف خشية تلويث فرجها، ....

ويسترضى أن غسل سائر الجسد فرض في الحبس، ولو لم يغسل ما في المخرج فيلزم أن يكون كغيره بقي ما عليه اشعاعه من غير غسل، ولا يصح العمل، فإن قلت: هذا ما قاله ما اشهر في ما سبب من أن الاستنجاء من سائر الجسد قد اقتصر هو تقدم الاستنجاء لا بعده، غسل أي إلقاء ما في المخرج نفسه بعده المطلق، [مرامي المصطوي ومرامي الملاح: ٤٥] أحب [أي من حجر واحد]

منق: أنه لا يكون حساً كالأحجار، ولا أنس كالصخر [مرامي الملاح: ٤٥] أحب [أي من حجر واحد] لحصول الطهارة منه على وجهه، وبأنه لا يوجب الاكتمال، لأن الحجر منق، ويقع عليه ماء خارج في ظهره، [مرامي الملاح: ٤٥] والأفضل أن يغسل بالأفضل في كل مرة، قيل: جمع بلا هوادة في رداءه، أما في الزمن الأول فذهبوا أنهم كانوا يعرفون [حاشية المصطوي: ٤٥]

يقتصر الخ، والاقصير على الماء فقط، فرب في العمل في استعمال الماء والحجر من الاقتصار على الحجر، وإن دوها، ولكن يغسل الماء وإن تعدت لغسل.

إلقاء الخ، لأنه المقصود، لو لم يحصل الإلقاء ثلاث يرد عليها بحمد، لكونه هو المقصود، ولو حصل الإلقاء بواحد واقتصر عليه، حال كما ذكر [مرامي الملاح: ٤٦] حاشية المصطوي: لا سنة مؤكدة، لا ورد من التحجير لقوله تعالى: "من استحضر أحدكم الموت فلا جناح عليه أن يمشي على رؤسكم ولا على رؤسكم"، فإنه لا تعامل الأول، قبل على نفي وجوب الاستنجاء، وعلى نفي وجوب البدن عند [المصطوي ومرامي الملاح: ٤٦] كانت، بعد عدم الإكراه سماعاً ومقتضى، يبتدئ بكونه جامع في التطهير

ثم يغسل يده أولاً بالماء، ثم يذلت الخلل بالماء بياض إصبع أو إصبعين أو ثلاث  
 إن احتاج، ويصعد الرجل إصبعه الوسطى غنى غيرها في امتلاء الاستنجاء، ثم  
 يصعد بنصره ولا يغتصر على إصبع واحد، والفرقة تصعد بصرها وأوسط أصابعها  
 معاً ابتداءً خشية حصول اللدغ، ويبلغ في التنظيف حتى يقطع الرائحة الكريهة،  
 وفي إرخاء المنيعة إن لم يكن حائماً فإذا فرغ غسل يده ثانياً ونشف مئذنته قبل  
 القيام إن كان صائماً.

فصل [في ما يجوز به الاستنجاء، وما يكره به، وما يكره فعله]

لا يجوز . . . . .

إن احتاج إلى ثلاث أصابع في الاستنجاء، ومراعى العلاج [وإن لم يجز إلا غرضاً من زيادة  
 التلوث، ولا يزيد عن الثلاثة لأن السبورة تسع ١٤، وتحتس الطاهر غير منقورة لا يجوز فيه في القعدة  
 - أشية الصحناني ١٧٢] ويصعد، وذات السعداء الفاء الحسن من غير شوح على صمد، [مرافى العلاج: ١٧٢]  
 وهي طرقة بعض مشايخ، ونذكر عليه عاتقه أنه لا يصعد من يرفعها حمداً [خشية الضحطواني: ١٧٢]  
 يصعد الوسطى، هي من الأصابع من جن تنصر وسنة، بنصره، ما بين الوسطى والخص.

يقطع الرائحة بإخ أي عن الخلق وعن إصبعه التي امتنحى ١٨، لأن الرائحة أكبر لحاجة طهارة مع بقائها  
 إلا أن يثق، والبس عنه عاقرون [أشية الصحناني: ١٨]، ولم يغسل بعده لأن الصبح يورثه إلى رأي  
 حتى يذهب القوب سلطاناً يثني أو عنه غلط، وفيه بقدر في جن التوسم سبع أو ثلاث، وفيه في  
 لإحليل ثلاث، وفي المنيعة خمس، وفيه سبع، وفيه عشر، [مرافى العلاج: ١٨] وفي إرخاء الخ إنا جميع  
 في إرخاء المنيعة نذكر ما في الشرح بقدر الإمكان، [مرافى العلاج: ١٨]

إن لم يكن بإخ، وإن كان حائماً لا يبلغ إلى روجه القعدة، فعلاً لمسوم عن الفساد [مرافى العلاج: ١٨]  
 وشبه [تلا محمد، مئذنته شيئاً من الماء] أي تحرقه، أو يقده البصرى مرة بعد أخرى إن لم تكن حرقه  
 [أشية الصحناني ومرافى العلاج: ١٨] لا يجوز: قال كمال: إنما يستحب بالماء إذا وجد مكان يستريح به،  
 وإن كان على شط نهر ليس فيه سرة أو استنحى بالماء، قاله بعض، وكفى ما يفعله هؤلاء المصابين في المنيعة  
 فضلاً عن شاطئ النهر (شني).



وإن زحفه، وإنه م، وزحج، ح، وحص، وشيء محترم كخرقة دجاج وقطن، وبالنسبة  
 اليميني إلا من عذره، ويدخل الخلاء برجله اليسرى، ويستعيذ بالله من الشيطان  
 الرجيم قبل دخوله، ويجلس معتمداً على يساره، ولا يتكلم إلا لضرورة، ويكره  
 تحريك استقبالي القبلة واستدبارها ولو في التبين، واستقبال عين الشمس والقمر  
 ومهب الريح، ويكره أن يقول أو يتغوط في الماء، والظل، والجحر، والطريق، وتحت  
 شجرة مشرفة، والبول قائماً إلا من عذره، ويخرج من الخلاء برجله اليميني، ثم يقول:  
 الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني.

الأم من عذره: أي لا يستحي إلا مع أي إنسان كان له عذر، ولو استحي منه لأحد أو مع أي إنسان  
 الخلاء منه، وأمره به بيت الصوط (مرامي العلاج) قبل دخوله الخلاء وهو مفيد ما إذا كان مكان مباحاً  
 فذلك، وإن كان غير مباح، كالحجر، يستعيذ عند نزول الصلوات كحجر من أجل كبره، العورة، ومن  
 سي ذلك أثره في نفسه أو لغيره. [حاشية المحققين: ٥١]  
 ويتنفس الخ لا بأس به، خرج خارج، ودفع مع، ودفعه، أمره بالعلاج ٥٢) ومكره الخ، ويستثنى من  
 دفع ما يورثه فريح غلب عن غيره السفة أو شامة، ومن الاستعمال لا يكرهه، للضرورة، وإذا  
 اضطر إلى أحدهما ينبغي أن يختار الاستدبار، لأن الاستعمال ألحق، فهو كونه على كعبه، كذاه فسطاطي  
 حاشية المحققين: ٥٢) غير الخ فيه ما سيجر إشارة إلى أنه لو كان في مكان غير مباح، لم يكن عليه  
 تركه منه، ويكره خلاف القبلة، وذكر الاستدبار، هذا أنه لا يكره استدبارهما [حاشية المحققين: ٥٣]  
 والفضل، أي يكره أن يقول أو يتغوط في فعل، أو أنه اضطر الذي يجلس فيه، والكره مفيد بما إذا كان  
 موضع الظل مباحاً، وأما إذا كان محلاً كما فيجوز فيه قضاء الحاجة مع بقائه مكانه، وإما إذا كان مطلقاً، الظل الذي  
 يحس فيه الناس، لأنه لا يرفع فيه إلا صاحبه به، والجحر، حصص المسير، مكان الماء، الحرق في الأجر  
 والجحر. [حاشية المحققين: ٥٤) والطريق، وأما رطاقه، أن يكون في الطريق، ويجوز مطلقاً، ولو كان في  
 مكانها الأذى، أي عروج الناس، والمراد من غسلها (مرامي العلاج) وعافاني، أي يذهب حاشية العلماء  
 الذي لو أدرست كله أو خرج يكون مثله الخلاء.

## فصل في الوضوء

أركان الوضوء أربعة، وهي فرائضه الأولى: <sup>أي في أحكامه</sup> غسل الوجه <sup>أي كثر من الأولى</sup> وحده طويلاً من عبداً  
 مطلق الحبشة إلى أسفل الذقن، وحده عرضاً ما بين شحمتي الأذنين، والثاني: غسل  
 يديه مع مرفقيه، ولثالث: غسل رجليه مع كعبيه، والرابع: مسح <sup>مع غير مطلق طوق</sup> ربيع رأسه <sup>بحركتي طوق</sup>.  
 طهر فرائضه

[سبب الوضوء وحكمه]

وسببه استباحة ما لا يحل إلا به، وهو حكمه التلويحي، وحكمه الأخروي: الثواب <sup>حسب نيافته</sup> <sup>كثافته، وسنن نصيب</sup> في الآخرة.

الوضوء: قدم على الفصل؛ لأن الله قدمه عليه، [إمرائي للعلاج: ٥٦] ولأنه جزء منه، ولأنه الاستباحة إليه.  
 [إمرائي للعلاج وحاشية الطحطاوي] فرائضه: الغرض فسد: قطعي، وهو ما ثبت سابق فاضي موجب: العام  
 البدني، وبكفر حاجته وطبي، وهو ما ثبت بدليل فاضل، لكن فيه شبهة، ومسمى بمشأ، وهو ما يفوت  
 الجواب عنه. وحكمه كالأول: غير أنه لا يكفر حاجته، فلو نظر فيه إلى أصل الفصل وأصبح كأنه من الأول،  
 وإن ظهر إلى التدمير كان من الثاني. [حاشية الطحطاوي: ٥٦]

غسل الوجه: الغرض: إسنه الماء على المثل يجب بتعاطر، وأما طهرتان في الأمرج، ولا تكفي الإسناء بقوت  
 انتقاص. [إمرائي للعلاج: ٥٧] مبدأ، [أي من أول أعلى الحبشة] أي سواء كان به شعر أم لا، وأشار به إلى أن  
 الأغم والأصابع والأقراع والأنزع مرمز غسل نوحه مبداً ما ذكر. [إمرائي للعلاج: ٥٧] [حاشية الطحطاوي]  
 مرفقيه: بكسر الميم وفتح الفاء وقسم. [حاشية الطحطاوي] مع كعبيه: وهما العظام المرفعان في جانبي القدم.  
 مسح: هو لغة، إمرار اليد على الشيء. وشرعاً: إصابة اليد بالصفة العظم، ولو بعد غسل عصبه، لا مسح  
 ولا ييل أخذ من عضو، وإن أصابه ماء أو مطر قدر الغرض أمراً. [إمرائي للعلاج: ٦٠]

وسببه: السبب، ما أفضى إلى الشيء من غير تأثير فيه، فخرج به العلة كالغذاء، فإنه علة مؤثرة في من  
 الكساح. [إمرائي للعلاج: ٦٠] وهو أي حل الإقدام على الفعل متوجهاً. [إمرائي للعلاج: ٦١]

الآخرة: مفيدة بما إذا كان الوضوء متوجهاً

## [شروط وجوب الوضوء]

وشروط وجوبه: العقل، والبلوغ، والإسلام، وقُدرة على استعمال الماء النكافي،  
 وهو شرط وجوب أمثله  
 ووجود الحدث، وعدم الحيض، والنفس، وضيق الوقت.

## [شروط صحة الوضوء]

وشروط صحته ثلاثة: عموم البشرة بالماء الطهور، وانقطاع ما ينال به.....  
 حاله

وشروط الشرط ما يخرج من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم. [حاشية المحمدي: ٦١]  
 العقل: فلا يجب على المجنون، ولا على النسي، ولا على الكافر. [مرآتي للعلاج: ٦١] وقُدرة: أي قدره المكلف  
 على استعمال الماء الطهور لكي يجمع لأعضائه مرة مرة شرط وجوب الوضوء، من قدر عمو المكلف، أو قدر  
 المكلف، على الماء، ولكن لم يفتقر على استعماله بأن كان الماء في منكه ولكنه مريض، أو قدر للمكلف على  
 استعمال الماء، ولكن الماء هو طهور، أو قدر المكلف على استعمال الماء الطهور لكنه لا يكفي لجميع أعضائه مرة  
 مرة، لا يجب عليه الوضوء، وبشيء أن يقيد الماء بكونه غير محتاج إليه للعطش وغيره، فإن الماء المحتاج إليه للعطش  
 مشغول بخاصته، ولا يعمل بالحاجة كالماء المذوم. الكافي لجميع الأعضاء ولو مرة واحدة.

ووجود الحدث: فلا يلزم الوضوء على الوضوء. [مرآتي للعلاج: ٦١] وضيق: فإن الوضوء لا يجب وجوباً  
 مضيقاً ما دام الوقت موسعاً، وإذا ضيق الوقت يجب الوضوء وجوباً مضيقاً، وأعلم أن شروط وجوب الوضوء،  
 كلها، وقد انحصرت هذا الشرط في واحد، هو "قدرة المكلف على الطهارة بماء". الوقت: أعلم أن الوضوء  
 لا يجب وجوباً مضيقاً بمجرد دخول وقت الصلاة ما لم يقصر وقتها، فحسب يجب الوضوء، فهذا الشرط  
 الوجوب المضي.

وشروط صحته: في "حاشية الأشبه" للمحمدي: شرط الصحة في العبادات عبارة عن سقوط القضاء بالفعل.  
 [حاشية المحمدي: ٦١] ثلاثة: ويرجع هذه الثلاثة لواحد: هو عموم المظهر شرط البشرة. [مرآتي للعلاج]  
 عموم: حتى لو بقي مقدار مفرق بارء لم يقسم الماء من المرويض نفسه، لم يصح الوضوء. [مرآتي للعلاج: ٦١]  
 البشرة: فلم يبق من البشر شيء ولو كان شعراً أو شاربين، لا يصح الوضوء.

وانقطاع ما ينال به: أي ما لم ينقطع ما ينال الوضوء لا يصح الوضوء، فلو توثبت الحائض أو انفساء قد  
 انقضت حيضها أو نفاسها لا يعتد بالوضوء، أطلقه وهو مقيد بما إذا انقطع على تمام العادة، وكذا انقطاع حدث  
 مقيد بمخالفة الوضوء، لأنه يظهر بولي وسيلان لبعض لا يصح الوضوء.



من حبس ونفس وحدث، وزوال ما يمنع وصول الماء إلى الجسد كشمع وشحم.

فصل [في تمام أحكام الوضوء]

يجب غسل ظاهر اللحية الكثلة في أصح ما يقع به، ويجب إيصال الماء إلى بشرة  
اللحية الخفيفة، ولا يجب إيصال الماء إلى المسترسل من الشعر عن دائرة الوجه،  
ولا إلى ما أتكم من الشفتين عند الانضمام، ولو انضمت الأصابع أو طال الظفر  
فغطى الأظفار، أو كان فيه ما يمنع الماء كالحجيج وجب غسل ما تحته، ولا يجمع الدران  
وحرء البراغيث ونحوها، ويجب تحريك الخاتم الضيق، ولو ضره غسل شقوق  
رجليه جاز إمراؤه الماء على الدواء الذي وضعه فيها.

وزوال ما يجمع الخ: أي، وزوال المنع عن وصول الماء إلى الموضع، صحة الوضوء، ولو غسل الماء حتى وحاله  
وعدا جمع لشقهما لا يصح وضوءه ما لم يزل، وهذا على حرم الشدح لا على كونه كمنع: قيد به لأن بقاء  
السدومة ثابت وتعد لا يمنع لعدم الخلل، [إراقي الفلاح: ٦٢] وشحم: وكعده نسلوك والميز المصنوع بخلافه.  
[حاشية الطحطاوي] ظاهر: هدفه إشارته إلى أنه لا يتردد غسل ما تحت الضيقة انمليا من سات الشعر.  
[حاشية الطحطاوي: ٦٢] التحية لكثرة: وهي التي لا نرى متروكة. [إراقي الفلاح: ٦٦]

في أصح ما إلخ: وزجر عما قيل من الأكثما؛ مثلثها أو ردها أو مسح ككلاهما. [مرآة الملاح: ٦٦]  
ولا ثقب إلخ: أي لا يجد عمله ولا صحة بلا خلاف، بل قد رده من مسحه. [حاشية الطحطاوي: ٦٦]  
ولو انقضت حيث لا يصل الماء نفسه إلى ما ينشأ، [مرآة الملاح]

طال: ومنع وصول الماء إلى ما تحته. (مرامي الفلاح) اللزق: أي وسخ الأظفار، سواء اللزوي والمصري في الأصح. فيدح الفضل مع وجوده. (مرامي الفلاح: ٦٣) ولو ضربة: وإن ضربه إمرار الماء على الهدوء مسيح عليه؛ وإن صره أيضًا تركه. وإن كان لا يضره شيء، من ذلك تعين مقدار ما لا يضره، حتى لو كان يضره الماء الجار دون الحار، وهو فائز عليه لزمه استعمال الحار. (أحاشية الطحطاوي: ٦٣) جاز: إلخ: علم أنه بكل حذر إمرار الماء على البواء إذا لم يزد على رأسه فسحاق، فإن زاد تعين غسل ما تحت الزند كما في أس أمه الحار، ومثله في البسر عن "فتاوى"، لكن ينبغي أن يفيد بعدم الضرر. (أحاشية الطحطاوي: ٦٣)

ولا يعاد مسح ولا الغسل على موضع السمر بعد خلقه، ولا يغسل <sup>لا يغسل</sup> شخص ظفره <sup>ولا يغسل</sup> وشاويه.

## فصل (في سنتن الوضوء)

يسن في الوضوء ثمانية عشر شيئاً: غسل اليدين إلى الرسغين، والتسمية ابتداءً، <sup>أو سداً للوضوء</sup> والسواك في ابتدائه ولو بالأصبع عند فنده، <sup>أو سداً للوضوء</sup> والمضمضة ثلاثاً ولو بقرقة، .....  
<sup>بمسح شارب الماء</sup>

ولا يعاد: أي إذا غسل وثمرة من حنائه أو توشاً ولو عند حديثه، وجب الوضوء، ثم خلق الشعر، أو غسل ثم نص ظفره وشاويه لا يعاد الغسل؛ لأن الغرض من غسله، واستحطه لا يعود. ولكنه بمنحبه العمل يسن التسمية من الطرفتين ولو سبغاً، وبمضغاً، طريقة مسلوكة في تدبير غير أن فعل من غير الوضوء - مخرج - عرض - إذا إنكار - مخرج - التواتر - يعني بارتكابه، وليست خصوصية - مخرج - هو من مسابغته كوضوءه نوعاً ثمانية عشر ذكر العدد تسهلاً لأنظارات لا المعبر عنها في العلاج؛

غسل اليدين: أسلفه مشمل ما إذا مضغ من يده أو لا، ولكنه أكد في الذي استيقظ [مرئوي العلاج: ٦٥] الرسغين: ثمانية ربيع ضم فراءه ومكون السجدة ليمسها ويغسل نصفه لغسل الذي بين الساعد والكف بين الشاق والقدم [مرئوي العلاج: ٦٥] والتسمية: التقرب من الله. وقيل عن اليدين: أي في لفهما، اسم الله العظيم، وحديثه على دين الاستحباب، وقيل: لفصل اسم الله الرحمن الرحيم (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم). في العلاج: ٦٦] ابتداءً: حتى توضع يداك في سلاته ومن لا تحصل له السبغ يحل له الأكل؛ لأن الوضوء عمل واحد، وكل فعه فعل متبعض، فلو كان من كذا وذا لم يفسد فعه بغيره عند من يوجب ويريد أن يسهل عليه ظهر الإسلام، ووجهه [مرئوي العلاج: ٦٦]

والسواك: ينكب العين، اسم للإصبع وسعد أيضاً، والمراد الأذن [مرئوي العلاج: ٦٧] وروحه مسبوكة في استوائه، قال الترمذي في "شرح ابن كثير": "تصحح فمها مستحباً - يعني لسواك والتسمية - لأنها ليست من مقتضى الوضوء، [نور المصطفى: ٢٥] ولو بالأصبع: أي ولو كان الاستحباب بالأصبع عند مسح السواك لم يفسد الوضوء، أي بغيره، أحد بقوله: "أحد فنده" أنه لا يفسد السواك إذا مسح عند وجود السواك كما في "ألف في"، والمضمضة: هي لغز الحركات، وبمضغاً: استيعاب الماء جميعاً، وفي اللغة: أخرجته، وإفادته ومع ليس بغيره، فلو شرب الماء غشاً أجزأه، ولم شرب متناً لا يغيره كما في "الفتح"، لكن الأفضل أن يحده لأنه ماء مسجل كما في "الشرح" [مرئوي العلاج: بحاشية المصنف: ١٠٩]

والاستنشاق ثلاث غرفات، والمبالغة في المضغظة والاستنشاق لغیر الصائم وتحليل  
اللحية الكثة بكف ماء من أسطرها، وتحليل الأصابع، وتليث القبل، واستيعاب  
الرأس بالمسح مرة. ومسح الأذنين ولو بماء الرأس، وكذلك والولاء، والنية.....  
في المسح في المسح في المسح

والاستنشاق هو لغة من تشفق: جذب الماء وعوده مريح الأمد. فيه، واسطلاحاً: إيصال الماء إلى أذن، وهو  
ما كان من الأنف، فإذ أن المحدث مريح الأمد ليس شروفاً فيه شرعاً [أمر في العلاج وحاشية الطحطاوي: ٦٩]  
والمبالغة: قال الإمام جواهر إياه على في المستحقة المعروف، وهي تردد الماء في الخلق، وفي الاستنشاق أن يحدث  
الماء نفسه إلى ما قصد من أنفه. قال في القصر: وهو الأولى. [حاشية الطحطاوي: ٧٠]

لغير الصائم. قد يدعى بأن الصائم لا يباح في المستحقة ولا في الاستنشاق حنية إمداد الصوم. ولو كان الصوم  
صوم بقر. وتحليل اللحية هو تمرير الشعر من جهة الأسفل إلى فوق، ويكون بعد غسل الوجه ثلاثاً بكف  
ماء ففونه: "بكف" متعلق بـ "يكون" بقدر [أمر في العلاج، حاشية الطحطاوي]

الأصابع: وكيفية في اليدين: إدخال بعضها في بعض، وفي الرجلين: بإصبع من يده، أي كفي عنه إدخال في الماء  
الخبري وعوده. [أمر في العلاج: ٧١] وتليث يدي اللحية: لعدة تكرار المصبرات فستوعبات لا تعرفت،  
والمرء الأولى مرض، واشتد عندما سبكت مؤكداً على الصبح. [حاشية الطحطاوي: ٧٢]

القبل: فيه: لا يسح لا يسح تكراره عندنا [أمر في العلاج، واستيعاب الرأس إلخ: وكيفية: أن يمسح  
من كل واحدة من اليدين ثلاث أصابع على مقدم رأسه، ولا يمسح الإبهام والسجدة، وعلى كفيه يندمها إلى  
القبض، ثم يمسح كفيه على جوف رأسه ويندمها إلى المقدمة، ثم يمسح ظهر أذنه بإصبعه وباطنها مسحته: كذا في  
"استمسح" [أغنية: ١٩/١] ومسح الأذنين: بأن يمسح ظاهرهما بالأصابع، وباطنهما بالسجدين، وهو  
الختار كما في "المفراج"، ويحذف الحسرين في جميعهما ويحذفهما، [حاشية الطحطاوي: ٧٣]

والولاء: هو بكسر الواو: الشاقة بنفس الأعضاء من جفاف السابق مع الاستدال حيث ورماً، ومكاناً، فلو كان شدة  
يشرب الماء، أو كان الحرق شديداً، أو كان المكان حاراً بحيث أن الماء سوبلاً، فلا بد أن يركب، ولو كان طرماً لا يعمد  
إلا في مدة مستطيلة ونأي في الوضوء لا يكون أناء لولاء. [حاشية الطحطاوي وأمر في العلاج: ٧٤]

والنية: وهي إرادة غسل على الوجه، واسطلاحاً: نوجه القلب لإيجاد غسل سرماً، ووقتها بعد الاستماع  
لحكون جميع طعة غرة، وكيفيةها: أن يروي رفع الحدث أو إقامة الصلاة، أو ينوي الوضوء، أو انطال الأمر،  
وعنها غلب، فيه معنى لما يجمع بين فعل غسل وثلاث استنح الشحيح [أمر في العلاج: ٧٥]

والترتيب كما نص الله تعالى في كتابه، والمداواة بالميا من درزوس الأصابع، ومقدم الرأس، ومسح الرقبة لا الخلقوم، وقيل: إن الأربعة الأخيرة مستحبة.

## فصل [في آداب الوضوء]

من آداب الوضوء أربعة عشر شيئاً: أحدها: أن يكون في مكان مرتفع، واستقبال القبلة، وعدم الاستهانة بعمده، وعدم اتكاله بكلام الناس. وأجسع بين نية الغلب وفعل الإنسان، والدعاء بالمأثور، والتسمية عند كل عضو.

في كتابه: فيه ثلث آيات حالية عن الدلالة على ذلك، وإنما جاء التخصيص من قوله تعالى: [أحاشية للطحاوي: ٧٣] البداية: أي هي ثلاث أشياء: الماء والمغزاة، وتسل به، وتبائن: جمع بينة خلاف سيرة في الدين، وإزحاجها: أي تعبد له مقبولاً، فشرح بعضه ثم حذو كذا، فلا يغلب فيه التيسر، وأعضاء المسحوق كالأديم، والتغير عالة مسجهاً معاً [أحاشية للطحاوي ومرامي: ٧٤]

لا شيء من مسح الخلقوم، بل هو يدعه [مرامي: ٧٥] الأحيوة: أي التي أولها البدء بتبائن. [مرامي: ٧٤] في آداب: عرفت بأنه وضع الأشياء موضعها، وقيل: التسمية المعبودة، وقيل: الورع، وفي شرح المداواة: هو ما فعله النبي ﷺ مرة أو مرتين، ولم يوجب عليه، وحكمها: فتواتر فعله، وعدم التزم على تركه، وأما السعة: فهي التي وجب عليها شيء، ثم مع تركه فلا عذر مرة أو مرتين، وحكمها: التزم، وفي تركها لغت لا العقاب. [مرامي: ٧٥] أربعة عشر: ليس للحصر بل يرد عليها أشياء، [أحاشية للطحاوي: ٧٥]

مرتفع: حفظاً لتبائن عن الماء المستعمل عند الاستهانة، قال الكرسي: لا كراهة في السجدة ولا يقاب: خلاف الأولى، وساقى عند أحداث دالة على أن النبي ﷺ وضع ما يدا، على الكراهة، ولم يكن كان يسبح على وصوله بعمده شماناً، وفعله فاسد من كبار التابعين. [أحاشية للطحاوي: ٧٥]

بالمأثور: أي الملقون عن النبي ﷺ والنصحاء والتابعين. [مرامي: ٧٥] عمل كل عضو: أي الدماء عند غسل كل عضو، وكذا التسمية، فقوله: "عند" متعلق بكل من الدعاء بالمأثور والتسمية، فيقول ثابوتاً عبد المصطفى: بسم الله، اللهم أعي علي ثلاثاً طهرت بك كرك وشكر وحسن عبادتك، وعند الاستنشاق: بسم الله، اللهم أرحمني راحة طاهرة، ولا ترحمني راحة شاردة، وعند غسل ثوبه: بسم الله، اللهم أرحمني راحة طاهرة، وأرحمني راحة شاردة، وعند غسل يديه: بسم الله، اللهم أرحمني راحة طاهرة، وأرحمني راحة شاردة، وعند غسل أرجله: بسم الله، اللهم أرحمني راحة طاهرة، وأرحمني راحة شاردة، وعند غسل راسه: بسم الله، اللهم أرحمني راحة طاهرة، وأرحمني راحة شاردة، وعند مسح رأسه: بسم الله، اللهم أرحمني راحة طاهرة، وأرحمني راحة شاردة، وعند مسح رجليه: بسم الله، اللهم أرحمني راحة طاهرة، وأرحمني راحة شاردة، وعند مسح رجليه: بسم الله، اللهم أرحمني راحة طاهرة، وأرحمني راحة شاردة.



سبعة أشياء: الإسراف في الأكل، والتفتت فيه، وضرب الوجه به، والتكلم بكلام الناس، والاستعانة بغيره من غير عذر، وتثليث المسح بماء حديد.

فصل [في أوجاف الوضوء]

المندوب على ثلاثة أقسام: الأول: فروض على المحدث للصلاة ولو كانت غفلة،  
 الثاني: فروض على المحدث للصلاة ولو كانت غفلة،  
 الثالث: مندوب نسوم على طهارة، وإذا استغفط منه،  
 الرابع: مندوب نسوم على طهارة، وإذا استغفط منه،

٥٠ - وثبت ما ثبت به الزواج كما في الفتح ، ومكره نسبهه وهو ما تركه آبي من عقبه ، وكثيراً ما يظنونه ، ولذا من الضر في التعليل ، فإن كان بها طبقاً بحكم دفعه للحرم ما به يوجد مبرر له على نسبهه ، وإن لم يكن النسب بها ، بل كما صيداً لثوب الغير أخيراً ، فهي نسبهه ، فإنه صاحب الحر ،

الحاشية على قوله : ٥٠ |

سنة أسياف. يعني تحجب عن النظرية مستندي الأسراف هو احسن فوق اخاحه لشرعية. في قانوني المحنة.

والشعر: أي شعر العسل مثل المذبح، وبه يقرَّب العمل إلى الله. والشعر: أي الشعر الذي يغطي له ولو فطري حتى  
يكون عسلًا، ولا فلا يصبح نومس أو حبلًا، والشعر: هو عدم بلوغ أحد المسبو، فلم يقتصر على ما ذُكر ثلاث  
مثل باهم، وقيل لا، وقيل باهم، وأما (حاشية الصغرى: ٨٦) ضرب: ويرسل الله على الواحد من أغنى سمحة  
فمن ثم بذلك، (حاشية لطيفة: ٨٦) فوجه: والله يدرك من رتبة الأعضاء (حاشية الصغرى: ٨٦)

[illegible]

فقرص المراد بالقرص هو: قدمت الخنطري، والمراد بالخنطري من حيث هو قطع السر عن أنزاله، وأما المعبود وبخلافه  
فله ما بعث أحوار بقوله يشعل السرور الاحتشاد كرفع «ألم». [حاشية الصحطاري ورافقي «الصلاح» ٨٢]  
ولو أية مكتوبة على درجته أو حائط ورافقي «الصلاح» على ظهره ضاد «هـ» لا يأتي ذلك ندوبه، لا بد  
منه، وهو مظهر، فلو ظهر في وسطه وأخذت تمام لا يكون أية به [حاشية الصحطاري ٨٢]

والمداومة عليه، وللوصوء على الوضوء، وبعد غيبة وكذب وشيعة، وكل خطيئة،  
 وابتعاد شر، وفهقة خارج الصلاة، وغسل ميت وحمله، ولوقت كل صلاة، وقبل غسل  
 الجنابة، وللجنب عند أكل وشرب ونوم ووطء، ولغضب، وقرآن، وحديث، ورويته،  
 ودراسة علمي وأذان، وإقامة، وخطبة، وزيارة النبي ﷺ، ووقوف بعرفة، وللسمي بين الصفا  
 والمروة، وأكل لحوم جزور، وللخروج من خلاف العلماء، كما إذا ميس امرؤاً.

فصل في نواقض الوضوء

ينقص الموضوع اثنا عشر شيئاً: ما خرج

ولسعة واحدة أطلقه وهو عفا عما لا يذم بالاولى عاينه مقصورة من مشروعية طوبى. وأما إذا لم يوجد أحد مذهب فالنصوص على الرضوخ إما ظرف، وفيد بالوضوح أن الفعل على الفعل. والتيمم على التيمم يكون عيناً. إرمي ففلاح وسالبة التططير: ٨٣. وبعد عجة: العجة أن تذكر أباك عما يكره، ولا تسمى عجة إلا إذا كان صادقا فيها. وأما إذا كانت كذبا فينتاب. قال الجرجاني: وهو أشد من القصة، وكما يكون بالجنون، تكون بغية من كل ما يفهم منه المقصود، وكما يحرم ذكرها بالنسبة بجرم اعتقادها ناقص واستماعها.

[مراقبي الفلاح وحاشية للطبعات ٨٣] ويكتب: هو اختلاق ما لم يكن. (مراقبي الفلاح)

ويعتقد أي أهمية نقل الحديث من قوم إلى قوم على جهة الإفحام [مرآة المفلاح ١٤] عند أكمل الحجج اعتمدنا موضوع الحب وهو هنا أحدهما: الوضوء بين الممتنعين وعند النوم، وثانيها: الصوم مع زيادة أكل وشرب، فالأول قالوا به الشرعي في قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد والمجهور، أما الثاني فنفرد به القوي، والسطر في حاشية الخطط حاوي. واعلم أيضا أن الأكل والشرب يدران ما ذكر سبب للفقر، فلا بأس بغيره.

والتخروج إلى أي الوضوء مطلوب - يخرج به من الحلال بين العلماء، ويقتوا بتقنين توارى صلاته وغيرها من نفي شرطها الوضوء، كما إذا من المرأة الأحسية بعد ما توضعاً وصلي من غير أن ينشأ بعد اللبس، فصلاته وإن كانت صحيحة عندئذ تكون عند بعضهم لا تقبل، فيستحب له أن يصلي في تلك الصلاة صحيحة أو لا تقبل.

أصنافه. أطلقه وهو عميق بما إذا كانت المرأة مشبهة بغير محرمة، فإن مني تحريمه أو غيره فمشبهة لا يفيض الوضوء، وإنما إذا. [حاشية الطحطاوي: ٨٥] يفتى: أعلم أن الفرض في الأضيق إلى الأوسع أن كل مني تحريمه يرد به إبطال تأليفها، وإذا أضيق، إلى الممان كالموسر، براد به إخراجها عن إقامة المطلوب، هذا المطلوب من الوضوء مشبهة الصلاة ونحوها. [إبراهيم الملا - حاشية الطحطاوي: ٨٦]





لم تستكن فيه المقعدة من الأرض، وارتضاع مقعدة نائم قبل انتباهه، وإن لم يسقط في الظاهر، وإغماء، وجنون، وسكر، وفهقهة بالغ ينطاق في صلاة ذات ركوع وسجود ولو تعدل الخروج بها من الصلاة، ومن فرج يذكر منتهب بلا حائل.

وهو مباشرة واجبة

مرتكب الفهقهة

- على هيئة السجود بأن كان راعياً يظه عن محله مائياً تعبدية عن حبه، ولا تقصر وضوءه، واستأخرها في الشروع إذا كان يصلي مضطجاً قائماً، فالمستحب أن وضوءه ينقص لما روي، ولعلس روحاً: تغيل وهو حدث في حالة الاضطجاع، وحديث وهو ليس بخلافه، والمغاسل بينهما: إن كان مسح من قبل عنده فهو سفيح، وإلا فهو ثمين. [المبين المختار: ٥٢، ٥٣]

لم تستكن باضطجاع ونورث واستقاء على ثوبا. [مرآتي الفلاح: ٥٠] في الطهارة أي حكم المغاسل وضوءه بمجرد ارتفاع مقعدة قبل ابتداء في الظاهر من المنصب. وإحصاء وهو مرض يرمل لغوي ويسمى الغسل، والجملة: مرض يرمل الغسل ويرمل الغسل. [مرآتي الفلاح: ٩١] وجد حكم المائض فيه خلاف، فقيل هو حده في الغسل، وهو أن لا يبرأ المائض من أثره بعد بعض الشايخ، وهو اختيار الصامق، ولم يوجب ما قيل عز حصر الأئمة العلويين: أنه دخل في مشقة تحرك، فهذا سكر بنفسه الوضوء [حاشية شفاي على سون السلفاني: ١٤٤] وفهقهة. الفهقهة ما يكون مسموماً به ولحيته بدو، تسنعه أو لا، وانضجك ما يكون مسموماً به دون حرمة، وهو سهل لصلاة دوام الوضوء، والتسميم ما لا صوت له، ولا تأثير له في واحد منها. أطلق الفهقهة فتمسك ما إذا كان مسموماً أو مجهولاً، وبهذا "الشيخ" فاحترق بها عن التصيب، فإن فهقهة نصي لا تظلم وضوءه، وب"اليفضاد": فإن جهته ناك في صلاة لا تقصر وضوءه على الأصح، لكن تظلم صلاته، وب"الصلاة": دور فهقهة بالغ غير ستم خارج الصلاة لا تقصر الوضوء. وب"كون الصلاة ذات ركوع وسجود": فاحترق ما من صلاة بجارة وسجدة فلا يرد فإن فهقهة فيها لا تقصر الوضوء.

وأما - حدث ركوع وسجود ما إذا كانت الأضلاع ولو لم تكن حدث ركوع وسجود، بالعلم لتسليم ما إذا كانت بالإيمان، وأطلق الصلاة فتمسك ما إذا كانت حكماً كما إذا فهقهة في السجود أو من سببه أحدث. هذا الوضوء عن ثوبين. ولو تعدل الخ. أي إذا فهقهة فصل مذكور عند العلويين الأضلاع، ولم يكن إلا لتلايم تقصر وضوءه أو دونه.

في تحريم الصلاة، ولكن الصلاة صحيحة تمام فروعها، وبرك واجب السلام لا ينع. [مرآتي الفلاح: ٩٢] ويصير مخرج الخ. انصت: فيد اخرج تدقي، على منبر الذكر والذكر أو من تذكر بالذكر كسان مباشرة ثم يرد أو من العرج بالفرج كما في مباشرة الأرقين، ناقصة أيضاً بلا حائل. نفي المائل عطفاً، وهو مصدقاً لتدل نفع حرارة الجسد، علا يرد عليه حائل يفيق لا يجمع الحرارة، فإن فوسم، ينقص في الحالين، سواء لم يكن حائل أصلاً أو كان وفقاً لا يجمع الحرارة.

## فصل [فيما لا ينقض الوضوء]

عشرة أشياء لا تنقض الوضوء: ظهور دم لم يسيل عن محله، وسقوط لحم من غير سيلان دم كالعرق المذلي الذي يقال له: رشته، وخروج دودة من جرح وأذن وأنف، ومس ذكر، ومس امرأة، وفيه لا يعلأ<sup>٩٣</sup> القم، وفيه ينغم ولو كثيرا، وتمايل<sup>٩٤</sup> نائم احتمل زوال مقعنته، ونوم متمكن ولو مستقبلا إلى شيء نو<sup>٩٥</sup> أزيل سقط على الظاهر<sup>٩٦</sup> فيها، ونوم عسل ولو راکما أو ساجدا على جهة السنة، والله الموفق.

## فصل [في] ما يوجب الاغتسال

يفترض الغسل بواحد من سبعة أشياء: خروج المني إلى ظاهر الجسد، إذا انفصل عن

لم يسيل: مزارع يزوم - ثم من سائل يسيل. كالعرق المذلي. نسبة إلى المدينة الشريفة؛ لكثرة ما، وهي برة ظهر في سطح الجسد. ظهر عن عرق يخرج كالقودة شيئا شديدا. [حاشية الطهطاوي: ٩٣] رشته: مرض مروي. وفخرج منه اذيدان مثل الحارط من الرجل. ذكر: وهو قيد تنقي، فإن من الدم والفخرج في حكم من الذكر أيضا. أطلقه فحمل ما إذا كان تذكرا من غير الثامر أو من نفسه، وما إذا كان الممسوم مشغيا أو لا، وما إذا كان النفس ساطرا المكلف أو بعوره، يشهده أو لا، ويستحب غسل به إن كان مستحبا مغيرا.

ولو مستندا من الاستناد: وهو الاعتماد على الشيء. إلى شيء: كحائط ومزينة ومسافة. فيهما: أي في فصلتين: هذه والتي قبلها. متصل: وإذا نام كذلك خارج الصلاة لا ينقض به وضوءه. [إراقي الملاح: ٩٤] جهة السنة: أي صفحتها المستوية وهي أن يثني يديه ويحاذي بطنه عن فخذه، قبل النوم بكونه على الضفة المستوية من الصلاة، فإنه إذا لم يكن على سعة الركوع، السجدة المستوية ينقض وضوءه.

الغسل: هو بالمضم سم من الاغتسال، وهو غسل الجسد التام، واسم لماء الذي يقبل به يدها، والمضم هو الذي اصطليح عليه فقهاء، أو أكثرهم، وإن كان ففتح فصيح وأشهر في اللغة، وهو غسل اليدين من حنافة وحوض وتنام: أو السجود. [إراقي الملاح: ٩٥] المني: بكسر الميم مثل الماء، وفاد تسكن، وهو ماء أبيض لين يسكن الذكر بحروجه بشه راحة الفخذ، ومن امرأة رقيق أصفر؛ فخر تتسلط بخفاته ثم عرس منها من يدون شهوة إن كان أصفر، أعربت النفس، ولا فلا. [حاشية الطهطاوي: ٩٦]

مقره بشهوة من غير جماع، وتوازي حشفة وقدرها من مقطوعها في أحد مبلي  
آدمي حي، وإنزال المني بوطه ميتة أو بجميمة، ووجود ماء .....

مغفرة: أي، مفر مني: وهو الصلب والثرائب. (مرافق العلاج) شهوة، وإن قللت: لم يقل شح شهوة بدق  
كما هو المشهور عندهم؛ فلنا: أغبر اشتراط الشهوة عن لدغ للارتمه غا، قال المصنوع: مت وماء دق يعني  
د دق، وهو صب فيه دق غير جماع، انشقه تشمل ما إذا كان خروج المني من ذكر أو نظر أو عت أو  
حرام، ولو بأول مرة لسوغ في الأصح، وقيل لا يجب غسل بالاحتلام أو من مرة لبس؛ لأنه حار مكلفاً بعده،  
والغني يقول: "البولغ" للأحرام، بعد "د" تحق البولغ أو د من غير إنزال ثم أسره، يجب الغسل من غير خلاف  
ولو كانت أول مرة.

توازي: أي إذا تورنت حشفة في قبل أو دمر من آدمي حي، إن كان الذكر مثلاً، وإن كان رأس الذكر مقطوعاً وغاب  
قلب الحشفة في واحد مهد ينقض الوضوء، وألقه وهو مذبح، لا إذا غيب الحشفة كلها؛ فإنه إذا غاب لم يمسح أو  
قل من قمرها من المنقطع، لم يجب الغسل كما في التمهني، والشفة كما في "الوافس": ما عرفت الخلف، وسرد  
فيها رأس ذكر، احتراز به عن الصرع من جملة الإلصاح، آدمي: احتراز به عن ذكر طيهتها، تمتهني: احتراز به عن  
ذكر لا يتمتهني والذكر المقطوع، "حي" احتراز به عن ذكر الميت، والسعة يوجب عنها توازي حشفة المرافق الغسل  
آدمي: أي إذا كان توازي الحشفة في أحد مبلي حي، فقوله "آدمي" احتراز عن غيره كالبهائم والنبية، وأطلق  
قوله: ميتاً وهو مفيد نهي بمسح مثله فإنه لا يجب غسل بالجماع في هذه الأشياء، ولا ببعض الوضوء، وبما  
يلزمه غسل ذكره، كما في "تمتهني" من "الوافس" ودخل في قوله: "حي" كلهم ماله صغيرة انتهى  
ولم يغصها، لأنها صارت من جماع في الصحيح.

إنزال المني إلخ: شرط الإسراء؛ لأن مجرد طيهتها لا يوجب نفس ولا يقص الوضوء، [حاشية المصنف: في  
مرافق العلاج: ٩٩] وجود ماء إلخ: أي من موجب الغسل وجود ماء وبقية بعد الاندفاع من الوضوء،  
وحاصل مسألة اليوم ثمانية عشر وجهاً كما في "مبصر"، لأنه إذا لم يتغير أنه مني أو مذي أو دني، لو شك في  
الأول مع الثاني، أو في الأول مع الثالث، أو في الثاني مع الثالث، فهذا شك، وفي كل منهما إما أن يتذكر  
اجتماعاً أو لا، فثبت اثنا عشر، فيجب الغسل اتفاقاً فيما إذا شك أنه مني تذكر اجتماعاً أو لا، وكذا فيما  
إذا شك أنه مذي ويتذكر الاجتماع، أو شك أنه مني أو مذي، أو شك أنه مني أو دني، أو شك أنه مذي أو  
دني ويتذكر الاجتماع في الذكر، ولا يجب الغسل اتفاقاً فيما إذا شك أنه دني مطلقاً تذكر الاجتماع أو لا، أو  
شك أنه مذي أو دني ولم يتذكر، أو شك أنه مذي ولم يتذكر، ويجب الغسل عندما لا عند أي منهما  
إذا شك أنه مني أو مذي، أو شك أنه مني أو دني، ولم يتذكر اجتماعاً، والمراد شاكين هنا غلة النظر؛  
لأن حقيقة هذين متعذرة مع الوضوء. [حاشية الطهطاوي: ٩٩]

رفيق بعد النوم إذا لم يكن ذكره منشراً قبل النوم، ووجود بطل ظنه متباً بعد إقامته من سكر وإغماء، وبخيس، ونفاس، ولو حصلت الأشياء المذكورة قبل الإسلام في الأصح، ويفترض تفصيل الميت ككتابة.  
وجو غافر المودع

## فصل: عشرة أشياء لا يغتسل منها

ملذي

لم يكن ذكره إلخ شرط عدم الخطأ المذكور لأن انتشار سبب للمذي، فيحل عليه، ولم يفعل في النوم مصنفه وأمره كغيره. وقال ابن أمير حاج: الشبهة للمذكورة لبعضه من أن غير عدم وجوب الغسل إذا قام عائداً أو قاعداً، أما إذا لم يصبها فبحسب الأصل سواء ذكره منشراً قبل النوم أو لا، نعرفة غير فاعره، ثمرة، فالكل على الإطلاق؛ إذ لا يظهر بهما خلاف [أشبه الطحطاوي ومرافق الانحلال: ١٩٩]

ووجود بطل: أي إذا أمان السكران من سكره أو الغصن عليه من إغماءه فوجد على شيء أو شيء بطل أو بطل أنه مي، يعترض عليه الغسل (محمد بن عمار غني) ظنه متباً: بخره من شأنه كان متباً فإنه لا غسل عليه. [حاشية الطحطاوي: ١٠٠] وبخيس أي يعترض لغسل بنشاط حيض أو عسر، لأن الغسل في هذا كما تقدم شرطاً

لا أستاذ، وإذا أضر بهما لغيره، والمشرط هو لا خروج [حاشية الطحطاوي: ١٠٠] قبل الإسلام. اعلم أن الكافر إذا أسلم جند فقيه رويته، في رواية لا يجب؛ لأنه ليس بحائض بالشرع، فصار كالنكاح إذا صاحبت وطهرت ثم أسلمت، وفي رواية: يجب عليها لأن وجوب الغسل بإزالة الصلاة وهو عدها بحائض، فصار كالنكاح، وهذا لأن صفة عقوبة مستدامة بعد إسلامه، فبها سبب كذا، فيحسب الغسل كما في "نيل الحقائق" [٧٤/١] وقال العلامة الشلي: ينبغي أنه يقول: يعرض الغسل لأن قوله ملحق. "فإن كلفاً سباً ما شئنا" (الثالثة: ٦٦) شامل له لا محالة، وفيه أيضاً قال أستاذ: غير الأئمة الذين: وقول من قال: "لا يجب؛ لأن الكفار لا يخطئون بالشرائع" غير سيده؛ فإن سبب الغسل بإزالة الصلاة، وإزاداً إليها سببه. ولأن صفة الحائض مستدامة بعد الإسلام، فيعطي لها حكم الإنسان حتى لو انتفع به ذكورة ثم أسلمت لا غسل عليها لتعلق استدامة الانقطاع، علماً لو أسلمت حائضاً، ثم سهرت وجب عليها غسل. [الشلي على نيل الحقائق: ٧٤/١]

تفصيل: وهو بشرط أن لا يغسل الميت؛ لأنه شرط لإسقاط الوجوب عن مكلف لا لتحصيل نهاره. [حاشية الطحطاوي: ١٠٠] الميت: أطلقه وهو ميت؛ إذ كان ميتاً غير مرعوف بما يسقط عمله كالميت

المسند، وما إذا لم يكن حتى يشكلاً، فإن الميت قبل يسب، وقبل يغسل في ثيابه، الأول أولى

ملذي. وهو يسهل أنهم يسكنون لئلا الشبهة. ذكرها مع تخفيف البناء وهو أوسع كالأول، وتقدمها، =





ويدلك جسدك وبوالى غسله.  
أي يغسل ماله

## فصل [في آداب الاغتسال ومكروهاته]

وآداب الاغتسال هي آداب الوضوء إلا أنه لا يستقبل القبلة؛ لأنه يكون غالباً مع كشف العورة، وكره فيه ما كره في الوضوء.

## فصل [الأشياء التي يسن لها الاغتسال]

يسن الاغتسال لأربعة أشياء: صلاة الجمعة، وصلاة العيدين، ولالإحرام، وللحاج في عرفة بعد الزوال.

وبندب الاغتسال في ستة عشر شيئاً: لمن أسلم طاهراً.....

ويدلك من الحدث وهو إمراؤ اليد على الأضراس مع غسلها. [حاشية الطحطاوي: ١٠٥]  
مع كشف العورة: فقد كان مستوراً فلا بأس به. [مرامي الفلاح: ١٠٦] صلاة الجمعة: اعلم أنه هذا الاغتسال لليوم عند الحرس؛ بطهارة الغيبك على سائر الأيام على ما نقله سيد الأنام رحمه الله تعالى. [أي أنه يوم الجمعة]. وقال أبو يوسف هو للصلاة وهو الأصح، وإليه يشير ظاهر الكتاب: لأنها أفضل من الوقت. ولأن الطهارة تختص بها، وعرفة الملاحق تظهر فمن غسل يوم الجمعة ثم أحدث ونصباً وصلى الجمعة لا يكون له قتل من اغتسل يوم الجمعة عند أبي يوسف، وعنده يكون به لغو، ثم اغتسل بعد الصلاة قبل العروب، أو كان يمر لا تحب عبد الجمعة كالمحل البرية والسافر والمرأة والمعد، فإنه لا يسن الاغتسال في حقها بعدة خلافاً للحسين. [أنيس الحفاني: ٧١/١]  
وفي "الطحطاوي" الغسل لليوم قاله محمد، وسبه كثير إلى الحرس، وذكر في "القطب" محمداً مع الحرس، وقال أيضاً: وإنما فعل بعد الصلاة ليس بواجب إجماعاً.

صلاة العيدين: هذا الغسل سنة للصلاة في يوم أبي يوسف كما في الجمعة، واليوم عند الحرس، نفسه "الفيستار" [حاشية الطحطاوي ورامزي الفلاح: ١٠٧] وللحاج: عمره سنة الاغتسال للحاج استزاداً عن عهده، وكرهه بعد الزوال لغو لبعض زماني الوضوء. طاهراً: [عن حذيفة وحبشي وهدس] احتز به عن أسلم عمر طاهر، فإنه يخرض عليه الغسل على المعتد. [حاشية الطحطاوي: ١٠٨]

ولمن بلغ بالسن، ولمن أفق من جنون، وعند حجامه، وغسل ميب، وفي ليلة براءة،  
 ونيلة نفس إذا رآها، ولدخول مدينة النبي ﷺ، ولوقوف، بمزدلفة غداة يوم النحر،  
 وعند دخول مكة، ولطواف الزيارة، ونسالة كسوف، وانسقاء، وفزع، وطعمة،  
 وريح شديدة.

بالسن: وهو خمس عشرة سنة على التقين في العلم والحكمة، واختاره عن طريق النص بالإسلام والإيمان  
 والإحسان، وعن طريق النص بالإسلام، والنص بالإحسان، وما زاد من الغسل فيها [أمر في العلاج وحاشية  
 المحققين: ١٠٨] إلى أفق الحبل سبعة شهور على حد الإفادة [أجوبة المسئلة: ١٠٨]  
 ليلة براءة وهي ليلة الصف من شعبان، سميت بذلك لأن الله تعالى ذكره: لكل مؤمن يوم من أنوره لتفريق ما  
 عليه من غفرت، وإما في مرادها من النوب بعد هذا [أمر في العلاج وحاشية "المعظاني": ١٠٨]



## باب التيمم

## [شروط صحته]

يصح شروط ثمانية: الأول: النية، وحقيقتها عقد القلب على التيمم، ووقتها عند ضرب يده على ما يتيمم به، وشروط صحة النية ثلاثة: الإسلام، والتمييز، والعلم بما يتيمم به، ويشترط لصحة نية التيمم للصلاة به ثلث ثلاثة أشياء: إما نية الطهارة، أو استباحة الصلاة.....

قال ذكره بعد صلاة الماء أنه حائض، وقد عرفت على صحيح الخلف وإن كان طهارة ما فيه ثبوت هذا الكتاب ودفعه بالنسبة، وثالثه تأنيده بكتاب [حاشية الضحطاري: ١٦١] التيمم هو لغة: التقصد مطلقاً، وأصح به: التقصد إلى معظم، وشرعاً: مع توجهه وقياضه عن مسبب مطهر، والتقصد شرط فيه لأنه نية. (براهني فلاح: ١٦١)

ثم اعلم أن التيمم لم يكن مشروعاً بغير هذه الأداة، وإنما شرع بعبادة الله، والرمضه فيه من حيث الأداة حيث اكتفى بالصعيد الذي هو الموند. وفي ثلثه حيث اكتفى بشعر أعضاء الوضوء. [حاشية الشافعي عن عيين الغفراني: ١٦٦]

صوب هذه: أو عند مسح أعضاء يديه أصابعاً الإسلام: أي كون الشاوي للتيمم مستمداً. (أحمد إعرار علي) والتمييز: أي كون الشيء مبرراً لفهم ما يتكلم به. (عبد العزيز علي) الطهارة: أصلها فطسول ما إذا بوى التيمم أحدث الطهارة من الحدث الأصغر أو بوى الغسل، أو بوى التيمم الحسب الطهارة من الحدث الأصغر أو الطهارة من الجنابة، قال الزينبي: ولا يثبت التمييز بين الحدث والجنابة، حتى لو تيمم الحبيب بوجهه فوضوءه حلال، وذكر المحققين: أنه لا بد من التمييز، لأن التيمم فيما يقع على صفة واحدة، ويتميز النية كتمسكه بالقرص، وليس صحيحاً: أن الحاجة إلى نية يقع فيها، فإذا وقع طهارة حارة أو أن يؤدي به ما شاء، لأن شرطه برهني وجوبها لا غير، ألا يرى أنه لو تيمم لتعسر جوداً له أن يؤدي به الظاهر، بخلاف الصلاة حيث لا يتأذى إلا بالغير. (عبد الغفراني: ١٦٤)

أو مناصحة: أي بوى بالتيمم أن تكون الصلاة مباحة، أو ضرورة الصلاة مباحة: فالتيمم وإنشاء الإنسان أو لصبره، ولا مسح للطلب، وصرحوا بأنه لو تيمم بدعوى المجد أو للفرقة ولو من الناصحة، أو منه، أو زيارة القبور، أو دعي الميت، أو الأهل، أو الإقامة، أو الصلاة أو رده، أو الإسلام لا يجوز الصلاة بالملك التيمم عند عامة المشايخ، إلا من شد، وهو أبو بكر بن عبد البلخي، [فتح القدير: ١٦٤]

أو نية عبادة مقصودة لا تصح بدون طهارة، فلا يصلي به إذا نوى التيمم فقط  
أو نواه لقراءة القرآن ولم يكن جنباً. الثاني: العذر المبيح للتيمم كبعده هبلاً عن ماء  
الشرط  
ولو في المصروع.....  
إعليه

عبادة مقصودة (ح): وهي التي لا تجب في حين شيء آخر بطريق التيمم، حكوت قد شرعت صلاة تقرأ إلى الله تعالى  
كالصلاة بخلاف المس فونه وحسب له طريق التبع للتلاوة، وهو في الحقيقة ليس عبادة ولا يفرق به تيمماً ولا تصح  
ولا تحمل بدون طهارة لقراءة القرآن لسحر الحب فصح أن التيمم لا يكون إلا صلاة أو جزء للصلاة في حد ذاته، أي  
بالنظر إلى ذاته، والفرق أنه جزء في الجملة، وإن كان يتحقق غير مرة نسباً إلى كماله، كقوله: تويمم التيمم  
للمصلاة، أو للصلاة الجليلة، أو لمصلحة التلاوة، أو لقراءة القرآن، وهو حسب، أو بونه لقراءة القرآن بعد انقطاع حيثها  
أو تفاسها، لأن كلاً منهما لا بد منه من الطهارة، وهو عبادة. [حاشية الطحطاوي ومراقي الفلاح: ١١٢]

فلا يصلي به: تفريع على اشتراط أحد هذه الأشياء الثلاثة، أما عدم صحة الصلاة إذا نوى التيمم فقط، أي  
مجرداً من غير ملاحظة شيء مما تقدم، فظاهر، لتفقد الأمور الثلاثة المذكورة، وأما إذا تيمم لقراءة القرآن وهو  
حدث حدث أصغر، ولم يكن جنباً، فلا بد وإن نوى عبادة مقصودة لكنها تصح بدون طهارة لغرض الحب.  
ومن هنا ظهر أنه إذا تيمم الحب بس المصحف أو دعوى المسجد، أو تعليم الغير لا يجوز به صلاته، أما في  
المنصورة الأولى فتعقد الشرط الأول فيه، وهو كونه عبادة مقصودة، وأما في الثانية؛ فلا بد دخول المسجد وإن  
كان لا يحمل بدون طهارة من الحديث الأكثر إلا أنه ليس بعبادة، وإنما في الثالثة؛ لأن تيمم الغير وإن كان عبادة  
مقصودة لكنه فقد فيه الشرط الثالث، وهو كونه لا يصح لو لا تحمل بدون طهارة.

فقط. أي مجرداً من غير ملاحظة شيء مما تقدم. هبلاً. ضبط بعضهم أهبل وتوسيع والبريد في قوله:

إن البريد من التماسخ أربع	وتفريع ثلاث أهبل ضعوا
والهنيء ألف أي من ساعات قل	والأع أربع أنواع فبعض
ثم التفريع من الأصابع أربع	من بعدد العشر من الأصابع
ست شعيرات مظهر شعرة	منها إلى بطي الأخرى نوضع
ثم الشعيرة ست شعيرات فقط	من أهل بعل من فم مرجع

[مرآتي الفلاح: ١١١]

ولو في المصروع. أي ولو كان عليه من ماء ظهور في المصروع، وهذا على الصحيح من المذهب، وفي شرح  
الطحطاوي أنه لا يجوز التيمم في المصروع إلا بخلاف موت صلاة عبادة أو عيد والمذهب من المصروع، والمحق الأول،  
والحق بناء على عذبة الأضمار، فليس خلافاً حقيقياً. [حاشية الطحطاوي: ١١٥]

وحصول مرض وبود يخاف منه التلف أو المرض، وخوف عدو وعطش واحتياج  
لعمى لا تطفئ مرق ولقد أتت، وخوف فوت صلاة جنازة.....  
التي

عزى. اعلم أن المريض أربعة أُمُام: من يصوم الماء، أو يحرك لاستعماله، والثالث: من لا يقدر شيء من ذلك. ولكن لا يقدر على الفعل نفسه، فحاله لا يعد إماماً بعد من يومته أن لا، فإنه لم يجد ماء له شيء إجماعاً ولو لم يقدر على طاهر المحدث، بل وجد الماء أن يكون من أهل طاعته كعدو أو ولد أو أخوة أو لا، فإن كان من أهل طاعته حنف في النتائج على قول الإمام - أنه على المذاهب - فزواجه به، وإن لم يكن من أهل طاعته ولم يجد ماء من أهل طاعته فليس عليه طهارة.

وقال لا يجوز في الفصول كلها، إلا إذا كان الأجر كثيراً، وهو ما زاد على ربع درهم، والربع: من لا يقدر شيء من هذه، ولا على التيمم لا بنفسه ولا بغيره، قال بعضهم: لا يصح على قيام قول الإمام حين يقدر على أحدهما، وقال أبو يوسف يصلي تسليماً وبعد، وقول محمد معطرب. [حاشية الطحاوي: ١١٥]

وبود. بشر أن أنه حرم للمحدث أيضاً حيث لم يتبرأه أن يكون شيئاً وهو قول. وهو اشتراح، والمصحح أنه لا يجوز له التيمم [بين الحقائق: ١١٥/١] وخوف. أي إذا خاف من بقاء التيمم أن يفقد عدو أو حرج في العذر للموضف (عنه) إنما سعى عدو. أطلقه فشمع ما إذا كان العدو أديباً أو غريباً، وما إذا كانه على نفسه أو ماله أو أملاكه، وما إذا كانت فاسدة نبت الماء أو خاف اندبوت لحطب الخشب، ولا إعادة عليهم ولا على من سبى في السفر. [مرافي الفلاح: ١١٦]

عطش. أي إن خاف من عده ما إن صرفه في التوضف أن يهلكه العطش جاز له التيمم | تطفئه فشمع ما إذا كان حالاً أو ما لا على نفسه أو رفيقه في القفاة، أو ذاته ولو كانا وتدر سقط العساة لعدم الإ... ولو لم يكن سقط لصلاته في الإناء لا يجوز التيمم لأجل الخوف من دمه. وعلم أن الإحسان إذا عطش وكان عند آخر ماء، فإن كان صاحب الماء محتاجاً إليه لحفظه فهو أولى به، ولا وجب دفعه للمعطر. فإن لم يدفعه أخذه منه قهراً، وله أن يقاتله، فإن قتل صاحب الماء فدمه هتار، وإن قتل الآخر كان مضطراً، ويصلي أن يصحب المصغر قبلة الماء. [حاشية الطحاوي: ١١٦]

خوف فوت الحج. أي يجوز التيمم خوف فوت صلاة الحائز؟ لأنها تعرت فلا خلف. ولأصل في هذا الباب أن خوف الموت لا يبرئ من غسل أو غسل. مؤيد كالقوية، إذا جازت إلى جلد وجب الغسل، أو كالحصاة وحشة يظهر، وما لا جلد، لا يشمع له كتف، وجعلنا اجازة صلاة جنازة: قل: لا يجوز التيمم للذي في روية الخس على أبي حنيفة، لأنه سقط، ولو صلوا له حق لإعادة، قال صاحب "مدله": هو الصحيح، وفي ظاهر الرواية: "مور يوقى" فضلاً لأن الاعتار فيها مكرراً، ولو لم يتطروا: حال له التيمم، قال مشر الأئمة: هو الصحيح [بين الحقائق: ١٣١/١]

أو عيد ولو بناءً، وليس من العذر خوف فوت الجمعة والوقت. الثالث: أن يكون التيمم بظاهر من جنس الأرض؛ كالتراب والحجر والرمل، لا الحطب والفضة والذهب. الرابع: استيعاب المثل بالمسح. الخامس: أن يمسح بجميع اليد أو بأكثورها حتى لو <sup>بشرط</sup> مسح بإصبعين لا يجوز، ولو كرر حتى استوعب، بخلاف مسح الرأس. <sup>وسنة</sup>

محنة: أي يجوز التيمم لحرف فوت صلاة عيدين بينهما، فإن كان بحيث لو توصلاً يكون بعضها مع الإمام لا تيمم. [ماشبه الطحاوي: ١٦٧] ولو بناءً أي ولو كان بين ماء حار له التيمم، وصحته. أن يشرع مع الإمام في صلاة العيدين، ثم يحدث المقتدي أو الإمام حذر به التيمم للبناء عند أي حصة، وقال: إن شرع بصلاة الموصيه لا عبث له التيمم. وإن شرع بالتيمم بحار به الله به. [ينبغي الحقائق: ١٣٧/٨] وليس من العذر الخ: أي إذا حلف فوت الجمعة بأن يتوصلاً، أو حلف خروج الوقت في سائر الأوقات بأن لا يتنقل بالطهارة لا يجوز له التيمم من يتوصلاً، لأنها حوت في بدل، والغوات في بدل كلاهما. [ينبغي الحقائق: ١٣٧/٩]

مظاهر: أي طيب، وهو الذي لم يمتد نجاسة، ولو رأت يدها أثرها. [إرفاعي العلاج: ١١٨] من جنس الأرض: اسم أن لا يفسد من جنس الأرض وغيره: أن كل شيء يحرق بالنار ويصير ركاماً ليس من جنس الأرض، وكذلك كل شيء يطبخ ويذوب بالنار، وكل شيء نأكله الأرض ليس من جنسها. [زملعي تصريف] لا الحطب الخ: أي لا يصح التيمم نحو المحصب الخ، وهما لطيفة، وهي أن الله تعالى جعل درة وطر إليه معصرت ماء، ثم نكأه من فصار تراباً، ونظف من فصار حواء. وتنظف من فصار ناراً، فكان الماء أصلاً، ذكره المفيد، وهو منقول عن القورة، فإذا نذر الطهارة بالأصغر انتقل إلى الشيع وتكلم مقامه، والنبات كالشجر وغيره، والمعدن كالحديد وشبهه ليس شيع لتمام وحده حتى يقوم مقامه، ولا للتراب كذلك، وإن هو مركب من العناصر الأربعة، فليس له اختصاص بشيء منها حتى يقوى مقامه. (العامة)

استيعاب المثل الخ: [وهو توجهه والبيان في المقدم]، علم أن الاستيعاب شرط في ظاهر الرواية حتى يترك الرجل حائه، والرافة سوارها، أو يبرعها، ويخل الأصابع ويمسح جميع بشره الوعة والشر على نصحيح، وما بين العذار والأذن إلخ، لأنه أصغر، وقيل: يكفي مسح أكثر توجهه واليد. [إرفاعي العلاج: ١٢٠] أو بأكثورها: أي ما يقوم مقامها كيد غيره. لا يجوز نقذ كون المسح بجميع اليد أو بأكثورها.

ولو كرر الخ: أي لا يجوز التيمم ولو كرر المسح بإصبعين حتى استوعب الوجه واليد؛ لفقد الشرط المذكور من كون المسح لجميع اليد أو بأكثورها بخلاف مسح الرأس: أي حكم مسح الرأس بخلاف للتيمم، فإنه لو مسح الرأس به صيهر جاز مسحه، ولا كذلك التيمم.

السادس: أن يكون ضربتين ياطن الكفين رتو في مكان واحد، ويقوم مقام

الضربتين إصابة الثراب بجسده إذا مسح بنية التيمم. السابع: انقطاع ما يتأقبه من

حيض أو نفاس، أو حدث. الثامن: زوال ما يمنع للمسح كشحم وشحم. وسببه

وشروط وجوبه كما ذكر في الموضوع. وركناه: مسح اليدين، والتوجه.

وحسن التيمم سبعة: التسمية في 'ونه، والترتيب، والموالاة، وإقبال اليدين بعد وضعهما

في الثراب وإدبارهما، ونفضيهما، وتبريح الأصابع، ونادب تأخير التيمم لمن يرجو

الماء قبل خروج.....  
لعله غير

ولو في مكان إحد. أي ولو كان الضربان في مكان واحد، وهذا على الأصح منذهب عدم ضرورة المكان

مستعملاً: لأن التيمم ما في اليد. ويقوم مقام الضربتين إحد. حتى لو أحدث بعد الضرب أو أصابه الثراب،

فمسحه يجوز متى ما قاله الإسراع. كمن حدث وفي كفه ما يجوز به الطهارة، وعلى ما احتاره خمس

الأسنة لا يجوز له طهارة الضرب ركعاً كما لو أحدث بعد غسل عصور. [أرقى الفلاح: ١٢٠] السابع: وهذا الضرب

صحة الوضوء أيضاً كشحم. لأنه يصح به مسح على لا على الجسد. [أرقى الفلاح: ١٢١] وسببه أي سب

التيمم إرادة ما لا يخل إلا بالضرورة. [أرقى الفلاح: ١٢١]

كبد ذكر في 'الموضوع: وهي ثلاثة: الفس، والفسخ، والإسلام، ووجد حدث. وعدم الخيض، والغبار،

وجس في الوقت، والقدرة على. يجوز منه التيمم. [حاشية الطحطاوي: ١٢١] وركناه: [تنبيه ركنه سقط موهب

للإضافة]. وكيفية: أن يضرب يده على الأرض بعقل فما يدر. ثم يرفعهما، ونفضهما، ومسحهما ومعه

بميت لا يفي به شيء، ومسح لوترة التي بين السحرين، ثم يضرب يديه على الأرض، كذلك، ونمسح بها

ذراعيه إلى طرفي. [نسخ الحقائق: ١٢١/١]

صحيح الحديث. في نقل: ضربته؛ لما حدثت من الخلل من كون ضرب من مسمى التيمم. [أرقى الفلاح: ١٢١]

ونفضيهما أي تحريكهما ليورن عنهما لمسح. تأخير التيمم أطلق متأخراً وهو مفيد، من هو فائد، الماء شرعاً في

ظاهر الرواية، فإنه بد كان يفي أن بعد الماء قبل من قبل لا يباح له التيمم. لأنه وإن كان عادم ماء بالفعل لكنه

ليس بمفاد شرعاً، لمن يرجو. فماد بالقييد أنه إذا لم يكن على وضع من وجود الماء في الوقت لا يستحب أن

يؤمر به التيمم وجس في الوقت المستحب. [حاشية الطحطاوي: ١٢٢]

الوقت، ويجب التأخير بالماء ولو خاف انقضاء، ويجب التأخير بالوعد بالثوب <sup>بأنه لا يفسد</sup> أو السقاء ما لم يخف انقضاء، ويجب طلب الماء إلى مقدار أرمعانة خطوة إن ظن <sup>بأنه لا يفسد</sup> قربه مع الأمن، وإلا فلا، ويجب حبسه ممن هو معه إن كان في محل لا يشرح به النفوس، <sup>بأنه لا يفسد</sup> وإن لم يعطه إلا بشمن مثله .....

الوقت: أراد به الوقت المستحب، وهو أول الصف: الأخير من الوقت، في صلاة يدر فأخيرها كما في "المهر" بحث يقع الأول في وقت الاستحباب، وميل إلى آخر وقت الحواز، والأول هو الصبح كما في "الموهبة"، وعلى الأول فلا يحرم العصر إلى تعذر الشمس، وكذا لا يحرم المغرب عن أول وقتها، وفيه لا بأس إلى قبيل غيب الشفق [حاشية الخططوي: ١٢٣] ويجب التأخير: أي يحرم تأخير الصلاة إذا وعد أخذ بالماء وإن ساف بواحد الصلاة، وهذا مفيد ما إذا كان الماء موجوداً عند التواجد أو قريباً منه دون مثل: فإنه إن لم يوجد عنه، أو كان بعيداً منه مراً فأكثر لا يجب عليه التأخير: لأن الشرع أباح له التيمم.

بالثوب: أي يجب على عدم الثوب إذا وجد به أحد بالثوب أو بالسقاء كجبل وإن لم يحرم الصلاة كذا في مسألة الماء، ولكن ما لم يخف انقضاء، وهذا عند الإمام: فإن خاف انقضاء تيمم بالماء، ولا يجب التأخير ولو خاف انقضاء كما بعد الماء. ومبنى الخلاف أن القدرة على ما سوى الماء حل تيمم بالماء، وإما، قال إمامنا، لا، وإنما ثبت.. لذلك فو علق، أنه إذا كان يابح، وقال: ثبت بما كتبت مما قبله على الماء. [حاشية الخططوي: ١٢٣] طلب الماء: اختلفت مشايخنا ما إذا طلب بعده أو بمرسنة، والمقدار المذكور تطلب بقدر ما حاد عليه، وإن طله في الجهات الأربع وجب الطلب منها، وعند القس: أن يظن أن ما بينه وبين الماء دون مثل: والفضل بقرب الماء يكون تارة برؤية خير، وتارة برؤية خصره، وتارة بحيز محرم. وإلا فلا: أي وإن لم يظن قرب الماء، أو ظنه ولكن لا مع. ولأنه إذا خاف عدواً فلا يطلبه إمرائي الفلاح: ١٢٤]

إلا ينسئ مثله: هذه هي ثلاثة أوجه: إما أن أعطاه نخل فيمت في أقرب موضع من الشرايع ثقب يجردها الماء، أو بالعين اليسرى، أو بالعين العاصي، هي الوجه الأول والثاني لا يجرنه فبهم: لتحقيق القدرة على الماء، فإن القدرة على البدل قدرة على الماء، فيمنع حوار التيمم كما أن القدرة على من الرتبة خضع للتكثير بالصوم، وفي الوجه الثالث حار له التيمم لوجود الضرر: فإن حرمه مثل التسليم كحرمه منه، والضرر في نفس مسقطه، فكذلك في مثل: فيد روم تطلب ما إذا أمكن تحصيله شمن المثل: ودخل ما إذا أمكن تحصيله مثل من لم يملكه (الأول)، وأخفى في لزوم تطلب ما إذا أمكن تحصيله بزيادة يسيرة، واحتجز به عما إذا أمكن تحصيله بغير فاحش، وهو ما لا يدخل تحت تفهيم المقومين، قال في "فتاوى" وهو ضعف القيسه في ذلك المثل، وروى الحسن بن أبي سمينة: إذا سر أن يشتري ماء بمائتي درهم ما يدره وحده .. لا يتيمم.

لزمه شراؤه به إن كان معه فاضلاً عن نفقته، وبصلي بالتيمم الواحد ما شاء من القرائن والتوابع، وصح تقديمه على الوقت، ولو كان أكثر البدن أو نصفه جريحاً <sup>مداً للشافعي</sup> تيمم، وإن كان أكثره صحيحاً غسله ومسح الجريح، ولا يجمع بين الغسل والتيمم، وينقضه ناقض الوضوء، والقدرة على استعمال الماء الكافي، ومنقطع اليدين والرجلين إذا كان بوجهه جراحة يصلي بغير طهارة ولا يمسح <sup>وهو الأصح</sup>.

لزمه شراؤه إن: أعلم أن شروط لزوم الشراء ثلاثة كما بناء، فلا يلزم الشراء لو طلب نعم العاجز، أو طلب لمن اتل وليس معه، فلا يستند للماء، أو احتاجه لنعته. [مرآة العلاج: ١٢٥] وبصلي: إن وقت واحد أو أوقات متعددة ما لم يجد الماء أو يحدت [الكنهية] وعند الشافعي: تيمم لكل فرض، لأنها طهارة ضرورية، فلا يصلي به أكثر من فريضة واحدة، وبصلي به ما شاء من التوابع ما دام في الوقت. ولو تيمم للثقله حاز أن يؤدي به لفريضة، وعند الشافعي: لا يجوز [المحررة الثيرة: ٢٨/١]

القرائن: والأولى إعادته لكل عرض عروفاً من خلاف الشافعي، حيث فإنه لا يصلي به عدة أكثر من فريضة واحدة، وبصلي: ما شاء من التوابع نعم. [مرآة العلاج: ١٢٥] أكثر إن: أعلم أن الكثرة تعتبر من حيث عدد الأعضاء في المتعار، فلما كان الرأس والوجه واليدين جراحة سولو قلت - وليس بالرجلين جراحة تيمم، ومنهم من اعتبرها في مسح كل عضو، فإن كان أكثر كل عضو منها جريحاً تيمم، وإلا فلا. [مرآة العلاج: ١٢٥] لا يعني أن هذا الخلاف إنما هو في الوضوء، وأما في التيمم، فالظاهر اعتبار الكثرة من حيث المساحة [حاشية الطحطاوي: ١٢٦]

البدن: الأولى للمصنف حذف "البدن"، ويقول: ولو كان الأكثر من الأعضاء أو النصف منها جريحاً تيمم، ليكون كلامه متيناً للصبر والكبرى. [حاشية الطحطاوي: ١٢٦] تيمم: أصله غسل ما إذا كان لجريح تيمم، وهذا على الأصح من المذهب، وقيل: يغسل الصحيح ومسح الجريح. [حاشية الطحطاوي: ١٢٦] أكثر: وإن كان النصف جريحاً والنصف صحيحاً لا رواية فيه، واختلف فيه المشايخ، فمنهم من أوجب التيمم لأنه طهارة كاملة، ومنهم من أوجب غسل الصحيح ومسح الجريح؛ لأنها طهارة حقيقة وحكيمة، فكان أولى. وصح الجريح: أفاد بإضافته أن المسح على الصحيح الاستطاعة، فيمرور يده على المسح إن استطاع، وإن لم يستطع على حرقه، وفي غيره تركه. [مرآة العلاج: ١٢٦]

الوضوء: لو قال: "ناقض الأصل" لزم الغسل والوضوء، وكان أحسن، وأجاب الحموي بأن المراد بالوضوء الطهارة لعمم من أن يكون عن حدث أو حدة، بطريق: استعمال الخاص في العام مجازاً. [حاشية الطحطاوي: ١٢٦] الكافي: أطلقه فغسل ما إذا كان يكفيه مرة مرة، فلو تلت العمل، وفي الماء قيل إكمال الوضوء، بطل تيممه في الحديث، لانهاء طهارة التراب بالحديث. [مرآة العلاج: ١٢٧]

## باب المسح على الخفين

صح المسح على خفين في الحدث الأصغر للرجال والنساء، ولو كانا من شيء  
 خفيف غير الجلد، سواء كان لهما محل من جلد أو لا.  
لا يلزم منه اعتداد

## [أشروط جوازها]

ويشترط لجواز المسح على الخفين سبعة شرائط: الأول: نيسهما بعد غسل الرجلين،  
 ولو قيل كمال التوضوء، إذا أتته قبل حصول ناقض للتوضوء.....

صح [إ.ج.]: قال نعيم: وبه يقول. "صح" عن أبيه إذا ترك المسح فلا بأس عليه، بخلاف التيمم: فإنه فرض عند  
 عدم ماء. [الشيخ علي بن أبي الحنفية: ١٣٧/١] الأصغر: قبل به فخرجت به الحنفية ونحوها، فإنه لا يصح  
 فيها المسح؛ لورود النص بذلك، وصور حافظ الدين في "الكافي" عبارة صحح الحنفية تقريباً لاستعماد ما ذكره ترمذي  
 وليس جوازاً بخلافه ثم أجاب، ليس له أن يشك ويحمل سائر حدود مضطحة أو مائلاً، رجليه على شيء،  
 يرفع ويضع عليه. [حاشية الطحطاوي: ١٢٨]

من شيء خفيف [إ.ج.]: أي يجوز المسح على المطرب إذا كان معلاً أو عرياناً أو ثوباً، والجلد: هو الذي وضع الجلد على  
 أعلاه وأسفله، وشمل: هو الذي وضع الجلد على أسفله كالجلد للقدم، وقيل: يكون إلى الكعب، وأما خفيف فإنه ذكر  
 قولها، وحكى: أن يستمسك على الساق من غير ربط، وأن لا يرى ما تحته، وقال أبو حنيفة: لا يجوز للمسح عليه،  
 ويروى وجوز أبو حنيفة إلى فرضه قبل موته بثلاثة أيام، وقيل: بسبعة أيام، وعليه القنري. [إثنين الحنفية: ١٥١/١]  
 وأعلم أن المسألة عن ثلاثة وجوه: إن كانا رقيقين غير معلى لا يجوز مسح عليهما اتفاقاً، وإن كانا خفيفين  
 حار اتفاقاً، وإن كانا خفيفين غير معلىين فهو محل للاختلاف. [حاشية الطحطاوي: ١٢٨]

عسل الرجلين: أضافه فحمل ما إذا كان العسل حكماً كحجارة بالرحل أو بإحدىهما، مسحهما وليس الخلف،  
 مسح حقه: لأن مسح الجبهة كالمسح [إراقي الفلاح: ١٢٩]، فلو مسح جبهة إحدى رجليه، وليس الخلف  
 في إحدى رجليه، لا يجوز مسح عليه؛ لأنه يصير جميعاً بين العسل والمسح. [حاشية الطحطاوي: ١٣٠]

ولو: أي ولو كان لمس فيه كمال التوضوء. [إراقي الفلاح: ١٢٩] ولو لبسهما بعد الغسل حار المسح؛ لأنه وضوء  
 وبراءة، إلا إذا كان متبعضاً فلا بد من رفعهما إذا وجد ماء. [حاشية الطحطاوي: ١٣٩] قيل كمال [إ.ج.]: فلو غسل  
 رجليه وليس حقه وأحدث قبل تمام التوضوء، أي من سترعهما. [حاشية الطحطاوي: ١٣٩]



والثاني: سترهما <sup>بالحسين</sup> للذكيعين، والثالث: إمكان متابعة المشي فيهما، فلا يجوز على عفف <sup>للستر</sup> من زجاج أو خشب أو حديد، والرابع: خلو كل منهما عن تحرق قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع القدم، والخامس: استمسكهما <sup>بالحسين</sup> على الرجلين من غير شد، والسادس: متعهما وصول الماء إلى الحسد، والسابع: أن يبقى من مقدم القدم قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد، فلو كان ذلك مقدم قدمه لا يمسح على عففه، ولو كان عقبه القدم موجوداً، ويمسح المقيم يوماً وليلاً، <sup>تخرج على ما عليه</sup> ويسافر ثلاثة أيام ولياليها، <sup>وملأه</sup> وابتداء السنة من وقت الحدث بعد لبس الخفين، .....

للضم والمساير مدة السج

سترهما [لأنه ليس عملاً لغرض المسح ويخترع غسله (مرآة الفلاح)] أطلقه وهو مفيد ستر الجوانب فإنه لا يضر مظهر الذكيعين من فعله عطف قصير المساق، [مرآة الفلاح: ١٣٠] من زجاج: أي مصرع من زجاج رخ، وما رأينا صفاً مصنوعاً من زجاج أو خشب أو حديد، ولعلهم كانوا يصنعون شيئاً كانخ من هذه الأشياء ونحوها، لو للسألة على سبيل فترض. من أصغر إلخ. إنما يعتبر الأصغر إذا انكشف موضع غير موضع الأصابع، وأما إذا انكشف الأصابع نفسها يعتبر أن ينكشف الثلاث أنها كانت، ولا يعتبر الأصغر؛ لأن كل إصبع أصل بنفسها، فلا يعتبر بقية، حتى لو انكشف الإصبع مع جوارحه، وهما قدر ثلث أصابع من أصغرهما، يجوز المسح، فإن كان مع سائرهما لا يجوز المسح. [تبيين الحقائق: ١٤٦/١]

أن يبقى إلخ: فإذا قطعت رجل فلول الكعب حاز مسح عفف لبقية، وإن بقي من دون الكعب أقل من ثلاث أصابع لا يمسح؛ لافتراض غسل بقائه، وهو لا يجمع مع مسح عفف الصحيحة. [مرآة الفلاح: ١٤١] وليلة: أطلقها فسلط، مستقبلة أو ماضية، فهو ليس الخفين يوم السبت بعد ما طلع الشمس، حاز له أن يمسح إلى طلوع الشمس من يوم الأحد مع أن الليلة المتوسطة بين يوم السبت والأحد يوم، الأحد لا ليوم السبت؛ فإن قليل مقدم على النهار شرعاً فظهر مما قلنا: إن الإضافة في قوله: "ولياليها" لأدق للاستلزام.

من وقت الحدث إلخ: هنا هو الصحيح، وقيل: من وقت المسح، وبه قال الأوزاعي، وقيل: من وقت المسح، وبه قال أحمد، فهو ليس الخفين للصلاة الفجر، ثم أحدث قبل الزوال، ومسح على الخفين وقت الفجر للصلاة يظهر بعد الزوال، عند الأوزاعي: تمام مدة يوم وليلة طلوع الفجر من الغد، وعنتنا: قبل الزوال، وعند أحمد: بعد الزوال، ومن أغلف مسائل المسح ما في "شرح الترمذي" للترمذي، قلت: وانقسم في مدة مسح قد لا يتمكن المسح إلا من أربع صلوات وثبة بالمسح كمن توضأ ولبس حفيه قبل الفجر، فلما طلع صلى لفجر وعقد فتر تشهد فحدث، -

وإن مسح مقيم ثم سافر قبل تمام مدته، أتم مدة المسافر، وإن أقام المسافر بعد ما  
يمسح يوماً وليلة نزرع، وإلا يتم يوماً وليلة، وفرض المسح قدر ثلاث أصابع من  
أصغر أصابع اليد على ظاهر مقدم كل رجل، وسنته: مد الأصابع مفرجة من رؤوس  
أصابع القدم إلى الساق.

### [نوافض المسح]

وينقض مسح الخف أربعة أشياء: كل شيء ينقض الوضوء، ونزرع خفف ولو خرج  
أكثر القدم إلى ساق الخف، وإصابة الماء أكثر إحدى القدمين في الخف.....

• لا يمكنه أن يصلي من لفد على هيئة الأولى؛ لأعراض ظهور الحدث في آخر صلته، مكنها أورده مطلقاً،  
وقد يصلي حساً، وقد يصلي بالمسح مثلاً كما أمر مطهر إلى آخر الوقت ثم أحدث وتوضأ ومسح، وصلى الظهر  
في آخر وضوءه، ثم صلى الظهر من العدة في أوله.

والأخ: أي وإن لم يعد المسافر بعد ما مسح يوماً وليلة، بل أقام وقد مسح دون يوم وليلة، يتم يوماً  
وليلة. [أمراني لفلاح: ١٣١] وفرض المسح: هذا الفرض اعتقادي من حيث الأصل للمسح، عملي من حيث  
المقدار. [حاشية الضعطاوي: ١٣١] كل رجل: أي يعتبر فيه ثلاث أصابع من كل رجل على حدة حتى لو  
مسح على إحدى رجله مقدار بصبعين وعلى الأخرى مقدار خمسة أصابع لا يجزئه. [تبيين المفاتيح: ١٤٤/١]  
أربعة أشياء: وبقي من نوافض الملقى الكثير: وحروج الوقت للمعذور، قتله السد، والحرق الكبر الحلات  
بعد المسح داخل في حكم النزرع، وحروج الوقت داخل في انقضاء الله، فتأ - والله أعلم - لم يذكرها  
المصنف. [حاشية الضعطاوي: ١٣٤]

ونزرع خفف: ذكر لفط الواحد، ولم يقل: نزرع الخفين؛ ليقيد أن نزرع أحدهما للنقض، فإنه إذا نزرع  
أحدهما وجب غسل إحدى الرجلين، فوجد على الأخرى، إذ لا جمع بين التمسك والمسح، وأعلم أن طلع  
الخفين قبل تنقضاء الطهارة التي ليس بها الخفين ٥ بعرضه وإن تكرره لأن الطهارة قائمة، والجمع ليس  
بحدث. [حاشية الشبلي على تبيين المفاتيح: ١٤٧/١] وإصابة الماء الخ: كما لو انقل جميع القدم، فيجب طلع  
الخف وغسلها؛ تحريماً عن الجمع بين التمسك والمسح، ولم تكلف فعله خفيه من غير نزرع الخف. أخرجه عن  
العمل، فلا يطل طهارته، فافضاء الله. [أمراني لفلاح: ١٣٣]



أو جبيرة، وكان لا يستطيع غسل العضو ولا يستطيع مسحه، وجب المسح على أكثر ما شدد به العضو، وكفى للمسح على ما ظهر من الجسد بين عصابة المقتصد، والمسح كالمسح فلا يتوالت بمدة، ولا يشترط شد الجبيرة على ظهره، ويجوز مسح جبيرة إحدى الرجلين مع غسل الأخرى، ولا يبطل المسح بسقوطها قبل الرد، ويجوز تبديلها بغيرها، ولا يجب إعادة المسح عليها، والأفضل إعادته، وإذا رد وأمر أن لا يغسل عينه، أو انكسر ظفره، وجعل عليه دواء وعطكا أو جلدة مرارة، وضره لزعجه، جاز له المسح، وإن ضره المسح تركه، ولا يفترق إلى النية في مسح الخلف والجبيرة والرأس.

- بخلاف الخف، وإليه أشار الشيخ بقوله: "ولا يشترط إخ"، تأنيها: أن المسح على الجبيرة غير موقت بخلاف الخف، وإليه أشار بقوله: "كلا يتوقت إخ"، تأنيها: أن الجبيرة إذا سقطت عن غير بره لا ينتقض مسح بخلاف الخف، وإليه أشار بقوله: "ولا يبطل إخ"، تأنيها: إذا سقطت عن بره لا يجب عليه إلا غسل ذلك الموضع إذا كان على وضوء، بخلاف الخف حيث يجب عليه غسل الأخرى، وإليه أشار بقوله: "وتصور مسح جبيرة إخ"، تأنيها: على الجبيرة يستوي فيها الحدث الأكبر والأصغر بخلاف الخف، وإليه أشار بقوله: "وإذا شرب من ماء الجبيرة، ماذا عليها؟" أن الجبيرة يجب استبدالها في رواية بخلاف الخف: فإنه لا يجب استيعابه في رواية واحدة. [تبيين الخلفيات: ١٥٢/١]

جبيرة: وهي عصابة من حريرة تلف يدي، وتربط على العضو المكسر. [مرآة الخلف: ١٣٤]

غسل العضو: أطلقه فأفاد شرطية عدم استطاعة الفسل مطلقا لا ماء حار ولا ماء بارد، وقيل: لا يجب استعمال الماء الخلف. [مرآة الخلف: ١٣٥] كالمسح: أشار إلى أنه ليس يبطل بخلاف المسح على الخفين، ولهذا لا يمسح على الخف في إحدى الرجلين، وبغسل الأخرى؛ لأنه يؤدي إلى الجمع بين الأصل والبدل، ولو كانت الجبيرة في إحدى رجله مسح عليها، وغسل الأخرى، ولا يكون ذلك جمعا بين الأصل والبدل [تبيين الخلفيات: ١٥٢/١] فلا يتوالت إخ: أي لا يتوالت المسح على الجبيرة، لأنه كالمسح لما نعتها على ما تقدم، والمسح لا يتوالت، فكذا هذا. [تبيين الخلفيات: ١٥٤/١]

ولا يشترط إخ: أي جاز المسح على الجبيرة ونحوها وإن شدها على غير وضوء؛ لما قلنا من أن صحة المسح لا يشترط لها شدة على ظهره. ولا يبطل المسح إخ: أي إن لم يكن سقوط الجبيرة ونحوها عن بره لا يبطل المسح. وأمر: أي أمره طبيب حاذق مسلم. مرزوق: كس لاصد بالكس تشتت فيه نصفه، يقال له بالأردية: يت. ولا يفترق إخ: وفي "صوامع الفقه" للثعالبي: يشترط النية في المسح على الخمين فعمله ككتيم؛ إذ كل واحد منهما يدل والأول أظهر؛ لأنه طهارة بالماء، فلا يعتق إلى النية كالموضوء. [تبيين الخلفيات: ١٥٧/١]

## باب الحيض والنفس والاستحاضة

يخرج من الفرج حيض ونفس واستحاضة، فالحيض: دم ينطفئ رحم بالغة لا داء بها ولا حمل، ولم يتنجس من الإبراس، وأقل الحيض ثلاثة أيام، وأوسطه خمسة، وأكثره عشرة. <sup>سقطها</sup>

يخرج. اعلم أن الدماء للخصبة ثلثة: حيض ونفس واستحاضة، وقد جعلها بعض المتأخرين أربعة أقسام: هذه للثلاثة، والمصنوع، فالتوا: ولدم المصنوع ما فرغ قبل وقت البلوغ، وقد حرم مصالغ صغيري أخذها أنه لا يترتب عليها أحكام الاستحاضة من كونه طهرًا وفسادًا ودمه، ولا ينفذ: فمن دم الاستحاضة يفسد دم الحيض بالشوب، وهذا الدم لا يفسد حتى لا يزلغله إذا رأته قبل تمام تسع سنين خمسة أيام، وحقبها بعد تمام التسع نهاية أيام، وظهرت ظهورًا صحيحًا، كانت الثمانية بخلافه بالإجماع، ولم تكن دم استحاضة لفسادها الشاذية [الشفافية: ١٤٢/١]

فالحيض: الدم المستخرج بقرحة "رحم" من الرحم والدماء الخارجة من الحواشي، ودم الاستحاضة: وهو دم يخرج لا دم رحم، ويقوله: "لا داء بها" من دم النفس، فإن الغشاء في حكم الزينة حتى تغتسل منه من النساء، ويقوله: "بالغة" من دماء الصغرة قبل أن يبلغ تسع سنين، قوله ليس يعتبر في الشرح، وفيه نوع إشكال، فإن ما نراه معمورة استحاضة، وليس بدم رحم صافٍ، فخرج بقوله: "يصفى رحم بخ" فلا حاجة إلى ذكره، وأيضًا تكرار إخراج الاستحاضة: لأن قوله: "لا داء بها" يخرجها كما يخرج الأول، فغيره لا يندونك، ولا مكره دم من الرحم لا تولاده.

رحم هو محل مربية ولد من نطفه، بالغة أي مألقة تسع سنين، هو ما عليه الفتوى، وقيل: يتأني حبسها بما بهر النفس إلى التسع، وأما ست خمس فلا تحبس ما زادها. [مرغني العلاج وحاشية الطحطاوي: ١٢٨] لا داء لها: أي حلقه وهو مفيد بداء نفسي مروج دم سبيها، فإن مرضت مرضًا ومسلمت رحمها، فإدم إخراج من رحمها حيض النفس، وهي إضالته بنسج كونه حبسًا، فإنها داء.

ولا حيض: [الأجل] يستدل به المرحوم بقوله: لأن عادة الله تعالى جعلت أن يفسد دم رحم الحمل، فلا يخرج منه شيء حتى يخرج أوله أو أكثره. [الإبراس: قال في الترافى: هو خمس وخمسون سنة على الميكن به. (ص: ١٢٩)] وفي النهاية: الإبراس يحصل بانفتاح الدم به، لا يصلح لفساد العادة عند سنين منه، وبعد أكثرهم عنه خمس وخمسين، والفتوى في زماننا عند المتأخرين.

ذلالة: فإن قلت: لا يصح الحمل، لأن الحمل ليست من حسن الأيام، قلنا: هذا على تقدير مصاف أي من أقل الحيض. أيام: اعلم أنه لا يشترط أن يستمر في سرور الدم ثلاثة أو عشرة، لأن ذلك نادر، مؤثره كل يوم وهو غيب قليلًا تنكح كما في "تصريح" من المعتمد وجوده في قول عدة وأخرها ولو غفل بينهما طهره، ويحسن أنكن حبسًا. [حاشية الطحطاوي: ١٢٩]

والنفاس: هو الدم الخارج عقب الولادة، وأكثره أربعون يوماً، ولا حد لأقله. والاستحاضة: دم نقص عن ثلاثة أيام، أو زاد على عشرة في الحيض، وعلى أربعين في النفاس؛ وأقل الطهر الفاصل بين الحيضين خمسة عشر يوماً، ولا حد لأكثره إلا لمن بلغت استحاضة.

### [ما يحرم بالحيض والنفاس]

ويحرم بالحيض والنفاس ثمانية أشياء: الصلاة، والصوم، والراءة آية من القرآن، ومسها إلا بغلاف، ودخول مسجد.....  
منعطف من القرآن

عقب الولادة: ينهي أن يراد في التعريف، فيقال: "عقب الولادة من الفرج" فإذا لو ولدت من قبل سُرقت بأن كان بطنها جرح، فانشقت وعرج الولد منها، تكون صاحبة جرح مثل لا نفسها. [حاشية الشلبي على بيان الحقائق: ١/١٦٦] لمن بلغت إلخ: أي بان اجتماع مع البلوغ مستحاضة فيقدر حيضها بعشرة، وظهرها بغيره عشر يوماً، ونفاسها بأربعين. والصوم: لا يقال: كان ينبغي أن يجوز الصوم مع الحيض كما يجوز مع الجبابة؛ لأن تقول: لكف عن القطرات الثلاثة في اجئانة بوجوده، فيجوز للصوم، وفي الحيض الكف عنها لأجل الصوم لا يرجع؛ لأن الكف عن اجتماع لأجل الحيض لا لأجل الصوم، فلهذا لا يجوز صومها. [حاشية الشلبي: ١/١٦٦]

وقراءة إلخ: عند سماعه على قصد الثلاثة؛ كما إذا قرأه على قصد الذكر والثناء نحو: بسم الله الرحمن الرحيم أو الحمد لله رب العالمين. لو علم القرآن حرماً حرماً، فلا بأس به بالاتفاق لأجل الصوم، ذكر في "مخطط". [قرون الحقائق: ١/١٦٥] ومسها إلا بغلاف: ويستثنى منه موضع الضرورة؛ خوفاً من حرق المصحف، أو غرقه، ويحرم ولو كتبه بالخراسية إجماعاً. مروج: ويكره بالكلمة تحريكاً، ويرخص لأهل كتب الشريعة أخذها بأنكم وبأهلها؛ للضرورة إلا التفسير، فإنه يجب الوضوء له؛ والمستحب: أن لا يأخذها إلا بوضوء، ويجوز تغليب أوراق المصحف بحرقه فلم للقراءة، ولا يجوز له شيء في كائنه كتب فيه فقه أو اسم الله تعالى أو النبي ﷺ، ولهي عن عمر أنه الله تعالى بآيها، ومثله التي نظمتها، ومستر المصحف لوطه زوجته استحياء، ولا يرمى براه قلم ولا حشيش المسجد في محل محتمل. [إمالي الفلاح: ١٤٣]

ودخول مسجد: شغل الكعبة دون منى عيد وحجزة في الأصح، وقيد المنع في "البرر" بأن لا يكون له ضرورة، فإن كانت كذلك يكون باب البيت إلى المسجد، فلا حال في "البحر": وينبغي أن يفيد بأن لا يمكن -

والطواف، والجماع، والاستمتاع بما تحت الثمرة إلى تحت الركبة، وإذا انقطع الدم لأكثر الحيض والنفساء، حل الوطء بلا غسل، ولا يحل إن انقطع لدونه: .....

= تحريم المسك ولا يمكن في غيره، ولا يتحقق الضرر، ولو احتب فيه تسمم وخرج من سببته زمان، فحرم على استعمال الماء، وكذلك لو دخله وهو تحت ثيابه ذكر، وإن خرج مخرجاً من غير سبب حازه، وإن لم يفسد، حل، ويخرج لعدم ثبوت فيه، ولا يجوز له سببه إلا أنه لا يصح ولا يقرأ [حاشية المحققين: ١٤٤] والطواف أي ويحرم على الطوائف المسك، ولو سلا إلى صبح [مرآة الفلاح: ١٤٥] وحاشية المحققين: [وإجماع] أي ويحرم بالحيض والنفساء الجماع والاستمتاع به، [مرآة الفلاح: ١٤٥] فإذا لم يفسد بها فوطئها قبل الاستمتاع به موطئ أو غيره، ولو ماله سائل، وكذلك ما جرى الثمرة والركبة داخل عبر الوطء ولو تلتصق به، وتحرم هو الماشية والنسأ ولو فيه، شهوة [حاشية المحققين: ١٤٥]

وإذا انقطع إجماع: ما مراد: ما أن ينقطع إجماع المشرقة أو تروى شعاع العادة، أو نوبها، ففي الأول يحل وطئها بمجرد الانقطاع وفي الثاني لا يفرها وإن اعتزل، لا يفسد، وفي الثالث إن اعتزلت أو مضى عليها وقت الصلاة، يحل سرج وقت الصلاة حتى صارت تبارق (منها حل)، وإلا لا، وعلى هذا انفصل غطاء الفرج، إن كان لها عادة فيها فانقطع دهرها لا يقرأ، حتى غضي عاده بالمعرض، أو نوبها حل، [خرج أوفى] أي ظهرت فيه، أو تمام [لا يحرر] من مطلق [فتح المحققين: ١٤٥]، أعلم أن الانقطاع في مسألة النفس ليس شرطاً، بل خرج عرج العادة أو للفتنة مع ما بعده، حتى لو لم ينقطع فأنكم كذلك [حاشية المحققين: ١٤٥]

بلا غسل: ويستحب، أنه لو لا يقرأ بين الاعتزال، لأن الاعتزال بعد عشرة أيام كالتي مبروت حائض، والطمح بها هكذا [حاشية المحققين: ١٤٦] ولا يحل إذا انقطع إجماع أي لا يحل الوطء إن انقطع الحيض والنفساء من المسئلة لدون الأكثر لعدم عاقبة إلا ما حد ثلاثة أشياء فصلها بقوله: "أل تعتزل" إلى، ومعنى قوله: "لعدم عاقبة" أي إن ينقطع الدم حين ما كانت عاقبة لا أول منها، مثلاً: مسلمة كانت عادتها في حيض خمسة أيام، وفي الشهر ثلاثين يوماً، فانقطع الدم بعد خمسة أيام في الحيض، وبعد ثلاثين في النفساء، لا يحل له وطئها إلا ما حد الأشياء المذكورة بعد

وفيدته بقوله: "تسعة"، احترازاً عن الخصوبة، ثم وطئها قبل تسعة الاعتزال قبل المشرقة لأنه لا يفسد في خصها أمهات والداد ولا يغير إسلامها بعده، لأن حكمها بخروجها من الحيض، واحتراز بقوله: "لأنه الأكثر" عما قطع الأكثر، فتحكم ما بينه وبينه: "وإذا انقطع رجب"، وشوله: "لعدم عاقبة" فإنه إذا انقطع لدون عاده كما إذا انقطع الدم في الصورة المذكورة أقل من خمسة أيام في الحيض، ومن ثلاثين يوماً في النفساء، وقد تناول دم خمس ثلاثة أيام، لا يفرها وإن اعتزل، حتى غضي عادتها، ولكنها تسمى ونسبم استبعاداً

نساء عذاتها إلا أن تغسل أو تميم ونفسي، أو تصير الصلاة ديناً في دعائها، وذلك بأن تعد بعد الانقطاع من الوقت الذي انقطع اليده فيه زماناً يسع الغسل واستحزمة فدا فرقيمت،  
 ولم تغسل، ولم تيمم حتى خرج الوقت، وتقضي الخائض ونساء الصوم دون الصلاة.  
 [ما يحرم بالجنابة]

وينتحرم بالجنابة خمسة أشياء: الصلاة، وقراءة آية .....

أو تيمم: بعد من الأضطرار للنجاسة للبيوع الوقت [في] نفسه وهو يقيد بأدوية الذي هو من الأداة. الخائض: فإنه إذا انقطع في وقت الضحى، ولم يغسل بعده، لم يمسح، لا غسل ولا مسح حتى يخرج وقت الطهارة تلك الصلاة في دعائها لخروجها، لأن ما قبل الزوال وقت، يجعل لا مرة خروجها، وإنما إذا انقطع قبل طلع الشمس أقل من غلبها من الغسل واستحزمة لا غسل وطهارة حتى يخرج وقت الطهر [حاشية الطحاوي: ١١٧].  
 وما يسع الغسل: فلا أحب غسله في دمه، ما لم يترك قدر ذلك من الوقت، وهذا هو حديث فيبيل الصبح بأقل من ذلك لا يبرئها صوم ذلك اليوم، ولا يجب عليها صلاة الغداة، فكذلك يجب وهي حائض، وتحت عليها [نسخة نسخة] [نسخ المخطوط: ١٧٠١٦] حتى خرج الوقت مسحود خروج الوقت يغسل وضعا، فترت صلاة ذلك الوقت في دعائها، وهو حكم من أحكام الطهارات. [أما في الفلاح: ١١٧]

وتقضي [في] أي احتضرت ونساء تقضيان الصوم لرد ما من الصلاة، وإن قبل بها عداها فاصوم حال حيائها لمصرته، فكيف يجب عليها القضاء، ثم يجب عليها الأداة فداً من قل من مشايخنا ويروى ما أنزلت به بأمر جديد، ولا إشكال في قولهم، وأن يحسن قولهم من مشايخنا أن القضاء يجب في ذلك الأداة، فالقضاء للسنن، يكفي أو جود القضاء، وإن لم يأت بالأداة [البحر الرائق: ٣٩٤١]

نصوم: لا يقال: كذا يعني أن يجوز الصوم مع حبس كذا يجوز مع الجنابة لأنهم يقولون: لا يكف عن الاضطرار ثلاثة في الجنابة موحود، ويجوز الصوم، وفي الخبر: يكف عنها لأجر الصوم لا يوحى: وأن الكف عن الجنابة فيه لأجر الحبس، لا لأجر الصوم، فلو لا يكون صومها [من الرائي]

آية احتفظوا في ما دون الآية، معهود من أجل ذلك، وهو قول الكرخي، ومما جاءه صاحب المصنف في "الحبس"، وهي حاشية في شرح الخائض الصغير، والرواية في "فتاوى وقراء في الكافي"، ومما جاءه صاحب "البدائع" إلى عامة المشايخ، منهم من أخرج ما دون الآية، وصححه صاحب "الخلاصة"، ومنه عليه خبر الإسلام في شرح البدائع "صغير"، ونسبه الزاهد في الأثر، وإسناده يعني زواجه الثوبين، لأن الأحاديث لم تنص، ولعليل في مقابلة نص مردود [البحر الرائق: ١-٩]



من القرآن، ومسحها إلا بغلاف، ودخول مسجد، والظواف.

ويحرم على المحدث ثلاثة أشياء: الصلاة، والظواف، ومسح المصحف إلا بغلاف، ودم

الاستحاضة كمرعاف دائم لا يمنع صلاة ولا صوما ولا وطئا.

بحسب ما لا نعلم

## [أحكام المعلوم]

وتوضأ المستحاضة ومن به عذر، كسلس بول واستطلاق بطن .....

في السفر

من القرآن: نفل حربة القرآن، فنسفل ما إذا قصد قراءة القرآن أو لم يقصد، وفي "تليون" لأي طلبة ولو أنه قرأ  
لغاية على سبيل الدعاء، أو شيئاً من الآيات التي فيها معنى الدعاء، ولم يرد به القراءة، فلا بأس به، وإحاطة المعلوم،  
وذكر في "غاية البيان" أنه المختار، لكن قال المحقق: لا ينبغي هذا وإن روي عن أبي حنيفة، [المعبر الرائق: ١/٤١٠]  
ومسحها: تعبر المصنف بحسب أية بولي من يمر حوله نفس المصحف، فيسول كلامه ما إذا، من لو ما مكثراً عليه  
أية، وكذا التمره والمركب، وتبينه بالسورة في "أطرية" القضي، بل المراد الآية، لكن لا يجوز من المصحف  
كله المكتوب، غيره، بخلاف غيره، فإنه لا يمنع إلا من الكتب. [المعبر الرائق: ١/٤١٢]

بغلاف: وفي تفسير لغلاف اختلاف، قيل: الجلد النضر، وفي "غاية البيان": مصحف مشرر أجزائه مستود  
بعضها إلى بعض من الشريعة، وليست بعبارة، وفي "الكافي" والغلاف: الجلد الذي عليه في الأصح، وقيل:  
هو المنصلي كالحريطة ونحوها، والمنصلي بالمصحف مع متى بدخل في بيعة بلا ذكر، ومصحح هذا القول في  
"الغاية" ومكث من الكتب. [المعبر الرائق: ١/٤١٢] ودخول مسجد: أي يحرم بالحاجة دخول  
مسجد، قبل المسجد، فخرج غيره كمصلي العيد والجمعة والندوة والرباط، ولا يمنع الحلب من دخولها، وأطلق  
الدخول فنسفل ما إذا كان الدخول للمسك أو للمزور.

ودم الاستحاضة: هو دم غليظ يصح ليس من أرحمه وعلامة، أنه لا رائحة له. [مرآة الفلاح: ١/٤٤٨]  
وتوضأ: شروع في طهارة ذوي الأعضاء المستحاضة: أفاد أنه لا يجب عليها الاستنجاء، لوقت كل صلاة  
هي ذات دم ينحس عن كل أخضر، أو راد عن أكثره، أو أكثر الناس، لو راد على عاتقها في نفسها، أو بخارج  
أكثر ماء والخبيث والتي لم تطلع نسيه سبي. [مرآة الفلاح: ١/٤٤٨] كسلس بول: قيل: السلس: نفع اللام  
نفس الخارج، وبكسرهما من به هذا المرض، وصاحبه: هو الذي لا ينقطع نشاطه موله الضعف في مثانه، أو  
أغلة اللزوجة. [حاشية الطحطاوي: ١/٤٤٩] واستطلاق بطن: أي حريان ما فيه من إطلاق سبي نحن على إحسان  
فيه كسائل الوادي. [حاشية الطحطاوي: ١/٤٤٩]

لوقت كل فرض، ويصلون به ما شاءوا من القرائن والنوازل، ويقتل وضوء  
المذنبين بخروج الوقت فقط، ولا يصير معذوراً حتى يستوعبه العذر وقتاً كاملاً  
ليس فيه انقطاع بقدر الوضوء والصلاة، وهذه شرط ثبوته، .....

لوقت كل فرض: [لا بكل فرض ولا نعل] قال في "الملاح": وإنما تبقى طهارة صاحب العذر في الوقت إذا  
لم يحدث حدثاً آخر، أما إذا أحدث حدثاً آخر فلا يبقى، كما إذا سال الدم من أحد متخذه وضوءاً، ثم سال من  
البحر الآخر، فعليه الوضوء؛ لأن هذا حدث جديد لم يكن موجوداً وقت الطهارة، فأما إذا سال منهما جميعاً  
وضوءاً ثم انقطع أحدهما، فهو على وضوئه ما بقي الوقت. [البحر الرائق: ١/٢٢٦] من القرائن إلخ: لا يراد  
به المعصية بل يعنون الذنوب والواجبات أيضاً ما دام الوقت باقياً عندنا. [الغنية: ١/١٥٩]

بخروج الوقت: أي يطل وضوءهم بخروج وقت فقط، وهو قول أبي حنيفة وعمد، وقال زفر: يطل بالدخول  
فقط، وقال أبو يوسف: يطل بكل واحد منهما، وثمة الخلاف يظهر في موضعين: أحدهما: إذا توضؤوا بعد طلوع  
الشمس لهم أن يصلوا به الظهر بعدهما، وعد أبو يوسف وزفر: ليس لهم ذلك، والثاني: إذا توضؤوا قبل طلوع  
الشمس انقضض صلاتهم بطلوع الشمس بعدهم، وعد زفر: لا تنقض. [تبيين الحقائق: ١/١٨٢]

ثم إذا يطل تروحه إذا توضؤوا على السبلان أو وجد السبلان بعد الوضوء، أما إذا كان على الانقطاع ولم يل  
خروج الوقت، فلا يطل بالخروج ما لم يحدث حدثاً آخر أو يسيل. [البحر الرائق: ١/٢٣٤] ثم نعلم أن مشابهة حدث  
أصنافاً انقاص الطهارة إلى خروج الوقت لو دخول له لسهل على المتصدين، وإلا فلا تأثير للخروج والدخول في  
الانقاص حقيقة، وإنما يظهر الحدث السابق عند، ولهذا لا يجوز لهم أن يمسخوا على الخفين بعد ما شرح  
الوقت، وكذا لا يجوز لهم البناء إذا خرج الوقت وهم في الصلاة؛ لأن حوارهما عرف بها في الحدثين لطريق لا في  
الحدث السابق، وبخروج الوقت بعدهم الحدث السابق. [تبيين الحقائق: ١/١٨٢]

فقط: أي لا بأحواله، ولا في غير ذلك. ولا بكل مهلة، خلافاً لأبي يوسف حيث ولا يصير: أي من ابتلى  
بناقص الوضوء، والصلاة: أطعمها وهي معيقة بالمعروضة، فلا يرد عليه الوقت المهيكل، كما بين الطلوع  
والزوال؛ فإنه وقت لصلاة غير مفروضة، وهي العبد والفضي، فلو استوعبه لا يصير معذوراً، وكذا لو تسوعه  
الانقطاع لا يكون به،

وهذه أي المذكور من الاستيعاب - مطلقاً - سواء كان حقيقياً بأن وجد العذر في جميع الوقت، أو حكماً بأن  
ينقطع العذر انقطاعاً قليلاً لا يسع الصهارة والصلاة - شرطاً؛ لكونه معذوراً ابتداءً.

وشرط دوامه وجوده في كل وقت بعد ذلك ولو مرة، وشرط <sup>مستأ</sup> انقطاعه <sup>ومستأ</sup> وخروج صاحبه عن كونه <sup>مستأ</sup> معلوماً خلو وقت كامل عنه.

وشرط دوامه: أي حكم المعلومين متى إذا لم يمض عليهم وقت صلاة إلا وانقضت الذي لهم بوجوبه وانقضاء حق منقطع وفقاً كاملاً خرجوا عن كونهم معلومين. فذلك الاستصحاب الخفي والمكسبي

## باب الأجناس والظاهرة عنها

فنقسم النجاسة إلى قسمين: غليظة وحفيفة، فانغليظة كالخمر، والدم المسفوح،  
ولحم الميتة وإهجا، ويؤكل ما لا يؤكل، ونحو الكلب: ويرجع تسباع ولعابها، . . . . .

الأجناس جمع من فنجس، ومنه في الأصل مصدر، ثم استعمل استعمالاً مطلقاً، وطلق على حقيقي وتعكسي، فكان يسمى أن يقول: "ما من أجناس لعنانية" أي للمرء، لكن ما تقدم ذكره المحكم كونه قربة دالة على أنه شرار هذا هو الحقيقي، وبعض الأجناس المحكم: وإنك سألهم: "لشيء على غير المثلثي" ١٩١، ١٩٢، يعني الفلاح] غليظة، اعلم أنهم احتجوا فيه بثبوت الغليظة والخفيفة بعد أن عيجه العبيد ما ثبتت غيبته بعض ثم دعوا به نفس آخر بطلان كذاه ونحوه مما لا يرد عليه من نصيب: وخفيفة ما دعوا به النصيب في حاشية وصحيفة، وكان لأحد مباحثه أن: لو جرد عن صحيح، من: من هو يؤكل لحمه: فإذ يولد له شئ من اللحم من سائر بلاد على حياته، وهو العرسير يدل على طهارته، فحسب حكمة: استعرض، وعند أبي يوسف ومحمد ما صاح الإجماع في طهارته بعد الصف: لأن الاحتياط حجة في وجوب العمل به، ولهم خلاف يظهر في ثبوت رخصته ونسبه وجوه، فقد أتى بعضه: معصية، لأن ما روي به ٢٩٤ من أنه أكل ثروته، وقال: "أكل كسباً بغيره غير أخ"، ولا اعتبار بعد بالسوى في موضع النص كما في قول الأدي: فإن سبى فيه أسم: وعندهم: خفيفة لا خلاف العند فيه: وإن ما كنا يرى صهارغا: نكرم الطوبى: لامتلاء مصرف به: خلاف قول الجمهور ونحوه ما لا يؤكل لحمه: لأن الأرض سحر

كالخمر [أي من ماء العبد إذا شرب، وقدم عليه، وهو في الفلاح] قيد بالخمر: لأن فيه الأشرية غرمة كالغلاء والسكر ونحوه قريب فيها ثلاث روايات، في رواية: مغلطة، وفي أخرى: محصية، وفي أخرى: مضمرة، ذكرها في سائر أجناسه: الخمر: لأنه مغلط، معاذ الروايات: لأن سرعتها قطعية، وسرعة بحر خمر بيت نصيب، وبعض: حجب التلطي [سحر الرائي: ٤٥٦]

والدم: أي تستل من أي حيوان إلى كل لحفه حكمة لتطهير (قهنزي) والرداء مكتوب من شأنه السيلاب، ما روى المسويح وهو كسب الأجر: فهو حسن: أطلقه وهو مقيد: دم غير شهيد، لأنه صاهر ولو مسطوراً ما دام عليه، فهو حبه النفس حازت صلاحه [أحدهم: مظهره: ١٥٢] إلا إذا أصابه منه: لأنه راء، عن ما كان شدي: فكمه بظهوره: ورد المثلثي: ولحم ميتة: أرد ما لبنا ذلك: دم: تلازم عنه لحم الميتة: وادعوا: ولا بأس ما سألوه

ويؤكل: أي: أكله فكل من يؤكل لغيره الذي لا يطعم، ويؤكل من لحمه ولحمه، وجه اختلافه: ويستثنى به قول محمد بن جده صاهر، [سحر الرائي: ٤٥٦] ونحو الكتب: دعيه هو ما يخرج من الطير من ربح أو غنط: (أثر لورد)

وخرء الذساح والبط والإوز، وما ينقض الوضوء بخروجه من بدن الإنسان،  
 وأما الخفيفة فكبول الفرس، وكذا بول ما يؤكل لحسه، وخرء طير لا يؤكل، وعففي  
 قدر الثورهم من المغلفة، وما دون ربع الثوب أو البدن [من الخفيفة] .....

والإوز بالكسر وسنديد الرء مرتفل. وما ينقض الوضوء الخ. أي يهدى وينقض الوضوء به يد يخرج من بدن  
 الإنسان من الحاسة شظيطة. ويستثنى منه الريح، فإنه طاهر على الصحيح، والمراد الناقض لحقيقي، ويخرج بحر النوم  
 والخفيفة، فأما لا يوجد عند الطهارة ولا تحاسة لكومها من المعدي، وأما ما لا ينقض كقضيء الذي لم يذلل لغم، وما  
 لم يس من نحو الدم فظاهر على الصحيح، وقيل: يحس للثعالب دون الخامدات. [حاشية الطحطاوي: رباح: ١٥٥]  
 فكبول الفرس وهو: الخيل مبالغته، لكن لما كان في أكل لحمة اختلاف صرح به؛ لئلا يتوهم أنه داخل في  
 بول ما لا يؤكل لحسه عند الإمام، فيكون منقلا، وليس كذلك؛ فإنه محض عذما، فظاهر عند محمد بن  
 كبول ما يؤكل لحسه. [أصح المراتب مع نصيب: ٤٦٥/١] بول ما يؤكل الخ. [من النعم لأهلية والوحشية] قد  
 يؤولها إلى روث الخيل والعل والحيز وحتى يطير ويصر النعم بمحاشته معاضة عند الإمام؛ لعدم تعارض النصين،  
 وعدهما جميعا لاختلاف. وهو أظهر لعدم الترتيب، وظهره عند أحمد. [مرغبي في علاج: ١٥٦] قال لطحطاوي:  
 لا ما عده كسالي "أشبهتار" [حاشية الطحطاوي: ١٥٦]

وعففي [أي عدا الشارع عن ذلك] مراده من المعص صحة الصلاة دون برئته لا عدم الكراهة؛ لما في السراج  
 موهاج وغيره. إن كانت التحاسة قدر ندره نكروه اتصالا معها إجماعا، وإن كانت أقل وقد دخل في  
 اتصالا، نظر، إن كان في الوقت سعة، فألاصل إلى النهاية واستقبال الصلاة، وإن كانت نحوته الجمادة، وإن كان  
 يجد الماء ويحد جماعة آخرين في موضع آخر فكذلك أيضا؛ لبيكون مؤدبا للصلاة الجائزة بغيره، وإن كان في آخر  
 لوقته أو لا يترك الجماعة في موضع آخر ينضي على سلامته ولا يقطعها، والظاهر أن الكراهة تحريريا  
 بتحويلهم رفض الصلاة لأجلها، ولا ترفض لأجل المكروه نسيها. [أصح المراتب: ٤٥٤/١]

فما من المهرهم: وقد فصل. فإن استحالة الغلظة في كانت متعسدة؛ فقدر قدر الثورهم وربما وهو عشرون فوطا،  
 وإن كانت مائة، فالنحو مساحة، وهو قدر مفر الكف داخل مقاسل الأصابع كما وقف القنولي، وهو الصحيح.  
 وما دون ربع الثوب: أي عفي ما كان من التحاسات أقل من ربع ثوب المصاف؛ إذ كانت التحاسة مفعلة.  
 واعلم أنه احتلوا في كيفية اعتبار الربع على ثلاثة أقوال: قيل: ربع طرف كحاشيته فحاشية كالدبل ونكم  
 والدحيرص إن كان المصاف توباً، وربع المصاف كبد والرجل إن كان ندفاً، وصححه صاحب "الشفعة"  
 "عط" و"مغنى" و"سراج". وفي "المغتنق": وحله القنوي، وقيل: ربع جميع الثوب والبدن، وصححه صاحب  
 "الموطأ"، وقيل: ربع أدنى ثوب غير أنه الصلاة كاللتر. قال الأقطعي: وهذا أصح ما روي فيه من غيره، -

وعن عبيد بن ربيعة عن كركوس الإبري، ولو ابتل فراش أو تراب لحسان من عرق نائم أو ببل قدم، وظهر أثر النجاسة في البدن والقدم، تنجس، وإلا فلا، كما لا ينجس ثوب جاف ظاهر لف في ثوب نجس رطب لا ينصرف الرطب لو عصر، ولا ينجس ثوب رطب بنشره على أرض نجسة بياضة، فتندبت منه، ولا يبرح هبت على نجاسة، فأصابت الثوب: **إلا أن يظهر أثرها فيه؛ ويظهر متنجس** .....  
أشياء من كلاله ولبودين النجاسة

• لكنه قاصر على الثوب، ولم يقد حكم البدن، فقد اختلف الصحيح كما ترى، أكر ترجع الأول بأن اعتوى عليه، وفق في "الفتح" من الأحرار بأن المرد اعتدى ريع الثوب هو عليه، سواء كان سائر الجميع بدن أو أذن ما يجوز فيه الصلاة، وهو حسن جداً، ولم يفل القول الأول أصلاً، أنسحج الرائي: ١٤٣/١، رد المحتار جلد ١. وعبيد: أي بكون الموضع قد روي الإبري معناه بالضرورة، وقد ابتل الثوب أطلقته فشم ما إذا أصابه ماء فذكر، فإنه لا يجب غسله أيضاً، وبطل بونه وبطل غيره، وقد روي الإبري: لأنه لو كان مثل رؤوس المسنة منج: ربيع الرائي (محاف وتصرف): ٤٦٦/١ [وشاش: بالفتح ما ترشش من قدم واندفع ونحوه]. ولو ابتل إرج: أي إن نام أحد على فراش نجس أو تراب نجس وصار الفراش أو التراب مبتلاً من سرفه، أو مشى أحد على الفراش نجس أو ارتبب النجس وصار الفراش أو التراب مبتلاً من بطل قدمه، وظهر أثر النجاسة في البدن أو القدم، بحكم نجاسة البدن والقدم، وأعلم أن ظهور أثر نجاسة شرط لكل المسائلين، أي مسألة النائم والمشي، وقد النائم الغافي، فإن الحكم في الاستسقاء كذلك. وإلا فلا: أي وإن لم يظهر أثر نجاسة في البدن أو القدم فلا ينجس كل واحد منهما.

كما لا ينجس إرج: فاعلم أنه إذا لف ظاهر في نجس مبتل ماء وانكسب ما شئت، فلا يخلو: إما أن يكون كل منهما بحيث لو انصرف قطر، وحيث ينحس الطاهر اتفاقاً، أو لا يكون واحد منهما كذلك. وحيث لا ينحس الطاهر اتفاقاً، أو يكون لدى هذه الحالة الطاهر فقط، وهو أمر عقلي لا واقعي، أو النجس فقط، والأصح عند الحلبي فيها أن النجاسة بالطاهر لا تنكس، فإن كان حيث لو انصرف قطر نجس، وإلا لا، ويشترط أن لا يكون لأثر ظاهر في الظاهر، وأن لا يكون النجس متنجساً بغير نجاسة بل بنجس كما في شرح المنية: [حاشية الطحطاوي: ١٥٩] ويظهر متنجس إرج: أطلق المنجس فشم ما إذا كان بدناً أو ثوباً، أو أبداً، والنجاسة فشمت كلا النوعين غليظة وخفيفة.



ونحوه بالذئب من نجاسة لها حرمة ولو كانت رطبة، ويظهر السيف ونحوه بالمسح،  
كل على الأرض أو غيره وعلى ما لا يفسد وهو أو غيره  
 وإذا ذهب أثر النجاسة عن الأرض وجفت جازت الصلاة عليها دون التيمم منها،  
وبها ولو على ما لا يفسد الأرض  
 ويظهر ما بها من شجر وكلاء قائم بخفافه، ونظهر نجاسة استحالت عنها كإن  
 صارت ملحاً أو احترقت بالنار، ويظهر المني الخاف بفركه عن الثوب والبدن،  
بغير  
 ويظهر الرطب بفسله.  
من رطب

## فصل [في طهارة جلد الميتة ونحوها]

يظهر جلد الميتة بالدبابة الحقيقية كاقترظ، .....

ونحوه: أنه به كل حقيق لا سمام له، فخرج بالأول الحايذ، إذا كان عليه صفة أو ملبوساً فوته لا يظهر  
 إلا بتفلسه، وخرج بالثاني الثوب الضعيف؛ فخرج السمام. [مرشدة الطحاوي بتعريفه: ١٦٠٣]  
 ونحوه: كالمرأة والأرأى المعهونه، وإذا ذهب أثر إبع: قيد بالأرض اختاراً عن الثوب والخصم والبدن  
 وغير ذلك، فإنها لا تطهر بالخفاف، مطلقاً، وأطلق في الخفاف، ولم يقيد، بالشمس كما قد افترقوا، لأن التقييد  
 به مبن على العادة، وإلا فلا فرق بين الخفاف بالشمس والنار والريح والظل، وفيد بالجدف: لأن النجاسة أو  
 كانت رطبة لا تطهر إلا بالفسل. ولقد بلغنا الأثر في هذا العلم، ولقد وثقوا ونزجوا؛ لأنها لو جفت ودعب أثرها  
 بالروية، وكان إذا وصح أنه وختم الروية لم يجر الصلاة عليه مكانها. [أنظر الرائق بتصرفه: ١٥٠١]  
 دون التيمم إبع: وإنما لم يجر التيمم منها؛ لأن الصبي علم قبل التيمم طاهراً وطهوراً، والتيمم علم دون  
 التوضي، لم يثبت بالخفاف شرعاً أحدهما أي الطهارة، فمضى الآخر على ما علم من زوجه، وإن لم يكن ظهوراً  
 لا تيمم به. [المر الرائق: ٤٤٩] كإن صارت: "الكاف" حذرة دعت على كون التيمم به.

ويظهر المني: أطلق مسكاً للمني، فعمل فيه وبه، وفي طهارة منها بالمرء استلوا، وللصحيح أنه لا فرق بين مني  
 الرجل ومني المرأة، وأطلق في الثوب فشمس الحديد والفضة، فيظهر كل منهما بالمرء، ومثل ما إذا كان الثوب عانة نعد  
 إليه، وبه استحباب، وفصح أن البطانة تظهر بالمرء كالطهارة؛ لأنه من أجزاء المني [المر الرائق تحذف: ٤٤٧/١]  
 بهر كنه: حتى ينفقت ولا يصر بهاء الأثر بهاء. جلد الميتة: يدخل أن عدم نوله جلد القليل، فيظهر بالدبابة  
 خلافاً لحسد في نوله: إن العين تجس العين، وعندهما هو كاستر السباع. [المر الرائق تحذف]



وبالحكمة كالشرب والشمس، إلا جلد الخنزير والدمي، وتظهر الذكاة الشرعية جلد غم المأكول دون لحمه على <sup>جميع أنواعه</sup> <sup>وصدق في الشرب</sup> أصبح ما يقين به، وكل شيء لا يسري فيه اندم لا يحسن بالموت كالشعر وأريش الجوزور والقرن والخافر والعظم ما لم يكن به دسم، ويعتسب نجس في الصحيح، ونافذة المسك طاهرة كأنفسك وأكله حلال، <sup>تسمى ماله</sup> <sup>انقطع</sup> والتوباد صاهر تصح صلاة متطيب به.

والشمس. قال أبو نصر: سمعت بعض أصحاب أبي حنيفة يقول: إذا ظهر بالشمس إذ غابت الشمس به حمل فداغ. [حاشية الطحاوي: ١٦٨] جلد الخنزير. إذا قدم خسرير على لادمي في الذكاة كان نوصع موضع إهارة الكونه في بيان السند، وتأخير الأدمي في ذلك. أنس. (السمر المرقوم) لشرعية روحها شبع الحموي شبل، وأحرم صيد، وتارك اسمية عمدا. [مرقي الفلاح: ١٦٩] أصبح إلح. ساءب التصديق في طهارة لحم غير المأكول، وشحمه بالذكاة الشرعية، فلا احتياج إلى الخند. [مرافي العلاج: ١٦٩] وكل شيء إلح. عمنه وهو مخصوص بأجزاء الحيوان على الخسرير. [مرافي الفلاح: ١٦٩] دسم. محرقة البول ذلك من طم أو دسم. نجس في الصحيح. وفي: صاهر، لأنه غصه غير صلب. [مرافي الفلاح: ١٧٠] جلال. يهر على حل كنه؛ لأنه لا يلزم من طهارة الشيء حل كنه، ككفراة مظهر لا تمل آكته. [مرافي العلاج: ١٧٠] والوالاد. نوع من مصبوب يجلب من دابة كالسور



والغرب منه إلى غروب الشفق الأحمر على المشرق به، والعشاء والوتر منه إلى الصبح، ولا يقدم الوتر على العشاء للترتيب اللازم، ومن لم يجد وفهما لم يجبا عليه، ولا يجمع بين فرضين في وقت بعذر إلا في عرفة للحاج بشرط الإمام الأعظم والإحرام، فيجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم، ويجمع بين المغرب والعشاء بتزادفة، في وقت صغير

الشفق: اعلم أنه اتفقوا على أن تنتهي وقت المغرب إلى الشفق، ولكن اختلفوا في قسم الشفق. فقالا: الشفق هو المحمر، واليه يروى رجوع أبي حنيفة، وقال أبو حنيفة: الشفق هو البياض الذي بعد احمراره، وقت المغرب أريد عند أبي حنيفة مع غمما، ورجح في البحر قول الإمام. والعشاء: أي ابتداء وقت صلاة العشاء والوتر من غروب الشفق على الاختلاف الذي تقدم إلى غيل طلوع الصبح للصادق: لإجماع خليفته. [مرآة العقاب: ١٧٨] لا يقدم الوتر إجماعاً، فحلفه وهو مفيد بالذكر كما هو مذكور في "أبدانية"، فلو قدم الوتر على العشاء تأسياً لا بعد الوتر، وكذا لو صلى العشاء بعد طهارة ثم دام فقام وتروصاً وصلى الوتر، ثم ذكر أنه صلى العشاء بغير طهارة، بعيداً دون الوتر فيها

للترتيب اللازم: أي لا يقدم الوتر على العشاء؛ لوجوب الترتيب اللازم بين العشاء والوتر، وهذا جواب عن سؤال مقدره تقريره، ثم لا يجوز تقديمه بعد دعاء وقته؛ لأحباب وأنه إما لا يجوز؛ لترتيب، لا يكون الوقت لم يدخل، وهذا على قوله، وعلى فرضه؛ لأنه نية للعشاء، وأثر الحلاط يظهر فيما بر قدم الوتر عليها سائلاً أو تذكر أنه صلاها فقط على غير وضوء، لا بعده، عنده، وعندهما بعيد. [رد المحتار: ٣٦١/١]

ومن لم يجد إجماعاً أي من لم يجد وقت العشاء والوتر بأن كان في بلد يطلع الفجر كما تغرب الشمس، أو قبل أن يفسد شفق ثم يتبين عليه لعدم المسبب، وهو الوقت. ولا يجمع إجماعاً: أي لا يجوز الجمع بين فرضين في وقت واحد ولو كان لغرض، إلا في عرفة للحاج، لا لعدمه بشرط أن يصلي الحاج مع الإمام الأعظم - أي السلطان أو نائبه - كلا من الظهر والعصر، بشرط الإحرام بجمع، لا حرفة، حال صلاة كل من الظهر والعصر ولو أحرم بعد الزوال في الصحيح، وصحة الظهر، فلزمين تساهل العادة، وبعد العصر إن دخل وقت العشاء، فبعد أربعة شروط: تعبئة الجميع عند الإتمام، أولاً: عرفة، وثانيها: صحة الظهر، وثالثها: الإمام أو نائبه، ورابعها: الإحرام بالجمع.

واحتراز بقوله: في وقت من الجمع بينهما فعلاً بأن صلى كل واحد منهما في وقتها، بأن يصلي الأول في آخر وقتها، والثاني في أول وقتها، فإنه جمع في حق الفعل وإن لم يكن جمعاً في حق الوقت. [مرآة العقاب: ١٨٠]

ويجمع إجماعاً بأن واحد وبقامة واحد، [مرآة العقاب: ١٨٠]

وَمِنْ تَحْرِيزِ الْمَغْرِبِ فِي طَرِيقِ مَرْدَلَفَةٍ، وَيَسْتَحِبُّ الْإِسْفَارُ بِالْفَجْرِ لِلرِّجَالِ، وَالْإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ فِي الصَّيْفِ، وَتَعْجِيلُهُ فِي الشِّتَاءِ إِلَّا فِي يَوْمِ غَيْمٍ، فَيُؤَخَّرُ فِيهِ، وَتَأْخِيرُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَغْشَ الشَّمْسُ، وَتَعْجِيلُهُ فِي يَوْمِ الْغَيْمِ، وَتَعْجِيلُ الْمَغْرِبِ إِلَّا فِي يَوْمِ غَيْمٍ، فَيُؤَخَّرُ فِيهِ، وَتَأْخِيرُ الْعِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، وَتَعْجِيلُهُ فِي الْغَيْمِ، وَتَأْخِيرُ الْوُتْرِ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ لَمَنْ يَتَّقِ بِالْإِسْفَارِ.

## فصل

ثَلَاثَةُ أَوْقَاتٍ لَا يَصِحُّ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالْمُؤَاجِزَاتِ الَّتِي كُرِّمَتْ فِي الْأُذُنَةِ فَبِلْ دُخُولِهَا، عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ تَرْتَفِعَ،

وَلَمْ تَحْزِ الْمَغْرِبِ إِخْرَاجُ أَيِّ عَلَيْهِ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ جَمْعٌ تَأْخِيرٌ، فَإِنَّ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ فِي طَرِيقِ مَرْدَلَفَةٍ لَا تُحَرِّمُ صَلَاتَهُ، وَالتَّغْيِيدُ بِطَرِيقِ الشَّامِيِّ لَا لَمْ صَلَاتُهُ فِي وَقْتِهَا فِي عَرَفَاتٍ لَا تُحَرِّمُ أَيْضًا، الْإِسْفَارُ [لَا يَنْبَغُ] أَوَّلُ الْوَقْتِ بَيْنَ الْمَسْتَحَبِّ مِنْهُ [يُحْتَجُّ] بِرَبِّهِ أَرْبَعِينَ نَبْأَةً، ثُمَّ يَبْعِدُ بَهْلَاةً لَمْ يَمْسُ، أَفَاءَ إِبْطَالِهِ أَنْ الْإِسْفَارُ مَسْتَحَبٌّ مُطْلَقٌ صَافٍ كَانَ أَوْ تَخَلُّفًا إِلَّا فِي مَرْدَلَفَةٍ لِلْحَاجِّ، فَإِنَّ التَّطَلُّعَ لَمْ أَفْضَلُ، كَسَرَاهُ مُطْلَقًا وَلَوْ فِي عَيْرِ مَرْدَلَفَةٍ لِمَاءَ حَافِلٍ عَلَى السَّرِّ وَهُوَ فِي الظُّلَامِ أَمَّا [أَمَّا] الْمَعْتَارُ مَعَ رِيَادَةِ [٣٩٦/١]

وَالْإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ، أَيُّ عَدَبٍ تَأْخِيرِ الظُّهْرِ فِي رَمَازِ الصَّيْفِ وَحَدَهُ أَنْ يَصِلَ قَبْلَ الظُّلِّ، مُطْلَقٌ فَأَمَّا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَصِلَ بِجَمَاعَةٍ أَوْ لَا، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ فِي بِلَادٍ حَارَةٍ أَوْ لَا، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ فِي شَتَاءٍ أَوْ لَا، [الْبَحْرُ الْفَرَاتِيُّ: ١/٤٨٩] وَتَأْخِيرُ الْعَصْرِ، أَيُّ عَدَبٍ تَأْخِيرِهِ مَا لَمْ يَغْشَ الشَّمْسُ، مُطْلَقٌ فَتَشْتَبِهُ الصَّيْفُ وَشَتَاءُ، وَأَمَّا بِالتَّغْيِيدِ أَنْ تَكُونَ الشَّمْسُ نَازِلَةً لَا تَحْزِ فِيهَا لَيْتُونَ عَلَى الصَّحِيحِ، فَإِنَّ تَأْخِيرَهَا إِلَيْهِ مَكْرُوهٌ، [الْبَحْرُ الْفَرَاتِيُّ: ١/٤٩٠]

ثُلُثُ اللَّيْلِ: مُطْلَقٌ تَأْخِيرُ الْعِشَاءِ فَتَشْتَبِهُ الصَّيْفُ وَشَتَاءُ، وَحَدَهُ أَنْ يَصِلَ قَبْلَ الظُّلِّ، مُطْلَقٌ فَأَمَّا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَصِلَ بِجَمَاعَةٍ أَوْ لَا، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ فِي بِلَادٍ حَارَةٍ أَوْ لَا، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ فِي شَتَاءٍ أَوْ لَا، [الْبَحْرُ الْفَرَاتِيُّ: ١/٤٨٩] وَتَأْخِيرُ الْعَصْرِ، أَيُّ عَدَبٍ تَأْخِيرِهِ مَا لَمْ يَغْشَ الشَّمْسُ، مُطْلَقٌ فَتَشْتَبِهُ الصَّيْفُ وَشَتَاءُ، وَأَمَّا بِالتَّغْيِيدِ أَنْ تَكُونَ الشَّمْسُ نَازِلَةً لَا تَحْزِ فِيهَا لَيْتُونَ عَلَى الصَّحِيحِ، فَإِنَّ تَأْخِيرَهَا إِلَيْهِ مَكْرُوهٌ، [الْبَحْرُ الْفَرَاتِيُّ: ١/٤٩٠]

ثُلُثُ اللَّيْلِ: مُطْلَقٌ تَأْخِيرُ الْعِشَاءِ فَتَشْتَبِهُ الصَّيْفُ وَشَتَاءُ، وَحَدَهُ أَنْ يَصِلَ قَبْلَ الظُّلِّ، مُطْلَقٌ فَأَمَّا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَصِلَ بِجَمَاعَةٍ أَوْ لَا، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ فِي بِلَادٍ حَارَةٍ أَوْ لَا، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ فِي شَتَاءٍ أَوْ لَا، [الْبَحْرُ الْفَرَاتِيُّ: ١/٤٨٩] وَتَأْخِيرُ الْعَصْرِ، أَيُّ عَدَبٍ تَأْخِيرِهِ مَا لَمْ يَغْشَ الشَّمْسُ، مُطْلَقٌ فَتَشْتَبِهُ الصَّيْفُ وَشَتَاءُ، وَأَمَّا بِالتَّغْيِيدِ أَنْ تَكُونَ الشَّمْسُ نَازِلَةً لَا تَحْزِ فِيهَا لَيْتُونَ عَلَى الصَّحِيحِ، فَإِنَّ تَأْخِيرَهَا إِلَيْهِ مَكْرُوهٌ، [الْبَحْرُ الْفَرَاتِيُّ: ١/٤٩٠]

ثُلُثُ اللَّيْلِ: مُطْلَقٌ تَأْخِيرُ الْعِشَاءِ فَتَشْتَبِهُ الصَّيْفُ وَشَتَاءُ، وَحَدَهُ أَنْ يَصِلَ قَبْلَ الظُّلِّ، مُطْلَقٌ فَأَمَّا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَصِلَ بِجَمَاعَةٍ أَوْ لَا، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ فِي بِلَادٍ حَارَةٍ أَوْ لَا، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ فِي شَتَاءٍ أَوْ لَا، [الْبَحْرُ الْفَرَاتِيُّ: ١/٤٨٩] وَتَأْخِيرُ الْعَصْرِ، أَيُّ عَدَبٍ تَأْخِيرِهِ مَا لَمْ يَغْشَ الشَّمْسُ، مُطْلَقٌ فَتَشْتَبِهُ الصَّيْفُ وَشَتَاءُ، وَأَمَّا بِالتَّغْيِيدِ أَنْ تَكُونَ الشَّمْسُ نَازِلَةً لَا تَحْزِ فِيهَا لَيْتُونَ عَلَى الصَّحِيحِ، فَإِنَّ تَأْخِيرَهَا إِلَيْهِ مَكْرُوهٌ، [الْبَحْرُ الْفَرَاتِيُّ: ١/٤٩٠]



وعند الإقامة إلا سنة الفجر، وقبل العيد ولو في المنزل، وبعده في المسجد، وبين  
 لكل يوم <sup>ومدة</sup> <sup>أي إذا كان فيه</sup>  
 الجمعة في عرفة ومزدلفة، وبعد ضيق وقت المكتوبة، وهذا لغة الأخشين، وحضور  
 أي المحضر بأحد من  
 طعام تنوذه نفسه، وما يشغل البال، ويحلى بالخشوع.

سنة الفجر: بشرط الأمن عن موت الجماعة. وقبل العيد: أي بكرة تسر قبل صلاة العيد ولو تنقل في  
 المنزل، وكذا بعد العيد في مصلح العيد لا في المنزل في اختيار المذهب. [مرآة الفلاح: ١٩٠]  
 وهذا لغة الأخشين. أي وبكرة العمل كالعرض حال مناعة أحد الأخشين: لبواب، والمناظرة، وكذا الرمح.  
 [مرآة الفلاح: ١٩١] وما يشغل البال: أي عن استحضار عظيمة الله تعالى

## باب الأذان

## [حكم الأذان والإقامة]

سَنَ الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ سُنَّةً مُؤَكَّدَةً لِلْفَرَائِضِ، وَلَوْ بِمَنْفَرْدٍ أَدَّاهُ أَوْ قَضَاهُ، سَفَرًا أَوْ حَضَرًا لِلرِّجَالِ، وَكِرْهًا لِلنِّسَاءِ، وَيَكْتَرُ فِي أَوَّلِهِ أَرْبَعًا، وَيُنْتِهِ بِكَبِيرٍ آخَرُهُ كِنَافِي الْأَذَانِ بِمَنْسَةِ أَنْفَاطِهِ، وَلَا تَرْجِيعٍ فِي الشَّهَادَتَيْنِ، وَالْإِقَامَةُ مِثْلُهُ، وَيَزِيدُ بَعْدَ فَلَاحِ الْفَجْرِ: "الصَّلَاةُ حَيَرٌ مِنَ النَّوْمِ" مَرَّتَيْنِ، وَبَعْدَ فَلَاحِ الْإِقَامَةِ: "قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ" مَرَّتَيْنِ، وَيَتِمُّهُنَّ فِي الْأَذَانِ وَيُسْرَعُ فِي الْإِقَامَةِ، وَلَا يَجْزِي بِالْفَرَسِيَةِ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ أَذَانَ فِي الْأَظْهَرِ، لَا يَجْزِي بِالنِّسَاءِ، وَيَسْتَحِبُّ أَنْ يَكُونَ الْمُؤَدِّنُ صَاحِبًا، عَالِمًا بِالسُّنَّةِ وَأَوْقَاتِ الصَّلَاةِ، وَعَلَى رُصُوعٍ مُسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَاكِبًا، وَأَنْ يَجْعَلَ إصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ، وَأَنْ يَحُولَ بِوَجْهِهِ بَيْنَهُ وَالصَّلَاةَ، وَسَارًا بِإِغْلَاحٍ،

باب الْأَذَانَ: لَمَّا كَانَ الْوَقْتُ سَبَّحَ كَمَا مَرَّ قَدَمُهُ، وَذَكَرَ الْأَذَانَ بَعْدَهُ، لِأَنَّهُ يُعْلَمُ بِمَنْسُوخِهِ. [أَرَادَ الْمُصَنِّفُ: ٣٨٣/١] سَنَ الْأَذَانَ: أَيُ سَرَّ الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ لِهَيْلَوَاتِ الْحَمْسِ، وَالْجَمْعُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ قَرِيبَةٌ مِنَ الْوَاحِدِ حَتَّى أُلْطِقَ بِمَصْنَعِهِمْ عَلَيْهِ الْوُجُوبَ، وَخَرَجَ بِالْفَرَسِيَّةِ مَا عَدَّاهَا، فَلَا أَهْلَ لِلنُّونِ، وَلَا لِيَتِيدَ، وَلَا لِلْحَائِرِ، وَلَا لِلْكَسْرِ، وَالْإِسْقَافُ، وَالرَّوَابِيعُ، وَالسَّيْرُ، أَنْفَاطُهُ فَمُشَلٌّ إِذَا سَمِيَ مَعْرُودًا، أَوْ مَعَ حَمَاهَا، وَمَا يُدَّاهُ عَلَى فِي حَضَرٍ أَوْ فِي فَلَانَةٍ [الْمَجْمُوعُ لِرَأْيِي: ٤٠٦/١]

وَلَا تَرْجِيعٍ: لَمْ يَلِمْ عَلَيْهِ تَرْجِيعُهُ، وَصَوْرَةُ التَّرْجِيعِ: أَنْ يَقُولَ بِالشَّهَادَتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، مَخَفَتُهُ، ثُمَّ يَرْجِعُ بَعْدَ قَوْلِهِ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ: "شَهِدَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ عَمَّا إِلَى قَوْلِهِ: "شَهِدَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"، فَكَرَّرَ الشَّهَادَتَيْنِ، فَهَذَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّهَادَتَيْنِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، مَرَّتَيْنِ عَلَى سَبِيلِ الْإِخْفَاءِ، وَمَرَّتَيْنِ عَلَى سَبِيلِ الْاجْهَرِ. [فَتَاوَانَةُ: ١/٢١٠] وَالْإِقَامَةُ مِثْلُهُ، أَيُ الْإِقَامَةُ مِثْلُ الْأَذَانِ حَتَّى، وَمَعْنَى: وَضَعَهُ إِلَّا مَا سَنَى، وَاعْتَصَافًا، وَمَسًّا، وَلَا خَلْعًا وَلَا تَرْجِيعَ فِيهِ. [حَاشِيَةُ الضُّحَطَارِيِّ: ١٦٦] وَيَتِمُّهُنَّ: وَحَقُّهُ أَنْ يَجْعَلَ يَدَيْهِ كَلِمَتِي الْأَذَانِ سَكَنَةً تَسْمَعُ الْإِجَابَةَ بِخِلَافِ الْإِقَامَةِ، وَهَذِهِ السَّكَنَةُ بَعْدَ كُلِّ مَكْبُورٍ لَا يَتِمُّهَا.

ويستدير في صومعته، ويفصل بين الأذان والإقامة بندر ما يحضر الملازمون للصلاة مع مراعاة الوقت المستحب، وفي المغرب يسكتة قدر قراءة ثلاث آيات فصار أو ثلاث عطرات، ويتوَّاب كقولہ بعد الأذان: "الصلاة الصلاة، يا مصليين!" ويكره التلحين، وإقامة المحدث، وأذانه، .....

ويستدير (ج): هذا إن لم يمكن مع ثبات غنيمه ما كانت الصلوة متصلة، فيستدير ويخرج رأسه منها ليخص المقصود به، وأما إذا أمكن فلا يستدير. [تبيين الحقائق: ٢٤٥٠] والصلوة: الغارة، وهي في الأصل مفيد الرغب. [نهر الزمان: ١٠١٣] ويفصل بين الأذان (ج) لا خلاف أن وصل الأذان بالإقامة مكره؛ لأن المقصود بالأذان إعلام الناس بحول الوقت، لتأخير الصلاة بغيره، ويوصل بهم هذا المقصود؛ فإن كانت الصلاة مما يطرح عليها سترها كان أو مستحباً ببعض أسباب الصلاة لقوله تعالى: "من كان منكم صلاة" فإنه ثلاثاً، وإن في الثانية: "من شاء". وإن لم يصل بينهما غلصة خفيفة لمحصول المقصود به.

وأما إذا كان في المغرب هذه الغلظة، على أن الفصل لابد منه به نصاً، الحكيم اختصر في مقداره، عند أبي حنيفة: "يستحب أن يصل بينهما سكتة فائداً مفيداً ما يشكر به من راحة ثلاث آيات فصل، أو آية طويلة"، في رواية عنه: مفيد ما يحضر ثلاث حصوات، ثم يقيم. وعندما ينفصل بينهما غلصة خفيفة، مقدار الحسب بين الخطبتين. [فتاوى: ٢٦٥٠]

مع مراعاة (ج): أنه لا بد من تجاوز الأخير عن الوقت، المستحب إلى المكره مطلقاً. [حاشية الخططاوي: ١٩٨] ويتوَّاب: التلوين: الدعاء إلى الإعلام عند إعلام، ووقته بعد الأذان على الصحيح، ومعه في رواية الحسن: "إن يكت بعد الأذان قدر عشرين آية، ثم يتوَّاب، ثم يمسك كذلك، ثم يقيم، وهو نوحان: فداء، وسجدة، فالأول: "صلاة خير من تسبحة" وكان بعد الأذان، إلا أن غنيمه الكوفة الخشوع بالأذان؛ والثاني: أحسنه علماء الكوفة بين الأذان والإقامة "حي على الصلاة" مرتين، "حي على الفلاح" مرتين، وأطلق في التلوين "فادد أنه ليس له نطق بخصه، بل تتوَّاب كل به على ما عارفوه، إما بالصحيح، أو بقوله: "الصلاة الصلاة"، أو "قامت قامت"، وقامه أنه لا يخص صلاة، بل هو في سائر الصلوات، وهو اختيار الشافعيين لإفادة غلظة التلوين، ولما يفهمون عند سماع الأذان، وبعد التلوين هو مكره في غير المصنوع، وهو قول الجمهور. [نهر الزمان: ١٠١٦]

التلحين: حسره من مثلك بالتلحين ثبت يؤدنه إلى تغني كسجته، وقد صرحوا بأنه لا دخل فيه، وأنحصر الصوت لا بأس به من غير تغني. [نهر الزمان: ١٠٨٦] وأذانه: أعلم أن في كرمه أن تغدث، وتبين: لما الأولى هي أن أذن المحدث لا يكره، وهو ظاهر الرواية، قال في "نهر" [٥٢٢/١] وهو الصحيح، وثاني: أنه مكره، قال في "مرآة الفلاح" [١٩٩]: وأثبت هذه الرواية لما عرفت من الضرر المحدث. وهو قوله "لا يكره" لا يؤدنه ولا منه من روله الزهري في "شرح الكسب" [٢٤٩/١] وإن صحح عدم كرمه أذن المحدث.



وَأَذَانُ الْحَبِّ، وَصَحْبِي لَا يَهْتَلِي، وَبِحَبْنٍ وَسِكْرَانٍ، وَلَمَرَأَةٍ وَفَاسِقٍ، وَقَاعِدٍ وَبَاكِعٍ، لَمْ يَفِي

حلال الأذن، وفي الإقامة، ويستحب إطاعته دون الإقامة، ويكرهان طهر يوم

الجمعة في التبر: ويؤذن للفتاة ويقب. وكذا لأولى القوائم، وتكره ثمة الإقامة

دون الإنسان في الجوفاء إلى شئ واحد بحسب نقصه، وإذا سمع المسلمون منه أمسية، والحال

مؤيد وحوقل في المبعطين

(وصفي: أني كبره من لا يبعث الله من عبده عقاباً، وقد كبره من لا يعطي، فأفاد أنه من كان عمره يغفل لا كبره

الطلاب سيحصلون على شهادة لا الإجازة ويكرهها. ثم، لا بد لك الجمعية من أن تكون كواحد جمعية في

المعنى: لا تخف من القرآن ورواه الله سبحانه وتعالى، بل هو من القرآن، لأن القرآن هو الذي لا يزل يذكركم له قال تعالى: يوم القيمة

وَيُؤْتِي الْمُنَافِقَ نَصِيبًا مِمَّا كَسَبَ، وَلِذَا تُؤْفَكُونَ إِلَى الْمَعْرِفَةِ يُغْفَلُ عَنْكُمْ وَالْإِشْرَاقُ لِلْكَافِرِينَ

[illegible]

وكتب الأولى القنولت من يد ملك حبشون في القرن الثاني عشر، وفيها وصف لولادة الملك في حبشون في القرن الثاني عشر.

على الإنسان، هذا هو نفسها في محض واحد، أما إذا فصلها في محض فيفسد في كل واحد.

وقال شيخنا رحمه الله تعالى: «مما ينبغي أن يتفكر فيه كل مسلم، وهو أن العلم لا يكتسب من الكتب، بل يكتسب من العلماء، والكتب هي التي تفتقر إلى العلم، والعلم هو الذي يفتقر إلى الكتب، والعلم هو الذي يفتقر إلى الكتب، والعلم هو الذي يفتقر إلى الكتب».

الاستماع والاحتفاء حتى عن القوم الذين يحبون النقاد إلى الموت، وفي الموت، حواء، الذي بدأها كعالم يطلب من

[illegible]

كذلك: "الإفطار من عبور واجهة، وذاق لا يخبو، ولا يحزن له أحد، لا فؤاده له غير حزين، ولا يهول، لا يحول

أَنَّهُ لَا تَرْكُهَا بِنَا سَفَاحِهِ نَبِي شَيْءٌ مَحْسَبِي إِلَّا خُذُوا اللَّهَ عَالِمًا [أَمْرُهُ أَطْلَقَ الْفُتُوحَ] ١٠٣. قَالَ بَلِي.

[illegible]

وقال: "صدقت وبررت"، أو "ما شاء الله" عند قول المؤذن: "الصلاة خير من النوم"، ثم دعا بالوسيلة، فيقول: اللهم رب هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة، آت محمدًا الوسيلة والفضيلة، واجعله مقامًا محمودًا الذي وعده.

وقال صنف إ.ح أي وفي أذان العشر فإن الذي يجب أن يؤذن: "صدقت وبررت"، أو يقول: "ما شاء الله" وما بدأ ثم كان "عند قول المؤذن" "الصلاة خير من النوم" خاتمة بما يشبه لاستهلاله ذلك بالوسيلة: أي كل واحد من المؤذن والمكبر. (الزعمي تصريف الوسيلة) هي قصيدة، وتجمع نحو: وسات وأسال، معني كل أمر يكون مؤيداً لأمر، لينبغي، وخفيفة الوسيلة إلى الله عز وجل صلاة حسنة، وأهم والأعلاء، وأمره مكرراً للترغيب بهي كلفه قلة الراتب، ويحمله. قد فعل الأمور واحتجاب المبهيات، والمعاد هنا من رتبة عالية في طاعة، وهو غاي من إطلاق النسب على المصنف [حاشية المطبوعات: ٢٠٤]

والفضيلة هي حجة البرادة على صائر الخلق، أو حجة الخلق، أو نصر تنويه. قال سخطوي في "مقاسد الحسنه" ورهانة الفرجة الربيعية كما يبعث من لا حجة له فليس في الدعاء نوايد، ذلك في المسهب في شرح الشفاء، [حاشية المطبوعات: ٢٠٥]

## باب شروط الصلاة وأركانها

لا بد لصحة الصلاة من سبعة وعشرين شيئاً: الطهارة من الحدث، <sup>بغير ريبة</sup> وطهارة الجسد،  
والنوب، والمكان من نجس غير معفو عنه حتى موضع القدمين، <sup>كما به بناء</sup> واليدين، والركبتين،  
والجبهة على الأصح، <sup>بجملتها</sup> وسر العورة، ولا يضر نظرها من جيبه.....  
<sup>لكنه خلاف الأدب</sup>

شروط. جمع شرط مسكون مراد، وهو ثلاثة أنواع: عقلي كالتقويم للتحار، وشعري كالطهارة للصلاة،  
وجعلي كالسجود لنفسه والطلاق. [حاشية المطحطاوي: ٢٠٦] وهو في الشريعة ما يتوقف على وجوده  
لشيء، وهو خارج عن ماهيته. والأصل كان جمع ذكر وهو في اللغة: الجانب الأتقى، وفي الاصطلاح: الجزء الذي  
تتركب الماهية منه ومن غيره. [مرقي الفلاح: ٢٠٦]

فعلم أن الشروط من حيث هي أربعة أقسام: (١) شرط تعداد لا غير كائنه، والشرعية والوقت، والحظية لجمعة.  
(٢) وشرط اعتقاد وضمان كالطهارة، وسر العورة، واستقبال القبلة. (٣) وشرط مقام لا غير أي ما يشترط وجوده  
داخل الصلاة، وهو بوعان أيضاً: وحودي، وعدسي، فالرحودي كالقراية، عيها وإن كلفت ركناً إلا أنها ركبي في  
نفسها شرط لغيرها لوجودها في كل الأركان تقديم، ولهذا لم يجر استعلاف الأبي ولو بعد أدبه فرض القراة كما  
في "الدر"، ولعمري فكيف تقدم المقتضي على إمامه وعدم عداوة منتهاة في صلاة مشتركة، ردهم تذكر صاحب  
التريب فائدة. (٤) والقسمة الرابع: شرط مروج، وهو الفعلة الأخيرة. [حاشية المطحطاوي: ٢٠٧]

سبعة وعشرين: لا حصر فيها، ومن انصرف على ذكر الشروط الستة الخارجة عن الصلاة، وعلى الستة الأركان  
الداخلية فيها أفراد الثمينة. ولا فائض يحتاج إلى ما ذكرناه برهانه، فأردنا به هناك ما إليه الحاجة من شرط صحة  
الشروع، والقيام على صحتها، وكلها فراض، وعبر فقط لشيء، الصادق بالشرط والركن. [مرقي الفلاح: ٢٠٢]

والمكان: أي موضع قدميه لو أحدهما إنه يقع الأخرى. [الدر المختار: ٢٠٣/١]

واليدين: أي ومن الشروط طهارة موضع اليدين والركبتين على الصحيح، واحتاره الفقيه أبو الليث، وأنكر  
ما قيل من عدم افتراض طهارة موضعها. [مرقي الفلاح: ٢٠٩] على الأصح: وفي رواية عن الإمام لا يشترط  
طهارة موضع السجود، أي ساء على رواية حواص الاقتصار على الأنف في السجود، فلا يشترط طهارة موضع  
الأعضاء لأنه أقل من القدم. [رد المحتار: ٢٠٣/١] وسر العورة أطلقه فحمل ما إذا كان غصره أحد أو لم يكن،  
حتى لو صلى في بيت مطعم عرياناً وله ثوب طاهر لا يجوز إجماعاً، لأن السر مشتمل على حق الله، وحق عباده  
وإن كان مراعى في الجملة سبب استتار عيهم فحق الله تعالى ليس كذلك، فإن قيل: السر لا يجب عن الله تعالى  
لأنه سبحانه يرى المستور كما يرى المكشوف. أجيب بأنه يرى المكشوف تاركاً للأدب والمسنون معاداً، وهذا  
الأدب واجبة مراعاة عند القدرة عليه. [المحر الرقي: ٥٣/١]

وأشرف دليله، واستقبال القبلة، فالملكى المشاهد فرضه إحسان عينها، ولغير المشاهد جهة<sup>الوجه</sup> ولو عكس، على الصحيح؛ والوقت، واعتقاد دخوله، والنية، والتحريمة...

واستقبال القبلة: يعني من شروطها استقبال القبلة عند العشرة. [الشعر الرائق: ٥٥١/١] جهتها: أي صدر المشاهد فرضه إصابه جهة القبلة، وهو الخائب الذي يدا توجعه إليه الشخص يكون مسانداً للكبيرة أو لمخربها، إما اعتقاداً بمعنى أنه لا يفر من خط من لقاء وجهه على زوايه قائمه بنى لأفق يكون داراً على الكعبة أو هوائها، وإما تخريباً بمعنى أن يكون عند سمعها عن كعبة أو هوائها تحرق لا تزول به المقامه بالكلية بأن بقي شيء من سطح توجه مسانداً لها؛ لأن المقامه إذا وقعت في مسافة بعيدة لا نزول لها نزول به من الانحراف لو كانت في مسافة قريبة، وتبادلت ذلك بحسب تفاوت البعد، وتعنى لسانته مع اتصال مناسب للثلاث الجبه، فهو فرض متلاً مطاً من لقاء وجه المستقل للكعبة على التحقيق في بعض الدلائل، وحط آخر ينظمه على زاويتين قائمتين من جانب بمن المستعمل وشماله لا نزول ثلث لذلك بالانحلال إلى الجبين والشمال على ذلك الخط يعرّض كثيرة. [البحر الرائق: ٥٥٢/١]

على الصحيح ومعظمهم أفتوا بالملكى، ففصل من كان عند بيتها ومن لم يكن، حتى لو صلى ملكى في بيت بني أو صلى تحت لو أنزلت الممرات يقع استدلاله على تنظر للكبيرة، فلا خلاف الأولاني فإنه لو أنزلت الموانع لا يشترط أن يقع استقباله على عين الكعبة لا عماله، كذا في الكافي، وهو ضعيف. [الشعر الرائق: ٥٥٦/١] والوقت: قد بول ذكر الوقت في باب شروط الصلاة في عذر من استعذات كـ "القدوري" و"المختار"، و"الهداية" و"أدكر" مع بلانهم الأوقات، ولا أعلم من عدم ذكرهم له إلا، كذا، تصدق بأنه سبب للقاء، وظرف للعدوى؛ وشروط تلجوج كما هو مقرر في محله. [أراقي الصلاح: ٢١٥]

واعتماد دخوله: أي بشرط اعتقاد دخول الوقت حتى لو صلى وعنده أن الوقت لم يدخل فظهر أنه كان قد دخل لا تحريمه؛ لأنه لما حكم بفساد صلاته بناء على دليل شرعي وهو تحريمه، لا يقبض حائزاً إذا ظهر خلافه، وعاف عليه في ديه. [مرئى الصلاح: ١٦٥] والنية: هي في الشرع: قصد الطاعة والتقرب إلى الله تعالى في إيجاد فعل كما في التلجوج، وهو يتم فعل الخواارج سواء كان بجزاً أو كلاً. [حاشية الطحطاوي: ١١٥]

والتحريمة: أعلم أهم اختلافها هل هي شرط أو إكراه، فما في بعض المكنات أنها ليست ركن صلاحاً لعدم، فإنه يقول تركبها؛ لأنها داخل مبروض في قيام، مكاتب ركناً كالترتف، ونظيره أثر الشرة فيما إذا كان حداً لا الحاشية منعاً فأنها عند مراعاة مهيا أو كان محرفاً عن القبلة فاستقبلها، أو مكشوف، العورة فسترها بعمل يسر، أو شرع في التكبيرة قبل ظهور النزول، ثم ظهر عند الفراغ، فعندما خور صلاته بوجود الأركان مستحبة للشرط، وعدم الشرط جازاً بالإجماع

ثم اعلم أن لصيغة التحريمة خمسة عشر شرطاً ذكر الشيخ منها سبعة، وهي أن تكون التحريمة دلاً فاصلاً، والإتيان بالتحريمة قائماً، وعدم تأخير النية عن التحريمة، والحق بالتحريمة بحسب يسبح نفسه، ووجه النافعة مع نية أصل -

بلا فاضل، وإلا يمين بالتحريمة فإنما قبل الخنائه للركوع، وعدم تأخير النية عن التحريمة، والنطق بالتحريمة بحيث يُسمع نفسه على الأصح ونية المتابعة.....

• صلاة للمكسبي، ونعيل، عرَض، وتغير ثوباً، وكونها مغلطاً لغيره كالدخول عليها في الفصح، وأن لا عند مرة فيها، ولا بالأسكن. وأن يأتى بحملة الماء، وأن يكون مذكراً حائضاً قد تعان، وأن لا يكون يتسلف، وأن لا يهدف إتماماً من الخلالة، وأن يأتى باعتدليته، والماء باعتدليته، الثاني سداً حتى لا يلام طائفة من الخلالة، فإذا جلد الحائض، أو الذابح، أو المذبح، أو حاد الماء من الخلالة، احتاط في إتمامه بعداً، حل فيه، وصحة غرضه، فلا يترك ذلك احتياطاً، وأن لا يقرأ التكبيرة، ولا يردد، ولا يردد مبروءة أو قال: "الله أكبر" تعاماً بالميم، أو غير مبروء، أو العالم بأحوال الحسب، لأنه يشبه كلام النفس. [إمامي الفلاح: ٢١٧]

بلا خاص في الأول من شروط صحة التحريمة أن توجد عدالة النية بالحقيقة أو حكمها بلا حصول بينها وبين النية ما يحجب عن الاتصال بالكل والشرب، والكلام، فمما انقطع للصلاة والركعة، فمما مانع. [إمامي الفلاح: ٢١٨] وحال القدرة حذفت، أن يترى، فمما يشترط، التكبير، ومن القدرة الحكيمة، أن يقدم الله على الشروع، فلو لم يترى عند الوضوء أنه يصلي لفطر مثلاً، لم يشغل عنه نية العمل على الإعراس ككل وشرب وكلام وغيرها، ثم انتهى إلى من الصلاة، لا تحشر فيه، بحيث سلاسه ثمانية فساداً. [إمامي الفلاح: حاشية الطحاوي: ٢١٧]

فإنما، فإن قلت: لما كان الفم موطئاً لصحة التحريمة فكيف يصح تحريمة من صلى فادع دعواً أو نذر لعذر؟ قلت: أريد فمها حينئذ أو حكمها فيما يفرض له القيام، فاستغل فادعاً، لا يعترض عليه القيام، وإقامة دعواه قائم حكماً، قل اعتنائه (ب) أي قبل، وحده، فادع، أو قوله، لا يجوز، فإن في الشك: "لو أدرك الإمام ركعاً صحيحاً ظهر ثم تكبر، إن كان إلى نية أقرب، وإن لا شأن بذلك ركعاً صحيحاً، ولو أدرك به تكبير الركوع، وتلقب به، لأن مواء الإمام في ركوع لا يحتاج إلى تكبير مبرر خلافاً لغيره، وإن كان إلى ركوع أو لم يكن، فإن يداه ركعتيه لا يصح الشروع. [إمامي الفلاح: ٢١٨] والتعلق بالتحريمة، ولا يدع الأخرى تحركت لثباته على أمره، وعدم الأخرى مشروطة بها. [إمامي الفلاح: ٢١٩]

سمع نفسه، أطلق، وهو مقيد بما إذا لم يكن له صعب، أما لو كان له صعب، أو كانت حيلة الأصوات، فمشرط أن يكون بحيث لو أزيل للسمع لاسكن لسماع [حاشية الطحاوي: ٢١٩] الأصح: وأكثر ما يسمع على أن يسمع في المهر، حيث لا يسمع غيره، والاحتياط أن يسمع على [إمامي الفلاح: ٢١٩] ونية المتابعة، أي لأن لصحة صلاة التفتدي أن يد في المتابعة، وأعلم أن الصلاة التي يدخل فيها إما أن تكون فرداً أو عوداً، وإلا فلا يكتفي به مطلق فيه على كانت أو سنة في صحيح، وفيه في الشعر للتبصر عن العادة، وهو يحصل بطلان نية، وقوله: "في صحيح" احتراز عما في: إنه لا بد من أن يترى من الركعة، لأن فيها صفة ركعة على الأقل انقطع كالقصر، والأول: إما أن يكون المطلق هو مفرداً أو مفرداً بالإمام، ويفرد بزمه نية القصر الذي يدخل فيه كالصلاة مثلاً، ولا يكتفي بالقول بربط العرض لاختلاف القروض، فلا بد من التبصر [إمامي: ٢٢٠]



والركوع والسجود على ما يجحد حجمه وتستقر عليه جهته ولو على كفه أو طرف  
 نوبه إن ظهر محل وضعه وسجد وجوبا بما صلب من أنفه وجهته، ولا يصح  
 الاقتصار على الأنف إلا من غير بالجبهة، وعدم ارتفاع محل السجود عن موضع  
 القدمين بأكثر من نصف ذراع، وإن زاد على نصف ذراع لم يجز السجود إلا لرحمة  
 سجد فيها على ظهر مهمل صلاته، ووضع اليدين والركبتين في الصحيح، ووضع  
 شيء من أصابع الرجلين حذو السجود على الأرض، ولا يكفي وضع ظاهر القدم،  
 وتقدم الركوع على السجود، والرفع من السجود إلى قرب القعود.....

والركوع وهو الانحناء بالظهر والرأس معاً، وكلامه بتسمية الرأس بالعجز. [إمامي الفلاح: ٢٢٨]  
 والسجود سجدة إنما تتحقق بوضع الجبهة لا الأنف وحده مع وضع إحدى اليدين وأحدى الركبتين. وشيء من  
 أطراف أصابع إحدى القدمين على صغر من الأرض، وإلا فلا وجود لها، ومع ذلك لم ينعى نصح على المختار مع  
 الكرامة، وقيل لسجود بتيانه بالرجب فيه، وتحقق بوضع جميع اليدين والركبتين والقدمين واليدين والأنف.  
 [إمامي الفلاح: ٢٢٩، ٢٣١] على ما يجحد أخ: أي تحته لم يقع لا يتصل رأسه بغيره كما كان حال الوضوء، فلا يصح  
 السجود على القصب والطح وقيل بالأرض والدرء، إلا إذا وجد الخشب. [إمامي الفلاح: حديثه المخطوط: ٢٣١]  
 ولو على كفه، أي وضع السجود لو كان على كفه أي الساجد في الصحيح، أو كان السجود على طرف  
 نوبه أي الساجد، ويكره بغير عذر. [إمامي الفلاح: ٢٣١] على ظهر مهمل فيه بقبس: أخذاً: أي يكره  
 المسجود عليه مصلية، والآخر: أخذاً صلاة الساجد والمسجود عليه، وإن انتهى كلامهما أو أخذاً: أي لم يكره  
 ذلك المسجود عليه مصلية أو كان في صلاة أخرى، لا يصح السجود. ووضع: وضع إحدى اليدين، وإحدى  
 الركبتين. [إمامي الفلاح: ٢٣٢]

وشبهت الركوع أخ: أي وبغيره لصفة الركوع والسجود فنه الركوع على السجود. [إمامي الفلاح: ٢٣٢]  
 ومقتضى: أنه إذا ركع قبل أن يقرأ أو سجد قبل أن يركع سجدت، وفي كتابي: ما بعده، وفيه من سجود  
 السجود. لتقدم ركع عن ركع سجد للجهو، وهذا يقتضي إيجاب رعاية الترتيب فوق ترتيبه، وبما يقتضيه  
 وأما صاحب "جامع الأصول" العلامة ابن قاضي سماري في "شرح التمهيد" بأن معنى فرضه الترتيب توقف  
 صحة الثاني على وقوع الأول، متى توركع بعد السجود لا يكون السجود معتداً به، فبمره إعادته، ومعنى  
 وجوبه: أن الإحلال به لا يفسد الصلاة إذا أعاده. [حديثه المخطوط: ٢٣٣]

على الأصح، والمرد إلى السجود والقعود الأخير فليس التشهد، وتأخير عن الأركان، وأدائها مستيقظاً، ومعرفة كعبة الصلاة وما فيها من الخصال المفروضة على وجه غيرها من الخصال الممنونة، أو اعتقاد أنها فرض، حتى لا يتفل بمفروض، والأركان من المذكورات أربعة: القيام، والقراءة، والركوع، والسجود، وقيل: لقعود الأخير مغادر التشهد، وما فيها منائظ، بعضها شرط لصحة الشروع في الصلاة، وهو ما كان خارجها، وغيره شرط لدوام صحتها.

على الأصح، وذكر بعض المتأخرين أنه إذا راى حجة من الأرض، ثم أعادها سائت، ولم يسببه تصحيح. [إمامي الملاح: ٢٢٣] مستيقظاً: إذا أتى أو قام أو سجد قائماً بعد ذلك، وإن طرأ منه سوء صح ما صله منه، وفي الصلوة الأسيرة خلافة، قال في "منه انفسى": إذا لم يعدّها بطلت، وفي "مناجى عتايى": يجب أن تاتى بالأسيرة ركعى. وبما معنى الأسيرة: مائة ألفاً، والركعة: وهو مرة الاختلاف في صحتها، وكتبه [إمامي الملاح: ٢٢٤]

ومعرفة كعبة الخ: أي بشرط لصحة أداء المفروض إما "معرفة كعبته" أي صفة الصلاة، وذلك نعمة حضية "ما فيها" أي في صلاة الصلوات "أى الخصال" أي الصفات الشرعية، أي كونها فرضاً جهشاً أمراً ركعتين الفجر بأربع الظهر، وهكذا معنى الصلوات المفروضة فيكون ذلك على وجه غيرها من "الخصال" أي لمصنعات النبوة كالسجود وغيره، باعتبار نسبة كل الظهر وما بعده، وهكذا، وليس تركه ولا الخطأ أو غير ذلك من الاعتدال عليه صلاة الفجر من الفرض مفسدة، مثل اعتداله فمرة أقدم وسية ١٠٠٠ سج، أو اعتداله انصلي "ثم" أي أن ذلك الصلوات التي يعطها كتباً "فرض" كاعتقاده أن لأربع في الفجر خمس، ويصلى كل ركعة بأربعها وبأربع ثلاث، ثم ركعة في المغرب معصداً وحصة خمس. [إمامي الملاح: ٢٢٥]

حتى لا ينهل الخ: معنى هذا الترفع أن إذا حكم بصفة امرئ في هذه الصورة، لأنه نوى الفرض، فسقط عنه، ولا يكون لغلا، بل نفس ما روى من قوله "فرضاً" ذكر الشئ بأمر دينه الفرض. [حاشية الفاضل: ٢٢٦] ما كان خارجها. وهو التطهارة من الحدث وأحدث، وسر العيرة، واستفاد قلبه، والوفاء، واليعة، والتحرمة [إمامي الملاح: ٢٢٦] وعيونه. كيقاع القراءة في القيام، وركوب الركوع بعده، والسجود بعده، والاستيقاظ [حاشية السليمانى: ٢٢٧]



## فصل [في متعلقات الشروط وفروعها]

يجوز الصلاة على اليد وجهه الأعلى ظاهر والأسفل نجس، وعلى ثوب طاهر وبطائه <sup>الجلد متناقص</sup> نجسة إذا كان غير مضروب، وعلى طرف طاهر وإن تحرك الطرف النجس بحركته على الصحيح، ولو فنجس أحد طرفي عمامته فالتقاءه وأبقى الظاهر على رأسه ولم يتحرك النجس بحركته جازت صلاته، وإن تحرك لا تجوز، **وفاقده ما يزيل** به النجاسة يصلي معها، ولا إعادة عليه، **ولا على فاقده ما يستر عورته** ولو حريرا أو حشيشا أو طينا، ... <sup>أي ولا إعادة</sup>

يبد. أراد به كل ما كان له جرم غليظ يصلح للفنص يصعب كحجر ولينة وبساط. [حاشية المطبعاوي: ٢٢٧] نجس: أطلقه فشمس ما إذا كان النجس نجاسة مائعة أو غير مائعة، أما إذا كانت النجاسة غير مائعة فطاهر، وإنما إذا كانت مائعة فلائحة للنجاسة كتوبيخ. مضروب: المراد بالضرر ما كان حوائه مبطلة وبسطه محيطا مضربا. [حاشية المطبعاوي: ٢٢٧]

على الصحيح: قال في "لبحر": ولو صبر على بساط وعلى طرف من نجاسة، فالأصح أنه يجوز كبراً كان أو صغيراً لأنه بمنزلة الأرض، فلا يصح استعماله للنجاسة، وهو بالطريق الأولى؛ لأن نجاسة إذا كانت لا تنبع من موضع الركبتين واليدين فهما أولى. وفي "المخلاصة": ونوبس بساطاً رقيقاً على الموضع النجس وصلى عليه، إن كان بساط كان يصنع سائر للمعونة بأنه لا يصعب ما تحته يجوز الصلاة، وإن كانت رطبة فالنهي عليها ثوباً وصلى، إن كان ثوباً يمكن أن يجعل من عرقه ثوباً يجوز عند محمد، وإن كان لا يمكن لا يجوز، وكذا ما أئني عليها لمذاً فصلى عليه بجوز. وقال الخنولي: لا يجوز حين يقف على هذا الطرف للطرف الآخر فبعد محزنة ثوب، وإن كانت النجاسة نجسة جازت، وهي إذا كان يصلح سائراً. [الشعر الرافق: ٥٩٩/١] لا تجوز. لأن المصنوع في الثوب هو العمل، وهو حائل حكماً. [مراعي الفلاح: ٢٣٨]

وفاقده ما يزيل إيج. أي من عدم ما يزيل به النجاسة من الماء والمائع والنفث لا يصح عليه غسل النجاسة، بل يصلي معها، ثم إذا وجد المزيل لا يجب عليه إعادة ما صلى معها وإن كان الوقت مائفاً؛ لأن الله تعالى لا يكلف خساً إلا وسعها. ولا على فاقده إيج. أي ولا يجب إعادة الصلاة على من فقد ما يستر به عورته ولو كان لستار حبراً وغيره ما ذكره، أفاده لو وسد الحبر ولم يجد غيره نزع الصلاة منه؛ لأنه منى بلبتين: كشف معروف، وحرمه ليس لمبر، ومعرض الشر تعالى من مع ليه في هذه الحالة، ولا إجم عليه، وبأنه عند القدرة على غيره مع صحة الصلاة.

فإن وجده ولو بالإباحة وربعه ظاهر لا تصح صلاته عارياً، وخبر ابن طهر أقل من ربه، وصلاته في ثوب نجس الكل أحب من صلاته عرياناً، ولو وجد من يستر بعض العورة وجب استعماله ويستتر القبل والظهر، فإن لم يستر إلا أحدهما قيل: . . . . .

فإن وجده (إخ: ثوبه) وجد فصل ثوباً ربعه مظهر وحسن عرياناً، لا تصح صلاته، وإن كان أباح ذلك أتوب له أنه فعل ولم يملكه، وإذا وجد ثوباً جديداً فإنه إن لم يجد تصح صلاته عارياً، ولا يجب عليه إعادتها ولا تأخيرها عن نفسه، قال في "أبهر": ويأتي أن للثوب الإعادة عند إذا كان المصلي سبغ من العباد، كما إذا عصب ثوبه لما صرحوا به في "أبهر" نصيب، أن السبع من الماء إذا كان من قبل السجدة يلزمه الإعادة . . . . . العورة أربعة، فإنه إن لم يكن ربه مظهر من أقل من الربع فهو نجس، لم يصب عارياً أو ستره كذا سيحى بعد ذلك، وإن كان أكثر من الربع مظهر فحكم بعدم صحة صلاته بالأولى، فإنه "الإباحة" التي أعطاه أحد ثوباً لا يطرق السلب، بل الانتفاع به مثلاً، فإنه لم أعطه أحد على سبيل الهبة فحكم بمسح جوارها بالأولى.

واعلم أن الفرق بين الإباحة وتملكك أن التفاح له لا يمر له إلا الانتفاع بالمثل الشيء، ولا بد من في ملكه، والملك أن يدخل الشيء في ملكه، مثل الإباحة مرفوع مضايقة فإنه يجوز لأصحابه أن يبيعوا ولا يجوز أن يبيعوا أحدهم لأحد، لم يملكوه، ولم يملكهم صاحب المثل، ولا يجوز أن يأخذ منه شيئاً ويعدده إلى غيره من غير إذن من المضيف، وإن فعل ثم، ونال الثمن، كـ "قال لم كذا"، فإنه يجوز للغير أن يبيعوه ما تصرف بذلك من البيع وحده والإباحة وشعرها.

ولو بالإباحة، أما إذا لم يبح له ثم انت ملكه عليه، يبدلي عرياناً لعدم حاد الانتفاع بثلث البيع بثوب مسجوع شرعي، [حاشية مطبوعوي: ٢٢٨] لا تصح صلاته إلخ، ولا يحس أن عمله، إذا لم يزل به لشعاعه ولا يبقائها، فإنه يجد في المصيرين، وحسب استعماله، خلاف ما إذا وجد عام يكفي بعض أصدقاء المصير، فإنه يبيع ولا يجب استعماله، [تشر المرقفي: ٥٢٩، ٦]

وخبر ابن طهر إلخ، حاشية: أنه ما جاز بين . . . يصب فيه، وهو الأفضل، ويرى قد بدلي عرياناً فالحق الذي يتركوع والسجود، وهو ناه في الفصل، لما فيه من ستر العورة المطلقة، أو قالها عرياناً تركوع وسجود، وهو قد فيها في السجود، أو مرفوعاً، وطاهر نقابة، منه، فيه قال في الذي لا عهد ثوباً، فإن صلى قائماً عرياناً لأن في العمود ستر العورة والبطون، وفي القيام أداء، هذه الأركان، فمبطل إلى أنها شاء، قال الربيعي، ولو كان نكاحاً جائزاً حلة القيام لما استند هذا الحكم، [حاشية المطبوعوي: ٢٣٩] نجس الكل، مرور على أنه بعد ثوبه، من الإضافة الملوحة، قال في "أبهر"، والظاهر أن الخلاف في الأولوية، [حاشية مطبوعوي: ٢٤١]

يستر الدبر، وقيل: القبيل، وندب صلاة العاري جالساً بالإيماء ماداً وجليه نحو القيمة، فإن صلى قائماً بالإيماء أو بالركوع والسجود صنع، وعورة الرجل ما بين السرة والخصية <sup>والأخص الأذن</sup> والركبة، وتريد عليه الأمانة البطن والظهر، وجميع بدن الحرة عورة إلا وجهها وكفيها وقدميها، وكشف ربع عضو من أعضائه .....

جالساً: أطلق في الصلاة قائماً، فتشمل ما إذا كان حراً أو قبيحاً في رت أو محرراً، وهو الصحيح كما يشهد به مية فصولي، ومن المتابع من حصه بالهبة، ثم في القليل يصح قائماً لأن طلبة أهل نسر عورته، قال في السجدة وعذ ليس بمحرم. [الشرح الرائق: ٥٤١/١] ماداً وجليه إلخ: دل في أمانة النفس، بقده كما يصح في الصلاة حتى هذا يختلف في الرجل والمرأة، فهو يستره، وهي توك، وفي القدمين: بقده وبعد وجبه إلى أمهات وبضع يده على عورته العليقة، والذي يظهر ترجيح الأول، وأنه أولى أنه يحصل به من اللقطة في السرة ما لا يحصل بالقيمة المذكورة مع حل هذه جهة عز فعل ما ليس بأول، وهو مد وجهه إلى قبله من غير ضرورة. [الشرح الرائق: ٥٤١/١]

صح إذا كان القيام جائزاً لأنه وإن ترك فرض الفرض فقد كمل الأركان الثلاثة، وبه حاجة إلى تكميلها، كما في البدائع، وإذا قل أن يكون ينبغي أن لا صور الإيماء لما إذا كان غيور ترك فرضه السرة إذا كان لأحد تكسب الأركان الثلاثة وتزويجه فلا بأس بما يوردها على وجه التكمال مع أن القيام إنما شرع لتحصيها على وجه التكمال على ما صرحوا به في صلاة ترضى أنه لم يفرغ عن القيام دون الركوع والسجود، أو ما قلناه، وسقط عنه القيام. [الشرح الرائق: ٥٤٢/١]

وعورة الرجل إلخ: أطلق الرجل وتشمل ما إذا كان حراً أو عبداً، وأشير إلى أن الصبي ليس كذلك، قال في "الاسم": الصبر حداً لا تكرب له عورة، ولا من يداظر إليها ومسهها، وإذا قل العورة ليست عورة والركبة عورة، لأنه الأمانة في الله؛ خلاف المرأة، كذا في الصباح: فلهذا أطلقوا، يشمل العمة والدة وتلكته وإذا قلوا بأن المرأة، وعددها: استباحه حرف، والمراد بالفتحة: معناه المعنى، وأمر الاستباحة المهيبة، إذا أفضها لأرباب وهو مفسر، فهي حرة اعتقاد. [الشرح الرائق: ٥٤٧/١]

إلا وجهها: [أطلق كلامه الشرح المسمى: (شرح الرائق)] وأعلم أنه لا ملازمة بين كونه ليس عورة وحواظ النظر إليه، بل نظر مبط هذه تحشية مشهورة مع ابتداء العورة، ولهذا حرم النظر إلى وجهها ووجه الأرم إذا ضل في مشهورة، ولا عورة، كما في "شرح اللغة"، قال منانها: جميع المرأة المشاة من كشف وجهها بين الرجال في زماننا للفتنة. [الشرح الرائق: ٥٤٢/١] وكشف ربع عضو: أطلق المكشوف، وهو مذهب، إذا كان قادر أداه، وكفى عند أبي يوسف، ومنه: اعتد أداء الركن حقيقة، والمختار قول أبي يوسف بحد الاحتياط.

**العورة** يمنع صحة الصلاة، ولو تفرق الانكشاف على أعضاء من العورة، وكان جملة ما تفرق يبلغ ربع أصغر الأعضاء المنكشفة منع، وإلا فلا، ومن عجز عن استقبان القبلة لمرض أو عجز عن النزول عن دابته أو خالف عدوا، فقبلته جهة قدرته وأمنه، ومن اشتبهت عليه القبلة، ولم يكن عنده مخير ولا مخرب نحري، . . .

العورة: ففضل ما إذا كانت العورة غليظة أو خفيفة من الرجل أو المرأة، وأردنا بالعبطة: القتل والشر وما حوله، والخبيطة: ما عدا ذلك، وهذا التقسيم بالنظر إلى النظر، وإلا فالحكم في الصلاة واحد: يمنع إيج أو المنع مقبداً إذا وجد استبان لا ما دون ربعه، فإنه إن لم يجد الصار أصلاً أو وجد لكنه ليس بظاهر إلا أقل من ربع، فلا يمنع صحة الصلاة، وعلم أن الركبة مع التخذ عضو واحد في الأصح، وكعب المرأة مع سابك، وأداه بالفرقة من رأسها. ونديها الفكسر، فإن كانت ناعياً فهو ربع تصددها، والذكر بالفرقة، والأثنين فلا ضمهما إليه في التصحيح، وما بين السرة والعمامة عضو كامل بحوائش اليد، وكل ثبة عورة، واليد والثقة في الصحيح.

تفريق الانكشاف: كانكشاف شيء من روج المرأة، وشيء من ظهرها، وشيء من فخذها، وشيء من ساقها حيث يجمع لمح حراز الصلاة، لأن طابع في العورة انكشاف الفخذ المانع. [البحر المرقوم: ٥٣٧/١] مع: أطلق اشيع، وهو مقبداً إذا طرأ زمن الانكشاف بقدر ذلك ذكر. [أرضي الفلاح: ١٤٤]

والإفلا: أي وإن لم يبلغ ربع أصغرها أو بلغ ولم يصل رأس الانكشاف ولا يمنع للصحة للضرورة، سواء ألقى وانغير [أرضي الفلاح: ٢٤٣] أو خاف [إ] أطلق الحرف، فشمل ما إذا ساف، على أنه أي على دونه أو على مائه أو على ثمانته. [أرضي الفلاح: ٢٤٣] عدواً: أطلق للعدو، فشمل ما إذا كان قديماً أو سباً. جهة قدرته [إ] فوه لف وفتر مرتب، مقبلة الماسر جهة القدرة، وقبلة الخائف جهة الأمن، حتى أنه لم يخاف أن يراه العدو إن وعد، صلى مصطحباً بالأيحاء إلى جهة أمنه.

ومن اشتبهت [إ] أي إذا عجز عن تعريف القبلة بأن انضمت أعلامها وتركم الظلام وتضام الغمام لزمه التحري، وهو بذل الجهود قبل المقبول، فبد بالاشتبه، لأنه لو صلى في انصراف إلى جهة من غير شك ولا تحري، إن تبر أنه أصاب أو كان أكثر رأيه أو لم يظهر من حاله شيء حتى ذهب عن الموضع فضلاته جازة، وإن نوب إليه أعطاه أو كان أكثر رأيه فعليه الإعادة.

وقيد منزله: لو لم يكن إيج فأناد أنه لو قدر حتى تعرف القبلة بسؤال لا يحري التحري، وأردنا بالمخير من هو من أهل المكان أو من له علم، وقيد بعونه: ألا تحرب! فإنه لا يجوز تحري مع وضع الحارب: لأن وضعها في الأصل يحري، وقيد بالتحري: لأن من صلى بمن اشتبهت عليه بلا عر فعله الإعادة، إلا إن علم سد الفراغ أنه أصاب: فإن ما انفرد به غيره بشرط حصوله لا تحصيله.

ولا إعادة عليه لو أخطأ، وإن علم بخطئه في حاله استدار وبني، وإن شرع بلا تيمم  
 فعلم بعد فراغه أنه أصاب صحته: وإن علم بإصابته فيها غسدت كما لو لم يعلم  
 بصحته أصلاً، ولو تحرى قوم جهات وجعلوا حال إمامهم عثرهم.

## فصل في واجب الصلاة

وهو ثمانية عشر شيئاً: قراءة لعائشة، وضم سورة أو ثلاث آيات في ركعتين غير متعنتين  
 من العصر، وفي جميع ركعات النوتر والنعل، وتعيين القراءة في الأولين، وتقديم الفاتحة

لو أخطأ أي ما عد مراته أخطأ استدار أي من جهة النحر لا الجوار (إبراهيم الخليل) وبني لفظة عام  
 من النساء أي بي على ما أراد بالتحري (إبراهيم الخليل) [فقدت لأن أول حاله كان صبياً غير صعب،  
 وهو تحري، وأمر صلاه صار سائغاً في قوة، وهو سائغ مع العلم بأنه أعوي غير المتعين وهذا لا يجوز،  
 بخلاف الأول فإنه لا يندب كالأول].

ولو تحرى أو جرى جماعة من الذين في صلاة مطلقاً وبني إمامهم إلى سورة، وبني أقل واحد من المأمومين  
 إلى جهة، ولا يروون ما يصح لإمام غيرهم إن كانوا من أهل العلم لأن كل واحد منهم موجه إلى الفلة، وهي  
 جهة تحري، وهذه لفظة لا تقع أكثراً في حوز الحكم، ومن علم منهم حال إمامه، فسد صلاته لا يفتاده  
 لأنه لا يدرى ما فعله، وإن كان متدبراً عليه تركه من مقام [تيسر الحقائق: ١٠٦٩].

واجب الصلاة خمسة: أن الأدلة خمسة أرواح أربعة، فطرية تثبت في الدلالة الصورية، وثلاثة في الحكمية، وغطائية  
 تثبت من الأدلة الثلاثية، وهي تثبت فصي ثلاثة كأحد الأفراد التي هي مبنية على فصي، وهي تثبت وثلاثة  
 كأحد الأجزاء التي هي مبنية على، فالأول تثبت العصر، والآخر الجوار، والثالث تثبت في حوز، وتكرره تحريم  
 والأربع تثبت في حوز، وتكرره استسراة الحوز، وثبت الحكم فغير عليه [كتاب المحققين: ٢٤٧].

ثمانية عشر. أي على ما ذكره من الأرواح التي هي مبنية على ما ذكره، وتثبت على العصر [كتاب المحققين: ٢٤٨]  
 وضم سورة وحوز مداورة فقه حليته كذا في الوقت بعد ذلك، فلو لم يقرأ الفاتحة في سورة  
 لم يقرأ الفاتحة أو أريد من أي، فقرأ في كل ركعة أنه في جميع الصلوات، وبنيها الصلاة في فرض وواجب، ومنه ما يسه  
 ما قيل الإخبار أن عدله لم يقرأ الصلوات في ركعة واحدة لم يقع إلا فرضاً [عائشة المحققين: ٢٤٨].

وتقديم الفاتحة حين نقرأ من السورة استدار فتذكر، يقرأ جماعة ثم يقرأ السورة ويسجد للسهو كما لو تكرر  
 الفاتحة ثم يقرأ السورة [إبراهيم الخليل: ٢٤٩].

على سررة، وضم الألف للجهة في السجود، والإتيان بالسجدة الثانية في كل ركعة قبل الانتقال لغيرها، والاطمئنان في الأركان، والقعود الأول، وقراءة التشهد فيه من القعود <sup>أو من السجدة</sup> وهو الصحيح، وقراءته في المجلس الأخير، والقيام إلى الثالثة من غير تواضع بعد التشهد، واللفظ .....

وضم الألف إلخ: لا يجوز الصلاة بالانحصار على الألف في السجود على الصحيح ما لم يكن بالجهة عذراً. [مرآتي الفلاح: حاشية الطحطاوي: ٢٤٩] لغيرها. أي لغير السجدة من باقي أعمال الصلاة فإن قلت يسجد لها ولو بعد القعود الأخير أو بعد السلام قبل التكليم ثم يعيد القعود وطريق الإتيان بها آء إذا تذكرها بعد السلام أو قبله بعد القعود أن يسجد المتركوك ثم يعيد القعود والتشهد وبأنه لم يسجد لغيره ثم يمشي ويتشهد لأن القعود إلى السجدة العلية يرفع القعود والتشهد، وكذا السجدة الثالثة، فلم يبق بعد القعود وسجد سجدة واحدة من السجدة بطلت الصلاة لترك القعدة الأخيرة وهي فرض، بخلاف سجود السجود فإنه يرفع القعود فقط، حتى لو سلم سجدة واحدة لم يفسد صحتها، ولكنه يكره لتركه التشهد، وهو واجب. [مرآتي الفلاح وحاشية الطحطاوي: ٢٤٩]

والاطمئنان في الأركان: وهو التمسك في الأركان بتسكين الجوارح في الركوع والسجود حتى تظلمش مفاسده في الصحيح [مرآتي الفلاح: ٢٤٩] ويستقر كل عضو في محله بقدر تسبيحة كما في انتهائي. [حاشية الطحطاوي: ٢٤٩] والقعود الأول: أراد بالأول غير الآخر لا مجرد السابق، إلا لو أتى به السابق لم يفهم حكم القعدة الثانية التي هي ليست الأخيرة؛ لأن التسعة في الصلاة قد تكون أكثر من اثنين، فإن السبوت ثلاث في الربعية بقعد ثلاث قعدات، كل من الأولى والثانية والجب، والثالثة هي الأخيرة وهي فرض. [المحرر الفرائي: ٥٧٧/١] وقراءة التشهد: يسجد لغيره تركه بعضه كذلك، وفوقه: أي الصحيح متعلق بكل من القعود والتشهد، وهو احتراز عن قولين يستقيهما أو سجدتين وحده: زعم صاحب الكتاب إما لم يأت بالثنية ولم يقل: "وتشهدتان" للإشارة إلى أن كل تشهد يكون في الصلاة فهو واجب، سواء كان اثنين أو أكثر [المحرر الفرائي: ٥٧٨/١]

عمر تواضع: حتى لو زاد عليه مقدار أدرك ركناً منها يسجد للسهو، لتأخير واجب القيام الثالثة. [مرآتي الفلاح: ٢٥١] قال المصنف: قوله: "تقدير إلخ" على الصحيح، ويروى ما إذا قال: اللهم صلي على محمد، ولم يذكره في الشرح شاعراً عما يوجب المنع من ذكر الصلاة عنه <sup>كقوله</sup> "سأبى" احتراز به عن العهد، وإن الصلاة تكون به مكروهة غيراً. [حاشية الطحطاوي: ٢٥١] ولفظ السلام إلخ: لم يذكر الله للاختلاف المراجع فيه فقيل: لفظ تسليم مرتين واجب، قال المصنف: وهو الأصح، وقيل: الثانية سنة كما في "المنهاج". [حاشية المصنف: ٢٥١] وقيل: "اللفظ تسليم" إشارة إلى أن الالتماس به ثبناً وبعباراً ليس بواجب، وإنما هو سنة. [المحرر الفرائي: ٥٧٨/١] ثم الخروج من الصلاة بسلام واحد عند العامة، وقيل: جميعاً كما في "جمع الأنهر"، ولو اقتضى به بعد لفظ -

السلام دون "عليكم"، وقنوت الوتر، وتكبيرات العيدين، وتعيين التكبير لافتتاح كل صلاة لا العيدين خاصة. وتكبيرة التركوع في ثمانية العيدين، وجهر الإمام بقراءة الفجر وأولوي العشاءين ولو قضاء، والجمعة والعيدين والشرائع والوتر في رمضان، والإسراء في الظهر والعصر وفيما بعد أولوي العشاءين ونفل النهار، والمنفرد غير فيما يجهر كمتصل بالليل، .....

- سلام الأولى قبل "عليكم" لا يصح عند العامة، وفيما إن أدركك بعد سلسلة الأولى قبل الثانية مثلاً فذكر بعد الصلاة [حاشية الطحطاوي: ١٥١]

السلام. قال الطحطاوي: لو أتى بلفظ آخر لا يقوم مقام السلام عليكم ولو كان نداء وقال في "الجهر". الشارع نقل الإجماع على أن سلاماً لا يخص سبط عربي. [شرح الرافعي: ١/٥٧٩] وهو الوتر. أي يجب قراءة غزوات الوتر عند أي جهر، وكذا تكبيرة لقنوت. [أمر في الصلاة: ١٥٧] والمركبة واجب صلاة الوتر لا واجب مطلق الصلاة، والمركبة مطلق الصلاة، وأما خصوص "عليكم" فليس، حتى لو أتى بعده جهر إجماعاً [حاشية الطحطاوي: ١٥٢] وتكبيرات العيدين. أي يجب لتكوين الروايات في صلاة العيدين، وهي ثلاث في كل ركعة، تحت تركها محذور سهو، قال الطحطاوي: الأولى عدم سجود السهو في الجمعة والعيدين، وأما كون التكبيرات في الأولى قبل القراءة في ثمانية بعد التسليم فقط.

وتعيين التكبير أي يجب تعيين لفظ "التكبير" لافتتاح كل صلاة، وذكره الشرح بعد في المصحح، ولكن الأصح وجوب عين لفظ التكبير لافتتاح كل صلاة لا يختص وجوب الافتتاح بالتكبير في صلاة العيدين خاصة، خلافاً لما ذهبه علماء [حاشية الطحطاوي ملخصاً، مرامى العلاج: ١٥٢] وجهر الإمام في المصاحف، مع أنباء، وهو أنه يسمع جهره ولو وسد، وإذا كان إسراء، فمسمع الذين كثر من أعلى الجهر قائل: وأولاً أن يجهد نفسه بالجهر، بل يفلو لطافة لأن إسراع بعض القدماء، والمصاحف أن يجهر بحسب الجماعة، وإن كان في حاجة الجماعة فقط، أنباء كما هو جهر مطلقاً، [حاشية الطحطاوي: ٢٥٢]

والجمعة. أي يجب الجهر بالطهارة في صلاة الجمعة والعيد والشرائع والوتر في رمضان على الإجماع [أمر في العلاج: ٢٥٣] سورة فدية حتى الترتيب أو آخره من أو تركها، وقد يكون في رمضان لأن صلاة الجمعة في غيره يجب مكروهة [حاشية الطحطاوي ملخصاً: ٢٥٣] وفيما بعد أح: لأنه من سحر، وهي والمركبة من قضاء، أمر في العلاج، والمنفرد أح: أي إن شاء سحر، وهو أقصر، ليكون الأداء على هيئة الجماعة، وهذا كان قوله بأن إقامة الفصل، وإن شاء، لأنه ليس حلقه من مسجع، وقوله "فما يهرأ" إشارة إلى أنه -

ولو ترك السورة في أولي تعشاء قرأها في الآخرين مع الفاتحة جهرا، ولو ترك الفاتحة لا يكرهها في الآخرين.

### فصل في سننها

وهي إحدى وخمسون: رفع اليدين لمحرمة خذاء الأذنين للرجل والأمة، وخذاء المنكبين للحرف، ونشر الأصابع، ومقارنة إحرام المفتدي لإحرام إمامه، ووضع الرجل يده اليمنى على اليسرى تحت مرته، .....

- لا يحرم مما ذكره، بل حدث عنه، وهو الصحيح؛ لأن الإمام تحتم عليه المحذوف، فاسترد أول، وفرد بقوله: "حيث يجر" جهر الإمام، وبه إشارة إلى أنه إذا قلته صلاة يجر فيها يجر المفرد كما كان في الوقت، وجهر أقصاه، لأن الغناء ينكح الأداء، فلا ينافيه في الوصف، وقوله: "كاستقلال بالليل" يعني به المفرد، لأن التناول أنواع المراتب، وهذا يعني في وقت نهار ولو كان إسما. [تبيين أبحاث ملخصاً: ٣٧٦]

ولو تركها [إح]: أي ولو ترك السورة في ركعة من أولي المغرب أو في جميع أولي العشاء عند أو سهوا، ترك السورة وجوبا على الآخرين من العشاء والثالثة من المغرب مع الفاتحة جهرا، وما على الأصح، يقدم الفاتحة ثم السورة، وهو لأشبه [حاشية لطلحاني: مرافق الفلاح: ٢٥٤]

لا يكرهها [إح] أي لو ترك الفاتحة في الأوليين لا يكرهها في الآخرين عنده، ويحددها لسهو، لأن فريضة الفاتحة في الشفع الثاني مشروعة، فإذا قرأها مرة وقعت عن الأداء، أي لم يبق لكونها في محلها، ولو كرهه حاشي المبرور: خلاف السورة، فإن الشفع الثاني ليس مطلقاً أداء، فحاز أن يقع قضاءه، لأنه محل القضاء [مرغبي الفلاح: ٣٦٩] سيها: أعلم أن ترك السنة لا يوجب قصداً ولا سهواً، بل يوجب لو علمنا غير مستحب، وهذان الإسماء أدون من الكراهة التحريمية. [حاشية لطلحاني: ٢٥٦] ونشر الأصابع: وكيفيته لا يصح كل الصب، ولا يرفع كل المرفج، بل تركها على خطا مشورة [مرغبي الفلاح: ٢٥٧]

ومقارنة إحرام [إح]: لكن بشرط أن لا يكون فاعل من الله أو من الله، فليقرأ الإمام منهما، فلو رفع من دون الله مع الإمام أو بعده، وخرج من قوله: "الله" قبل رفع الإمام منه لا يصدق شروع في أظهر الروايات، على الأصح. [حاشية لطلحاني: ٢٥٧] ووضع الرجل [إح]: أي يضع على اليكفية المذكورة كما فرغ من التفكير فلا إحرام ولا إرسال، لا كما فعله جهال زماننا، فهم يملكون اليدين بعد تكبيرة لإحرام -





للقراءة، والتسمية أو كل ركعة، والتأمين، والتحميد، والإسراء بها، والاعتدال  
عند التحريمة من غير طأطأة الرأس، وجهر الإمام بالتكبير، والتسميع، وتفريج  
القدمين في القيام قدر أربع أصابع، وأن تكون السجدة المضبوطة للقائحة من طوال  
الفصل في النحر والظهر، ومن أوسطه في العصر والعشاء، ومن فصاره في المغرب  
أو كان قتيماً، ويقرأ أي سورة شاء به، كان مسافراً.....

للقراءة، يعني أن يعود من القراءة، فيأتي به كل فريضة للمغرب؛ لأنه شرع له حيلة عن وسوس الشيطان،  
يكون نعالاً، وهو قول أبي حنيفة، وعبد الله بن عمر، هو سبع نعال، وقاعدة الحلال في ثلاث مسائل:  
أحدها أنه لا يأتي به المقتدي عندهما لأنه لا فريضة عليه، ويأتي به بعده؛ لأنه يأتي بالنساء، ثم يهدى. أن الإمام  
يأتي بالنساء بعد التكبيرات الروافدة في الركعة الأولى عندهما، ويأتي به الإمام والمقتدي بعد الدعاء قبل التكبيرات  
عنده، ثالثها أن يسبق لا يأتي به الرجال، ويأتي به إذا قدم إلى قضاء عندهما، وعنده يأتي به موزن عبد  
الرحمن بعد الدعاء بعد القراءة [نسخة الترمذي: ٥٦٩/١] والتأمين: أطلقه وشمل الإسلام، والمسلم والمسلمة  
والغنائم خارج الصلاة. [مرامي صلاح: ٢٦١]

والتحميد: أي ويسبح التحميد للمؤمن والمسلمة، والإمام عندهما أيضاً، ويحمد المريد مع التسميع،  
فيأتي بالتسميع حين الاندفاع، ويستحب حال الانحطاط، وفيل: حين الاستواء كما في مجمع الأهرار،  
وسرده في الدرر وهو أشهر الجواب وهو الصواب. [مرامي صلاح وحاشية الطحطاوي عصفه: ٢٦١]  
والتسميع: أي فوه: جمع الله من حمد.

طوال: المحصل: الفضل والنصار: كسر الحرف، جمع صوة ومضرب، والطوال: مائة السرحل الطويل  
[مرامي صلاح: ٢٦٢] وافتح: امرأة. جواباً [حاشية الطحطاوي: ٢٦٢] بالأوسط: جمع وسط بفتح السين،  
عابن انفسار والفضاء، وفي حين المصنف أن المنفصل للاختلاف فيه، والذي به أحدنا أنه من "المحركات"  
إلى "والتسمية ذات الفرج" طوال، وسب إلى "لا يكره" أو ساقط، ومنه إلى آخر القرآن قصار، وهو صرح في  
"الفتاوى" وصحى لكثرة الفضول فيه، وقيل: لظنه تسويع فيه، وأضرب فشملي الإمام والمسلم، وأفاد أن القراءة في  
الصلاة من غير الفصل حلاله لكس، [حاشية الطحطاوي، مرامي صلاح، نسخة الترمذي: ٥٦٩/١]

عقبتا: أطلق فشملي المريد والإمام، وهو مقيد بما إذا لم يتقبل على التقنيين بقراءته كذلك، كما إذا لم  
العمل ولا يعمل ما تقدم

وإطالة الأولى في النحر فقط، وتكبير الركوع، وتسبيحة ثلاثاً، وأخذ ركبتي يديه،  
وتفريج أصابعه، والمرأة لا تفرجها، ومصب سافيه، وبسط ظهره، وتسوية رأسه بعجزه،  
والرفع من الركوع، والقيام بعده مصمتاً، ووضع ركبته ثم يديه ثم وجهه لسجود،  
وعكسه للنعوض، وتكبير السجود، وتكبير الرفع منه، وكون السجود بين كفيه،  
وتسبيحه ثلاثاً، ومحافة الرجل بطنه عن فحذه، ومرفقيه عن جنبه، ودرعيه عن  
الأرض، والتخاض المرأة، ولزقها بضنها بفحذيها، والقومة، واجلسة بين السجدتين،  
ووضع يديين على الفخذين فيما بين السجدتين كشاة التشهد، وإفراش رجله  
اليسرى ومصب البعى، وقورك المرأة، والإشارة في الصحيح بالمسبحة عند  
التشهد.

وإحالة الأولى إلى ما جرى لتواتر من عند رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا وفي إعمال الناس على إيراد  
المسند [طبعة ١٢٩٢/١] فقط: وأشار إلى قول محمد: "سب لي من رسول الأولي أن تكن الصلوات". وتكره  
إطالة النية على الزمان، فقد عفا في البيت، وفي عنوان الأمر سهل. [أرفق العلاج، ٢٦٤] معجزة كحل وكتب  
وسكون الجيم مع كتبت قبل. [حاشية الفسطوي، ٢٦٦]

وعكسه للبهوض [أي عكس ما ذكره الجاهل] بأن يرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه إذا لم يكن له حمرة، أما إذا كان صبيحاً أو لابس حذاء، يخلع ما استطاع [أمرني الفلاح: ٢٦٧] وتلوذ بالشوك أن تلمس على كونه، وتضع القدم، وتخرج منها من تحت وركبها يمس [أمرني الفلاح: ٢٦٩] في الصحيح يقاتله ما يروى من أنه لا يبر بالسابية عند استهانتهم، وهو قول كثير من المشايخ، وفي "كونونجية" (التحجير) وعليه الفتوى، ويرجع في صحيح الثمير" يقول بالإنداء، وأنه يروى عبر في حيلة أفعال شدة، فالتقليل من مذهب المرواية والدراسة، ورواها في "صحيح مسلم" من فقهه بذكر، وفي "الحق" لما انفقت الروايات عن أصحابنا جميعاً في كبرها سنة، وكذا عن النكويين والسبكيين، وكثرة الأحبار والأئمة، كان العمل بها أولى. [تبعه الزائر بعد ذلك]

بالمسحوق. حسب ذلك؛ لأنه ينفار بما في التوحيد، وهو تسبىح أى تسبيح عن لسان كالمه، وقد لما تسبىح أُنْشِدَ: لأنه ينفار عما بعد تسبىح، وحسب هذا؛ لأنه ينفار عما بعد التسبىح. [أمرافى وأما - حاشية الله تعالى: تصرف - ٢٦٩]

يرفعها عند النبي، ويضعها عند الإثبات، وقراءة الفاتحة فيما بعد الأولين، والصلاة  
 على النبي ﷺ في الجلوس الأخير، والدعاء بما يشبه أقطاب القرآن والسنة لا كلام الناس،  
 من قوله العبدون  
 والانتفات يحينا ثم يسارا بالتسليمين، .....

عند النبي: أي على الركبة عما سوى الله تعالى بقوله: لا اله. [مرآة الملاح: ٢٧٠] عند الإثبات أي إثبات  
 الألوهية لله وحده بقوله: لا اله. [مرآة الملاح: ٢٧٠] الأولين: أثنى فشمس ثلاثة من المغرب والأخيرين  
 من المزمعي، وهي أحسن من عبارة اندودي حيث قال: "وبقرأ في الأخيرين بالفاتحة" إذ لا تشمل الله به،  
 والشيخ جرى على الصحيح من مذاهب وإلا فروى الحسن عن أبي حمزة وسهول، وطاهر مرواية، أنه يجر بين  
 القراءة والشيخ ثلاثاً كما في "الذائع" و"الذخيرة"، والمكوت قدر تسبعة كما في "النهاية"، أو ثلاثاً كما  
 ذكره ابن أبي عمير [البحر الرائق مختصراً: ١/٢٢٢]

والصلاة إلخ: فيقول مثل ما قد أخذ من غايتي عن كفيها، فقال: يقول: "اللهم صلى على محمد وعلى آل  
 محمد كما صلب على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم  
 وعلى آل إبراهيم في العالمين، إنيك حميد مجيد، وزيدنا في العلو" ثابتة في رواية "مسلم" وغيره، مانع منها  
 صعب. [مرآة الملاح: ٢٧١] اعلم أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سنة أقسام: خمس، وأحد، وسنة ومستحب.  
 ومكروه، وحرام، فالأول في خمس مرة وحيدة لأية، والثاني كلما ذكر اسمه في كل صلاة طهارية والطاهر أنه  
 واجب علم الكعبة لحصول المقصود، وهو تسميته، كما ذكره القرطبي، والثالث في الفعود الأخير، والرابع في  
 جميع أوقات الإمكان، والخامس في الصلاة ما عدا الفعود الأخير والقنوت، والسادس عند عمل محرم، وعند فتح  
 القدر مناه إن فسد، بذلك الإعلام بمودته، ولا خصوصية للصلاة، بل كذلك جميع الأفكار في جميع الأحوال  
 خلافاً علم استعمال الذكر في غير موضعه، صرح بذلك غفرلنا [حاشية الطحطاوي: ٢٧١]

والدعاء: [أي لنفسه وولديه وللمؤمنين والمؤمنات. حاشية الطحطاوي:] أي الدعاء الموجود في القرآن،  
 ولم يرد حقيقة ادشاهة؛ إذ القرآن محض لا يشاهد شيء، ولكن أطلقها لإرادته نفس الدعاء لا رواية القرآن مثل:  
 "ربنا لا تسرع"، وقوله: "أوتيسه" يجوز نصبه صغراً على "الفاظ"، أي دعاءاً يشبه أقطاب القرآن، وهي الأدعية  
 المذكورة، ومن أحسنها ما في "صحيح مسلم": "اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة  
 الدنيا والموت، ومن فتنة المسيح الدجال"، ويجوز حمله عطفاً على القرآن أي الدعاء بالسنة، وقد تقدم أن الدعاء  
 آخرها سنة. [البحر الرائق مختصراً: ١/٢٢٧]

ونية الإمام الرجال والحفظة وصالح الجن بالتسليتين في الأصح، ونية المأموم إمامه <sup>وكتابه وصالحه وإمامه</sup> في جهته، وإن حاذاه نواه في التسليتين مع القوم والحفظة وصالح الجن، ونية المنفرد الملائكة فقط، وحقق الثانية عن الأولى، ومغارته لسلام الإمام، والمبدأة باليمين، وانتظار المسبوق فراغ الإمام. <sup>من سلك المذهب</sup>

## فصل [في آداب الصلاة]

من آدابها: إخراج الرجل كفيه من كفيه عند التكبير، ونظر المصلي إلى موضع سجوده قائماً، وإلى ظاهر القدم راکعاً، وإلى أرنبة أنفه ساجداً، وإلى حجره حالاً، <sup>أو حركته أو موقفه</sup> <sup>أو حركته أو موقفه</sup>

والحفظة. أي الملائكة تحفظه جمع حافظ، صوابه لحفظ ما يصدر من الإنسان من قول وعمل، فمن بينه رغبة وهو كاتب الحسنات، وعن يساره عند كتف استبانت، أو لحفظهم إياه من الجن والسيات المنافسة، ولا يقع عدده للاختلاف فيه [حاشية الطحطاوي ومرآة الملاح: ٢٧٤] الأصح: وقبل: يربهم بالتسليمة الأولى، وقبل: تكبيرة الإشارة إليهم. [مرآة الفلاح: ٢٧٥] وإن حاذاه إلخ: أي وإن كان الإمام عداه انقلبي نواه في التسليتين؛ لأنه ذو حظ من خاتمين وحقق الثانية إلخ: أي وأسن من مضر سونه بالمسألة الثانية عن الأولى [مرآة الملاح: ٢٧٦]

وانتظار المسبوق إلخ: لو هو - السابعة حتى يعلم أن لا سهو عليه [مرآة الملاح: ٢٧٦] وإن قام فيه كره تحرماً، وقد يباح له القيام ضرورة كما لو غشي إن اضطره بخرج وقت الفجر أو السجدة أو العبد، أو تحصي مده مسحه، أو يخرج الوقت وهو معذور، وكذا لو حشي مرور الناس به يده. [حاشية الطحطاوي: ٢٧٦] من آدابها: أشر بيمينه إلى أنه لم يستوف، أو بالأدبارة معها انتظار الصلاة. [حاشية الطحطاوي: ٢٧٦] والآداب: ما فعله الرسول. بقدر مرة أو مرتين، ولم يزل عبد كبريلولة التسيحات في الركوع والسجود، والزيادة على الفراغة المستوف، وقد شرع لإكمال السنة [مرآة الفلاح: ٢٧٦]

عند التكبير أراد بالكم تكبير شجرة، ربه إشعار بأنه لا يندب منه ذلك في غير حالة الإحرام؛ ولكن الأولى إخراجهما في جميع الأحوال. [حاشية الطحطاوي زيادة: ٢٧٦] راکعاً هنا لا يقف في المصلي ما عدا حجره: هو ما بين يديه من الثوب.

وإلى المنكبين مسلماً، ودفع السوءان ما استطاع، وكظم فيه عند التنزُّب، والقيام حين قيل: حيَّ على الفلاح، وشروع لإمام مدَّ قِبَلَهُ: قد قامت الصلاة.

## فصل في كيفية تركيب الصلاة

إذا أراد الرجل الدخول في الصلاة أخرج كفيه من كميه، ثم رفعهما حذاء أذنيه، ثم كبر بلا مدَّ باوياً، أو مدَّ باوياً أو مدَّ باوياً

إلى المنكبين أي ومن أداب الصلاة نظر الصلي إلى مركبه حال سبب، أظفقه، وهو معناه إذا كان نصراً، ما إذا كان أسمى أو في طرفة، فلا حظ عظمة الله تعالى مسلماً أي حال كثرت قائلاً: السلام عليكم. ما استطاع قد استطاعه فإذا لم يستطع لم يستطع من دفع السوءان صرر أو يستعمل فيه يديه، فالأولى عدم دفعه، كما في تنحيح عذاج إليه لمعهم معهم من القرفة أو عن ظهر وهو يمين.

وكظم فيه أي يمسكه وسوء ولو دائماً فثبته به، يركبته أحد شفتيه بينه وبين يديه أو ثبته بركم. والشايف: صاح فيه يرمح يرمح من العذع من الأضراس يحدث فيها، فيرجع ذلك. [حاشية المدخل: ٢٧٧] والقيام حين قيل: حيَّ أي ومن الأدب قيام بمفهوم وإلا لم يكن حاضراً بغيره. الخرافة وقت قول القدر: أي غير الفلاح، لأن الشيو في صير قوته هذا أمر بالقام فجدد، إن لم يكن حاضراً يقوم كل صنف حور، ينهل إليه لإمام في الأظهر. [إرفقي الفلاح: ٢٧٧] حذاء أذنيه: على عادتي بأهله لمحضني أذنيه. ويجعل يديه على كفيه نحو المني، ولا يفرج أصابعه ولا يعضها، والمرأة امرأة سحر مسكها. [إرفقي الفلاح: ٢٧٨]

ثم كبر إلى الله تأشير التكبير عن رفع اليدين، وهو أسد، أو كوال الثلاثة فيه، فالقول الأول أنه يرفع يديه للتحكم، ومصر: فاصي حن" الفقرة بأن تكبر، دافعه وحسنه عند مداهه وحسنه، والقول الثاني: وقت قيل «كبر» والقول الثالث: وهو بعد التكبير، فيكرراً أولاً ثم يرفع يديه، قال الشارح: هو الأصح، فإذا لم يرفع يديه حتى فرغ من التكبير يأتي به لغزات عليه. وفي ذكره في أمته مع.

بلا مدَّ أي: أعلم أن الله في التكبير إما أن يكون في لفظ الله أو في لفظ التكبير، فإن كان في لفظ الله وإما أن يكون في لفظه أو في وسطه أو في آخره، فإن كان في قوله كان مفسداً لأنه في صورة الاستعظام حتى لو تعدد بكراً نشئت في تكبيره، ولك كان في وسطه فهو الضوابط، إلا أنه لا يرفع يديه، بل بالغ زيادة على مداه نصبي، رغم قدر مركبين، كرمه ولا قصد، غير ملحوظ، كما في ابن أمير حاج، في السراج: أنه غلبوا الأولى فالذكره المنسوبة، وإن كان في آخره بأن أشع حرمة لهاء فهو حصاً من حيث المنفعة، ولا قصد به الصلاة.

ويصح الشروع بكل ذكر مختص لله تعالى كـ "سبحان الله" وبالفارسية، وإن عجز عن العربية، وإن قدر لا يصح شروعه بالفارسية، ولا قراءته ما في الأصح، ثم وضع يمينه على يساره تحت سرفته عقب التحريمة بلا مهلة مستفتحة، وهو أن يقول: "سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك"، ويستفتح .....

«أو اسم من أسماء أولاد الشهداء» وفي "قبة": لا تقصد لأن إشباع وهو لغة قوم، واسمهم إبراهيمي بأنه لا يجوز إلا في الشعر، ولو عمله هؤلاء لا لعب بإعادة الأذن؛ لأن أمر الأذان أوسع، وإن تعدد يكثر، أي مع قصد المعنى، وإلا لا، ويستغفر ويترقب، وإن كان في آخره قيل: قصد صلاته، وفيه أنه لا يصح الشروع به، وفيه: لا تقصد. ولم حذف المصلي أو احتلف أو الذي يبع الله الذي في الأذان الثانية من الجلالة أو حذف إحدى الأذان في صحة الشروع والاعتقاد بالبر، وحل السجدة، فلا يترك ذلك حياضاً. [حاشية الطحطاوي ملخصاً]

حائض لله ٤: [إلا يصح بالله غير لفظي أي يذكر بخلص عن احتلاله بحاجة الطالب وإن كره، لترك الواجب وهو لفظ تكبير، وفي غونه: "كبر" وبكل ذكر إشارة إلى أنه لا بد لصحة الشروع من جملة ثلاث فرائض التكبير "الله أكبر" وهو جملة، والذكر الشام لا يكون إلا بحمداً، [مرآة الفلاح وحاشية الطحطاوي يصرّف: ٢٧٩]

وبالفارسية، أو غيرها من اللغات. [مرآة الفلاح: ٢٨٠] والتفصيل بالفارسية ليس للاختلاف عن غيرها، فإن الصحيح أن الفارسية وغيرها سواء، فحاشية كان مراد من الفارسية غير العربية. [مرآة الفلاح، البحر الرائق: ٥٩٦/١]

عجز عن العربية إلخ: فالصحيح أنه يصح شروعه بغير لغة عربية ولو كان قادراً عليها مع الكراهة التحريمية للقادر، لأن الشروع يتعلق بالذكر الحائض، وهو يحصل بكون الإنسان، وإن بغيره، بغيره، أن صاحبه رجعي في قوله هذا، كرجوعه إن قولها في اللغة، [حاشية الطحطاوي: ٢٨٠]

ولا فوائده إلخ: لأن لو كان قادراً، فإنه لا يصح اعتدال على الصحيح، وكان أبو حنيفة أولاً يقول بالصححة، ثم رجح من هذا القول، ووافقه في عدم الجواز، وهو الحق. [نظم الرائق: ٥٩٠/١]

وضع يمينه إلخ: لم يذكر كمية النوصح، لأنها لم تذكر في ظاهر الرواية، واختلف فيها، والمختار: أنه يأخذ برسمها بالانصر والإمام، لأنه يؤم من لأخذ النوصح، ولا يعكس؛ وهذا لأن الأخبار اختلفت، ذكر في بعضها: الوضع، وفي بعضها: الأخذ، فكان الجمع بينهما عملاً بالدلائل أولى. [بحر الرائق: ٥٩٢/١]

مستفتحة: حال من انصرف إلى "وضع"، ويستفتح إلخ. ومعنى "سبحانك اللهم وبحمدك": سترحك من صفات النقص بالتمسح، وأنت صفات الكمال بالتمسك، "تبارك" أي دام وثبت وبخرو اسمك، وتعاني حدك أي ارفع سلعانك وعظمك وغناك تكاشك، ولا إله غيرك في الوجود معبوداً عن. [مرآة الفلاح: ٢٨١]

كل مصلٍّ، ثم يتعوذ سرًّا، فيأتي به المسبوق لا المقتدي، ويؤخر عن تكبيرات العبدین،  
ثم يسمي سرًّا، ويسمي في كل ركعة قبل الفاتحة فقط، ثم قرأ الفاتحة وأمن الإمام  
والأموم سرًّا، ثم قرأ سورة أو ثلاث آيات، ثم كبر <sup>كل مصل</sup> واكعاً مطمئناً، مسوياً رأسه بعجزه  
آخذاً ركبتيه يديه مفرجاً أصابعه، وسبح فيه ثلاثاً، وذلك أدناه، ثم رفع رأسه والطمأن  
قائلاً: "سمع الله من حمده، وبنا لك الحمد" لو إماماً أو منفرداً، والمقتدي يكفي  
بالتحميد، ثم كرر خاتراً للوجود، ثم وضع ركبتيه ثم يديه ثم وجهه بين كفيه وسجد  
بأنفه وجهته مطمئناً مسيحاً ثلاثاً، وذلك أدناه، وجاء بطنه عن فخذه وعضديه عن  
إبطيه في غير زحمة موجهها أصابع يديه ورجليه نحو القبلة، والمرأة تحفض، وتارك بطنها  
فخذيها، وحلس بين السجدين واضعاً يديه على فخذيها مطمئناً، ثم كبر وسجد  
مطمئناً وسبح فيه ثلاثاً، وجاء بطنه عن فخذه، وأهدى عضديه، .....  
في السجود أي يمسك

كل مصلٍّ عمنه تشمل كل مصلٍّ سواء كان مقبلاً أو غيره، وظهرية كانت صلاة أو سرية، وإن أدركه  
واكعاً شراً، إن كان أكبر وأنه إن أتى به أدركه في شيء منه أتى به، وإلا لا، ونظيره وهو مقيد بما إذا لم يبدأ  
الإمام بالقرآن، وأما إذا بدأ ولو سرية على المصنف تركه. لا المقتدي: لأنه تابع للفرع، ولا يقرأ المقتدي.  
[مرآة الفلاح: ٢٨٢] ثم يسمي [سواء سلى فرساً أو قلاً] كل من يقرأ في صلاته. [مرآة الفلاح: ٢٨٩]  
فقط. فشر إلى أن النسبة لا تسن بين الفاتحة والسورة، ولا تكره معها إن سبها اتفاقاً للسورة، سواء جهر أو ساءت  
بالسورة، وعطف من ذلك لا يسمي إلا في الركعة الأولى. [مرآة الفلاح بتعريب: ٢٨٩] واكعاً: حينئذ يكبر من أدناه  
الاتجاه، ويحمد محمداً، ليشرع في التوسيع، فلا تحل حالة من حالات الصلاة عن ذكر. [مرآة الفلاح: ٢٨٢]  
أخذاً ركبتيه إلخ: ويكون الرجل مفرجاً أصابعه ناحية، وإحدى يديه مقبوس مكرهه، والمرأة لا تخرج  
أصابعها. [مرآة الفلاح: ٢٨٢] وبنا لك الحمد: الأفضل: اللهم ربنا ولك الحمد. [مرآة الفلاح: ٢٨٢]  
خاتراً: اسم فاعل من الخور أي ساقطاً. مسيحاً ثلاثاً: بأ، يقول: مسيحاً ربنا الأعلى. [مرآة الفلاح: ٢٨٣]  
وأهدى: ماض من الإيهاء وهو الإظهار.



ثم رفع رأسه مكبراً للنهوض بلا اعتماد على الأرض يديه وبلا تعود، والركعة الثانية كالأولى، إلا أنه لا يثنى ولا يعود، ولا يسنّ رفع اليدين إلا عند الخشوع كل صلاة، وعند تكبير الفتوى في النور، وتكبيرات الزوائد في العيدين، وحين يرى الكعبة، وحين يعلم الحجر الأسود، وحين يقوم على الصفا والمروة، وعند الوقوف بعرفة ومزدلفة، وبعد رمي الجمرات الأولى والوسطى، وعند التسيب عقب الصلوات، وإذا فرغ الرجل من سجدة الركعة الثانية افتش رجله اليسرى، وحلّس عليها، ونصب يمينه، ووجه أصابعها نحو القبلة، ووضع يديه على فخذه، وبسط أصابعه والمراة تنورت، .....

للنهي عن أي لتمام لمرتكبه الثاني. (مرفق العلاج) بلا اعتماد الخ: رد على الشافعي حيث ذهب إلى أنه يعتمد عليه علم الأورس وبخس حلسة خفيفة، تسمى حلسة امشوحة. كالأولي. أي فيما قدمه من الأركان والواجبات والميسر والأدب. (مجر الرقيق) لا ينبغي: أي لا يأتي بدعاء الإصباح. (المجر الرقيق) ولا يس رفع الخ: أي. نود أنه لا رفع يده عن وجه السنة المؤكدة إلا في هذه المواضع، وليس مراد: نهي مطلقاً لأن وجه الأيدي وقت دعاء مستحب كدفعه عليه الملبسون في سائر الأوقات. (السحر الرقيق: ٦١٦/١) إلا عند إفصاح الخ: في المسألة حكاية، روي له، للأوزاعي مرفق حيلة يشر في المسجد الحرام. فقال: ما بال أهل العراق لا يرفعون أيديهم عند الركوع وعند رفع الرأس منه، وقد حاشى الزهري عن سالم عن ابن عمر يشتر أنه ما كان يرفع يده عندهما، فقال أبو حنيفة: حدثني حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود يشتر أن الشئ يتركه رفع يده عند تكبيرة الإحرام، ثم لا يرد، وقال الأوزاعي: حماد بن أبي حنيفة: أحسنه حديث الزهري عن سالم، وهو يحدثني بحديث حماد عن إبراهيم، فرجح حديثه بمر إسناد، فقال أبو حنيفة: أما حماد فكان أفقه من الزهري، وإبراهيم كان أفقه من سالم، ولو لا سني ابن عمر يشر قلت بأن علقمة أفقه منه، وأما عبد الله عبد الله، فرجح حديثه بقوله الرواة: وهو المذهب، فإن لم ترجح هذه الرواة، لا يخلو لإسناد [أخا: ٢٦٩/١] والكلام في هذا الموضع كثير. وهذا المختصر لا يقتضيه خلا أن اقتضت الرواة، ورواة أخبارنا اليسريون من أصحاب رسول الله الذين كانوا يرون النبي في الصلاة، ورواة ابن عمر وروائي من حشر كانوا يقولون بعد من التلوة. وأحمد يقول لأقرب أولى، ويروي عن ابن عباس يقرأ أنه قال: احشروا الذين شهد لهم عن قراءة يخلو لم يكونوا يرفعون أيديهم إلا عند افتتاح الصلاة. (الفتنة)



## باب الإمامة

هي أفضل من الأذان، والصلاة بالجماعة سنة للرجال الأحرار بلا عذر، وشروط صحة  
 الإمامة للرجال الأصحاء ستة أشياء: الإسلام، والبلوغ والعقل، والذكورة والقراءة والسلامة  
 من الأعذار كالترعاف والغفافة والتمتعة واللفع، وفقد شرط كظاهرة وسنن عورة.

الإمامة: أي شاع لإمام في حرة من صلاته. [حاشية الطحطاوي: ومما في العلاج: ٢٨٥] الفصل: لمواظبة بتيسر  
 عليها، وكذا اتخذه المأذون عليه. [فتح القادر: منه: أنظر السنة وهي عبادة، ما عدا الجمعة والعيدين؛ وإنما  
 فيها شرط آخر للرجال غير ما ذكرناه ولا شرط لكل شروط خمسة جامعة للناس. بل يفرج منها  
 المذكورة من الأئمة تصح إمامتها لظهورها، وما سجد لإخراج ذوي الأعذار، فإن إمامهم صحيح لمثلهم.  
 [حاشية الطحطاوي: ٢٨٦] الأصحاء: جمع صحيح كآباء جمع حبيب.

الإسلام: وهو شرط علم، فلا تصح إمامة مكر لم يثبت أو خلافه فصدّق أو صحته أو من يمس المصحح،  
 أو يكر الشفعة، أو يكر التبرأ أو الرقعة أو عيب، القدر أو وجود الكرام نكاح: أرع ذلك من ظهور  
 الإسلام مع ظهور صفة التكريم. [حاشية الطحطاوي: في باقي العلاج: ٢٨٧] والبلوغ: فلا يصح اقتداء بالغ  
 لغير مطلق، سواء كان في حرة، أو في سلافة لغيره ولو ما ينعرض عن، أو في حرة، لأن علمه لا يبرمه، وهل  
 المضي لأرم مصحور عليه، فبره عام القوي غير الضعيف، وأن بعض منابيح الخلق يصح اقتداء البالغ بالصغير في  
 الترتيب وأنس سلفة ونفس، والمحدث: عدم الصفة بلا خلاف بين أصحابنا. [حاشية الطحطاوي: ٢٨٨]  
 والعقل: فلا تصح إمامة مكران ومكون يكون منطق. [مرامي العلاج: ٢٨٨] والذكورة: فلا يصح اقتداء  
 المرس بالمرأة، وصلاهما في داها صحيحة. [حاشية الطحطاوي: ٢٨٩]

والسلامة من الأعذار: فلا يصح اقتداء من ينعور بالنعور، كالترعاف: الرعدة: ما يصح عدم يترع من الألف،  
 كسبحار لكثير ترعاف: (أقرب المآخذ) والغفافة: قلأ الرجل كثير الغف، وردت فيها في كلامه قال مطرزي:  
 الغف: الذي لا يقار على إخراج الكلمة من سواه إلا جهدا، يتلف في قول إخراجها يشبه الغف، ثم يردى منه  
 جهدا جروفاً، للكلمة على العدة. (أقرب المآخذ)

التمتعة: اسم لكلام تمتع: زعم إلى التمتع، أو سبقت كلمته إلى حكمة أو كفى، ومن أي ريد. الشفعة: التي  
 يحسن في الكلام ولا يصح. (أقرب المآخذ) واللفع: الشدة والتمرك وعو التمتع بضم اللام وسكون الهمزة.  
 تحرك اللسان من اللين إلى الغلظ، ومن الزا إلى لين، وهو. [مرامي العلاج: ٢٨٩] كظاهرة الخ: فلا يصح إمامة  
 عده ظاهرة للطاهر، وكذا إمامة سائر الناس

وشروط صحة الاقتداء أربعة عشر شيئاً: نية المقتدي المتابعة مقارئة لتحريمه، ونية الرجل الإمامة شرط لصحة اقتداء النساء به، وتقدم الإمام بعقبه عن المأموم، وأن لا يكون أدنى حالاً من المأموم، وأن لا يكون الإمام مصلياً فرضاً غير فرضه، وأن لا يكون مقيماً مسافراً بعد الوقت في رباعية، ولا مسبوقاً، وأن لا يفصل بين الإمام والمأموم صف من النساء.....

المتابعة: كأن ينوي معه الشروع في صلاته أو الاقتداء فيها، ولو نوى الاقتداء به لا غير، فالأصح أنه يجزئه، ويتصرف إلى صلاة الإمام، وإن لم يكن للمقتدي علم بها؛ لأنه حمل نية الإمام عملاً من قال: لا بد للمقتدي من ثلاث: نية أصل الصلاة، ونية التعيين، ونية الاقتداء، ونية الشبهة شرط في غير جمعة وعيد على الاختيار لا اختصاصها بالجمعة، فلا يحتاج فيها إلى نية الاقتداء، وأما نية الإمامة فليست بشرط في حق النساء، ولا يلزم للمقتدي تعيين الإمام بل الأفضل عدمه؛ لأنه لو عيّن قبل حلّامه فسدت صلاته، (يرمى على الكسر) وتقدم الإمام إماماً، قال المصنف: حتى لو تقدم للمقتدي مع تأخر عقبه من عقب الإمام لظول قائم مقتدي لا يصح، وقال الطحطاوي: وأعلم أن ما أفاده المصنف من اشتراط التقدم عملاً للمتابعة، لأنه لو حاذاه صح الاقتداء، والعبرة في التأييم بالرأس حتى لو كان رأسه خلف رأس الإمام ورجلاه قدام وجهه صح، وعنى العكس لا يصح، [حاشية الطحطاوي: ٢٩٠] وأن لا يكون أدنى حالاً من المأموم، معترضاً بالإمام مثلاً، فإن قلت: فكيف صح اقتداء من يرى وجوده، يؤثر بمن يرى سببه؟ قلت: لأنه ليس الإمام أدنى حالاً من المأموم، وإن صلاتهما متحدة، وإنما الاختلاف في الاعتقاد.

غير فرضه: مثل أن يصلي للمأموم صلاة الظهر خلف من يصلي صلاة العشاء أو على العكس، أو مثل أن يصلي المأموم صلاة الظهر من يوم السبت والإمام صلاة الظهر من يوم الأحد، وفي "نظيرية": صلى ركعتين من العصر فمرت الشمس فمقتدي به إنسان في الأمرين يجوز وإن كانت منة قضاء للمقتدي، لأن الصلاة واحدة.

مقيماً: شرط عدم كون الإمام مقيماً والمأموم مسافراً، فإن اقتداء المقيم بالمسافر صحيح في الوقت وبعد؛ لأن صلاة المسافر في الحدين واحد، والقعدة فرض في حقه غير فرض في حق المقتدي، ونساء الصبي على المعري جائز، وكونه بعد الوقت، فإن الاقتداء إذا وُجد في الوقت، ثم خرج الوقت رهناً في الصلاة، فإن الاقتداء صحيح، وبقرص الإمام، ولو كان الإمام أقيم كره في الوقت والمقتدي للمسافر بعد نزوحه لا يصح، وكرهه في رباعية، لأن ثنائية وثلاثية لا شعور، سفرًا ولا حضراً.

وأن لا يفصل فهو يتر فيه الزور، ولا طريق تمرّ فيه العجلة، ولا حائط يشبهه معه  
بين الإمام والمأموم  
 العزم بانتقالات الإمام، فإن لم يشتبه لسماع أو رؤية صح الاقتداء في الصحيح،  
 وأن لا يكون الإمام راكباً، والمقتدي واحداً أو راكباً غير دابة إمامه، وأن لا يكون  
 في سبينة والإمام في أقصى غير مقترنة بها، وأن لا يعلم المقتدي من حال إمامه  
سبينة أخرى  
 مقسداً في رعم المأموم كخروج دم أو غيء لم يعد بعده وضوءه، وصح اقتداء  
معدول لفعله يعلم  
 متوضئاً، تنبعم، وغاسل بمحاسح، وقائم بقاعد وبأحديب، ومؤم عتله، ومتنفل  
اسم قاطر من الإبل  
 بمقتصره، وإن ظهر بطلان صلاة إمامه أعاد، ويلزم الإمام إعلام المأموم بإعادة  
أو يكاتب أو يسمي  
 صلاته بالتقدير الممكن في المختار.

فهر: فرق الشيخ بين النهر الصغير الغير تفصيل والكبير الفاصل تردد الزور، وهذا هو التصحيح في فريقي  
 جهما، وفي: الصغير ما عصى شركؤه، العجلة: هي بالتحريك أنه يجرها ثوراً، أي لا يكون بين الإمام  
 والمأموم طريق إلخ. [حاشية الطحطاوي: ٢٩٢] في الصحيح: حلال ما في "الدر" و"البحر" وغيرهما من اعتراض  
 عدم اختلاف المكان إمامه: أمد أنه إذا كان المأموم راكب على دابة إمامه صح الاقتداء؛ لأنهم المكان.  
 كخروج دم: مثلاً لو صلى أحد حالف من يعتمد عدم الانتفاض بخارج من غير السيلين أو القفر، ويتيقن أنه  
 واحد من أعدائهم ولم يوحاً رغباً به عدم انتفاض الوضوء، لا يصح اقتداء من يعتقد الانتفاض، حتى لو غاب بعد  
 ما شاهد منه ذلك فلهذا ما يجيد الوضوء ولم يعلم حاله، فالصحيح سواد الاقتداء مع الكراهة.  
 وصح اقتداء إلخ. أي صح الاقتداء إذا كان المقتدي متوضئاً والإمام متسداً، أو كان المقتدي غاسلاً والإمام  
 ماسحاً على حنف أو حيرة، أو كان المقتدي قائماً والإمام قاعداً أو كان المقتدي قائماً والإمام أحديب، أو كان  
 الإمام والمقتدي يصبان من إمام، أو كان المقتدي متنعلاً والإمام مفترماً  
 بمحاسح: على حنف أو حيرة أو حرفة فرحة لا سبيل منها شيء. [مرآة الفلاح: ٢٩٥] وبأحديب، هو من خرج  
 ظهره ودخل صدره وبطنه. الإمام: أي الذي تبن معاد صلاته [مرآة الفلاح] في المختار. وفي "النبوة": لا يلزم  
 لإمام الإعلام إذا كانوا فرقة نحو ميهوب [مرآة الفلاح: ٢٩٧]



ولا ذو سلطان، فالاعلم أحق بالإمامة، ثم الأقراء، ثم الأورع، ثم الأسى، ثم  
 الأحسن خلقاً، ثم الأجسبن وحيداً، ثم الأشرف نسباً، ثم الأحسن صوتاً، ثم الأنظف  
 ثوباً، فإن استووا بفرع، أو اختلفوا للقوم فإن اختلفوا فالجزة بما اختاره الأكثر، وإن  
 قدموا غير ذلّولى فقد أسأوا، وكره الإمامة.....  
 (ذكر لا يراه)

ولا ذو سلطان: أعاد تارة سلطان إذا كان معهم فهو أقوى من الجميع حتى من سائر الملوك وصاحب  
 الرصعة لأن ولاية عامة، وروى البخاري أن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال: قال رسول الله  
 (صلى الله عليه وآله) في خير من الناس: أولاد آل أبي طالب، وعلمهم كتاباً مسلماً، وأما في زمان فأكبر الولد  
 طامه وحوله [حاشية المصنف: زيادة ٢٥٩] فالاعلم أحق بالخ، أي الذي يعين بأحكام الصلاة صحة  
 وخلاصه، وبعدها دونه سنة الفريضة، وأما جملة مقدار الأمر فمعلوم أنه من شروط الصلوة وهذه شروط كمال،  
 ويجب التواضع في الظهور، وإن كان غير متبحر في علمه، [إمامي للعلاج: ٢٩٩]

الأقراء: وهو احتمال تشييع: أحدهما أن يكون المراد به أعظمهم للعلم، وهو الشيرازي، الثاني: أحسنهم بلاءة  
 للعلماء، باعتبار أهلية، وبعده وإنشأ، وقد انفصل العلامة لعبد المحسن بن الإمام في شرح "والمعروف" عنه،  
 [المحرر الثاني: ١٠٦] الأول: أي الأكثر احتمالاً للجهالة، ويترقى بين الورع والفقير، أن الورع أحسن  
 النسيات، والفقير: اجتناب المحرمات، [المحرر الثاني: ١٠٦]

خلقاً معصياً: أي كماله من الناس، [إمامي للعلاج: ٣٠٠] قال: اختلفوا الخ، أي في نصب المصلوب في تقديم  
 الإمام، فذا، بعضهم: يقدم ولائاً، وأشار بعضهم إلى آخره، فكفا، فالاعتبار لم يختاره أكثر القوم.

وإن قدم الخ: أي وإن قدم القوم من هو غير الأحق فيه، فالقوم ميسر، ويكون الإمام الخ: علم أن  
 كرامة الإمامة مفيدة معللة بعدم علمه وبقوته، يظهر أن الكرامة في إمامة العبد لا لله، بل لأهم لإشعارهم بدمية  
 الولي لا بتبرعون للعلم، فبعب عنهم الجهل ويذكر فيهم نفوس، فلم تنس ذلك لأن كان علماً فليلاً ولا كرامة  
 وكرامة إمامة الأنبياء معللة بعبادته إلى النبوة، وصوب نباه عن الناس.

والأخري: من يحكى القادة عربياً كان أو عجمياً، وأما من يحكى الملك فهو عربي، وكراهة جملة الأعراب  
 لعلة الجهل عليهم، بخلاف من يحكى الله فيهم، وقد أورد الإمام أبو حامزة في كتابه "الفتاوى" (٩٧) الخ  
 مدرسه الأخرى، وشرح وأسد، ثم المذكور، بعد مدخله، فإراد الإمام أن يقر بأنه من الأعراب من يأمن بالله والآخره  
 (مطبعة: ٩٩) فقال الأخرى: لأن معصية العبد، وكراهة إمامة ولد الزنا معللة بأنه ليس به أب حريه وبطونه وبمسه،  
 معللة عليه الجهل، وقد كان، هو أفضل القوم فلا كراهة، وإراد بولده الله في لا علم عنه ولا طهر، فبأفضله -

العبد والأخفى والأعزى وولد الزنا والجاهل والفاسق والمستدع، وتطويل الصلاة، وجماعة المرأة والنساء، فإن فعلن يقف الإمام وسطهن كالعرأة، ويقف الواحد عن يمين الإمام <sup>جمع</sup> والأكثر خلفه، ويصف الرجال، ثم الصبيان، ثم الخنثى. <sup>جمع</sup> ثم النساء. <sup>من واحد</sup>

- هذا الكلام بيان لشبهتين: أحدهما، ومكرهته، أما العيبة فمبينة على وجود الأهمية للصلاة مع أداء الأركان، وهما موجودتان، من غير نقص في الشرائط. وأما الكراهة فمبينة على قلة رغبة الناس في الائتداء بمؤلاها، فيؤدي إلى تقليل الجماعة المطلوب تكثيرها كثيراً للأجر.

الثاني: غلو اجتماع المتن والحر لأصلي واستوبا في القسم والقراءة، فاحذر الأصلي قول: [ابح الرائق: ١/٣٠٣] استدع: وهو صاحب الشفعة، وهي كمال "المغرب" اسم من استدع، ثم غلبت على ما هو ريادة في الدين أو نقصان منه. وعرفها الشنسي بألفاً ما أحدث على خلاف الحق المطلق من رسول الله ﷺ من علم أو عمل أو حال بدع شبهة واستحسان، وحمل فيها قولها بصراطاً مستقيماً، وأطلق في المبتدع عيشل كمال استدع هو من أهل جبلتنا، ومبينة في "المخط" والخلافه "والتحقيق" وغيرها بأن لا تكون بدعة مكروه، فإن كانت مكروه فالصلاة حليلة لا غور. [شعر الرائق: ١/٦٥٨]

وتطويل للصلاة: أطلقه فحمل ما إذا كان يقوم بمصون أو لا، رصو، بالتطويل أو لا، لإطلاق الحديث، وأطلق في التطويل، فحمل إطلاقه للمرأة أو الركوع أو السجود أو الأدعية. [ابح الرائق: ١/٦٦٢] والنساء: أي ذكره تحريماً جماعة النساء بوجدة منهن، ولو أمن رجل على كراهة إلا أن يكون في بيت ليس معهن في رجل أو عزم من الإمام أو زوجته، فإن كان واحد من ذكر معهن فلا كراهة. [حاشية المصنفون: ٣٠٤]

فإن فعلن إلخ: أي فإن صلب النساء بالجماعة يجب أن يقف الإمام وسطهن مع تقدم عتيها، فلو تقدمت كالرجل الميت، وصحت الصلاة، وتوسط بالتحريك ما بين طري لفتيها، وإن يكون ما بين بعضه عن بعض كعصبت وسط النار بالمتكوب. فإن فت. ثم ترك النصف، لأنه انقضاء في لفظ الإمام؛ قلت: الإمام من يؤم به ذكر، كان أو أنثى. يعني الإمام: ويكره أن يقف عن يساره. (سرخي الفلاح) ثم الخنثى. جمع الخنثى، من نه عصور الرجال والنساء، [أقرب الثوارد، سرخاني الفلاح: ٣٠٨] ثم النساء، إن حضرن، وإلا فهن مجموعات عن حضور بالجماعات. [سرخاني الفلاح: ٣٠٨]



## فصل فيما يفعله المقتدي بعد فراغ إمامه من واجب وغيرة

لو سلم الإمام قبل فراغ المقتدي من التشهد بتممه، ولو رفع الإمام رأسه قبل تسبيح المقتدي ثلاثاً في الركوع أو السجود يتابعه، ولو زاد الإمام سجدة أو قام بعد القعود الأخير ساهياً لا يتبعه الفسخ، وإن قبلها سلم وحده، .....  
وسبح الله إمامه

المقتدي. اعلم أن مقتدي ثلاثة أقسام: موقوف، ولا حق، وموقوف، فالموقوف من صلى ركعات كلها مع الإمام، ولا خلاف أن هو من دخل معه، وهذه كلها أو بعضها إذا عرس له يوم أو غيلة أو زحمة، أو من صلى حلت أو كان معها حائل مسلم، وحكمه كحكمه حقيق فلا يأتي فيه بقصي فرائض ولا سهو، ولا يعتبر فرجه أربعة عية الإقامة، وبدأ بقضاء فات، ثم نتج إمامه إن أمكنه أن يتحرك بعد ذلك قسم مع وإلا فإمامه، ولا يشمل بالقضاء حتى يفري الإمام من صلاته، ولا يسجد مع الإمام مصحح الإمام، بل يقوم للقضاء، ثم يسجد عن ذلك بعد الحسم، ولا يبعد عن السنة ١٩ لم يقصد الإمام، ولا يقتدي به.

وهو كان مصححاً أيضاً فقام للقضاء، فإنه يصلي أولاً ما دام فيه متلاً بلا فرقة، ثم يصلي ما سبق له، ولو عكس صبح عبداً خلافاً (مرو)، وأن ترك الترتيب كما في "الفتح" وغيره، والسبب في عدم سلف الإمام بتخلها أو بعضها، وحكمه أنه يقتضي أن جلسته في حق الفرائض، وأخرجها في حق التعلقات، وهو مبرور، ولا يفسد إلا في أربع زواجر: التخل، ولا إصداق، وبأن سكرات التطريز إجماعاً، ولو كثر بنون الاستيعاب لمصلحة تصبر مسأله، ولو قام للقضاء ما سبق به، وسجد إمامه لسهر فإمامه فيه إن لم يغير تركعة مستحذراً، وإن لم يغيره سجد في آخر صلاته [حاشية المصنف، ج ١، ص ٣٠٩]

وعلمه: عطف حتى قوله "أما بجمعة" أي وما لا يفعله كد. لو رفع الإمام رأسه قبل تسبيح المقتدي ثلاثاً فإنه لا يتبعه، ويشتمل غير ذلك [حاشية المصنف، ج ١، ص ٣٠٩] تنص: "أن يركع التشهد من الواجبات، وبعد ذلك سلم؛ لأنه في أربعة السجدة، وأجمع بالإتيان هنا محذور، فيد غولته "فن فراغ المقتدي" لأنه بعد فراغه يسلم مع الإمام، ويعتبر أن من التشهد لإفادة أنها إن عيب الحساب والتمسوت بركتها وبسلام مع الإمام، لأن ترك خمسة دون ترك واجب، ولو قام الإمام إلى فائقة، ولم يتم المقتدي تشهده، وإن لم يتبعه بار.

يتابعه: هنا على الصحيح من المذهب، ومنهم من قال: يتبعه ثلاثاً، لأن من أهل العلم من قال بملء حوز ثلاث، يتبعوه، عن الثلاث. (مرآة العال: ٣١٠) ساهياً: حال من كان من المستترين في فوائده "ألا" في مقام قيده: أي تركعة المائدة سجدة (مرآة العال: ٣١٠) مسلم: ولا ينتظر خروجه من غير صلاة. (مرآة العال: ٣١٠)

وإن قام الإمام قبل القعود الأخير ساهبا انتظره المأموم، فإن سلم المقتدي قبل أن يفيد إمامه الزائدة بسجدة فسد فرضه، وكبره سلام المقتدي بعد تشهد الإمام قبل سلامه.  
الركعة الركعة

## فصل في الأذكار الواردة بعد الغرض

القيام إلى السنة متصلا بالغرض مسنونا، وعن نفس الأئمة اخواني: لا بأس بقراءة الأوراد بين الفريضة والسنة، ويستحب للإمام بعد سلامه أن يتحول إلى يساره لتطوع بعد الغرض، وأن يستقبل بعده الناس، ويستفرون الله ويقرؤون آية الكرسي والمعوذات، ويسبحون الله ثلاثاً وثلاثين، ويحْمِلُونَهُ كَذَلِكَ، وَيَكْبِرُونَهُ كَذَلِكَ، ....  
ثلاثاً وثلاثين

متصلاً: لكنه يستحب العمل بهما، كما كان عليه إذا قام بمسحك فقرأ ما يقول: المهم أنت السلام، ومنك السلام، وإليك يعود السلام، ثم ركعت إذا انحلال والإكرام، ثم يقوم إلى السنة. [إراقي الفلاح: ٣١١] لا بأس بقراءة الحج: وأوردوا بأسر الأوراد عن السنة، فهذا يعني الإكراه. ونحوه ما قال في "الاختصار": كل صلاة بعدها سنة يكره القعود بعدها والدعاء، بل يشتمل خمسة كي لا يفصل بين السنة والركعة، ثم قال: الكتمان. ولم يستع به كذا لفصل بالأذكار التي يوضع عليها في المساعدة في حصرنا من قراءة آية الكرسي والتسبيحات والمعوذات ثلاث وثلاثين وغيرها، وقوله: **يَحْمِلُونَهُ كَذَلِكَ** تعفوا المهاجرين: "محمود، ومكروه، ومحمود، ومكروه". كل صلاة الحج لا يقتضي وصلها بالركعة، بل كرها عقب السنة من غير اشتغال به. ليس من أنواع الصلاة، فصح كوها دبرها. وإذا تكلم بكلام كثير أو أكل أو شرب بين الغرض والسنة لا تطل، وهو الأصح، بل نص نونه. [إراقي الفلاح: ٣١٢]

أن يتحول الحج: فكرة: تحول إلى بين قبله، وهو المذهب المقابل إلى جهة يساره، أي يسار المستقل لأر بين المقابل جهة يسار المستقبل، فيتحول إليه. [إراقي الفلاح: ٣١٣] أنه يستقبل الحج: أي ويستحب أو يستقبل بعد شطوح عقب الغرض، وإن لم يكر بعده بطله يستقبل الناس إن لم يكن في مناسه فصل. [إراقي الفلاح: ٣١٤] المعوذات: هي نعليه، وأراد التسبيح والمعوذات. [حاشية الطحطاوي: ثلاثاً وثلاثين. فإذ قلت: هل الشرط في تفصيل السنة والفضل للموعود به أن يقول لذكر المصم على ما بعد متاعاً أم لا، وفي محسن واحد أم لا؟ قلت: ومن ذلك ما ليس بشرط، لكن الأفضل أن يأتي به متاعاً في الوقت الذي عد به. [حاشية الطحطاوي: ٣١٦]

ثم يقولون: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير؛ ثم يدعون لأنفسهم وللمسلمين راضي أي يديهم، ثم مسحون بها وجوههم <sup>بأصابعهم المنيعة</sup> في آخره

يدعون لأنفسهم ويكره أن يرفع يديه إلى السماء، ما فيه من ترك الأدب وتوهم جهة؛ وقد عني شيء يترشح عن ذلك كما في "شرح الحصن الحصين"، وأن يخص صلاة أو وقتا ببدء: لأنه يقس القسب. [حاشية المحقق: ٣١٦] راضي أصلا: راضيون ومقروط اثره للإصادة.

## باب ما يفسد الصلاة

وهو ثمانية وستون قيدها شيئاً: الكلمة ولو سهواً أو خطأ، والدعاء بما يشبه كلاماً، والسلام بنية التحية ولو ساهياً، ورد السلام بلسانه أو بالمصافحة، .....  
 (لو زده بعد لا تعد)

ما يفسد: الفساد والبطالان في العبادة مثلاً، وفي المصاحفات مغفرتان، كما كان مشروحاً بأصله دون وصفه كالبحر شرط لا يقتضيه العهد، فهو فاسد، وما ليس مشروحاً بأصله ولا وصفه كبيع الميتة والدم، فهو باطل. [حاشية الطحطاوي، مرآتي للعلاج: ٣٢٠] ثمانية وستون قولاً تقريباً لا تحديدي، فلا يلزم أن يتم عددها. الكلمة: عمنها عشم ما إذا كانت مريدة كـ "زيد قائم" أو لا، مثل "يا"، ولو نطق بها سهواً بظن كونه ليس في الصلاة، أو نطق بها خطأ كما لو أراد أن يقول: يا أيها الناس، فقال: يا زيد، ولو كان جاهلاً بكونه مفيداً أو كان علماً في المختار.

سهواً: أعلم أن العرق بين السهو والنسيان: أن الصورة الحاصلة عند العقل إن كان يحكمه الملاحظة أي وقت شاء، تسمى سهواً وسهواً، أو لا يحكمه الملاحظة إلا بعد كسب حصيد، تسمى نسياناً، وبين الخطأ: أن السهو ما يتنبه له صاحبه، والخطأ ما لم يتنبه له ناشئته أو يشبهه بعد الإنعاب. [حاشية الطحطاوي تصرف: ٣٢١]

والدعاء بإخ: أخرجه وإن دخل في الكلمة؛ لأن الشامي لا يفسد الصلاة بالدعاء، والدعاء بما يشبه كلاماً وهو ما أمكن سؤاله عن العبادة، كـ "اللهم أطعني" أو "أعز ديني وأرزقني فلانة" على الصحيح، وما استحال طلبه من العبادة فليس من كلامنا، مثل العافية والفقرة والرزق، سواء كان لنفسه أو لغيره، ولو لأخيه على الصحيح. [البحر الرائق تصرف: ٧/١] والسلام بنية بإخ: أطلقه يشمل العهد والسهو وما إذا قال: "سلام" فقط من غير أن يقول: "عليكم"، وفي "الهداية" ما يخالفه، فإنه قال: "يختلف سلام ساهياً، لأنه من الأذكار، فيحترق ذكرنا في حالة النسيان، وكلاماً في حالة التعمد، ولم أر من فرق بين المعيارين، وقد ظهر لي أن الفرق بالسلام التعمد مطلقاً: أن يكون المحاطب حاضراً، فهذا لا فرق فيه بين العهد والنسيان أي نسيان كونه في الصلاة، وأن التردد بالسلام لنفسه حالة التعمد فقط: أن لا يكون المحاطب حاضر كما قالوا: سلم على رأس الركعتين في الرباعية ساهياً، فإن صلاته لا تعد. [البحر الرائق: ١٤/١]

ورد السلام: قال الشامي: لأن رد السلام مفيد، صمداً كان أو سهواً؛ لأن رد السلام ليس من الأذكار، بل هو كلام ومطاب، والكلام مفسد مطلقاً. [البحر الرائق: ١٤/٢] بلسانه: عمداً أو ناسياً أو خاطئاً. (مرآتي للعلاج، حاشية الطحطاوي)

والعمل الكثير، وتحويل الصدر عن القبلة، وأكل شيء من خارج فمه ولو قل،<sup>ومما يفسد</sup> وأكل ما بين أسنانه وهو قدر الحمصة، وشربه، والتسبب بلا عذر، والتأفیف، والأثین،<sup>حلقه</sup> والناؤه، وارتفاع مكانه من وجع أو مصيبة، لا من ذكر جنة أو نار، وتشميت عطس

والعمل الكثير: والمفصل بين القليل والكثير أن الكثير هو الذي لا يشك الماطر فاعله أنه ليس في الصلاة، وإن أشبه فهو قبل على الصحيح، وقيل في مسموه هو هذا كما ذكرنا ثلثات الترويات كثير، ودونها قليل. [مرآتي الفلاح: ٣٢٢] وتحويل الصدر [ح]: مطلقه وهو مفيد ما إذا لم يفسد حدث أو بغير صلاة الشرف، أما إذا سبق حدث فخرج للوضوء وحرك صدره عن القبلة أو حرك صدره لاستئناف صلاته بغيره، لا تعدد صلاته، وأكل شيء [ح]: أي نفس به الصلاة ولو أكل يعمل قليل، بخلاف الثقيل يعمل قليل، لأنه تبع لربه، وإن كان يعمل كثير فسدت. (مرآتي الفلاح)

والتسبب: هو أن يقول "أح" بالفتح أو القسم. [شرح الرافعي بزيادة: ٩/٢] بلا عذر. وإن كان لعدم كسبه يلقم من العرفة لا يفسد. [مرآتي الفلاح: ٣٢٤] ومن التسبب لإصلاح الصوت ونغمته، أو ليهندي إمام من خطاه، أو لإعلام بأنه في الصلاة على الصحيح كما في "الفتح". [حاشية الطحطاوي: ٣٢٤] والتأفیف. التأفیف أن يقول: "أف" أو "تف" لفتح متراب أو المتضجر. [حاشية الطحطاوي: ٣٢٤] والأثین وهو "أف" يسكون لغاه مضمومة نورق "نوع" يقال: إن الرجل يثر بالكسر أثينا وأثاما بالضم صوت، فهو أن كماله، وهي آفة. [حاشية الطحطاوي ومرآتي الفلاح: ٣٢٤]

والناؤه: وهو أن يقول: "أؤه"، وفيها لغات كثيرة، ثم لا يحد مع تشديد الواو المفتوحة وسكون لغاه وكسرها. [مرآتي الفلاح: ٣٢٤] وارتفاع: هو أن تحصل به حروف مسموعة. (مرآتي الفلاح) من وجع [ح]: هو ضد للتأفیف، وقوله: "لا من ذكر جنة أو نار" عائد إلى الكل أيضا، فاحاصل: لما إن كانت من ذكر الجنة أو النار فهو دال على زيادة الخسوع، ولو صرح بما فقال: "اللهم إني أسألك الجنة وأعوذ بك من النار"، لم تعدد صلاته، ومن كان من وجع أو مصيبة فهو دال على إظهارها، فكانه قال: إني مصاب، والدلالة تعمل عمل الصريح إلا لم يكن هناك صريح بخلافها. [شرح الرافعي بحدود: ٨/٢]

وتشميت عطس [ح]: هو بالتسبب المصحح من السبب المهيكل الدعاء بالخير، وهو من إضافة المصدر إلى معموله، أي عطاس للمصلي العطاس، قيدها بالعطاس من المصلي، لأنه لو قاله العطاس لنفسه لا تعدد لأنه محسنة قوله برحمي الله، وبه لا تعدد، ولو قال: "الحمد لله" ضمن للعطاس نفسه لا تعدد، وكذا من غيره إن أراد التوبل اتفاقا، كما تعدد اتفاقا إذا أراد به تعلم العطاس أن يقول ذلك، ولو أراد به الجواب للعطاس لا تعدد. [حاشية الطحطاوي: ٣٢٥، مرآتي الفلاح]

بـ"يرحمك الله"، وجواب مستفهم عن قد بـ"لا إله إلا الله"، وخير سرء بالاسترجاع، وسار بـ"أحمد الله"، وعجب بـ"لا إله إلا الله" أو سبحان الله، وكل شيء فبعد به اجواب كـ"يا يحيى خذ الكتاب"، ورؤية متيمم ماعا، وثمام مدة ماسح الخف ونزع، وتعم الأمي آية، ووجدان العاري صاتوا، وقدره للمؤمي على الركوع والسجود، وتذكر فاتحة لذي ترتيب، واستخلاف من لا يصنع إماماً، ...

كأنه معذور

رجوب مستفهم إ: يا غيل أنت الله أم؟ فقال: لا إله إلا الله. [حاشية الشافعي ٣٩١/١] ماسترجاع: استرجع ربه عال: لا إله إلا الله وأما راجعون: أي أحمر أحد: معيلاً، غير يحزنه مثل موت الله، فقال وهو في الصلاة: يا الله وإنا إليه راجعون فبدأت الصلاة. وسار: أي أحمر أحد مصلياً غير سرء مثل ولادة الله، فقال: الحمد لله فبدأت الصلاة. وعجب إ: أي بعد الصلاة حوزة غير يعمه قوله: لا إله إلا الله، أو سبحانه الله، وكل شيء إ: عساه ففضل ما إذا كان من العباد أو من غيره، هو ذكر الشهادتين بعد ذكر الميزات لها أو سمع ذكر الله، فقال: جل جلاله، أو ذكر شيء يثقله على عبه، أو قال بعد حتم الإمام القراءة: صدق الله العظيم أو صدق رسول الله أو سمع الشيطان فاصد، أو ناداه رجل: والله بالأكبر معقل فصدت: [حاشية الطحاوي: ٣٢٦]

كـ"يا يحيى". مثلاً: طلب ربحاً من غير حق وهو يسألني: كذا؟ فقال المصني: يا يحيى! خذ الكتاب. ورؤية متيمم ماعا: [أراد ما فعله على استعمال أمراني 'معالج'] ففضل ما إذا كان معتمداً أو إماماً، أما إذا كان إماماً عظامه، وإماماً كان مقبلاً فهو مقبلاً بما إذا لم يبرأه إمامه.

وثمام: أي بعد صلاة فغلبت مدة مسجعه وهو في الصلاة: لروال طهارة الرسلين. [حاشية الطحاوي: ٣٢٧] مدة ماسح إ: وهو للمصلي يوم وليلة، ولتسافر ثلاثة أيام وليلتها. [حاشية الطحاوي: ٣٢٧] صاتوا: أطلقه وهو مفيد سائر طرقة الصلاة فيه بأن كان مذكراً أو أنجب له، وهو ظاهر أو ليس وعنده ما يظهر به أو لا، إلا أنه ربه طاهر، فخرج بصر: لكن وما لم يسمع ماله. [أمراني 'معالج: ٣٢٧، حاشية الطحاوي تنص على وتذكر فاتحة إ: أي إذا تذكر بعض ذو ترتيب أو عليه فاتحة قبل هذه فصدت صلاته وهذا الفساد فساد موقوف، فإن صلى جلساً مذكراً الفاتحة وفصاحاً في خروج وقت الخامسة فقل وصعب ما صلاة قبلها وصار صلاتاً، وإن لم يفتحها حتى خرج وقت الخامسة صححت، ورفع فصادها. [أمراني 'معالج: ٣٢٨]

واستخلاف إ: أي صلى فارادهم، ثم سبقه حدث وسط الصلاة فاستخلف: ذلك الذي أنشأ من المنعبر فصدت صلاة وسجود.

وطلوع الشمس في الفجر، وزوالها في العيدين، ودخول وقت العصر في الجمعة، وسقوط الجيرة عن برء، وزوال عذر العذور، والحدث عمداً أو بصنع غيره، والإغماء، والجنون، والجنابة بنظر أو احتلام، ومحاذاة المشنأة في صلاة مطلقة مشركة تحريم في مكان متحد بلا حائل ونوى إمامتها، وظهور عورة من سبقه الحدث ولو اضطر إليه، ككشف المرأة ذراعها، .....  
 وملي

وطلوع الشمس إلخ: مثلاً شرع رجل في صلاة الفجر وطلعت الشمس في أثناءها صدت صلاته. وزوالها إلخ: مثلاً شرع قوم في صلاة الفجر أو العيد، فرأت الشمس وهم في صلاتهم صدت صلاتهم. وسقوط الجيرة إلخ: أي كان الرجل ماسحاً على جيرة، فشرع في الصلاة، فسقطت بعد برء صدت صلاته، ولو سقط لا عن برء لا تفسد. عمداً: أي أن الصلاة لا تفسد بسبب الحدث. لأن المصنوع به يبي بالشرط المعلوم في البناء. [حاشية الطحطاوي: ٣٢٩]

أو احتلام: إن قيل: لا حاجة إلى ذكر إشاعة الطلاق إلى الاحتلام تسمى بطلانها بالنوم؟ والجواب أن هذا محمول على ما إذا نام في صلاته على وجه لا يظلمها فاحتلم. [حاشية الطحطاوي بغير: ٣٢٩] ومحاذاة: أي محاذاة الرجل للمشنأة مسانهاً وكعبها في الأصح ولو محرماً له أو زوجة انتهت ولو ماضياً كمحور شوها، والنصير الصحيح للمحاذاة هو أن تقوم ذكراً بحسب الرجل أو قدومه من غير حائل، إما قبل بالرجل إشارة إلى اشتراط كونه مكلفاً، وإلا فلا فساد، وثبتت المشنأة استرازاً عن محاذاة الأمد فإنها لا تفسد، وشذ من قصد هذا وأطلق فيها فصحت المرأة والأجنبية والروضة والمحرور للشوها. [حاشية الطحطاوي: ٣٣١، إراقي الفلاح تصرف]

في صلاة إلخ: الجائر والمحرور في عمل نفسه على إخال أي سئل كونهما في صلاة، فخرج بمحاذاة المحونة، قالها فهو مفسدة لعدم انعقاد صلاتها. [حاشية الطحطاوي: ٣٢٩] مطلقة: فلا تنطل صلاة المحادة. [إراقي الفلاح: ٣٢٩] مشتركة تحريم: ما بينهما من إمام أو التدلوعا به. [إراقي الفلاح: ٣٢٩] في مكان إلخ: فلو اختلف المكان بأن كانت المرأة على مكان عال بحيث لا يهاذي شيء منه شيئاً منها لا تفسد. [حاشية الطحطاوي: ٣٣٠]

ونوى إمامتها: فإن لم يهوا لا تكون في الصلاة فانفتحت المحادة. [إراقي الفلاح: ٣٣١] وهذه الفيد مستثنى عنه لعدمه من قيد الاشتراك إذ لا اشتراك إلا بينة الإمام إمامتها، لأنه إذا لم يهوا إمامتها لا يصح اقتداؤها. [حاشية الطحطاوي: ٣٣١] ولو اضطر إلخ: وفي "حاشية" إذا اضطر إلى الكشف يبي، وإلا لا، وبه حريم في التنوير وشرحه. [حاشية الطحطاوي: ٣٣١]

للوضوء وقراءته ذهاباً أو عائداً للوضوء، وهكذا قدر أداء ركز بعد سبق الحدث  
مستيقظاً، وشاؤزته ماء قريباً لغيره، وخروجه من المسجد بظن الحدث، وبخاؤزته  
الصفوف في غيره بظنه، وانصرافه ظاناً أنه غير متوضئ، أو أن مدة مسحه انقضت،  
أو أن عليه فاتئة أو نجاسة وإن لم يخرج من المسجد، وفتح على غير إمامه، والتكبير  
بنيّة الانتقال لصلاة أخرى غير صلاته إذا حصلت هذه المذكورات قبل الخلو من الأخير  
مقدار الشهود، ويقسمها أيضاً مدة الجمرة في التكبير، وقراءة ما لا يحفظه من مصحف،  
الصلاة

وعكسه الخ أطلقه وهو مقيد بمص لمصر، أما إذا كان به سبب تمكنه من رجاء أو يصنع رعايته، فإنه يبي.  
وخروجه: كما إذا أقرن من أحد ماء فطه دعا فخرج من المسجد فحدث صلاة.

بظن الحدث: قيد من الحدث، لأنه لو ظن أنه امتنع على غير وضوء أو كان حاسماً على التحين فظن أن  
مدة مسحه قد انقضت، أو كانت متيسراً فزأى سرّاً فطه ماء، أو كان في الظاهر فظن أنه لم يصل للمصر، أو  
رأى حمرة في ثوبه فظن أنها نجاسة وانصرف حيث يصعد صلاته وإن لم يخرج من المسجد لأن الانصراف على  
سبب الرخص (سبح الرائق) والصفوف الخ أي إذا انصرف بنفسه من موضع صلاته بظن أنه غير متوضئ أو  
مدة مسحه انقضت أو أنه عليه فاتئة غيب عنه أدائها أو دأ، نعمه صلاته في الصور كلها.

من المسجد: أعلم أنه قد وقع في فتح كبر الإيضاح كلها بعد هذا ما صوته، الأفضل الاستد، خروجاً من  
الحراف، وإن بعضها: الأفضل الاستد قص، وهذا مما لا يحصل فإن المسائل كلها حكم بها بفساد الصلاة،  
فما معنى أفضيه لاستئناف؟ قلها من الخارج، ووقع عند سحر من المنسحب، فألفها في المن

غير إمامه: يشمل مع انفرادي على القدسي، وعلى غير القدسي، وعلى القدسي بحد، وفيه الإمام وسعد على  
أي شخص كان، وكل ذات مسبب إلا إذا قصد به التلاوة دون الفتح، ويظهر ما لو قيل له: ما مالك؟ فقل:  
الحين والعدل والمعروف، فإنه يصعد صلاته إلى أن يذهب به حوائج، وإلا فلا. وإذا وقع على إمامه لا تصد استحساناً،  
ينبغي الحقائق: [٣٩٣/١] والتكبير الخ: قيد من التكبير، لأنه لو سوى بقوله فقط لا يكون قطعاً للأولى، وأخرج  
من الصلاة الصوم، وأخرج من أخرى ما يرد كذا في الأول مثال الفساد كمنعده إذا سوى لا قضاء، وعكس

كمن شغل بالتكبير من فرض أو فرض أو هل وعكسه بينه. [أراقي الفلاح: حاشية الطحاوي: ٣٢٤]

إذا حصلت الخ: قيد لطلان الصلاة في جميع ما ذكره من قول: كونه في منبج ماء الخ.



وأداء ركعتي أو إمكانه مع كشف العورة أو مع نحاسة مانعة، ومسايق المقتدي  
 بركت في مشاركتها فيه إمامه، ومتابعة الإمام في سجود السهو للمسبوق، وعدم  
 إعادة الجلوس الأخير بعد أداء سجدة صلبية تكرها بعد الجلوس، وعدم إعادة  
 ركعتي الثانية، وفهقهة إمام المسبوق، وحلته العمد بعد الجلوس الأخير، والسلام  
 على رأس ركعتين في غير الثانية صائلاً أنه مسافر أو أخذ الجلعة، أو أخذ التراخي  
 وهي العشاء، أو كان قريب عهد بالإسلام فقل الخرض ركعتين.

أو إمكانه: أي متى من سجدة. خر. [إرفق العلاج: ٢٢٧] كشف العورة: أي ترك كشف العورة ما لم  
 تكشف مع أحدهم سداً، والمحال أن تكشف أكثر من زمن حكمه، وتكراراً، والتكرار في الشئ غير مصرح به ككثرة  
 في الظل، والعلو في التكبر. [أجوبة المسئلة: ٢٢٧] تقديم وأخر: ومسايق المقتدي الخ. كما لو رجع  
 ورفع رأسه قبل الإمام ولم يعد معه أو بعده وسجد، وإذا لم يعلم مع الإمام وساقه ترك ركوع والسجود في كل  
 تركعات منى، لكنه لا يقرأ له مرة أو صلاة إمام لاحق، وهو قصي قبل فراغ الإمام. وقد فاته تركعة  
 الأولى تركعة متاحة الإمام في الركوع والسجود فتكتب تركوعه وسجوده في إعادة قصده من الأولى، وفي الثانية  
 من الثالثة، وفي الرابعة من الخامسة، فقصي بعده. [إرفق العلاج: ٢٢٧]

للمسبوق: أي قام مسبوق بعد ما سلم الإمام أو حل أحده بعد فعادة الإمام قدر الشبهة، وفيه يسوق  
 تركعة مستأنفة، وتذكر الإمام. خر. وهو متاحة مستأنفة، لأنه لا بد من وجود الإمام وحده وحده  
 بدالة، وفيه، فيه، مسبق ذكره بعد فعادة الإمام قدر الشبهة، لأنه إن كان قبله لم يخبره لأمر الإمام سي عليه  
 فرض لا يعود للمسبوق نفسه صلاته. [إرفق العلاج: ٢٢٧]

وعدم إعادة الجلوس الخ. كمن نسي صلاة، وحل في آخرها، وتذكر بعد ما فاته قدر الشبهة أنه ترك سجدة  
 صلاة في ركعة من هذه الصلاة، فبعدها ولم يعد الجلوس الأخير فسدت الصلاة، وأنه لا يعد ما جلوس الأخير إلا  
 بعد ثم الأركان، فالأمر في حل من صلاة وأدى ركعة من تركتها، حل ركعة الثانية، ثم يعد بعد الثانية من  
 نفس الصلاة، وفهقهة إمام الخ. أي سجد مع الإمام، علمه حل الإمام في العدة الأخيرة، وتكتب فتهه مكان  
 التسمية، فبدا صلاة مسبق لا صلاة الإمام، كما فسد صلاة المسبق فتكتب الفقد في وسط الصلاة، وإذا عدم  
 فقد صلاة الإمام، حل في الثاني وحده في آخر الصلاة.

— ما في الجف، في

[illegible]

وله القدري أنه وموج أنزل من القرآن في الصلاة (والمختصري على غيره) أنه من العامة إلى خاص فاستدل  
بعض الفقهاء أنه لا يشرع في الصلاة المختص إلا بالضرورة من وجه واحد وهو أن من  
وجه آخر يختص بالعبادة (أي الصلاة) لأن الناس فيها عموم للمولى والمختصري على غيره  
فأشهر المعنى أن روي المختصرت في الصلاة بعضاً فاشبهوا ثم أرادوا أن يوجبوا الصلاة على  
الجميع بما يستلزم من ذلك أن لا يشرع في غير ذلك فغير معنى أن لا تكون الحكمة التي وقع في تلك  
أن لا يشرع في الصلاة على غيره على أن لا يشرع في غير ذلك فغير معنى أن لا تكون الحكمة التي وقع في تلك  
فأشهر المعنى أن روي المختصرت في الصلاة بعضاً فاشبهوا ثم أرادوا أن يوجبوا الصلاة على  
الجميع بما يستلزم من ذلك أن لا يشرع في غير ذلك فغير معنى أن لا تكون الحكمة التي وقع في تلك

[illegible]

يقول هذا الفصل مما ذكر: (الاول: الحار في الاعراب. ويدخل فيه تخفيف المند، وعكسه. وقصر المند، وعكسه. وعلت المدغم، وعكسه. فليس يصح به المدى لا في الهمزة ولا في اللام مع تنوينها في 'انصرات'، وإذا تغير معنى نحو 'انصرات' لم يوجب الهمزة (الفرق: ١٤٢) ومع 'انصرات' وقعت الهمزة فاصححهما فصاده. واعلم عباس قول أبي حنيفة لا يفسد لأنه لا يجر الاعراب. وفي معنى: واجمع القاصرون كـ محمد ابن مفضل. يفسد من سلام، وبجانب الهمزة. وفي ذكر سعيد بن مسروق: وانضم اليه والى لفصل بالخطى على أن هذا خطأ في الاعراب لا يفسد حلقه. وإن كان مما استفاضت به: لأنك الناس لا يميزون بين وجود الاعراب، وبين اختيار النصب في الاعراب. هذا في الناس في الخبر. وهو مرفوع في الخبر.

وسمي هذا الشيء في "الخلاصة" فقال: "في التوراة". لا يفهم في الكتاب، ولا يعني، وبسعي أن يكون هذا في ما  
يأتي كان مضاعفًا، وهو لا يعلم، أو يفهم ذلك مع ما لا يعلم الذي أتيناكم به، بل هو في موهبة تعالى.  
فإنما تسمى من الجاهل بشرق (ص ٥٠)، أما لو تفهم مع ما يعلم الشيء، أو يكون اعتقده، كما قاله، فإلا  
حيث أقل الأحوال، والمعنى في قول أبي يوسف (ص ٥٠)، وأما حبيب بن عبد الله، أو غيره،  
أو حبيب بن الحبيب، فقال (ص ٥٠): لا عهد مطلقاً من غير اشتراط على الشعار؛ لأن ترك الله وتبديده  
في ردة الحمار في (ص ٥٠) كما في (ص ٥٠)، وهو الأصح كما في المضمومات، وأما عن في (ص ٥٠)  
عني أنه الأصح، كما في (ص ٥٠) الجاهل، وحكمه تشبه الحكم في الكتاب والتفصيل، كما  
أظهر الدعاء، وعلمه فالكل يروى وأما كما في (ص ٥٠).

في الإعراب الأولى المعبر بالعركاء؛ ليس من حركات ستة تنكسر فلو ادعى إمكان فتحها، وفتح ما بعدها قد  
 كان مكنها، ومما لا شك فيه لم يعرف البحر (الطحاوي) علم البحر  
 تخطيه قال في التبريد: إن ما هو يسمى بحر، حقيقةً الخلل لا الحياء، وإن غير بحر، فإنما الحياء في بحر الخلل، حياء  
 أمده في الإعراب ١٩٠، في البحر، إشارة إلى بحر (عوض) الخلل، والعمارة على أنه حياء، وفي  
 البحر إشارة الخلل على أن نزل المد والفتحة كالخط في الإعراب فيما قل كثير منسباً إلى تخطيه فإنما  
 الحياء، ويؤيد ذلك لأن البحر حياء فتشبهه، وأصبح لا يبعد، وهو لغة طلبة في (الشمدة) (رد المحتار)  
 وعكسه، فلو قرأنا حياء بالشدة لا حياء.

[illegible]

المسألة الثانية: في الوقف والإعلاء في غير موضعهما، فإن لم ينفذ به المعنى لا تنسد بالإجماع من المسلمين والمناحرين، وإن تغير به المعنى ففيه اختلاف، والفتوى على عدم الفساد بكل حال، وهو قول حزمة علمائنا المتقدمين؛ لأن في مراعاة الوقف والموصول إيقاع السلي في المخرج لا سيما لغوام، والمخرج مرغوع، كما في "الدرجوة" و"السراجة" و"النصب"، وهو أيضاً لو ترك الوقف في جميع فقرات لا تنسد، فلو كان كذلك، وأما الحكم في تضع بعض الكلمة كما لو أراد أن يقول: ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا قُلُوبًا﴾ فقل: "ل"، فوقف على "كلام"، أو على "أعلاء"، أو على "اليمين"، أو أراد أن يقرأ ﴿وَالْعَادِيَاتُ﴾ فقال: "والعلاء" فوقف على "العين"، لا تنقطع نسب لو سبنا الثاني، ثم فهم، أو انتقل إلى آية أخرى، فالذي عليه عامة المشايخ عدم الفساد مطلقاً وإن عو، نعم، لضرورة وعموم الجواز، كما في "الدرجوة"، وهو الأصح، كما ذكره أبو الليث.

المسألة الثالثة: وضع حرف موضع حرف آخر. فإن كانت الكلمة لا تخرج من لفظ القرآن، ولم يتغير به المعنى ايراد لا تنسد، كما لو قرأ: "يُنَادِي" بولول ورفع أو قال: "والأرض وما دحاها" مكان "طحتها"، وإن خرجت به عن لفظ القرآن، ولم يتغير به المعنى لا تنسد، عداها خلافاً لأبي يوسف عنه، كما قرأ: "قَبَسِينَ" بنفسط مكان ﴿قَبَسِينَ﴾، أو "دَوَاراً" مكان ﴿دَوَاراً﴾، وإن لم تخرج به عن لفظ القرآن، وتغير به المعنى، فالخلاف بالتحكيك، كما لو قرأ: "وَأَسْمَ حَامِدُونَ" مكان ﴿وَأَسْمَ حَامِدُونَ﴾، وللمناحرين قواعد آخر غير ما ذكرت. والمختصنا على ما سبق، لأخطائها في كل مرغوع، بخلاف قواعد المتأخرين وأعلم أنه لا يفسد مسائل رلة فقرات بعضها على بعض إلا من له دراية باللغة العربية والعربي وهو ذلك لا يخرج إليه فافسده، كما في "منية انصلي" وفي "قنبر". وأحسن من خاص من كلامهم في رلة القارئ: التكمال في "رد الفقير" فقال: إن كان الخطأ في الإعراب ولم يتغير به المعنى ككسر ﴿قَبَسِينَ﴾ مكان طحتها، وفتح باء ﴿وَجَعَلْنَا﴾ مكان صحتها لا تنسد -

في غير موضعهما: قال في "البرازية": الابتداء إن كان لا يعو المعنى تغيراً واحداً لا يفسد، نحو: الوقف على الشرط قبل الجواز، ولا استخدام الجواز، وكذا بين القصص والموصوف، وإن عو المعنى نحو: ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا قُلُوبًا﴾ فقل: "ل" فقل: "ل" ثم ابتداء بـ "ل" فقل: "ل" لا يفسد عند عامة المشايخ؛ لأن لغوام لا يجوزون، ولو وقف على ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا قُلُوبًا﴾ لم ابتداء، كما بعد لا تنسد بالإجماع. (رد المحتار)

أخيراً: فإن بعضهم يعتبر عمر التوصل بين المخرجين وعدمه، وبعضهم قرب المخرج وعدمه، ولكن الفروع غير متعينة على شيء من ذلك، فالأولى الأخذ به بعون المتصدين، لا تنقيض قواعدهم، وتكون فوهم أحوط، وأكبر الفروع المذكورة في الفتوى - رلة عليه. (رد المحتار)





كعبته بنويه وبدنه، وقلب الخصى إلا للِسجود مرة، وفرقة الأصابع، وتثبيكها،  
مع حذاء الخشابة الصغير  
 والتخصر، والافتات بعنقه، والإقعاء، وإفتراش ذراعيه، وتشمير كفيه عنهما،  
فيهما  
 وصلاته في السراويل مع قدرته على لس القميص، ورد السلام بالإشارة،  
لأنه لا يركع  
 والتريع بلا عذر، وعقص شعره، والاعتجار، وهو شد الرأس بالمندبل وثراؤه  
 وسطها مكشونا، .....

كعبته بتوبه [خ] قال بدر المي الكرخي: المثل: ما لا عرس فيه شرعاً، والسنة: ما لا عرس فيه أصلاً، وفي  
 "الموطعة": لمثل: ما لا لدة فيه، وما فيه لدة فهو النعب. [حاشية الطحطاوي: ٣٤٥] للِسجود أي ليسكن  
 من السجود تمام، أما إذا لم يمكنه أصل السجود صحب كما في "النهر". [حاشية الطحطاوي: ٣٤٥]  
 وفرقة: أي عيرها أو مذهبها حتى تصوب [مرآة الفلاح: ٢٤٦] وأما علاج الصلاة فهي "الفهاساني" ويكره  
 خارج الصلاة عند كثيرين. [حاشية الطحطاوي: ٣٤٦] وتثبيكها: التثبيك: إدخال بعض الأصابع في  
 بعضها، والتخصر: وهو أن يضع يده على عاصيته، وهي ما بين عظم رأس الورث وأسفل لأصابع. [حاشية  
 المندلاوي ومرآة الفلاح: ٣٤٧] والافتات [خ] اعلم أن الافتات ثلاثة أنواع: مكروه: وهو ما ذكره،  
 وساج: وهو أن ينظر خارج عيبه بجهة وسفرة من غير أن يولي حقه، ومغل: وهو أن يحول صدر عن الصلاة إذا  
 وقف، فله أداء ركع مستندراً كما يحثه في "النهر"، وهذا إذا كان من غير عذر، أما به فلا تصرعهم بأنه لو  
 كان له أحدث فاستبرأ من الفضة، ثم علم أنه لم يحدث، ولم يخرج من المسجد، لا تغفل، وفي الفرج: والأدنى ترك  
 النوع الثاني؛ لأنه يناهز الأدب بغير حاجة. [حاشية الطحطاوي: ٣٤٧]

والإقعاء: هو أن يضع ثوبه على الأرض ويصوب ركبته، ويصمغ رل صدره، ويضع يده على الأرض،  
 [حاشية الطحطاوي ومرآة الفلاح: ٣٤٨] وتشمير [خ] سواء كان إلى المرفوع أو لا. [حاشية الطحطاوي]  
 وصلاته اعلم أن المشد الرحل أن يميل في ثلاثة أبواب: إزار وقميص وعمامة، وللمرة في قميص وحذر رمقته.  
 [مرآة الفلاح: ٣٤٩] والتريع [خ] هو إدخال الشافين تحت القميص فصارت أربعة، وليس بمكروه خارجها،  
 ذكر حلّ يعود اليه بذكر كان التريع. وكذا عمر بن خطاب رضي الله عنه [مرآة الفلاح: ٣٤٩] تغلبتم رناحيه  
 وعقص شعره. هو شدة على انفك أو الرأس. [مرآة الفلاح: ٣٤٩] ثم لكراعة إذا فعله قبل الصلاة وصلى به  
 على تلك الهيئة مطلقاً سواء تعدد لصلاة أم لا، وأما لو فعل شيئاً من ذلك، وهو في الصلاة فقد صدق صلته، لأنه  
 عمل كتم بالإجماع. [حاشية الطحطاوي: ٣٥٠] بالمسبل: سبج يجمع به من العرق وغيره.

وكف ثوبه، وسدله، والاندراج فيه بحيث لا يخرج يديه، وحمل الثوب تحت إبطه الأيمن، وطرّح حاشيه على عاتقه الأيسر، والقراءة في غير حالة القيام، وإصالة الركعة الأولى في التطوع، وتطويل الثانية على الأولى في جميع الصفوات، وتكرار السورة في ركعة واحدة من الفرض، وقراءة سورة فرق التي فَرَّحَها، وفصله بسورة بين سورتين فَرَّحَها في ركعتين، وشم طيب، وترويضه بثوبه، أو مروحة مرة أو مرتين، ونحويل أصابع يديه أو رجليه عن القبلة في السجود وغيره، وترك وضع اليدين على الركبتين في الركوع، والتأويب، وتغميض عينيه، ورفعهما للسماء، والتمطلي، والعمل القليل،

وكف ثوبه. أي رفعه بين يديه أو من خلفه إذا أراد السجود. وقيل: أي يجمع ثوبه وينسده في وسطه. [مرقي الفلاح: ٣٥٠] وسدله: هو في المشرع: الإرسال بدين نس معتاد، مثلاً يجعل الثوب على رأسه وكفيه، أو كفيه فقط، ويرسل جوانبه من غير أن يمسها. [مرقي الفلاح: ٣٥٠] وهذا إذا كان غير عذر، أما بالعار كود وحس شديد فلا يكره. [حاشية الطحطاوي: ٢٥٠] في التطوع: أما في الفرض: فإنه مستند إجماعاً في صلاة الفجر، وكذا في غير الصلوات، وعليه المتنوي. [حاشية الطحطاوي: ٣٥١] وقراءة سورة الحج: كمن قرأ في الأولى سورة الإخلاص، وفي الثانية سورة قس، قال ابن مسعود: «من قرأ القرآن شكوة، فهو منكوس»، وما شرع إعادته إلا ليعيد في صلاة الفجر، قصر السور. [مرقي الفلاح: ٣٥٢] وفصله بسورة: وقال بعضهم: لا يكره إذا كانت السورة طويلة كما لو كان بينهما سورتان قصورتان. [مرقي الفلاح: ٣٥٢] وترويضه: هو حلب الروح بفتح الزاء سيم أربع. مروحة الحج: بكسر الهمزة وضع الواو: آلة خراش. فربما يريد به عند اشتداد الحر، يقال لها في الهندية: نجم. [مرقي الفلاح: ٣٥٢] مرة أو مرتين: هذا بناء منه على أن العمل الكثير ثلاث حركات، وتقليل دور ذلك، والذي في الهندية: «الحا نفسه بالمروحة وإن لم يتكرر بخلاف الحكم». [حاشية الطحطاوي: ٣٥٣] وتغميض عينيه الحج: أشفه وهو مفيد مع مصححه كما إذا غصصها لرؤية ما يمنع خشوعه فلا كراهة. [حاشية الطحطاوي: ٣٥٤] والتمطلي: أي التمدد وهو عند يديه وذراعيه، والعمدة بتطويل يدها، والله عباد. [حاشية الطحطاوي: ٣٥٤] والعمل القليل: أشفه وهو مفيد بالتدلي للصلاة، وتزاده كثيراً. كنف شعرة، ومنه تسمية عن القوس مرة في صلاة الفجر، كما يشي في صلاته. [مرقي الفلاح: ٣٥٥] أما التطويب في الصلاة فهو منها كتدريك الأصابع ندم السج في صلاته. [حاشية الطحطاوي: ٣٥٥]



وأخذ قملة وقملها، ونغضيه أنفه وفمه، ووضع شيء في فمه يمنع القراءة المسنونة،  
والسجود على كور عديمه، وعلى صورة، والافتصار على أجهة بلا عذر بالأنف،  
والصلاة في الطريق والحمام، وفي المخرج، وفي المقبرة، وأرض الغير بلا رضاه،  
وقريبا من نجاسة، ومداغما لأحد الأجناس، أو الربيع، ومع نجاسة غير مائعة إلا إذا  
خاف فوت الوقت أو الجماع، وإلا ندد قطعها، والصلاة في أبواب البذلة، . . . . .  
وإن لم يفسد أمرت

واحد قملة: أي انصرف لما عند عظم الإبداء: القمل: نوبسة تؤمنه من التوسخ، ويعرف في بدن الإنسان إذا علاه  
ثوب أو شعر، تلتصق، وتغذي به، وطواحد قملة: (أقرب المردة) وقملها: أي من غير عذر، فإن تشبهه بالعص  
كملة وسرغوث لا يكره الأئمة، ويخبر عن دمعها، إمرئي (الصلاح: ٣٥٥) وإذا أخذها بعد التمرض بالإبداء، فيما  
أن يقتنها أو يدفعها، واندمى أولى، وهذا في غير السجد، أما فيه فلا بأس بمقتل بعمل قليل، ولا يطرأ فيها  
طريق الدفر أو غيره معلقاً، سواء كان في الصلاة أم لا. [حاشية الطحطاوي: ٣٥٥]

القراءة المسنونة: أما إذا منع أصل القراءة، أو روح منه تغير بما يفسد، حدثت، وإن مع الواجب كره تحريماً.  
[حاشية طحطاوي: ٣٥٥] والسجود الخ: مفيداً إذا كان من غير ضرورة حر أو برد: لمو حشرة أرضي.  
[إمرئي (الصلاح: ٣٥٥)] والظاهر أن الكراهة تسريعية، ويكره لو فعله لدفع الشرب عن وجهه للتكر، وعن عمامته  
لا لعدم [حاشية الطحطاوي بصرف: ٣٥٥] وفي القفوة: (وإن زاد حقير: وتكره الصلاة في القفوة إلا أن  
يكره فيها موضع أبعده للصلاة لا نجاسة فيه، ولا قفر فيه. [حاشية طحطاوي: ٣٥٧] لا رصاه: بأن كانت  
لذني مطلقاً، لأنه يأتى لو لمسلم وهي مزدوعة أو مكروية. ولم يكن بينهما صداقة ولا مودة أو كان صاحبها سيء  
الخلق، ولو كان في بيت إنسان الأحسن أن يندفع، وإلا فلا بأس [حاشية الطحطاوي: ٣٥٨]

وقرباً من نجاسة: أي ويكره أداء الصلاة قريباً من نجاسة، إلا إذا خاف الخ: طاهره ألفاً تنفي نكرهه عند  
ذلك، والذي يفيد كلام غيره نكرهه، وارتكابه حينئذ من ارتكاب حلف الضرر، والذي في "الريعي":  
يسعى أن يعطها إذا كان في الوقت معة، أما إذا ضاق عيتم تعذبه للصلاة إذا تنفص وتوضأ، فإن يصلي هذه  
الحالة: لأن الأداء مع الكراهة أولى من النقص. [حاشية الطحطاوي: ٣٥٨] البذلة: بكسر اللام وسكون الالف  
المعجمة: ثوب لا يصفان عن "الدينس" مخنن، وقبل ما لا يلعب به إلى الكراه، والظاهر أن الكراهة للتسرية كما  
في "البحر". [حاشية طحطاوي: ٣٥٩]

ومكشوف الرأس لا نشأ للز والترضع، وبحضرة طعام يجبل إليه، وما يشغل البال ويجل بالخشوع، وعذ الآي والتسبيح باليد، وقيام الإمام في الخراب أو على مكان أو الأرض وحده، والقيام خلف صف فيه فرجة، وليس ثوب فيه تصاوير، وأن يكون فوق رأسه أو عنقه أو بين يديه أو بحذائه صورة، إلا أن تكون صغيرة .....

ومكشوف الرأس أي ويكره أن على لرجل حال كونه كائناً راساً، فكأنه لا يحدو والترضع، فإن في "الحسين" وينسحب له ذلك، فأن الخاقان السوحي: "بعض احتجوا في الخشوع، هل هو من أعمال نيت كالوقوف، أو من أعمال الخواص كالتسبيح أو هو عبادة عن الخشوع، قال النووي: فالتكليف [أمر في الفلاح: ٢٥٩] وبحضرة طعام الخ مقدم، إذا كان معاً، أما إذا كان الثوب ولم يأت له لا يكره، فإدخال يديه في الجيوب، أنه إذا كان لا يجلس إليه، ولا ترفة وما يشغل البال الخ: أي: وتكره الصلاة بحضرة ما يجلس بالخشوع كله ونحوه. [أمر في الفلاح: ٣٦٠] وعذ الآي: الصلاة تشمل ما إذا انشغل به أو لا. وسواء كانت الصلاة فرداً أو عدلاً، وإنما قيد بالآي والتسبيح للإشارة إلى أن عذ غير ما ذكر يكره الصدق، وقوله: "أما إذا فيه ذكره عند الآي والتسبيح عند آل حنيفة، فإن خلافاً لما يأن يكون به من الأصابع، ولا يكره الثوب بالأسفل في موضعها، ولا الإحصاء بالتبليغ لها، كعده سبحانه في صلاة التسبيح وهي معلومة، وسنالك معصية اتفاقاً، ولا يكره خارج الصلاة في التسبيح.

في الثوب سمي عربياً؛ لأنه يحلث النفس واللباس ما فهم إليه، والكرهه لانشغال القلب عن العلوم. وإذا شد لمكان ولا كراهة. [أمر في الفلاح: ٣٦١] أو على مكانه: أي ويكره قيام الإمام على مكان مرفوع بقدر غرض على المنع، أو فيه علم الأرض وحده، وبالله: أي كراهة عند المسلمين، فتصلي الكراهة بغير واحد معه والقيام خلف صف. ح. هذا إذا قصد الاقتداء، أما إذا قصد الأفراد فالحكم بالعكس، والأولى في رأيها عدم الجنازة، وتقدم وحده. [حاشية المحققين: ٣٦١]

تصاوير: أطلقها وهي مقيدة بكونها لشيء روح، لأن تصاوير عمر دي الروح لا تكره، والكرهة ثابتة وهو كرامت معيشة أو معيشة، وما كان معمولاً من ح. أو نه، أو علة على صورة إنسان فهو حرام. وإن كان من حجر فهو وثق. [حاشية المحققين: ٣٦٢] وهذه الكراهة نهيية (المراتب)؛ وأن يكون فوق الخ: أي كراهة كراهة كراهة، ثم علة، ثم نهيية، ثم يسهل، ثم حله. [أمر في الفلاح: ٣٦٢] صغيرة: أي صلي ومعها هم عنها فائيل ذلك لا بأس به، لأن هذا يصغر عن البصر. [أمر في الفلاح: ٣٦٢]



يستحب له أن يفرز سترة تكون طول ذراع فصاعداً في غلظ الإصبع، والسنة أن يقرب منها ويجعلها على أحد حاجبيه لا يصمد إليها صمداً، وإن لم يجد ما ينصبه فليخط خطاً طويلاً، وقالوا بالعرض مثل الحلال، والمستحب قولك دفع المار، ورخص دفعه بالإشارة أو بالتسبيح، وكره الجمع بينهما، ويدفعه برفع الصوت بالقراءة، وتدفعه بالإشارة أو التصفيق بظهر أصابع اليمنى على صفحة كف اليسرى، ولا ترفع صوته؛ لأنه فتنه، ولا يقاتل المار، وما ورد به مؤول بأنه كان والعمل مباح، وقد نسخ.

الزور - سنة

### فصل فيما لا يكره للمصلي

لا يكره له شد الوسط ولا تقلد بسيف ونحوه إذا لم يشتغل بحركته، ولا عدم إدخال

يستحب له: ورد عن عمر بن الخطاب: "لو علم المصلي ما يقصر من صلاته ما صلى إلا إلى شيء يستره من الناس"، وعن ابن مسعود: "إنه ليقطع نصف صلاة المرء بالمرور بين يديه"، [حاشية الطحاوي: ٣٦٥]

لا يصمد إرجل: أي لا يقابله مستوياً مستقيماً، بل كان يحمل عنه [مرآة الفلاح: ٣٦٦] فليخط خطاً: منع جماعة من المتقدمين الخط وأجازوه المتأخرون لأن السنة أول بالانحاف، لما روي في السنن عن النبي ﷺ أنه قال: "إن

لم يكن مع عصا فليجهد عنها"، [مرآة الفلاح: ٣٦٦] ترك: اتخذ سترة أو لم تلعبها، [مرآة الفلاح: ٣٦٧] التصفيق: صفق ذلان يديه بباطن الراسه على الأخرى، وصفيق يديه صوتهما ضرباً. [الزور - المؤرد]

ولا ترفع: لا بالقراءة ولا بالتسبيح. [مرآة الفلاح] ولا يقاتل إرجل: انحاض. أنه إذا قصد المرور بين يديه فإنه كان قريباً منه ممكناً ملغلت يدهن شئ أشار إليه أولاً ليرجع أو يسبح، فإن لم يرجع دفعه مرةً باطلف، فإذا لم يرجع تركه ولا يقاتله، وإن كان بجلا عنه إن شاء أشار إليه، وإن شاء مسح قطعه، وإذا مر بين يديه ما لا يؤثر فيه الإشارة كحرة دفعه رجلاه أو ألبسته إلى السترة، كذا في "المعنى على البخاري". [حاشية الطحاوي: ٣٦٨]

وما ورد إرجل: أي ما ورد به من قوله ﷺ "إذا كان أحدكم يصلي فليدع أحده، يمر بين يديه، وليدع ما استطاع، فإنه أولى فينته"، إذا هو شيطان فهو مؤول بأنه كان جوارز مقالته في ابتداء الإسلام، والعمل لذلك لفظة الصلاة كان مباحاً فيها إذ ذاك، وقد نسخ بقوله ﷺ. إن في الصلاة سناً. [مرآة الفلاح والطحاوي: ٣٦٨]

يديه في فرجيته وشقه على المختار، ولا التوجه نصحف أو سيف معق أو ظهر قاعد  
يحدث أو شمع أو سراج على الصحيح، والسجود على بساط فيه تصاوير لم يسجد  
عليها، وقتل حية وعقرب خاف إذاهما ولو بضربات وانحراف عن القبلة في الأظهر،  
ولا بأس بنقض ثوبه كيلاً يلتصق بحسه في تركه، ولا يمسح جبهته من ثراب أو الحشيش  
بعد الفراغ من الصلاة، ولا قبل الفراغ إذا ضره، أو شغله عن الصلاة، ولا بالنظر  
بحرف عينه من غير تحويل الوجه، ولا بأس بالصلاة على الفرش، والسطح والنبود، والأفضل  
الصلاة على الأرض أو على ما تُثبت، ولا بأس بتكرار السورة في الركعتين من النفل.

فرجيته هم قيام، ثم من خلفه. وشقه على المختار: السطح، وعنده أن يركع به ذن لسان، وقتل مصر  
انفتق: لغة شقة اللحم من ثواب، وربما عانده بالكسر، ويؤيده ما في "الصحيح" وما في القسوى: الإغربة من أنه  
يألس شقة أو فرجاً ولم يدخل يده، اختلف المتأخرون فيه، والمختار أنه لا يكره.

ولا التوجه إلخ: يأن أورد هذه المسألة هكذا: لأن من العباد من ترك هذا فقالوا: أما السيف فإنه آلة الحرب،  
وفي الحديث: بأس شديد، فلا يليق تقدي في مقام الاعتدال، وقيل: هو قول ابن عمر: يحر، وما في "مستدرر"  
المصحف بأن فيه تشبهاً داخل الكتاب، وإليه كانوا يفعلون ذلك بكثير، وقيل: هو قول إبراهيم السعدي: لا  
أنا نقول، لا يفعلون ذلك عبادة، لكن يفرزون به في سلامهم، وذلك يكره مكرهاً شديداً، ولأنه لو كان  
موضوعاً أمام المصلي، عيسى به بأس، فكان إذا كان معلقاً، وأما السيف قلنا: نعم إنه آلة حرب، لكن موضوع  
موضع حرب، ولهذا يسمى محرماً قلنا: هو ثوب، لأننا نعلم بأخذ الأمانة في صلاة الخوف، قال الله تعالى:  
﴿وَالْيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلدَّعَاءِ إِذَا دُعِيتُمْ إِلَيْهِمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِكُمْ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، فإذا كان معلقاً به يديه كان يمكن من أحد: إما إحداث إليه،  
فلا يجب التكرار، وقد كانت العسرة تحمل أمام رسول الله ﷺ فكانت تركيز يديه، ففعل بها، وهي  
مسلح، فبين أنه لا بأس بالسلاح بين يدي المصلي [المكشاف: ٦٩١/١]

أو مسح. قال ابن قتيبة في باب ما جاء به نفل: استعمل الناس أصبعيهما المسح بالسكر والذكر به فتح  
لهم. (حاشية المصنف) خاف إذاهما إلخ: قد يخوف، لأنه مع الأس يكره فعل الكبر. [مرآة الفلاح: ٣٧٠]  
ولا قبل الفراغ إلخ: أي ولا بأس بتمسك ثياب قبل الفراغ من الصلاة إذا ضره أو شغله عن شئ من الصلاة  
مثل لعرق [مرآة الفلاح: ٣٧٠] بالنظر إلخ: والأولى تركه بعد حدثاً، لما فيه من ترك الأدب المظهر إلى عمل  
المسجد. [مرآة الفلاح: ٣٧٠]





اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك، ونخشى عذابك، إن عذابك الجد بالكفار ملحق، وصلى الله على النبي وآله وسلم، والمؤمن بقراء القنوت كالإمام، وإذا شرع الإمام في الدعاء بعد ما تقدم قال أبو يوسف رحمه الله: يتابعونه ويقروونه معه، وقال محمد: لا يتابعونه ولكن يؤمنون، والدعاء هو هذا: "اللهم اهدنا بفضلِكَ فيمن هديت، وعافانا فيمن عافيت، وتولنا فيمن توليت، وبارك لنا فيما أعطيت، وقنا شر ما غضبت، إنك تفضي ولا يقضى عليك، إنه لا يذل من واليت، ولا يعز من عاديت، تباركت ربنا وتعاليت"، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، ومن لم يحسن القنوت يقول: "اللهم اغفر لي" ثلاث مرات، أو "ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار"، أو "يا رب، يا رب، يا رب"، وإذا اقتدى من يقنت في الفجر قام معه في قنوته ساكنا في الأظهر، ويرسل يديه في جنبه، وإذا نسي القنوت في الوتر وتذكره في الركوع أو الرقع منه لا يقنت، ولو قنت بعد رفع رأسه من الركوع لا يعيد الركوع،.....

وعافانا إلخ: أمر من العافاة أي أعطوا للعافية، وآخره ضمير لشككم. وتولنا: أمر من توليت الشيء إذا اعتنت به، ونظرت فيه بالصحة كما ينظر الولي في حالة الشبه. [إرطقي الشراح: ٣٨٣] وقنا: أول فكللة ولو عافنا، وآخرها ضمير مفعول منصوب، ووسطها أمر من ولى بمعنى. واليت: أي كنت موليا له.

ومن لم يحسن إلخ: التقيد به ليس بشرط، بل يجوز لمن يعرف الدعاء المعروف أن يقتصر على واحد مما ذكره [حاشية الطحطاوي: ٣٨٤] لا يقنت: لا في الركوع الذي تذكره به ولا بعد الرفع منه، ويسجد للمسهو. [إرطقي الشراح: ٣٨٥] لا يعيد إلخ: ظاهره أنه يحرم عليه إعادته؛ إتيانه بما ليس من الصلاة، وإن "شرح السديد" مراده من عدم إعادة الركوع أن صحة صلاته لا تنفذ. على إعادته؛ وليس المراد أنه مجموع من إعادته، والظاهر ما قلنا. [حاشية الطحطاوي: ٣٨٥]



ويسجد للسجدة لزوال القنوت عن محله الأصلي، ولو ركع الإمام قبل فراغ <sup>وتأخر الركعة</sup> المقتدي من قراءة القنوت، أو قبل شروعه فيه، وخالف فوت الركوع، تابع بإمامه، ولو ترك الإمام القنوت يأتي به المؤتم إن أمكنه مشاركة الإمام في الركوع، وإلا تابعه، ولو أدرك الإمام في ركوع الثانية من الوتر كان مدركا للقنوت، فلا يأتي به <sup>ركعة الثانية</sup> فيما سبق به، وبوتر الجماعة في رمضان فقط، وصلاته مع الجماعة في رمضان أفضل من أدائه منفرداً آخر الليل في اختيار قاضي خان، قال: هو الصحيح، وصحيح غيره خلافه.

وخالف الخ. وإن لم يلف فوت المشاركة في الركوع بفنت؛ جمعاً بين الواجبين. [أراقي الفلاح: ٣٨٥] فلا يأتي الخ. كما لو فت المسبوق معه في الثالثة أجمعوا أنه لا يفنت مرة أخرى في ما يقضيه، لأنه غير مشروع. [أراقي الفلاح: ٣٨٥] في رمضان فقط: قال في "المداية": عليه إجماع المسلمين. قال في "الفتح": لأنه نقل من رحمه، والجماعة في النقل في غير رمضان مكروهة، فلا نشاط تركها فيه، وفي بعض المباحث: قال بعضهم: لو صلاها جماعة في غير رمضان له ذلك، وعدم الجماعة فيها في غير رمضان ليس لأنه غير مشروع، بل باعتبار أنه يستحب تأخيرها إلى وقت تتم فيه الجماعة، فإن صبح هنا قدح في نقل الإجماع ثم بعد عدم تكرار الجماعة في الوتر في رمضان اختلفوا في الأفضل: في "تنوير القضي خان": الصحيح أن الجماعة أفضل، لأنه لما حاربت الجماعة كانت أفضل، وفي "الهاية" بعد حكاية هذا قال: واعتار علمائنا أن يوتر في منزله لا بجماعة، لأن للصحة لم يقتصروا على الوتر بجماعة في رمضان كما اجتمعوا على التواضع، لأن عمر بن الخطاب كان يؤمهم فيه في رمضان، وأن من كتب كتاب لا يؤمهم، وحصل هذا خلاف فعلي، وأنت علمت بما قدمناه في حديث ابن عباس في باب الوتر أنه يكثر أن يؤمر بهم.

ثم بين الضرر في تأخيره عن مثل ما صنع فيما مضى، فكما أن صلاة الجماعة بالفضل، ثم يبادي العطر في تركه أرحب سببها فيه، فكذلك الوتر بجماعة لأن البخاري فيه مثل البخاري في أنفل بعينه، وكذا ما نقله من فعل الخفاء بقيد ذلك، ففعل من تأخر عن الجماعة فيه أحب أن يصلي آخر الليل؛ فإنه أفضل كما قال: والي ضامون عنها أفضل، وعلم قوله بفتح "تواضعهم" آخر ما يتكلم عليه ونرا "فاخره لذلك، والجماعة فيه إذ ذلك معلومة، فلا يدل ذلك على أن الأفضل فيه ترك الجماعة من أحب أن يوتر أول الليل كما يعطيه إطلاق حواشي مولاه. [فتح القدير: ٩١/٤٠]

## فصل في النوافل

سنة مؤكدة ركعتان قبل الفجر، وركعتان بعد الظهر وبعد المغرب وبعد العشاء، وأربع قبل الظهر وقبل الجمعة، وبعدها بتسليمة، وندب أربع قبل العصر والعشاء وبعده، وست بعد المغرب، ويقتصر في الجلوس الأولى من الرباعية المؤكدة على التشهد، ولا يأتي في الثالثة بدعاء الاستفتاح بخلاف المندوبة، وإذا صلى نافذة أكثر من ركعتين، ولم يحسر إلا في آخرها صح استحساناً؛ لأنها صارت صلاة واحدة، وفيها الفرض الجنوبي آخرها، وكرد الزيادة على أربع بتسليمة في النهار، وعلى ثمان ليلاً، والأفضل فيهما رباع عند أبي حنيفة، .....

أقول: غير النوافل دون السنن؛ لأن النفل أعم؛ إذ كل سنة نافذة ولا عكس، وسئل في الشرع: فليس ما ليس بحرس ولا واجب ولا مستحب من العبادات، والسنة في الشريعة الطريقة للسلوك في الدين من غير اعتراض ولا عيب. [مرقي الفلاح: ٣٨٧] بعد الظهر وندب أن يضم بهما ركعتين مصر أربع. [مرقي الفلاح: ٣٨٨] وهو غير إن شاء جعلها بسلام واحد، وإن شاء جعلها صلاتين. [حاشية الطحطاوي: ٢٨٨] وبعد المغرب: ويستحب أن يطيل بقائه في سنة المغرب [مرقي الفلاح: ٣٨٩] وبعد العشاء أي، وركعتان بعد العشاء. [مرقي الفلاح: قبل الظهر: قال في التبرك: وقراء في كل ركعة نحواً من عشر آيات، وكذا في الأربع بعد العشاء. [حاشية الطحطاوي: ٢٨٩] الرباعية المؤكدة وهي التي قبل الظهر والجمعة وبعدها. [مرقي الفلاح: ٣٩١] بخلاف المندوبة: أي رباعيات مسبوقة باستفتاح وبعدها، ويسأل على التي يجتهد في ابتداء كل شفع منها. [مرقي الفلاح: ٣٩٢] وإذا صلى الخ أي وإذا صلى نافذة أكثر من ركعتين كما يصح وأنها، ولم يحس إلا في آخرها، فاعتبر بمساعده، وبه قال زمر، وهو رواية عن محمد، وفي الاستحسان: لا نفساء، وهو قوله أصبح عليه استحساناً؛ لأنها صارت مألوفة واحدة؛ لأن التصريح كما شرع ركعتين شرع أربعاً أيضاً، وفيها حرس الجلوس ثمها؛ لأنها صارت من ذوات الأربع، ويحذر ترك القعود على ترك ركعتين ساهياً بالسجود. ويجب العود إليه عند ذكره بعد القيام ما لم يسجد. [مرقي الفلاح: ٣٩٢]





ويستقل راكبا خارج المصر مؤميا إلى أي جهة توجهت دابته، وبني بسزوله لا يركبونه ونحو كان بالتوافل المراتبة، وعن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه يسير ليلة الجمعة إذا كان من غيرها، وإذا كان ليلة طويح الانكاء على شيء إن نعت بلا كراهية، وإن كان يغمر عن كبره في الظاهر لإساءة الأدب، ولا يمنع صحة الصلاة على الدابة بحاله عليها ونحو كانت في السرج والركابين على الأصح. ولا تصح صلاة ومما ذكره آخره

لما نسي بالإجماع  
ركبته صلى الله عليه وسلم

ويستقل راكبا أي هذا لا يقتضي على الدابة [إبراهيم المصنف: ١٠٠] خارج المصر يعني خارج المدينة بسبل خارج القرية وأما معنى إذا دخله منصرف قصر غرضه، وسواء كان مسافرا أو خرج لحاجة في بعض الأمور. [إبراهيم المصنف: ١٠٥] موضوعه الخ. هو سجد على سريره أو على شيء، ومع عدمه يكون عتلا فلا فائدة منه. ويجوز، ولا يبعد لأنه يفتاء برباطه السجود، لا يمكن ذلك، فإن الفرض قضاء فليس له الاتصال بالحاجة. [حاشية المصنف: ١٠٤] توجهت فالتوجه الخ. أي إلى أنه إذا نسي أن يركب الدابة فالتوجه هو الدابة لا يجوز تعدد الضرورة إلى ذلك، وفي رواية العبد في قوله "أعزب" وقوله "أما إذا قيل أن الصلاة على الدابة لا تصح بالحاجة، وإذ عثر صلاة الإمام صحيحة، وصلاة اليوم فائتة [حاشية المصنف: ١٠٤]

وبني مسبوقة الخ. أي إذا أصبح بطويح الانكاء أو قبل ذلك، ولا يركبونه أي إذا أصبح بركبته لا يركبونه: أي لا يجوز له أن يركب بعد ركوبه على ما مضى من صلاة الليل. [إبراهيم المصنف: ١٠٦] بالتوافل الرخصة المذكورة ونحوها من جهة القصر. [إبراهيم المصنف: ١٠٦] وإن كان غير الخ. أي وإن كان يتخذ غير ظهر الدابة في الظاهر لإساءة الأدب. بخلاف القعود بعد عذر بعد القيام فإنه لا كراهية فيه غير الأصح [المصنف: ١٠٧] وما في المصنف: ١٠٧]

ولا يمنع صحة الخ. أي حتى إذا كان على الدابة، وعليها دابة فليكن كذلك، وسواء كانت في سر جهاد في ركبتها تصح الصلاة، ولا تمنع هذه الحاجة من صحتها، قال في العدة: لأن الركوع والسجود إذا سقط مع التوجه ركبت الدابة، سقطت طهارة المكان، وهو ما قد أوتى، وفيه نظر لأنه يحترم حاله ولا يصح، ولا يجوز من سقوط شيء إلى حذاء مسافر ولا سالك، وما قد يحد من بعضه وأما قصر الكثير: إذا كانت الحاجة في موضع الطاهر أو الركنين أكثر من قدر الدابة لا يجوز الصلاة، وهو الذي استدل به الصلاة على الدابة بالصلاة على الأرض، وإن كان عامة الخصال على أحوال الضرورة.

## فصل في صلاة الفرض والواجب على الدابة

لا يصح على الدابة صلاة الفرائض والواجبات كالوتر والمنفذور، وما شوع فيه نقلاً  
 فأنفسه، ولا صلاة الجنازة، وسبعة قلبي آيتها على الأرض إلا لضرورة كخوف  
 لص على نفسه أو دابته أو نياحه لو نزل، وخوف سبع، وطين المكان، وجموح  
 الدابة، وعدم وجدان من يركبه لمعجزها، والصلاة في المحمل على الدابة كالصلاة  
 عليها، سواء كانت سائرة أو واقفة، ولو جعل تحت المحمل خشبة حتى بقي قراره  
 إلى الأرض كان بمنزلة الأرض، فتصح الفريضة فيه قائماً.

## فصل في الصلاة في السفينة

صلاة الفرض فيها وهي جارية .....  
 والركب

وما خرع فيه نقلاً إلخ: الكلام على حذف مضاف، أي ولا يصح قضاء من أنفسه بعد ما شرع به.  
 نلت آيتها أي لا يصح أداء سبعة نلت آيتها حال كون التالي على الأرض، ثم ركب الدابة احترق به  
 عما إذا نلت أية للسجدة حال كون التالي على الدابة، فإنما تصح عليها.

لضرورة. قال في "اختلاصة". أما صلاة العرض على الدابة بالغير محثرة، فيف عليها أي مستقل القبلة، ويصلي  
 الإمام إن أمكنه إيفاء الدابة، فإن لم يمكنه صلى أيضاً توجهت ولو مستندراً خلفه. [حاشية الطحطاوي: ٤٠٧]  
 وطين أي كوجود طين في المكان يوجب فيه الوح أو يبلطه أو يبلط ما يسط عليها، أما مجرد ندوة ولا يوجب  
 ذلك، والذي لا دابة له يصلي قائماً في الطريق بالإمام. [أراضي الفلاح: ٤٠٧]

وجموح الدابة أي إذا حاف الراكب جموح الدابة إن رن عنها، ولم يكد من يركبه عليها حار له الصلاة  
 عليها بالاتفاق، إلا نثره الإعادة بزوال العذر، وعدم وجدان إلخ. أي إذا لم يكد الراكب على الدابة من  
 يركبه على دابته إن نزل منها، ونفسه عاجزة عن الركوب عليها من غير إعانة أحد، فقد أداه ما ذكر من  
 قل هذا من صلاة الفرض والواجبات وغيرها. كالصلاة في التفاصيل التي عرفها الله. قائماً: كان لم يمكنه  
 القيام، ولا السجود على قاعدا.

قاعداً بلا عذر صحيحة عند أبي حنيفة بالركوع والسجود، وقالوا: لا تصح إلا من عذر، وهو الأظهر، والعذر كدوران الرأس، وعدم القدرة على الخروج، ولا تجوز فيها بالإجماع انقطاع، والمربوطة في جهة البحر <sup>لغة المصنف</sup> وتغيرتها <sup>لغة المصنف</sup> بالرياح شديداً كالتمائرة، وإلا فكانت واقفة على الأصح، وإن كانت مربوطة <sup>لغة المصنف</sup> بالنشاط لا تجوز صلاته قاعداً بالإجماع: فإن صلى قائماً وكان شيء من تسبئة على قرار الأرض صححت الصلاة، وإلا فلا تصح على المختار إلا إذا لم يمكنه الخروج، ويتوجه المصلي فيها إلى الثقلة عند انقضاء الصلاة، وكما استدلوا بها يتوجه إليها في حلال الصلاة حتى يشمها مستقبلاً.

## فصل في التراويح

التراويح

قاعداً: أي جاز كقول النفس قاعداً بلا عذر ولو كان قادراً على الخروج منها. [مرآة العباد: ٤٠٨] فيها إلى قدر على الركوع والسجود. [مرآة العباد: ٤٠٩] والمربوطة أي التسبئة التي ينطق بها في سجود البحر بالمراسي والمبان، ومع ذلك تغيرتها بالرياح تغيراً شديداً هي كالتمائرة فيما عداها من الحكم والاختلاف. وإلا فكانت واقفة. أي وإن لم يتحرك تسبئة المربوطة بالرياح تغيراً شديداً فهي كالتمائرة لوقوفها بالنشاط، وحكم الوقوف كما هو عليه.

فإن صلى قائماً أي إذا صلى في التسبئة المربوطة بالنشاط قائماً، وكان شيء من تسبئة على قرار الأرض صححت الصلاة. رآه العلامة علي السمرقاني [مرآة العباد: ٤٠٥] وإلا فلا تصح. أي وإن لم يستقر فيها شيء على الأرض، وما يصح الصلاة فيها [مرآة العباد: ٤٠٩] حتى الحمار وطير الغمامة والبهيمة. حركت الصلاة في المربوطة بالنشاط قائماً مطلقاً أي سواء استقرت أو لا [مرآة العباد: ٤٠٩] يتوجه إليها. وإذا عجز عن الاستعانة بحديث عن الصلاة. [مرآة العباد: ٤١٠] فصل في بيان صلاة التراويح، وبما لم يذكرها مع حسن التذكير في الوسائل فطالعت أكثر شعبيها، ولا اختصاصها بحكم من يرسل نسجاً والمواظرة، وهو الأداء بمساعة [المعجم الرائق: ١١٦/٢] التراويح جمع زروقة، هي في الأصل مصدر بمعنى الاستراحة، حيث نه الأرباع كعادتها، لا خصوصها، لا استمرارها، لا استراحة بعدها كما هو المذهب فيها. [المعجم الرائق: ١١٦/٢]

سنة للرجال والنساء، وصلاتها بالجماعة سنة كفاية، وفيها بعد صلاة العشاء، ويصح تقديم الوتر على التراويح وتأخيرها عنها، ويستحب تأخير التراويح إلى ثلث النبل أو نصفه، ولا يكره تأخيرها إلى ما بعدد على الصحيح، وهي عشرون ركعة بعشر تسليمات.

فمنه للروحاني طبع خاص، صرح الشيخ سيف الدين أروج، وهذه: «غفيري إن استجبت، فإني أوفى»<sup>١</sup> فقلت: قال القسوس: «استجب أن أجمع الناس» وهو يدل على أن الإجماع مستحب، وليس فيه دلالة على أن أروج مستحب، وإلى هذا ذهب بعضهم، فقال أروج: «سواء أداخمت أو لم أداخمت».

[illegible]

بعد صلاة العشاء اعلم أن في وقتها ثلاثة أحوال: الأول أن الشمس تله بحث لها قبل الغشاء وعندها وجب  
تواتر دعاءه الثاني أن وقتها ما يور العتاء إلى وقت التثاثة ما حثرت به الوصف وحرارة الخلاء تظهر فيها المير  
صلى الله عليه وسلم لصلى على القول الأول هي صلاة التراويح وبقي الأحرار لا، وفيما إذا عملها بعد البتة فعلي  
ش لا، وعلى الثالث هي صلاة التراويح، وتظهر فيها ذلك، فالتأثير من أن تروى عنها، ومن اشتبه لها بقوله  
تأثير بالحكمة، على الأول، يشغل الوقت، ثم يصلي ما دام من التراويح، وعلى الثاني، يستغل بالتروية العادة  
بشيء أن يكون التثاثة كاللثاني [الحجرات] ١٦/١٧

على التجمع. وقد عسيه: مكره: بالفتح مع التثنية، عسيت كما عسيت. [إبراهيم النجاشي: ١١٢] عسروك ركعة: جميع السجدة. [إبراهيم طنج: ١١٤] عسكته في فعله: هذا تعدد معناه فيكون، آخر السجدة: هكذا وهي المراسلة الاستوائية والجمعة. [سنة المصنف: ١١٥] عسقت نسلها: سرى على رأس كل ركعة، وبذرعها وحس على كل شفع، فالأصح أنه قد تعدد مرة وصحت وأخرته من كنهها، وبذرعها على آخر أربع، است من سلمة، فتكون عسرة ركعتين في الصحيح. [إبراهيم طنج: ١١٦]



ويستحب المجلوس بعد كل أربع بقدرها، وكذا بين الترويعة الخامسة والوتر، ومن ختم القرآن فيها مرة في الشهر على الصحيح، وإن ملّ به القوم قرأ بقدر ما لا يؤدي إلى تنفيرهم في المختار، ولا يترك الصلاة على النبي ﷺ في كل تشهد منها ولو ملّ القوم على المختار، ولا يترك الثناء وتبجيل الركوع والسجود، ولا يأتي بالدعاء إن ملّ القوم، ولا تقضى التراويح بقواتها منفرداً ولا بجساعة.

المجلوس إلخ: قيل: يعني أن يقول: والمستحب الانتظار بين الترويحين؛ لأنه استدراك لعل الحرميين وأهل التلبية كانوا يصلون بعد ذلك أربع ركعات فردى، وأهل مكة يطوفون فيها لسبوعاً، ويصلون ركعتي الطلوع، إلا أنه روي منه في إسناد صحيح: أنهم كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب، ربح لا يمنع أحداً من أنشط ما شاء، وإنما لا كلام في القدر المستحب بمجمعة، وأهل كل بلدة بالخيار يسبحون أو يهللون أو يتكلمون سكوتاً أو يصلون أربعاً فردى، وإنما استحسب الانتظار؛ لأن التراويح مأخوذة من الراححة فيعمل ذلك تحقيقاً لغير الاسم، وكذا هو متواتر.

[فتح القدير ٤/٨١] وكذا إلخ: أي وكذا يستحب المجلوس بقدرها. [إبراهيم الخليل: ٤١٤]

مرة إلخ: اعلم أن المجهور على أن السنة الحتم مرة، فلا يترك لكس القوم، ويحكم في الليلة السابعة والعشرين؛ لكثرة الأعمار أقام ليلة القدر، ومربعين فضيلة، وفي كل عشر مرة أفضل. [البحر الرائق: ١٢٠/٤]

بقدر ما لا يؤدي إلخ: وفي "مختلقات الترتيل" أنه يقرأ في كل ركعة عشر آية، وهو الصحيح؛ لأن السنة فيها الحتم؛ لأن جميع عدد الركعات في جميع الشهر ست مائة ركعة، وجميع آيات القرآن ستة آلاف. [البحر الرائق: ١٢٠/٢]

في المختار: وفي "المعنى": والمتأخرون كانوا يفتنون في زماننا بثلاث آيات قصار أو آية طويلة حتى لا يمل القوم، ولا يلزم تعطيلها، وهذا حسن؛ فإن الحسن روي عن أبي حنيفة: أنه إن قرأ في المكتوبة بعد لفاتحة ثلاث آيات فقد أحسن ولم يسن، هذا في المكتوبة فما ظنك في غيرها. [البحر الرائق: ١٢٠/٤]

ولا يترك الصلاة إلخ: لأن الصلاة على النبي ﷺ سنة مؤكدة عندنا، وفرض على قول بعض المتقدمين، ولا يصح بدولها، ويحتمل من المدحمة وترك الترتيل وترك تدقيق الأركان وغيرها كما يعمل من لا خشية له. [إبراهيم الخليل: ٤١٥] ولا يترك إلخ: إما كان أو مقتداً أو منفرداً. [حاشية مصححنا: ٤١٦]

## باب الصلاة في الكعبة

صح فرض ونفل فيها، وكذا فوفها وإن لم يتخذ ستره، لكنه مكروه؛ لإساءة الأدب باستعماله عليها، ومن جعل ظهره إلى غير وجه إمامه فيها أو فوفها صح، وإن جعل ظهره إلى وجه إمامه لا يصح؛ وصح الاقتداء خارجها بإمام فيها والباب مفتوح، وإن تحلقوا حولها وإمام خارجها صح إلا لمن كان أقرب إليها في جهة إمامه.

لإساءة الأدب؛ بعيداً عن الكراهة لنفسه. [حاشي الطحاوي: ٤١٧] ومن جعل الخ أي ومن جعل ظهره إلى غير وجه إمامه فيها أو عرفها ما كان وجهه إلى ظهر إمامه أو ظهره إلى جنبه، أو ظهره إلى ظهر إمامه، أو جنبه إلى وجه إمامه، أو جنبه إلى غير جنبه، أو وجهه إلى وجه إمامه صح اقتداءه في هذه الصور الأربع، إلا أنه يكره إذا قابل وجهه وجه إمامه، وليس بينهما حائل. [إمامي الفلاح: ٤١٧] وإن جعل ظهره الخ تصحيح مما علم المتأخر من السابق لإيضاح الحكم، وذلك لفضله على إمامه. [إمامي الفلاح: ٤١٨] فيها أي في حوزها سواء كان معه حصة منها أو لم تكن. [إمامي الفلاح: ٤١٨] والباب مفتوح. بقيد فتح الباب اتفاقاً. فإذا صح استلج وإنشأ مطو لا مسح من صحة الاقتداء. [إمامي الفلاح: ٤١٨] إلا لمن كان الخ أي صلى فيه صلاة حول الكعبة، وتحقق حوله والإمام في جانب من حوائرها صح صلواتهم كلها، ولكن لا يصح صلاة من كان في جهة إمامه وهو أقرب إليها من إمامه مثلاً كذا المثلوم مثلين في البعد من الكعبة ثبت كان الإمام بقدر درعين من الكعبة، وبعضهم بقدر ذراعين، وبعضهم بقدر ذراع واحد. وبعضهم بقدر ثلاثة أذرع مصاعداً مثلاً، صح صلواتهم جميعاً، لكن لا يصح صلاة من كان بقدر ذراع وهو في جهة الإمام.

## باب صلاة المسافر

أقل سفر تنصّر به الأحكام مسيرة ثلاثة أيام من أقصر أيام السنة يسير وسط مع  
(ممن نزل قصر صلاة)  
 الاستراحات، والوسط سير الإبل ومشي الأقدام في البر، وفي الجبل بما يناسبه، وفي  
أي من ذلك  
 البحر اعتدال المريح، .....

المسافر: علم أن السير على ثلاثة أقسام: سفر طاعة: كالجهاد، وسفر مباح: كالجارة، وسفر معصية:  
 كنطع الطريق، والأولان مباحان للمعصية متفقاً، وثالثها لا يجوز فكذلك عبثاً، خلافاً لما ذكرنا في التلخيص، وأحمد، وإمام  
 فتاوى سفر المعصية لا يفيد الرحمة. [حاشية الطحاوي بحذف وزيادة: ٤٦٩]

ثلاثة: هذا التقدير للمسافر الذي يقصر فيه الصلاة، ويباح فيه الفطر، ويمسح فيه أكثر من يوم وثلاثة، ويسقط به  
 الأصح، وأما أصبح لثلاثة الجمعة والجمعة، وتعيين والجمعة، وتخييع للتفعل صلى الله عليه وسلم، ولاستحباب الفرحه بين  
 نسائه، فلا ينقل هذه الثلاثة. [حاشية للطحاوي: ٤٦٩] أيام: قدر بالأيام دون المراحل والفراسخ، وهو الأصح.  
 [مرافق الفلاح: ٤٦٩] يسير وسط: غلو أسرع برسه فقطع ما يشطع بالسبب الوسيط في ثلاثة أيام في أقل منها  
 قصر، وكما إذا سار فيها سيراً عادوا للعادة، وصرح في "التبيين" أنه يكفي في تقدير المسافة مائة المد كدرة  
 بطنه الفطر، ولا يشترط التحير. [حاشية الطحاوي: ٤٦٩]

مع الاستراحات: فيسقط للمسافر فيه للأكل والشرب وقضاء الضرورة والصلاة، ولأن أكثر التفسير حكم كنه،  
 فإذا مرّح فاصداً عملاً، وبكر في اليوم الأول وسار إلى وقت الزوال حتى بلغ الرحلة، فسقط هذا للاستراحة  
 وبات بها، ثم بكر في اليوم الثاني وسار إلى ما بعد الزوال ونسول، ثم بكر في الثالث وسار إلى زوال فبلغ  
 المقصد، قال شمس الألفة السرخسي: الصحيح أنه مسافر [مرافق الفلاح: ٤٦٩]

وفي الجبل إلخ. أي وبهر السير الوسيط في الجبل بما يناسبه، لأنه يكون حموداً ومبرحاً ومضيقاً ووزيراً فيكون  
 مشي الإبل والأقدام فيه دون سهرهما في السهل، فإذا قطع بذلك السير مسافة ليست بعدة من أشد أيام ووزر.  
 بعد الزوال، احتسب به على نحو ما قدمت، يوماً، فإذا بات ثم أصبح وفعل كذلك إلى ما بعد الزوال، ثم نزل، كان  
 يوماً ثانياً، ولا يعتبر أحصل السير، وهو سير شريد، ولا أبطأ لمسير، وهو مشي شحطة التي يجرها للدواب، فإن  
 حير الأمور لمساعدتها، وهو ما سير الإسر والأقدام. [مرافق الفلاح: ٤٦٩]

وفي البحر أي وفي البحر يعتبر اعتدال المريح على أقصى به، فيسقط إلى المسافة كم تسير في ثلاثة أيام ولها  
 عند استواء المريح بحيث لم تكن ماضية ولا هادئة، فيجعل ذلك أصلاً، فإذا سار أكثر اليوم به كان ككله وإن  
 كانت المسافة دون ما في السهل. [حاشية الطحاوي ومرافق الفلاح: ٤٦٩]

فيقصر الفرض الرباعي من نوى السفر ولو كان عاصياً بسفوره إذا جاوز بيوت مقامه وجاوز أيضاً ما اتصل به من فئانه، وإن انفصل الفناء بمزرعة أو قدر غلوة لا يشترط مجاوزته، والفناء: المكان المعد لمصالح البلد كركض النوايا ودفن الموتى. ويشترط لصحة نية السفر ثلاثة أشياء: الاستقلال بالحكم.....

فيقصر الخ: المراد وجوب القصر حتى لو أتم نية أم، ونهت بالعرض، لأنه لا قصر في النور والسن، وقد الرباعي؛ لأنه لا قصر في الفرض الثاني والثالثي، والركعات المفروضة حال الإقامة مبيعة عشر، وحال السفر إحدى عشر، [البحر الرائق: ٦/٢]، وإن كان في حال نسو وقرار، وتسن بأن بالسن، وإن كان مسافراً أو حائفاً فلا يأتي حال وهو المختار، [مرآتي الفلاح: ٤٦٢]

من نوى السفر: أي قصد قصداً جازماً، ولابد من قصد فعل الصلاة، حتى لو انتزع الصلاة في قبضة حال الإقامة في طرف البحر، فقلها لربيع غزى السفر، يتم صلاة القيمة عند أبي يوسف؛ لأنه اجتمع الموجب للإتمام وما يمتعه، فرجحا الموجب احتياطاً، والرد القصد لغرض، حتى لو قصد صبي مسافة سفر فلع ذيل برغ القصد يوم، لا يقصر، بخلاف الكافر إذا أسلم بناءً على أن نية الكافر إنشاء سفر مستمرة بخلاف الصبي، ولا يعتبر القصد ما لم يتصل به عمل سفر، ولو لم يقصد لا يكون مسافراً ولو طاف الدنيا جديداً، فلو قصد السياحة أو ذهب صاحب جيش لطلب عدو، لو ذهب لطلب أبق أو غريم ولم يقصد أين يدركه، ثم في النطام وفي موضع المكث وإن طالت المدة، كما في الرجوع فإن كملت مدة سفر قصر، وإلا لا، [حاشية الطحطاوي بحذف: ٤٦٢]

عاصياً بسفوره: لأن سفر لطلب الزنا أو فصع فطري، ولو طرأ عليه قصد المعصية بعد إنشاء السفر فإنه يترخص بالاختلاف. واعلم أنه يكون عاصياً بقصد فعل المعصية، سواء وجدت منه المعصية بالفعل أم لا، [حاشية الطحطاوي: ٤٦٣] جاوز الخ: أطلق في المجاوزة، فالمعصية من تلك التي عرج منه، ولا يعتبر مجاوزة هذه شدته من الجانب الآخر، فإن كانت في الجانب الذي عرج منه شقة منفصلة عن المعصية، وفي القديم كانت متصلة بالمعصية لا يقصر فصلاة حتى يجاوز تلك الشقة، [البحر الرائق: ٣/٢]، بيوت مقامه: غير الجامع؛ ليعود اشتراط مجاوزة الكل، فدخل فيه عملة منفصلة وفي القديم كانت متصلة؛ لأنها تعد من المعصية، [حاشية الطحطاوي: ٤٦٣]

وجاوز أيضاً: أي، ويعتبر أن يكون قد جاوز أيضاً ما اتصل بمقامه من فئانه، كما يشترط مجاوزة بيته وهو ما حول المدينة من بيوت ومسكن، فإنه في حكم المعصية، وكذا القرى المتصلة ببعض المعصية بشرط مجاوزتها في الصحيح، [مرآتي الفلاح: ٤٦٢] قدر غلوة: من ثلاث مائة خطوة إلى أربع مائة، [مرآتي الفلاح: ٤٦٣] الاستقلال بالحكم: أي الأفراد بحكم، بدنه بحيث لا يكون تابعاً لقوة في حكمه، [حاشية الطحطاوي: ٤٦٤]

والبلوغ وعدم نقصان مدة السفر عن ثلاثة أيام، فلا يقصر من لم يجاوز عمران مفاهاً،  
أو جاوز وكان صبيًا، أو ذهب لم ينو متبوعه السفر كالمرأة مع زوجها والعبد مع مولاه  
واخذني مع أموره، أو جاوزا دون الثلاثة، وتعتبر في الإقامة والسفر من لأصل دون  
التبع إن علم نية المتبوع في الأصح، والقصر عزيمة عندنا، فإذا أتم الرابعة وقعد  
الفعود الأول **صحت صلاته مع التكرار، وإلا فلا تصح،** إلا إذا نوى الإقامة بما قام  
لثلاثة، ولا يزال يقصر حتى يدخل مصره أو ينوي إقامته نصف شهر ببلد أو قرية،  
أو غيرهما.

فلا يقصر. شرع في اختراجه أربع على الشروط الأربعة من العزرة والاستقرار والبلوغ وعدم نقصان المدة،  
فما انقصر لمن لم يجاوز العمران، نعم يجوز، وفي شرط يقصر، وعاد القصر لصحة عدم بلوغه، وعدم  
انقضاء المدة، لعدم استقلاله بالحكم، فإنه تابع لشويعه ولا حرة لبيته، وعاد القصر لمن نوى أقل من صلاة السفر  
نقصان المدة كالمرأة مع زوجها، أو غيبه بما إذا أوقفها معجل نهره، وإن لم يوفها لم تكن بيعة  
له، ولو دحل بها، لأنه يجرها معه من الوطء والإسواح يلزمه عند أبي حنيفة بغير إمرائي ففلاح [١٢٦/٢]  
والعقد مع الخ. أطلقه، وهو يقيد بحزب الكتاب، فمثل أنه لو كان والمسافر، وأما لكتاب الفقه في "المسافر"  
[١٢٦/٢] يعني أن لا يكون بداً، لأن له التسعة عشر يومًا للمدى.

إن علم نية الخ. فلا يزمه الإتمام عند الأصل الإقامة حتى يعلم، وهل يجب عليه تسليماً من التنبؤ أم لا؟  
والظاهر الأول. **صحت صلاته** أما التسعة فلو جرد العرض في محله، وهو الحبري على الركعتين، ونقص  
الركعتين نصفه، وإذا التكرار فلتأخير الركعتين، وهو السلام من محله وإن كان عاماً، فإن كان سهلاً يسهل  
للسهولة، وترك واجب القصر، وترك فتح المغل، وحلقة بالعرض، وكل ذلك لا يجوز. **ولا فلا تصح** أي وإن  
لم يكن قد سمر، فلو تشهد عمر. وأبو الركعتين لأدلين فلا تصح صلاته، لثبوته فرضه المعلوم في محله  
واستلزامه فعله بالعرض قبل كتابه. إمرائي ففلاح [١٢٦/٢]

حتى يدخل مصره. أطلق في دخول مصره، فمثل ما إذا نوى الإقامة به أو لا. [المسافر إمرائي] [١٢٦/٢]  
ينوي إقامته أطلق لثبوت، فمثل الحكمية كما هو أصل الحاج إلى الشام، وعلم أن الإقامة إذا خرج بعد خمسة  
عشر يوماً، وعدم أن لا يخرج إلا معهم، لا يقصر؛ لأنه كذا نوى الإقامة، وحمل ما إذا نوى في حلال الصلاة في  
الوقت فإنه يتم، سواء كان في أوطان أو أوسطها أو في غيرها، وسواء كان منظر أو مقنن أو مدرراً أو  
مسوقاً، وبه نصف شهر، لأن نية إقامة ما دونها لا توجب الإقامة، وعيد ببلد أو قرية؛ لأن نية الإقامة لا تسح  
في غيرها، ولا تصح في دياره ولا حريمه ولا غير ولا سبعة. [المسافر إمرائي ففلاح] [١٢٦/٢]

وقصر إن نوى أهل منه أو لم يبر وفيه منبر، ولا تصح نية الإقامة ببلدين لم يكن  
 المبيت بإحداهما، ولا في مفازة بغير أهل الأخية، ولا لعسكرنا ببلد الحرب، ولا بدارنا  
 في محاصرة أهل البني، وإن اقتدى مسافر بمقيم في الوقت صح وأكفأ أربعاً، وبعده  
 لا يصح، وبعكسه صح ميهما، ونائب للإمام أن يقول: انموا صلحكم، فإني مسافر،  
 وينبغي أن يقول ذلك قبل شروعه في الصلاة، ولا يقرأ المقيم فيسا ينمعه بعد قراء الإمامه  
 للمسافر في الأصح، وفائدة السفر والحضر تقضي ركعتين وأربعاً، والمختار فيه آخر  
 الوقت، ويطلق الموضع الأصلي مثله فقط، ويطلق وطن الإقامة مثله وبالسفر وبالأصلي.

أهل الأخية هم الأعراب والمزمار، وذكرنا أنهم يسكنون الأطراف، وقد شهدنا أن غزوهم له نوى الإقامة، وهو لا يسكن  
 مبيتاً عند الإسم، وهو الصحيح، [حاشية الطحاوي شعبة] ١٢٦ | ولا لعسكرنا إلخ أي ولا تصح نية الإقامة  
 لعسكرنا في دار الحرب، ولو حاصروا مصر أو سجستان أو غيرها من الثغور والمغارات [أمرني الفلاح ٤٦٦] ثم من  
 حاشية المتن: وموت الإقامة في موهبة، ص ١٠٠، و١٠١ [حاشية الطحاوي ١٢٦]

ولا بدارنا، أي ولا تصح نية الإقامة لعسكرنا في دارنا حال كونهم محاصرين أهل البني، والمعاذ قوم خرجوا عن  
 طاعة الإمام خلق جاورهم على آخر، ولا يحكم بفسخه بالانقضاء لأنهم متصكون بشبهة وإن كانت فاسدة،  
 فإن لم تكن من شبهة لم يفسخ [حاشية الطحاوي وماتى الفلاح ٤٦٦] وبعده لا يصح، أي بعد خروج  
 الوقت لا يصح استدعاء الماء بالمقيم، تنبيه الخليل ١٢٥ | وبعكسه صح إلخ أي بعكس ما ذكره من قضاء  
 للمسافر بعدم حاله في الوقت، وهو قوله: والمسافر [تنبيه الخليل ١٢٦]

ولا غراً طلبه إلخ، ثم إذا سئل المقيم هل يصح له السفر وفرج الإمام المأمور من صلواته، يقوم بالقيام والركعة ما  
 بقى من صلاة، ولكنه لا يقرأ حلقه في الأصح، وقال بعض المشايخ: لا يصح له السفر، [حاشية الطحاوي ١٢٨]  
 وفائدة السفر والحضر إلخ، فيه ثم وبشر أي فائدة السفر نفس ركعتين، وفائدة الحضر نفس أربعاً  
 [تنبيه الخليل ١٢٩] والمختار إلخ أي لم يشر في وجوب الأربع أو ترك ركعتي آخر الوقت، بل كان آخر الوقت  
 مسافراً ركب عليه ركعتين، وإن كان مقيماً لم يركب عليه أربع، [تنبيه الخليل ١٣١]

ويطلق إلخ، أي يعمل فريضة الأسماني بالمطل الأصلي، وهذا إذا انتقل من الأول بأهله، ثم إذا لم ينتقل بأهله  
 ولكنه استحدث أهلاً ببلده أخرى فلا يطلق ويطلق الأول، وفائدة: "فقط" أي لا يشاء السفر ولا يوطن  
 الإقامة، وكلامه لا يطلق به الأصلي، وفائدة: "وطن الإقامة مثله" أي يوطن الإقامة موضع الإقامة،

والوطن الأصلي: هو الذي ولد فيه، أو تزوج، أو لم يزوج وقصد التحيش لا الأثر حال عنه، ووطن الإقامة: موضع نوى الإقامة فيه نصف شهر عد فقهه، ولم يعتبر المحققون وطن السكنى، وهو: ما ينوي الإقامة فيه دون نصف شهر.

ـ وقوله: "المسافر والأصلي" أي وبعض إنشاء السفر والوطن الأصلي، فائدة هذه الأوصاف أن يتم صلاته فيها إذا دخلها، وهو مسافر قبل أن يدخل.

وإذا اعتبر العلم أن غايته الشايح قسموا الأوصاف على ثلاثة: وطن أصلي، وهو موطن الرجل أو البلد الذي نأخر فيه، ووطن الإقامة وهو البلد الذي ينوي إقامة خمسة عشر يوماً، ويسمى وطن سفر، ووطن السكنى، وهو البلد الذي ينوي الإقامة أقل من خمسة عشر يوماً، والمحققون يسمون هذا إلى الوطن الأصلي ووطن الإقامة، ولم يعتبروا وطن السكنى وهو الصحيح، لأنه لم يثبت في الإقامة، بل حكم المسافر به دون إقامة شرح الحديث.]





وإن تعسر العود أو ما مستظفاً أو علي حنيه، والأول أولى، ويجعل تحت رأسه  
منه من (١٤) على قدر وسادة يصبّر وجهه إلى القبلة لا السماء، وينبغي نصب ركبتيه إن قدر حتى لا يمدح  
أي لا إلى السماء، القصر إلى القبلة، وإن تعذر الإيلاء أخرت عنه ما دام بينهم الخصاب، قال في الهداية: مو  
 انصحيح، وحزم صاحب "الهداية" في "التحسين والمريد" بسقوط القضاء إذا د  
 عجز عن الإيلاء أكثر من خمس صلوات وإن كان يفهم الخطأ، وصححه قاضي  
 خان، ومثله في "المحيط"، واختاره شيخ الإسلام وفخر الإسلام، .....  
مروءه زاده

وإن تعسر فتم يقبل عليه مك أو مستند إلى حائط أو غيره بلا سرور. [مرآة الملاح: ٤٢٧] وأما إذا عجز  
 على الانكباء فغيره فلا يلزمه. [حاشية الطحطاوي: ٤٣٠] والأول أولى. اعلم أنه في مسألة ثلاثة أقوال: أظهرها:  
 أنه لا يجوز بين الاستلقاء والاضطجاع، وهو جواز، ككتب مشهورة كـ "الهداية" وشرحها، ثانياً: أن الاستلقاء  
 إذا تجاوز إذا عجز عن الاضطجاع كمنع الضيق، ثانياً: أن الاضطجاع إذا تجاوز إذا عجز عن الاستلقاء.  
 [حاشية الطحطاوي ٤٣٢] أي القصد: قيد به، لأن ما ذكره من القولين إلى القلة مذكور لعدم على الاستماع عنه.  
 أخرت عنه إخراج العلم أن المسألة على أربعة أوجه، إن دام به العجز ست صلوات وهو لا يقبل سقط عنه  
 القضاء (جماعاً) وإن كان قس وهو يقبل فصي (جماعاً)، وإن دام ست صلوات وهو يقبل أو أقل وهو لا يقبل.  
 ففيها اختلاف الشيوخ، منهم من قال: يلزمه القضاء، وهو اختيار صاحب "الهداية"، ومنهم من قال: لا يلزمه  
 وهو اختيار ليردوي الصغير. [حاشية الطحطاوي ٤٣٣]

وصححه قاضي خان، واستشهد قاضي خان بما عجز عن تحريك يمينه ففعلت يده من الرقبتين أو جلاء من الساقين  
 لا صلاة عليه، ودفع بأن ذلك في الصلوات يتيقن استفادته إلى الموت. وكلاماً فيما إذا دبح المريض بعد ذلك لا يجب  
 إذا مات قبل القدرة على القضاء، فلا يجب عليه ولا الإيلاء به كمنسافر والمريض إذا أقصر في رمضان ومات قبل  
 الإقامة والصحة، ومن تأمل تحليل الأضغاث في الأصول لم يجد شيئاً في أنه مشهور، وأمر جماعة لمروءه قضاء  
 كل شهراً وكذا الذي حزن أو أغمى عليه أكثر من صلاة يوم لا يصح فيها نوعاً بقضي. اقتدع في دفعه  
 إيجاب القضاء على هذا المريض إلى يوم وإليه، حتى يلزم الإيلاء به إن قدر عليه بطريق. وسقوطه إن رقد، ثم  
 ركنه عن بعض المشايخ: إن كانت الفرائض أكثر من يوم وإليه لا يجب عليه قضاء، وإن كانت أقل وجب،  
 فدل في الباب: وهو الصحيح. [صح نقاه: ١٥٥]

وقال في "الظهيرية": هو ظاهر الرواية، وعليه الفتوى، وفي "المخلاصة": هو المختار، وصححه في "المنهاج" و"البدائع"، وحزم به الولوالحي <sup>رحمته</sup>، ولم يلزم بعينه وقنيه وحاجبه، وإن قدر على القيام وعجز عن الركوع والسجود صلى قاعداً بالإيماء، <sup>أي لم يصح له</sup> وإن عرض له مرض يمنعه مما قدر، ولو بالإيماء في المشهور، ولو صلى قاعداً يركع ويسجد فصحح بيني <sup>وسئل في ولو لم يأتها بالأيام</sup> ولو كان مؤمناً لا، ومن جن أو أغشى عليه خمس صلوات قضى، ولو أكثر لا.

### فصل في إسقاط الصلاة والصوم

إذا مات المريض ولم يقدر على الصلاة بالإيماء لا يلزمه الإيماء بما وإن قلت، وكذا الصوم إن أفطر فيه المسافر والمريض وماتا قبل الإقامة والصحة، ..... <sup>أو أمانها</sup> <sup>ومنه</sup>

ولم يلزم بعينه: وقال زفر <sup>رحمته</sup>. يومئ بعينه وقليه، وإذا صح بعينه، وذكر في "المخلعات": قال زفر <sup>رحمته</sup>. يومئ بتأجيل أولاً، ثم به من الرأس، فإن عجز فيالصين، فإن عجز فيقبه، وقال الشافعي <sup>رحمته</sup> بعينه وقليه، وقال الحسن <sup>رحمته</sup> بحاجبه وقليه، ويهد إذا صح، وعن أبي يوسف <sup>رحمته</sup> أن المريض إذا عجز عن الإيماء بالرأس يومئ بعينه ولا يومئ بقلبه، وسئل عبد الله عن ذلك فقال: لا أشك أن الإيماء بالرأس يجوز، ولا أشك أن الإيماء بالقلب لا يجوز، وأشك في الإيماء بالعين أنه هل يجوز؟ [كفاية: ١/٥٩٦]

صلى قاعداً بالإيماء: وهو أفضل من إيماء قائماً. وإن عرض: بعد ما فتح صلاته قائماً. بما قدر: يعني قاعداً يركع ويسجد، ومحمداً إن تعذر أو مستغنياً إن لم يقدر، [المحرر الرائق: ١/١٨٥] ولو كان مؤمناً: أي لو كان يصلي بالإيماء فصحح لا بيني. [المحرر الرائق: ١/١٨٥] ومن جن إلخ: أي ومن أهمل بالحنون بعد عرض صلاتي أو أغشى عليه ولو بفرج من سبع أو أغشى واستمر به خمس صلوات، قصى تلك الصلوات، ونو كانت أكثر بأن خرج وقت السادسة لا يقضى ما فاتته. [مرئى الفلاح يتصرف: ٤٣٥]

ولو أكثر لا: أي ولو جن مسلم أكثر من خمس صلوات أو أغشى أكثر من خمس صلوات لا يقضى ما فاتته من الصلوات. وكذا الصوم: أي وكذا لا يلزم الإيماء بلدية الصوم إن إلخ.

وعليه الوضوء بما قدر عليه وبقي بدنته، فيخرج عنه وفيه من ثلث ما تركه للصوم كل يوم والصلاة كل وقت حتى الوتر نصف صاع من بر أو قيمته، وإن لم يوص وتبرع عنه وفيه جاز، ولا يصح أن يصوم ولا أن يصلي عنه؛ وإن لم يف ما أوصى به عما عليه يدفع ذلك المقدار للفقير، فيسقط عن الميت بقدره، ثم يهبه الفقير للموتى ويقضه، ثم يدفعه للفقير، فيسقط بقدره، ثم يهبه الفقير للموتى ويقضه، ثم يدفعه للموتى للفقير، وهكذا حتى يسقط ما كان على الميت من صلاة وصيام، ويجوز إعطاء فدية صلوات لأحد حنة بخلاف كفارة اليمين، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وعليه الوضوء: أي من نصري رمضان ولو بغير عرس. (مرقي الفلاح: ١٢٨) أي إذا لم يمسح، وإن لم يترك ماء من أيام الحر وقد قصر بقدر قدر الإحصاء، جميع ما أفطروه وفيه أي من له التصرف في ماله لوزنه أو ماله. (مرقي الفلاح: ١٢٧) نصف صاع إلخ. عرس أن تصاع صاعون حجري؛ وكان يستعمل على عهد علي الصلاة والسلام، وعرضي وكان على عهد حجاج؛ فلا يؤكل. فدية: حصة أرطاب؛ وثلث رطل، وثلثي ثمانية أرطاب، وأرطاب مكيه الأول ونصفه أيضاً عشرون استبرأ بكسر الأول، والإسبر: أربعة مثاقيل ونصف مثقال، والمثقال: عشرون فوطاً، والفوط: خمس شعرات.

أو قيمته. وهي أفضل من دفع حاجات الفقير. (مرامي الفلاح: ١٢٨) وإن لم يف إلخ. (سوق بني) وسقوط البناء علامته (نحرم) أي وإن وبق ما أوصى به الميت عما وجب عليه من فدية، أو لم يكف ثلث ماله، أو ما يوصى به، وأما أحد فتخرج بفيل لا بكسي. فحمله لأراد: دفعه إلى من خیر ما عليه أن يدفع ذلك المقدار ليس بعد القدرة شيء من صيام أو صلاة أو غيره. ويعطيه للفقير بقصد إسقاط ما يرد عن الميت، فيسقط عن الميت بقدره، ثم يدفعه به الفقير للموتى أو لأحد من أهله، وهكذا ثم يدفعه للموتى به لفقير بجهة الاستغناء منه عما به عليه الميت إلخ. (مرامي الفلاح: ١٢٩) بخلاف كفارة اليمين لا يتم أن يعطى لشخص واحد في يوم واحد، أكثر من نصف صاع

## باب قضاء الفوائت

الترتيب بين الفائتة والوقفية وبين الفوائت مستحق، ويسقط بأحد ثلاثة أشياء:

ضيق الوقت المستحب في الأصح، والنسيان، وإذا صارت الفوائت متساوية الوقت،  
ولا يمتنع العمل

فإنه لا يعد مسقطاً وإن لم ترتبه، ولم يعد الترتيب يعودها إلى الفلّة، ولا بقوت حديثه  
للترتيب وحده

قضاء الفوائت: لم يقل المروكّن، فقد بالمؤمن حيناً، لكن ظاهر حكم المسلم أن لا يترك الصلاة وإنما يقوم من غير قصد لغرض، [حاشية فطحطوي: ٤٤٠] الفائتة: أي غائبة، وهي ما دون ست حملات. [مرافق الملاح: ٤٤٠] والوقفية: أراد بها الوقفية المتسع وقتها مع تذكر الفائتة؛ لأن التي ضاقت وقتها تعدم على الفائتة ويسقط الترتيب، وقدما تذكر الفائتة؛ لأن الترتيب يسقط بالنسيان، وتعاد بذكره الترتيب في الفوائت والوقفية لزوم القضاء، وهو ما عليه الجمهور، وقال الإمام أحمد: إذا تركها عمداً بغير عذر لا يلزم قضائها؛ لكونه صار مرتد، ولم تعد لا يؤمر بقضاء ما تركه إذا قاب. [حاشية الطحطاوي: ٤٤٦]

صحيح، أي يسقط الترتيب بصين وقت المكثرة وتفسير ضيق الوقت: أن يكون الباقي منه لا يسجد معه عدد الشروع في نفس الأمر لا نصب طه، حتى لو طعن صيفه مسمى لوقفية، مما فرغ منه كد به سعة مطلق ما أتاه. [بحر الرائق: ١٣٨/٦] الوقت: مثله: لم تشتغل بقضاء أظهر يقع العصر أو بعده في وقت الشروع، فيسقط الترتيب في الأصح، والعمدة لعنقه عند الشروع، فلو شرع في الوقفية متذكراً للفائتة وأطالها حتى ضاقت الوقت، لا يجوز إلا أن يغطيها، ثم يشرع فيها. [مرافق الملاح: ٤٤٦]

المستحب: وقع الاختلاف بين اعتبار أصل الوقت في التصويب وبين اعتبار مسح، وسبب الطحطاوي الأكبر إلى أي حيفه وأي يرسد، والثاني إلى محدد كما في "الذخيرة"، والعمدة يظهر فيما لو ذكر في وقت العصر أنه لم يصل الظهر. وسلم أنه أو اشتغل، الظاهر يقع قبل التتميم ويقع لحصر ثم بعضها فيه، فعلى الأول يصلي الظهر ثم العصر، وعلى الثاني يصلي العصر ثم الظهر بعد الغروب. [البحر الرائق: ١٣٩/٢]

ولم يعد إلخ: أي لم يعد وجوب ترتيب عود الفوائت إلى الفلّة بحسب القضاء، حد سقوطه بتركها، كما إذا ترك رجل صلاة شهر مثلاً، ثم قضاها لا صلاة، ثم صلى الوقفية ذكرها، فإنها صحيحة؛ لأن المسافر قد نلّش فلا يشتغل بالعود، كبناء الغليل إذا نحس فدخل عليه الماء عازي حتى كثر ومال، ثم عاد إلى الفلّة لا يعود نفساً. [البحر الرائق: ١٤٤/٢] ولا بقوت إلخ: أي ولا يعود الترتيب أيضاً بعوت صلاة حديثه تركها بعد نسيان ست فمرة، ثم تذكرها على الأصح في الصورتين. [مرافق الملاح: ٤٤٤]

بعد ست قديمة على الأصح فيها؛ فلو صلى فرضاً ذاكرة فائتة ولو وتراً فسد فرضه  
فساك موقوفاً، فإن خرج وقت خامسة مما صلاه بعد التروكة ذاكرة فاضحت  
جميعها، فلا تبطل بفضاء التروكة بعده، وإن قضى التروكة قبل خروج وقت الخامسة  
بصل وصف ما صلاه متذكراً فيها وصبر نقلاً، وإذا كثرت القنات يحتاج لتعيين  
كل صلاة فإن أراد تسهيل الأمر عليه نوى أول ظهر عليه أو آخره، وكذا الصوم من  
رمضانين على أحد تصحيحين مختلفين، ويعذر من أسلم بدتر الحرب بحمله التراجع.

بعد ست قديمة الخ. قوله كلامه أيضاً أنه لا فرق بين القنات القديمة والحديثة، حتى لو ترك صلاة شهر فصلاً  
ثم أبطل عن الصلاة، ثم تراء حادثة واحدة، فإن التوبة حلت مع التذكر لعلة واحدة لا صحتها، بل أدوات  
التقديرة، وهي كذا، حسب جيد الترتيب. [سبح الرائق: ١٤٢/١، ١٤٤] على الأصح، وقيل لا بد من عدد  
بعض، وبطلان المصنف كأن لا يذكر وحراً له. [حاشية المحضون: ٤١٥] فلو صلى فرضاً زح غرق عن  
زوم الترتيب في أصل الباب، لا بد من حديث عدست قديم،  
ذاكرة فائتة، أطلق في التذكر ولم يقيد بالعلم لما في "الدولية"، حين دخل في صلاة الظهر، ثم شك في صلاة  
الغجر أنه صلاه أم لا، فلهذا خرج من صلاته بيقين أنه لم يصل الغجر، يصلي الغجر ثم يحيد الظهر، لأنه لا خلاف  
فيه صلاه كراه في الإتيان، وقيل: كذلك هو إذا فهم وصلي ثم شك في صلاته سرراً فعلى على صلاته، ثم ظهر  
بعد فرجه من الصلاة أنه كان حاد، يوجباً وبعد الصلاة كذا عهد. [سبح الرائق: ١٤٨/٢]

ولو وتراً، بل يقول: أي حيفاً لأن عدد مؤثر فرضه صلى، فوجب الترتيب بينه وبين التوبة، حتى لو صلى الغجر  
ذاكرة التزم فسد فخره عنه موقوفاً كما تقدم، وسد ما لا يفسد لأن المؤثر سبب، ولا ترتيب بين التراجع والتمس.  
[سبح الرائق: ١٤٨/٢] فرضه قد أسد الترتيب، لأنه لا بد من نفس الصلاة في أي صلاة. [سبح الرائق: ١٤٨/٢]  
موقوفاً، أي يحصل ثمره، فسد يحصل رفعة، وحسنه بقوله ما تقدم، فإن الخ. لتعني كل الخ. بأن يقول: أي  
لصلاة ظهر الإسبوع للتأني من الحزم سنة ألف وأربعين، ولا يخفى ما فيه من الجرح، حين ما فيه سهو  
نوى أول الخ. وفي التكاليف، ومن فصيهاهات. وفي أول ظهر لله عليه أو آخر صهر لله عليه اجتماعاً، وأو لم  
يقل: الأول والآخر وقال: وبطلان الفائتة حذر. [سبح الرائق: ١٤٨/٢] وكذا الصوم، أي إذا أراد فضاءه  
بصل مثل هذا [أخرى في الفلاح: ٤٤٦] ومضيقاً، أما إذا كان بين رمضان واحد، فلا يحتاج إلى التعبير بفضاء،  
حتى لو كان عليه فضاء يومين من رمضان، وإذا مضى يوماً ولم يكن حذر. [حاشية المحضون: ٤٤٦]  
تصحیحین. صحیح الربيعي لزوم التعذر، وصحیح في "الخلاصة" عدم لزوم التعذر. [مرغز الیلاخ: ٤٤٦]

## باب إدراك الفريضة

مع الإمام وغيره

إذا شرع في فرض منفرداً فأقيمت الجماعة قطع واقتدى إن لم يسجد لما شرع فيه أو سجد في غير رابعة، وإن سجد في رابعة ضم ركعة ثانية وسلم لتصبح الركعتان له نافلتين، ثم اقتدى بفترضا، وإن صلى ثلاثاً أمها، ثم اقتدى منفلاً إلا في العصر، وإن قام من رابعة أرباعاً <sup>من رابعة</sup> إلى خاتمة، وهو المصل <sup>الصلّي</sup> الثالثة فأقيمت قبل سجوده قطع فائماً بتسليمه في الأصح، وإن كان في سنة الجمعة فخرج الخطيب، أو في سنة الظهر فأقيمت سلم على رأس ركعتين، وهو الأوجه.....

باب إدراك الخ: أي إدراك الشخص الفريضة مع الإمام، والأخص فيه: أن تقرر الصلاة خلسة بلا عذر حرام، وأن التنصير للإكمال إكمال وإن كان نقصاً صورة فهو إكمال معنى، واعتبر المعاني كولي من اعتبار الصور كهدم المسجد لتدبيره، وكثقف سجود من رفع رأسه لشوك أصاب عينيه فلم يتمكن من السجود، ثم وسعه حيث لم يعد ذلك مستدنياً، وأما إذا كان النفس لغرض شرعي: فذرة بخور، وغارة بكاء. [حاشية الفخطاوي: ٩٤٨]

في فرض الخ: اختلف، فمثل ما إذا شرع في أداء فرض أو فتنائه: فخرج به انتقل فإنه لا يقطع الصلاة، بل يتم شعباً، لأن القطع به إنسان لا إكمال، ولم أره بالفرض الذي أقيمت: لأنه إكمال لها، وأب لو كان قضاء فرض غير المقام فلا يقطع، لأنه إبطال من كل وجه، وقوله: "فأقيمت" بأنه أحرم الإمام لا مجرد الشروع في الإقامة، فإنه لو أخذ ثلاثاً في الإقامة، وانقطع لم يغيب الركعة الأولى بالتسجود، فإنه يتم ركعتين بلا خلاف. [حاشية الفخطاوي ومراهي لفلاح تصرف: ٤٤٨]

ورابعة: أي فريضة رابعة، وقد هنا لأنها لو كانت ثالثة أو ثالثة لا ضم الركعتين. [حاشية الفخطاوي: ١٤٩]

وغير رابعة: بأن كان في الفجر أو المغرب، فمقطع بعد تسجود بتسليمه، لأنه لو أنصف في الثالثة ركعة أخرى ثم انقطع، وتعمت الجماعة في العصر، ولا ينتقل بعدها مفتقلاً، وفي المغرب للأكثر حكم الكمال لفرضه المساعدة، ولا ينتقل مع الإمام بها منع لتصل بالخير، وكثافة الإمام بالهدوء. [مراهي لفلاح: ٤٤٩] في الأصح: وقال غيره: أئمة الفريضة: إن لم يعد لفرضه ضدت. [مراهي لفلاح: ٤٥١]

وهو الأوجه: استعملوا في السنة قبل الظهر أو الجمعة إذا أقيمت أو خطب الإمام، فالصحيح أنه يشترط أرباعاً كما صرح به لولولجي وصاحبه "اللبس" و"المحيط" ثم "قشبي": لأنها صلاة واحدة، وليس القطع للإكمال بل للإبطال صورة، ومعنى: "فيل" يقطع على رأس الركعتين، ووجهه في قطع القدير عتاً أنه يتمكن من فتنائه بعد الفرض، ولا إبطال في التسليم على الركعتين، فلا يفوت فرض الاستماع، والأداء على الوجه الأكمل لا سبب له

ثم قضى السنة بعد الفرض، ومن حضر والإمام في صلاة الفرض اقتدى به، ولا يشتغل عنه بالسنة إلا في الفجر إن أمن فوته، وإن لم يأمن تركها ولم تقض سنة الفجر إلا يفوقها مع الفرض، وقضى السنة التي قبل الظهر في وقته قبل شفعه.....

والظاهر ما صححه المشايخ؛ لأنه لا شك أن في تسليم عني رأس الركعتين إبطال وصف السنة لا لإكمال، وتقديم أنه لا يجوز، ويشهد لهم زيات أحكام الصلاة الواسعة لأفزع من عدم الاستفاد والتمرد في الشفع الثاني إلى غير ذلك. [البحر الرائق: ١٢٤/٢]

ولا يستعمل إطلاقه، فتشمل ما إذا غاب فوت شيء من الصلاة أو لا، وهذا إذا كان في المسجد، وإذا كان خارج المسجد أو غاب فوت ركعة، اقتدى بالإمام صلى الله عليه وسلم ثم اقتدى. لا مكان جمعه بين العيصين، [مرآة المفاتيح: ٤٥١]

أي يشترط في كونه يأتي سنة الفجر إذا أخذ المؤذن في الإقامة أن يأتيها بعد ما كان في المسجد، فإن لم يجد مكاناً تركها؛ لأن في الإتيان بها في المسجد حيثما عالمة الجماعة فذكره، وركعتي المكروه مقدم على فعل السنة غير أن الكراهة تفوت، فإذا كان الإمام في الصلوة فسلاته إليها في الشنوي أخف من سلاتها في الصلوة، وأصلها كراهة أن يصلها حالاً للصف، كما في "فتح"، وبها في الكراهة أن يكون خلف الصف من غير حال. [حاشية الطحطاوي: ٤٥١]

إن أمن بخ. أي إن أمن فوت الفجر بنسائه، أو أمن أن يذكره في التشهد يصلية أيضاً. وإن لم يأمن بخ. أي وإن لم يأمن فوت الإمام بأشعته سنة الفجر تركها، اقتدى. [مرآة المفاتيح: ٤٥٢] أقام به أنه لم يشرع فيها، على شرع أنها مطلقاً، لأن القطع حيثما للإبطال. [حاشية الطحطاوي: ٤٥٣]

وإن نقص سنة بخ. أي لم تقض سنة الفجر إلا إذا غابت مع الفرض، فنقصت نداء الفرض، سواء فضاها مع الجماعة أو وحده، فأقلا المصنف به، أما لا تقضي قبل طلوع الشمس أصلاً، ولا بعد الغروب إذا كان قد أدى الفرض؛ ومثل كلامه ما إذا فضاها بعد الزوال أو قبله، ولا خلاف في الثاني، واختلف المشايخ في الأول على قولهما؛ والصحيح كما في "غاية البيان" أنه لا تقضي نداءً، وقد سنة الفجر؛ لأن سائر سنس لا تقضى بعد الوقت لا نداءً ولا مقصوداً؛ واختلف المشايخ في قضائها نداءً للفرض في الوقت، والظاهر فضلها. [البحر الرائق: ١٢٤/٢]

وقضى السنة بخ. بيان لشيئين أحدهما القضاء، والثاني العمل، أما الأول: عليه اختلاف، والمصحيح أنها تقضي، وأما الثاني: ما عطف فيه الفيل عن التبعين، فذكر في "فتح الصغير" للحسامي أن أما يوسف يقدم الركعتين ويحمد بآمرهم، وفي "المعجم" وشرحا على تعكم. ورتج في "فتح المقدير" تقديم الركعتين؛ لأن الأربع كانت عن لموضع السنون، فلا يموت الركعتين عن موضعها فضلاً لا ضرورتها، وحكم الأربع قبل المصحة كالأربع قبل الظهر. [البحر الرائق: ١٢٤/٢]

ولم يصل الظهر جماعة يادرك ركعة بل أدرك فضلها؛ واختلف في مترك الثلاث،  
 وينتطوع قبل الغرض إن أمن فوت الوقت <sup>أو ركبها</sup> وإلا فلا، ومن أدرك إمامه راكمها فكر  
 ووقف حتى رفع الإمام رأسه لم يدرك الركعة؛ وإن ركع قبل إمامه بعد قراءة الإمام  
 ما يجوز به الصلاة، فأدركه إمامه فيه صح <sup>أو تركه</sup> وإلا لا، وكراهة <sup>للمتقدم</sup> خروجه من مسجد <sup>أو من</sup> أذن  
 فيه حتى يصلي إلا إذا كان مقيم جماعة أخرى، .....

ولم يصل الظهر جماعة. ولهذا لو حلف لا يصلي الظهر مع الإمام، ولم يدرك الثلاث لا بحث؛ لأن شرط سنة  
 أن يصلي الظهر مع الإمام، وقد افترده ثلاث ركعات. [تبيين الحقائق: ٤٥٤/١] أدرك فضلها؛ ولهذا لو حلف  
 لا يدرك الجماعة بحث إذا أدرك الإمام في آخر الصلاة ولو في منتصفه. [تبيين الحقائق: ٤٥٥/١]  
 واختلف الخ: فإذا حلف لا يصلي الظهر أو المغرب جماعة احتار ضمن الأئمة أنه يحنث، لأن للأكثر حكم  
 الكل، وعلى ظاهر الغراب لا يحنث؛ لأنه لم يصنها من بعضها جماعة، وبعض الشيء ليس بالشيء، وهو  
 الظاهر. [إراقي الفلاح: ٤٥٣] الثلاث من رابعة، أو السنتين من الثلاثة. [إراقي الفلاح: ٤٥٣]  
 وإلا فلا: أي وإن لم يأمر لا ينتطوع، وهذا الكلام محسب محتاج به إلى التخصيص، فنقول: إن الشطوع على  
 وجهين: سنة مؤكدة، وهي السنن الرواتب، وغير مؤكدة: وهو ما زاد عليها والمضلي لا يقول: إما أن يؤدي  
 الغرض جماعة أو منفرداً، فإن كان يؤديه بمساعدة فإن يصلي السنن الرواتب فطاعة ولا يجر فيها مع الإمكان؛  
 نكوتها مؤكدة، وإن كان يؤديه منفرداً مكذبات لغواب في رواية، وقيل يتخير، وأما ما زاد على السنن الرواتب  
 من الشطوع يتخير المضلي به مطلقاً [تبيين الحقائق: ٤٥٥/١]

ووقف الخ: وهو فيه اتصلي، فإنه إذا لم يقع، بل انقطع بمجرد إحرامه غرض الإمام وأمه قبل ركوع الموم  
 لم يدرك ركعة أصلاً. وإلا لا: [وكنة] بسطت خروج وقت الجمعة والعيد أي وإن لم يدرك الإمام أو أدركه  
 ولم يكن غرضاً لغرض قبل ركوع المتقدم، لا يصح ركوعه لكونه قبل أوجه، فيلزمه أن يركع بعده ثانية، وإن  
 لم يفعل وانصرف من صلاته بطلت. [إراقي الفلاح: ٤٥٦]

مسجد أدن فيه الخ: أطلقه المصنف، فشمعل ما إذا أدن فيه وهو داخله أو دخل بها الأذان، والظاهر أن مراده من  
 من الأذان به هو دخول الوقت وهو داخله، سواء أدن فيه أو في غيره كما أن الظاهر من الخروج من غير صلاة  
 عنه الصلاة مع الجماعة، سواء خرج أو كان ما كذا في المسجد من غير صلاة كما يشهده في زمان من بعض  
 الفسقة، حتى لو كانت الجماعة يؤخرون لدخول نوبة المستحب كالصبح مثلاً فخرج إنسان من المسجد بعد  
 دخول الوقت، ثم رجع وصلى مع الجماعة يعني أن لا يكون مكروباً. [البحر الرائق: ١٩٧/٢]



وإن خرج بعد صلاته منفردا لا يكره إلا إذا أقيمت الجماعة قبل خروجه في الظهر والعشاء، فيقتدي فيهما متنفلا، ولا يصلي بعد صلاة مثلها.

ولا يصلي بعد صلاة إخ: هذا لفظ الحديث، قيل: معناه لا يصلي ركعتين بقراءة وركعتين بعير قراءة، فيكون بياناً لمعنى القراءة في ركعات النفل كلها، كذا في الشرح، وقيل: هو أن الإعادة لطلب الأجر، وقيل: هي عن الإعادة بمجرد نسيانهم أنفسهم لدفع الوسوسة، وقيل: هي عن تكرار الجماعة في المسجد على الهيئة الأولى أو عن إعادة العرائض بخلاف الخلل في المؤدى. [حاشية الطحاوي ومرق الفلاح: ١٥٨]

## باب سجود السهو

يجب سجدةً واحدةً <sup>أو اثنتين</sup> بتشهد وتسليم لترك واجب سهواً وإن تكرر، وإن كان تركه عمداً <sup>ومنه</sup> ألزم ووجب إعادة الصلاة لجبر نقصها، ولا يسجد في العمد للسهو، وقيل: إلا في ثلاث: ترك الفعود الأول أو تأخير سجدة من الركعة الأولى إلى آخر الصلاة، <sup>سقط</sup> وتكرره عمداً حتى شغله عن ركن، وبمن الإتيان بسجود السهو بعد السلام، ويكفي بتسليم واحدة عن يمينه في الأصح، فإن سجد قبل السلام كره تنزيهاً، ويسقط سجود السهو بطلوع الشمس بعد السلام في الفجر، وإحمرارها في العصر، <sup>أي يتم</sup> وبوجود ما يمنع البناء بعد السلام، ..... <sup>كعدمه</sup>

بتشهد، وبأن فيه بالصلاة على نسي تحية، ولقدعاء على المحار. [مرآة الفلاح: ٤١٠] وتسليم: أطلق للمصنف في السلام فانصرف إلى المعهود في الصلاة، وهو نطمئنان كما هو في الحديث. (المحرر الرافعي) لترك واجب: أطلقه، فشمع ما إذا كان بغيره أو تأخير أو نقص، وخرج به السنة؛ لأن الصلاة لا توجب بالنقصان على الإطلاق ترك السنة، وسقطنا السهو لغير النقصان. والفرض: لأنه يفوت بفواته أصل الصلاة لا فرضه فلا ينهي لفه. وإن إ: كترك فنافقه، والامتناع في تركه أو النقصان، وإحمرارها في الركعة الأولى، وتأخير القيام للثالثة زيادة قدر أداه وكفى ولو ساكناً. [مرآة الفلاح: ٤٦١، ٤٦٢] تكرر: أطلقه، فشمع ما إذا كان من جنس أو جنسين، فلا يجب أكثر من السجدة من بالإجماع.

لجبر نقصها: اختلفوا في الصلاة المعادة، فقيل: إنها مكتمة وسقط الفرض بالأولى، وقيل: تكون الثانية فرضاً، فهي المستقلة. في ثلاث: بل في جنس، الأول: ما لو صلى على النسي <sup>بطل</sup> في الفعود الأول عمداً، والثاني: ما إذا ترك الفاعية عمداً. الركعة الأولى: الأولى تعمير بعضهم حيث قال: أو امر إحدى سجدتين ركعة إلى ما بعدها عمداً. [حاشية الطحطاوي: ٤٦٢]

الأصح: وقيل: تلقاه وجهه فرفأ من سلام القطع وسلام السهو، غلله فسر الإسلام، وفي كماله: وبأن يستبين هو الصحيح. [مرآة الفلاح: ٤٦٣] كره تنزيهاً: ولا يبعد، لأن عهده به، فكان حائراً. [مرآة الفلاح: ٤٦٣] ويسقط إ: وكذا يسقط بخروج وقت الجمعة والتعبد.

ويلزم المأموم سهو إمامه لا سهوه، ويسجد المسبوق مع إمامه، ثم يقوم بقضاء ما سبق به، ولو سها المسبوق فيما يقضيه سجدة له أيضاً لا اللاحق، ولا يأتي الإمام بسجود السهو في الجمعة والعديد، ومن سها عن التعمد الأول من الفرض عاد إليه ما لم يستمر قائماً في ظاهر الرواية وهو الأصح، واشتد كتماننا بعد ولو استتم قنائه فإن عاد.

ويلزم المأموم إلحاح أي حب على التفتي سجود لسهو سهو إمامه، أضفه، فنزل ما إذا كان مقبلاً به وقت السهو أو لم يكن، وما إذا سجد سجدة واحدة ثم تقدم به، فإنه يأمه في الأخرى، ولا يفتي الأول كما لا يفتيها أو اقتضى به ما سجد، وفي كلامه المذكور والحق، فإنه لم يمهله سهو إمامه، لكن اللاحق لا يأمه الإمام في سجود السهو إذا سها في حال اشتغال الإمام بسجود السهو أو جاء إليه من الوضوء في هذه الحالة، وإن بدأ بقضاء ما قام، ثم سجد في آخر صلاته، والسجود يتبع حلف المسافر بخاتمة الإمام في سجود السهو، ثم يستعمل بالتمام [نسخ لائق: ١٦١/٢]

لا سهوه أي لا يجب سجود السهو سهو نفسه يعني التفتي؛ لأنه لو سجد وحده كان مخالفاً لإمامه، ولو تابع الإمام يقلب جميع أصلاً، ثم يفرده إلحاح أي - أي بعد راسي التفتي عن سلام الإمام، ويحي أنه يمكن المسبوق بقدر ما علم أنه لا سهو عليه، وله أن يقدم قبل سلامه بعد قعوده قبل انقضاء في (أصبح: ١٦) حلف مضي مدة الصبح، (١) خروج الوقت فذكر غيره، (٢) خروج الوقت في صلاة العشاء، (٣) خروج الوقت لصلاة الجمعة، (٤) خروج وقت الفجر، (٥) مرور الأمر من بين يديه، إلى قضاء ما سبق به، ولا يتغير سلامه.

ولو سها المسبوق إلحاحاً، مثلاً: دخل وحده في صلاة الإمام، وفرح من ثلاث ركعات، ثم سجد الإمام للسهو سجدة المسبوق فاستأذنه، ثم سلم الإمام، وقام المسبوق يؤدي ركعتين ثم يركعها مع الإمام سها فيها يجب عليه سجدة السهو، ولا يفرقه سجده مع الإمام، ويكره سجود السهو من حيث إن صلاته كسالتين حكماً؛ لأنه منفرد بما يقضيه، أيضاً أي كما سجد مع الإمام مسجدة حال عزاءه أيضاً.

لا اللاحق أي لا يسجد اللاحق إذا سها فيما يقضيه، وهو من أدرك أول صلاة الإمام وقام بانيها بحكم كونه وعمله وسبق حدث، إباحية الضحطواني: ٤٦٥، مرآة الفلاح: ١٦٥ من تقرض. ولو كذا الفرض عملاً كالنذر [مرآة الفلاح: ٤٦٦] وهو الأصح، وفي "المداينة" وال"كسرة" إن كان بين القيام أقرب لا يعود، [مرآة الفلاح: ٤٦٦] فإن عاد: أي سها عن التفرد الأول، (مرآة الفلاح)

وهو إلى القيام أقرب مسجد للسهو، وإن كان إلى القعود أقرب لا مسجد عليه في الأصح. وإن عاد بعد ما استتم قائماً اختلف التصحيح في فساد صلاته، وإن سها عن القعود الأخير عاد ما لم يسجد، وسجد لتأخيره فرض القعود، فإن سجد صار فرضه نقلاً، ونظم سجدة إن شاء، ولو في العصر، ورابعة في الفجر، ولا كراهة في التضم فيها

في القعود فربما بأن رفع اليدين من الأرض وركبته عنها أو ما لم ينصب ليدب الأضفل [البحر الرائق: ١٦٣/٢] في الأصح. وفي الغلظة: وفي رواية: إذا قدم على ركبة لهوض، بقعد وعليه السهو، ويسوي فيه الفعدة الأولى والثانية، وعليه الاعتماد، والحاصل على هذا التعميد أنه إن كان بين القعود أثراً، فإنه يعود مطلقاً، وإن رفع ركبته من الأرض لم يرد السجود، وإذا فلا [الفجر الترتبي: ١٦٤/٢]

اختلف التصحيح، أي صحح بعضهم القول بفساد صلاته، وبعضهم بعدم فساده، قال في "البحر": ثم لو عاد في موضع وجوب حكمة، ففيه في فساد صلاته، فصحح الشارح الفساد، ليكمل حكمة، ومن القعود بعد الخروج منه لأجل ما أتى من فرض، وفي المتن: ما يغني عن المحضة، أنه غلظة، لأنه من تركها، وإذا هو تأخير كما لو سجد عن السجدة فركب، فإنه يرضى الركوع ويهود إلى القيام ويقرأ لأجل الواجب، ركعتي أو سها عن الفوت فركع، فإنه لو عاد وسجد لا تمتد، على الأصح. [البحر الرائق: ١٦٣/٢]

تقعود لأخر: أراد بالأحرى غعود، والمفروض ليشتمل الفرض الرباعي والثنائي، فإن غعوده بس متعدد، لا أن يقال: إنه يسمى أحراً باعتبار أنه سجد صلاة لا باعتبار أنه سبق مثله، أطلقه، فليس ما إذا لم يقعد أصلاً، أو حصر حكمة غلظة، لأن من قدر التشهد، وإذا عاد حسب له حكمة الغلظة، حتى لو كان كلا الحسينين مفاداً للتشهد، لم يكتف به حازت صلاته. [البحر الرائق: ١٦٥/٢]

لتأخيره: أي من الصلاة برفع من السجود. [حاشية الصلحاني: ٤٦٨] إلى شاء، أي وإن شاء، سجد على الحرس، ولا شيء عنه، فحصر متعللاً بحسن ركعات وبرك وصلاة غير مصونة عند غلظتنا ثلاثاً حتى لو أتبعها لا شيء عليه. [حاشية الغلظة: ٤٦٩] ولو في العصر، لأن التعلل فيه فساداً لا بركاً، وانظر قول زمزمي الغلاف: ٤٦٩ | رابعة في الفجر، وسكنت عن الغربة لأنها تصح أولاً، فلا ضم فيها. [زمزمي ثلاثاً: ٤٦٩] فيها، أي في صلاة الفجر والغربة، قال غلظاني: ولو قعد العصر فكان أبى، لأن المغرب لا صد فيها. [حاشية لطلحة: ٤٦٩]

على الصحيح، ولا يسجد للسهو في الأصح، وإن فُقد الأخير ثم قام عاد وسلم من غير إعادة التشهد؛ فإن سجد لم يطل فرضه، وضم إليها أخرى تنصير الزائدان له نافلة وسجد للسهو، ولو سجد للسهو في شفع التطوع لم ين شفعاً آخر عليه استحباباً، فإن بنى أعداد سجود السهو في المختار.....

على الصحيح: وفي المراجيع نوحاً: "إن ضم السجدة في سائر العبادات إلا في العصر، فإنه لا يقسم إليها لأنه يكون نظراً فللغيره، وذلك مكروه، وفي قاضي حاد: "إلا العصر، فإنه لا يقسم إليها لأن العمل فيها وعده مكروه." [البحر الرائق ملخصاً: ١٦٧/٢] وفيه تأمل، ولا يسجد للسهو إلخ. لأن تقسيم العباد لا ينعم بالسهو، ولو افتدى به أحد حال الضم ثم قطع زعمه ست ركعت في الخي كانت رخصة، لأنه المؤذى بهذه النعمة، وسقوطه عن الإمام المعلن. ولم يرد في صفح. "مرغبي الدلاج: ٤٧٠" في الأصح: قيل: يسجد للسهو عن قولهما. [فتاوى الخديوي: ٤٨١/١]

لم يطل فرضه: أي لم يقسم فرضه سبحانه كما عساه فيما إذا لم يقسم، وإنما لم يقسمه، لأن الباقي إصابة لعدم السلام. وهي رخصة. [البحر الرائق: ١٦٧/٢] وضم إليها، أصل في الضم، فشمع ما إذا كان في وقت مكروه كما بعد العصر والعصر، لأن التطوع إنما يكره فيها إذا كان على احتياط. أما إذا لم يكن على احتياط، فلا وعلى الاعتماد، تكن اختلاف في الضم في غير وقت الكراهة، قيل: بالوجوب، وجعل: بالاستحسان، وأما في وقت الكراهة ففي الكراهة، واعتمد الصحيح: أنه لا بأس به. [البحر الرائق: ١٦٨/٢]

نافلة: ولا تنوب غير سنة الفرض في الصحيح؛ لأن النوافل عنها متحررة سداً. [مرغبي الدلاج: ٤٧٠] شفع التطوع: فيه شفع التطوع؛ لأنه تركه سداً فسجد للسهو ثم نوى الإقامة، فله ذلك؛ لأنه لو لم ين وقف لزومه الإقامة، عطلت مصلته، وروى بناءً نفس المواضع. وقصر الرابع. أدنى، فتجمل دعاء لأقصى، لكن يرد على تضيق شفع التطوع أنه لو سجد فرضاً تاماً وسجد للسهو ثم أراد أن ين شفعاً عليه، لم يرد ذلك، ولو قال: قد سجد في صلاة، لم ين صلاة عنها إلا في السجدة فكان قول [البحر الرائق: ١٦٧/٢]

لم ين شفعاً إلخ: إما قال: "لم ين" ولم يقبل، ثم صحح إساءة؛ لأن البناء صحيح وإن كان مكروهاً لبقاء الشريعة. [البحر الرائق: ١٦٩/٢] استحبنا قال في "البحر": ظاهر كلامهم أنه يكره بناء كراهة تحريم، تنصيرهم بأنه نحو مشروع. [البحر الرائق: ١٦٩/٢] في المختار: أي انحصار في إعادة سجود السهو، واستحسان بعبادته. [البحر الرائق: ١٦٩/٢]

ولو سلم من عليه سهو فافتدى به غيره صبح إن سجد للسهو، وإلا فلا يصح  
 ويسجد للسهو، وإن سلم عمدا لقطع ما لم يتحول عن النية أو يتكلم، ولو توهم  
 مصيئة رابعة أو ثلاثية أنه أتمها فسلم، ثم علم أنه صلى ركعتين أتمها وسجد للسهو،  
 وإن طأن ففكره ولم يسلم حتى استيقن إن كان قادر أداء ركعتين وجب عليه سجود  
 السهو، وإلا لا.

## فصل في الشك

في الصلاة والطهارة

**تبطل الصلاة بالشك في عدد ركعاتها** إذا كان قبل إكمالها.....  
 كعدد من ثلاث وثلاثين

ولو سلم أربع أي فو سلم من عليه سجود السهو فافتدى به يسكن قبل أن يسجد لسهو، فإن سجد الإمام  
 مع اقتداءه، وإن لم يسجد لا يصح. [نسب الحقائق: ١٨٤١] ويسجد: معناه أنه يجب عليه أن يسجد  
 لسهو. وإذا أراد التسليم مع الصلاة [بين الحقائق: ١٨٤٢] [رباعي: السهو] فيا يسجد السهو، لأنه لو  
 سلم وهو ذاكر نسخة الصلوة فسجد صلاته. [شرح المراتب: ١٧١/٨] وإلا فلا، أي إن لم يكن تفكيره وثباته عن  
 التشهد قدر أدى، فن لا يسجد [مرآة السالكين: ١٧٢].

في الشك: ليس مراد ههنا ما هو الغري من تساوي المصنوعين، بل المعنى وهو عدم اليقين ولا يتأني قول  
 الشارح عند قول المتن: "تبطل الصلاة بالشك"، وهو مسوي الأمرين؛ لأنه صيغة التعليل، وغلوها بالشك  
 بهما معيّنًا. [إسافية المصنف: ٤٧٥]

تبطل الصلاة إلخ: قيد بالشك في الصلاة، لأنه لو شك في أركانه صح: فذكر المخصص أنه ينحصر، وإذا كان كلامه  
 أن الشك كان قبل فراغ منها، فهو شك به. فخرج منها أنه صلى ثلاثاً أو أربعاً لا شيء عليه، وتبطل كاله صلى  
 أربعاً خطأ لأمره على الصلح، كذا في النخبة، وفيه يكون الشك في العدد، لأن معنى الظهر إذا صلى ركعة  
 بنية الظهر، ثم شك في ثلثها أنه في عصر، ثم شك في الثالثة أنه في غطوح، ثم شك في الرابعة أنه في الظهر، قلوا:  
 يكون في الظهر، والشك ليس بشيء. [شرح المراتب: ١٧٣/٢]. واستعملوا في معنى قولهم: "أولاً، قليل أول ما  
 عرض له في شك نصرة، وليس: معناه أن السهو لم يكن عادة له لا أنه لم يسه قط، وقبل أول سهو وقع له في  
 صبره ولم يكن منها في صلاة قط، بل هو: [بين الحقائق: ١٨٦/١]

وهو أول ما عرض له من الشكِّ أو كان الشكُّ غير عادة له، فلو شكَّ بعد سلامه <sup>في عدة الركعات</sup> لا يعتبر إلا أن يقرن بالترك، وإن كثر الشك عمل بغالب ظنِّه، فإن لم يغب له ظنٌّ أخذ بالأقل؛ وقعد بعد كل ركعة ظنَّها آخر صلاته.

فلو شكَّ إجماعاً قيد شك المصلي، فأفاد أنه إذا أجزء عدل بعد السلام أنه نقص ركعة، وعبد المصلي أنه تم لا ينسب إل إجماره. بعد سلامه: مراده فعوده قدر التشهد قبل السلام في عدد الركعات. [سرى الفلاح. ٤٧٦] وإن كثر الشك: أي وإن كثر شكه بحري وأخذ بأكبر رأيه. [تبيين الحقائق: ١/ ٤٨٦] وقعد بعد كل إجماع مثاله: لو شك أنه صلى ثلاثاً أم أربعاً فقد قدر التشهد؛ لاحتمال أنه صلى أربعاً، فبشر بالقعود، ثم راد ركعة أخرى؛ لاحتمال أنه صلى ثلاثاً، ولو شك أنه صلى ركعة أو ركعتين أو ثلاثاً أو أربعاً أو لم يصل شيئاً فقد قدر التشهد؛ لاحتمال أنه صلى أربعاً، ثم صلى أربع ركعات بقعد في كل ركعة سبع مقدار التشهد. [تبيين الحقائق: ١/ ٤٨٧]

## باب سجود التلاوة

سببه التلاوة على التلوي<sup>١</sup> والسماع في الصحيح، وهو واجب على التراخي إن لم يكن في الصلاة، وكره تأخيرها تنزيهاً<sup>٢</sup> ويجب على من تلا آية، ولو بالفارسية، وقراءة حرف أي من العرب

سجود التلاوة، إن قيل: كان الواجب أن يقول مسجود التلاوة والسماع؛ لأن السماع سبب سجود التلاوة ليس سبباً للتسليم؟ قلت: إذا كان عند المصنف سبب وجوب السجدة على السماع أيضاً هو التلاوة كما صرح به عنه، ترك لفظ السماع؛ لأن ما يقع التذلل في التلاوة من السجدة. الصحيح: قال بعضهم: التلاوة سبب لوجود السجدة على السماع دون السماع، وقيل: السماع في حقه هو السمع، وهو اعتبار خبر الإسلام بذلك، لكن الجواب عنه: أن الأصل في السنة هو التلاوة والسماع سواء عليه؛ لأنه من التوابعات [الكفاية: ٤٦٦/١]

وهو واجب. واعلم أنه إنما تجب السجدة إذا تحققت القراءة من الأهل، وهو أن يكون عاقلاً غير محجور عليه، حتى لو علم البقاء أية السجدة وحري على لسانه لا تجب على السامع السجدة، وكذا لا تجب قراءة المخبور [الكفاية: ٤٦٦/١] على التراخي. اعلم أن سجدة التلاوة واجبة على التراخي إذ لم تكن صلاتية؛ لأن دلائل الوجوب مطلقة من تعيين الوقت، فيجب في جزء من الوقت غير عرب، ويتبين ذلك بتعيين فعله، وإنما ينطبق عليه لو حارب في آخر عصره كما في سائر الرخبات الموعود وأما التلاوة في الصلاة وأما تجب على سبيل التحقيق: قيام دليل للضيق، وهو أنها وجدت مما هو من أصل الصلاة، وهو القراءة، فالتحقت دلالتها ومسارت حركتها من أصلها، ولهذا قلنا: إذا تلا أية السجدة ولم يسجد ولم يركع حتى طالت القراءة ثم ركع، وسوى سجدة في آخره [الشعر النقي: ١٨٩/٢]

ويجب على من إلتج: ألقته، وهو مقيد بما إذا كان أهلاً لوجوب الصلاة معه إما أدوة أو قضاء، فله من أهل وجوب سجدة عليه، ومن لا أهلاً؛ لأن السجدة جزء من أجزاء الصلاة، فيشترط لوجوبها أهلية وجوب الصلاة من الإسلام والعقل والبلوغ والصحابة من الحيض والنفساء، حتى لا تجب على كافر وصبي ومجنون وحائض ونفساء قروراً أو معمولاً وتجب على المحدث والمجنون، وكذا تجب على السامع تلاوة هؤلاء إلا المجنون لعدم أهليته لاتعدام فهمه، كالسماع من النعدي كذا في "قيد الخ". [أخبار الزوا: ١٩٠/٢]

بالفارسية: أما في حق السامع، فإذا كانت القراءة بالعربية وجب على السامع فهمه أو لم يفهم إجماعاً، وإذا كانت بالفارسية لزم السامع أيضاً وإن لم يفهم عند الإسماع، وعندهما لا يلزم إلا إذا فهم، وروى رجوعه إليهما، [حاشية الطحطاوي: ٤٨٠] وقراءة حرف إلتج [أي الكلمة الدالة على السجدة (حاشية الطحطاوي)] أي إن قرأ حرفاً من كلماتها قلت على السجدة مع قراءة كلمة فله أو بعده وحلت عليه سجدة التلاوة كما لو لم عليه إذا قرأ الآية بشماها.



السجدة مع كلمة قبله أو بعده من أيها كالأية في الصحيح، وأما ما أربع عشرة  
آية: في الأعواف، والرعد، والنحل، والإسراء، ومريم، وأولى الحج، والفرقان،  
والنمل، والسجدة، وحس، وحس السجدة، والنجم، وانشققت، وأفرا. ويجب السجود  
على من صرع وإن لم يقصد السماع إلا الحائض والنفساء والإمام والمقتدي به،  
ولو سجدوا من غيرهم سجدوا بعد الصلاة، ولو سجدوا فيها لم تجزهم ولم تفسد صلاتهم  
أي المقدور والإمام أي من غير الإمام

في الصحيح. وقيل: لا يجب إلا أن يحذف أكثر آية السجدة، سواء كان الأكثر قبل كلمة السجود أو بعدها أو  
في متوسطة وهو رواية عن محمد. واختاره الزهلي. [مرافي الفلاح، حاشية الصغواني: ٤٨١]

عسى من صنع. فهم لو لم يهجم، فال ابن أمر حاج: يهني أن يستثنى منه مثل الأعجمي الخافض الحديث لقعود  
بالإسلام، فلا يحب عليه السجدة بخلاوة للنظم القرآني ولا مساعه إلا بعد العلم بكون المقرؤه سجدة تلاوة، يحي وإن  
لم يهجم، لأن التكليف إنما لا علم له به ههنا حتى لو مات قبل الأداء والعلم بالموجوب لا يتم عليه، ولا يحب عليه إلا  
وقد تعلم. (مرآة الفلاح: حاشية الطحطاوي: ٤٨٤) لا الخفض والقساء فلا يحب عليهما بذلا وخفا وسماعهما  
شعرا، وتحب بالسماع منهما ومن لغت وبمساعها من كثر وهي غير. [مرآة الفلاح: ٤٨٤]

والإمام والمفتدى ٤: فلا تجب عليهما السماع من مفتد الإمام السماع أو بإمام آخر، ونصب على من ليس في الصلاة بمساعد من المفتدى على الأصح، [مراقي الفلاح: ٤٨٤]. وقال النحططاوي: هذا خلاف الأصح، والأصح: الوجوب على من ليس مشاركاً له في تلك الصلاة مطلقاً، سواء كان السماع في جماعة أخرى أو سراً أو عزواً بالكتابة. [حاشية النحططاوي: ٤٨٤] ولم نفسه صلاتهم: فبده في "التحسيس" وغيره كما إذا لم يسمع الإمام المصلي الثاني في سجوده، فإن تابعه فسدت، ولا تجزئه السجدة عما سمع كما في "البحر" والكهر، [حاشية النحططاوي: ٤٨٥]

في ظاهر الرواية، ويجب بسماع الفارسية إن فهمها على المعتمد، واختلف  
التصحيح في رجوها بالسمع <sup>على السمع</sup> من نائم أو عتو، ولا تجب بسماعها من الطير  
والصدى، وتؤذى ركوع <sup>والسجود</sup> وسجود في الصلاة غير ركوع الصلاة وسجودها،  
ويجزي عنها ركوع الصلاة إن نواه، وسجودها وإن لم ينوها إذا لم ينقطع فور  
التلاوة بأكثر من اثنين، ولو سمع من إمام فلم يأتم به أو أتم في ركعة أخرى، مسجد

### خارج الصلاة في الأظهر

مثل ما شاء الأسرة

في ظاهر الرواية: قيل: لا نفسه، وسب إلى محمد، وفي 'غاية البيان': لأصح عدم اتفاقنا،  
[حاشية الطحاوي: ٤٨٥] على المعتمد: وهذا عدله، وتجب عليه عند أي عتو وإن لم يفهم معناها إذ  
أخر ما أتت به سجدة [أراني الفلاح: ٤٨٥] واختلف تصحيح الخ: أي صبح بعضهم نوا، وبعضهم هولا  
أخر، فإنه ذكر شيخ الإسلام أنه لا يجب لعدم صحة التلاوة لفقد التميز، وفي 'المنار الحية': سمعها من نائم،  
فيل: تجب، والتصحيح أنها لا تجب، وفي 'الحاشية': التصحيح هو الوجوب. [أراني الفلاح: ٤٨٥]

والصحيح وهو ما يجيبك مثل صوتك في الخيل والصحاري وغيرها [أراني الفلاح: ٤٨٦] وتؤذى الخ: أي إذا  
قرأ المسلم آية السجدة في الصلاة ثم ركع أو سجدة فالتجدة التلاوة قارء بها

في الصلاة: هذا قيد بالية إلى الركوع فقط، فلا يبرئ عنها ركوع في خارجها؛ لأن الأمر إنما ورد فيما إذا  
ركع بها فقط، فيعتمد على مرر الأثر، لكن في 'البحر': راجح 'قاضي خان' أن الركوع خارج الصلاة يوجب  
هها. [حاشية الطحاوي: ٤٨٦] ويجزي عنها الخ: وينفي ذلك للإمام مع كثرة تقديم أو حال، مخالفة حتى  
لا يؤدي إلى التخليط. [أراني الفلاح: ٤٨٦] وإن لم ينوها الخ: أي ولو لم يركع حتى صالت العرة لم يبر، وإن  
نواه عن السجدة، وكذا السجدة الصلاة لا تنوب عنها إذا طالت القراءة لأنها صارت ديناً لوجودها مضيقاً،  
والذي يقتضي أنه لا يلزم عليه، والركوع والسجود عليه، فلا يتأذى به الدين. [البحر الرائق: ١٩٥/٢]

إذا لم ينقطع: أصح أن انقصر لا ينقطع ما به بعد انتهائها أو أيها، اتفاقاً، وينقطع ما ربع اتفاقاً: واختلف في الثلاث:  
فقيل: ينقطع، واحتاره جوهر راند، وقيل: لا، واحتاره الخوازي. [حاشية الطحاوي: ٤٨٧]

في الأظهر: علم أنه إذا دخل مع الإمام في الركعة الثانية، وقد مرغ الإمام من السجدة التلاوة التي سمعها هذا  
المرور فيه اختلاف، وظاهر القعدة يقتضي أن يسجد لها بعد الخراج، لأنه لا يترك ركعة التلاوة لم يصر  
مباركاً لها، وأبست صلاة يذسى خارجها، وقيل: هي صلاته، فلا تقتضي مباركاً.

وإن أتم قبل سجود إمامه لها سجد معه، فإن اقتدى به بعد سجودها في ركعتها صار <sup>الساجد</sup> مذكراً لها حكماً، فلا يسجد لها أصلاً <sup>للسجدة</sup> ولم تقض الصلاة خارجها، ولو تلا خارج <sup>وغيره ما روي</sup> الصلاة فسجد، ثم أعاد فيها سجد أخرى، وإن لم يسجد أولاً كففته واحدة في ظاهر الرواية كمن كررها في مجلس واحد لا مجلسين، يتبدل المجلس بالانتقال منه، ولو مسداً إلى غصن، وبالانتقال من غصن إلى غصن، وعموم في هر أو حوض كبير في الأصح، <sup>تفصيله</sup>

حكماً: كما إن أدرك الإمام في ركوع ثالثة لمزم، فإنه يكون معركاً للثبوت. [عاشية المصطلح: ٤٠٦] أصلاً أي خطاً لا في الصلاة ولا خارجها. [عاشية المصطلح: ٤٠٦] الصلاة أي كل سجدة وحيدة في الصلاة فلم يسجد فيها ثم نقص خارج الصلاة، وفي آخرها جبه المصنف زيد، يكونها لا نفس خارجها لأنه لو أخرها من ركعة إلى ركعة، فإنه تقضى ما دم في الصلاة، لأن الصلاة واحدة، لكن لا يزم حول السجدة، بل لو أراد الإجزاء لما في المذنب من أنها واحدة على الثبوت، وإنه إذا أخرها، حتى مدت للركعة تصير قضاء وبأنه. [المحررات: ٤٠٦/٢] كففته واحدة أي إن لم يسجد خارج الصلاة حتى دخل بها فلهما، صحت هذا أخرجه لمصنفه عن الملازمين. [نيل المحقق: ٥٠٢/١]

ظاهر الرواية، وفي رواية أخرى: يسجد لتكويلاً يفرغ من الصلاة. [نيل المحقق: ٥٠٢/١] كمن لم يركع أية أجزائه سجدة واحدة وهي الصلاة، كما نرى من كررها في مجلس واحد، يركع يعمل كمن كررها في مجلس. [نيل المحقق: ٥٠٢/١] كررها أي أطلق، فمضى ما يركع فلا مراراً ثم سجد، وما يركع فلا يسجد ثم تلا بعد، مراراً في مجلس واحد. [نيل المحقق: ٥٠٢/١] في مجلس أحقق في المجلس فتمثل ما يركع طيلة (المسألة رقم ١٠٠) يتبدل المجلس أي لا يركع إلا أن يكون في الترتيب، وعلى الأول: إما أن يكون على الأرض أو ما في معناها كالسجدة وغيرها، وإما أن يكون على الشجر، على الأول: يتبدل المجلس بالانتقال منه ولا يشترط مجرد القيام، ولو كان في حالة الإمساك بأن يذهب ويذهب السجدة، وبالعقب على أحوال مضرومة في الحائط والأرض، وعلى الثاني: بالانتقال من غصن إلى غصن، وعلى الثالث: من موضع إلى مكان، على الأول: بالانتقال، أطلقه وهو مفيد بالانتقال، غطيات ثلاث، ولا يتبدل على بطلان أو عطلتين.

في الأصح: يرجع إلى المسائل كلها، فإنه قبل في المسألة الأولى: لا يختص التكرار بالسجدة، وفي الثانية لا يتبدل المجلس بالانتقال من غصن إلى غصن، وفي الثالثة من عهد إلى مكان طول الحوض وعرضه مثل طول السجدة، وعرضه تكبيرة سجدة، وفي الثانية: المصباح أنه يكرر.

ولا يبدل يزويها البيت، والمسجد ولو كبيراً، ولا يسير سفينة، ولا ركعة  
 ويركعتين، وشربة وأكل لقمتين، ومشي خطوتين، ولا باتكاء، وقعود، وقبام،  
 وركوب، ونزول في محل ثلاثه، ولا سير دابته مصلباً، ويتكرر الوجوب على  
 السامع بتدليل مجلسه وقد أخذ بمجلس الثاني لا بعكسه على الأصح، وكره أن يقرأ  
 سورة ويدع آية السجدة لا بعكسه، ونذوب ضم آية أو أكثر إليها، ونذوب إخفاؤها  
 عن غير متأهب لها، ونذوب القيام، ثم لسجودها، ولا يرفع السامع رأسه منها قبل  
 تاليها، ولا يؤمر الثاني بالتقدم، ولا السامعون بالاصطفاف، يسجدون كيف كانوا،  
 وشرط لصحتها شرائط الصلاة إلا التحريمة، وكيفيتها: أن يسجد سجدة واحدة  
 بين تكبيرتين، هما مستان بلا رفع يد ولا تشهد ولا تسليم.

ولا يبدل إلخ: أي لا يختلف المجلس بمجرد الانتقال من زاوية إلى زاوية في بيت، أو مسجد ولو كان كبيراً  
 ويتكرر الوجوب إلخ مثاله: فرأى أحداً ثمة السجدة وسجد بها مرة، وانقل السامع إلى مكان آخر، ثم قرأ ذلك  
 المرحل وسمع السامع الأول منه. على الأصح: أي لو تبدل خمس السامع دون الثاني تكرار الوجوب على  
 السامع، واختلفوا في حكمه، والأصح: أنه لا يتكرر على السامع: لأن السبب في حقه الضم، ولم يبدل  
 مجلسه فيه، وعلى ما صححه المصنف: في 'نكاح' من أن السبب في حقه التلاوة والسمع شرطاً، يتكرر  
 المزمع عليه. [المحررات: ١٩١/٢]

لا يحكمه: أي لا يكره حكمه، ومع أن يقرأ آية السجدة ويدع ١٠ سجداً. [تبيين الحقائق: ١/١٠٠-١٠١]  
 ونذوب إخفاؤها إلخ: قال في 'القياس': إن كان الثاني وسجد يقرأ كيف شاء من غير زيادة، وإن كان معه جماعة قبل  
 مشايخه. إن كان يقوم متجهين للسجود ويقع في فيه أنه لا يتكرر عليهم أثناء السجود يعني أن يقرأها سراً حتى يسجد  
 لقوله: «مه» لأن في هذا حائلهم على الطاعة، وإن كانوا محدثين أو وقع في فيه أن يقرأ عليهم ذلك، يعني أن يقرأه في  
 نفسه ولا يجر محرراً عن تكبئه المسلم، وذلك متروك فيه، وإذا لم يسمع بعضهم يعني إخفاؤها، والمراجع: الوجوب على  
 متشاكل جمل ولم يسمعها رجاءه عن تشاغله عن كلام الله تعالى، ودرر سامعاً. [حاشية لطخطري: ٤٩٧]

شرائط الصلاة: من الطهارة من الحدث وغيرها. [مرآة العال: ٤٩٨] تكبيرتين: تكبيرة للوضع، وتكبيرة  
 للرفع. [مرآة العال: ٤٩٨]

## فصل في سجدة الشكر

سجدة الشكر مكروية عند الإمام، لا يثاب عليها، وتركها، **وفلا**: هي قرينة يثاب عليها، وهيتها مثل سجدة التلاوة.  
وعنه القوي

### فائدة مهمة لدفع كل مهمة

قال الإمام السفى في "الكافي": من قرأ أي السجدة كلها في مجلس واحد وسجد لكل منها، كفاها الله ما أهمه.

عند الإمام: قيل: إنه لم يرد به نص شرعي، فربما، بل أراد نصي وجوبها شكراً لعدم إحصاء نعم الله تعالى، لتكون ساسة أو لا يراها شكراً تاماً، ولهم التمشك في صلاة ركعتين كما فعل رسول الله ﷺ يوم فتح مكة.  
[إسناده الفلاح: ٤٩٩] وقالوا: أي محمد وأبو يوسف في إحدى الروايتين عنه [إسناده الفلاح: ٥٠٠] يثاب عليها: لما روى الستة إلا السائي عن أبي بكر أن النبي ﷺ كان إذا أتاه أمر يسره أو بشر به حراً ساجداً.  
[إسناده الفلاح: ٥٠٠]، وانصوى عنى ما خلاه، وفي "الدر": وبه يعني، وفي "المنع": وأمر حاج: وهو الظاهر، وكيف لا وقد جاء فيها غير ما حدثت، وفي "الدر": وسجدة الشكر مستحبة، به يعني، نكتها نكره بعد الصلاة؛ لأن الجبهة يعتقدون أنها سنة أو واجبة، وكل صاحب يؤدي إليه فهو مكروه. [إسناده الفلاح: ٥٠٠]

## باب الجمعة

صلاة الجمعة فرض عين عني من اجتمع فيه سبعة شرائط: الذكورة، والحرية،  
والإقامة في مصر .....

باب الجمعة: هي من الاجتماع - تكون أيام الممطر - لأد ملة بالكون، للمفعول أي اليوم بمفعول فيه،  
وانقراء بضمها. وفي "المصباح": صبح ليم لغة: انقراؤه، وهي الشهيرة والدمج. وفتحها لغة ثبته نعي  
داخل أي اليوم اجتمع. ونزعة للمصاحفة كما في علامة لا تنال ولا لا وصف ما اليوم، وبكافها لغة عقيل.  
[مرآة العلاج، صاحب الطحطاوي: ٥٠٦]

فرض عين: عند افتقار المحقق إلى فتح ظهري في باب دلائل فرضه، ثم قال: وإنما أكثر، فيه دعاء من الإكثار في  
سمع عن بعض النجاة أنه يسون في مذهب الحنفية عدم خراسان، ومثلاً لظنهم قول القدر: ومن صلي  
ظهور في سبوت يوم الجمعة ولا غير له كره وحاربه مباحه، وإذا أراد: كره عليه وسعت الظهور، فالحرمة ترك  
الفرض، وبسطة الظهور لما سلكه، وقد صرح أصحابنا أنها فرض أكد من الظهور، وبكافها: حاجتها.

أقول: وقد ذكر ذلك من جهة زماننا أيضاً، ومثلاً جهله صلاة الأربع بعد الجمعة بنية الظهور، وإنما وسعها بعض  
المأخرين عند تشكك في صحة الجمعة مسبب، وبه عدم تعددها في مصر واحد، وليست هذه الزيادة بالمعاصرة، وليس  
هذا القول أصح احتياطاً صلاة الأربع عنها مروياً عن أبي حنيفة وصاحبه: حتى وقع في أي أفتت مراراً بعدم سلافة  
توقفاً على اعتقاد النجاة أنها الفرض، وإن الجمعة ليست فرضاً. [لعمري لرائع بحدوث: ٣١٨٦]

سبعة شرائط: اشتمل أن نرجوها شرائط رتبة على شرط سائر الصلوات، وهي في الصلوة، وأد منها شروط كذا:  
وهي في غير العيني، والمعرف بينها أنه نافذ الأكين يصح الأداء، ونافذ الثاني لا يصح [حدثية الطحطاوي: ٥٠٣]  
الذكورة: جاء مخرج بشرط الذكورة، وأد بالذكورة، والخفيفة مخرج الحش، وبشرط أخريه (الزوجة، وبشرط  
الإقامة المدبر، وبشرط كون الإقامة عصر الثلثم بريق، وبشرط صحة المريد، والشخص لكم الذي ضعف مباحق  
لمرض، وبشرط الأمن من ظلم، فلا بد. على من احتفى من ظلم، وبيلحق به لعدم الخلف من الجس.

نحو قوله: أمر صالحاً أنه إن كان اختلافه بطلية به توجب حناً مثلاً لا يسلط عليه لوجوب، وبشرط سلامة المدين  
العلمي وجد ثالثاً أو لا، وسواء كان القائد موطئاً أو آخر، وإلا فلوته. "العيبين" وجوب الصلاة على الأغوار،  
وبشرط سلامة المرسى، ومفوض لرحبين. وفي الكلام إشارة إلى أنها يجب على مفوض إحدى المرحلين أو  
مفوضها إذا كان يمكنه مثلاً مثلاً، وإلا فلا، وإن قلنا: لم يترك الشوع والتعلل مع أنهما شرطان لوجوب  
صلاة الجمعة: لم يذكرهما لكون المصنف يصددهما بشرط خاصة صلاة الجمعة، وهما ليسا بخصيص بها.

أو فيما هو داخل في حد الإقامة فيها في الأصح، والصحة، والأمن من ظالم، وسلامة العيين، وسلامة الرجلين؛ وبشروط لصحتها ستة أشتاء: المصير أو فتاؤه، والسلطان <sup>فلا يجب على المصير</sup> <sup>فلا يجب على السلطان</sup>، أو نائبه؛ ووقت الظهر فلا تصح قبله، وتبطل بمخروجه، والخطبة قبلها بقصدتها في وقتها، وحضور أحد لسماعها بمن تعتقد بهم الجمعة، ولو واحدا في الصحيح، <sup>أو قبل الصلاة</sup> <sup>رسلا</sup> والإذن العام.....

فيما هو الخ: أي الإقامة في محل هو داخل في حد الإقامة بالمصر، وهو المكان الذي من فارقه نية السفر بصير مسافراً ومن وصل إليه بصير مقبلاً، كبرى المصير، فانه الذي لم يفصل عنه بغزو، ولا يجب على من كان خارجاً، ولو صح الدماء من المصير، سواء كان سواه قريباً من المصير أو بعيداً على الأصح، فلا عليك من مخالفة غيره، وإن ذكر نصيبه منه ما في "الفتح" أنه إن سكن أن يصر الجمعة وببيت بأهله من غير تكلف يجب عليه الخ. [إثنية المصطفاوي، مرآتي الفلاح: ٥٠٤]

من ظالم: فلا يجب على من لم يأمر الظالم إذا خرج لصلاة الجمعة، أو فتاؤه: سواء كان مصلحاً حميداً أو غيره. [مرآتي الفلاح: ٥٠٦] والسلطان: أي والثاني من شروط الصحة: أن يصني عدم سلطان إماماً فيها أو نائبه، يعني من أمره إقامة الجمعة، [مرآتي الفلاح: ٥٠٧] وفي "فتح السعدية" عن "مجمع الفتاوى": علم على المسلمين ولاية الكفار يجوز للمسلمين إقامة الجمعة والعباد، وبصر القاضي فانياً بتراضى المسلمين، ويجب عليهم أن ينسوا وأيا مقدماً. [إثنية المصطفاوي، ٥٠٧]

وتبطل بمخروجه: أي تبطل صلاة الجمعة بخروج وقت الظهر ولو بعد انقضاء قدر التشهد، فلا بين الظهر لا اختلاف الصلايين فتراً وحالاً وإساءة، أطلقه لتشمل كل حصل. [البحر الرائق: ٢٢٨/٦] بقصدتها: حتى لو خطب خطيب فحده لمطالبة لا ينوب عن الخطبة. [مرآتي الفلاح: ٥٠٩] في وقتها: ولو خطب قبل رطله لا تصح؛ لأنه من جهة المصاحبات المنقذة لها. [إثنية المصطفاوي، ٥٠٩] وحضور أحد الخ: أطلقه لتشمل ما إذا كان الحاضر أصم أو مائماً أو بديلاً، وإذا بقوله: "من تعتقد الخ" أنه يكفي حضور مريض أو عبد أو مسافر ولو كان حياً، فإذا حضر غيره أو ظهر بعد الخطبة تصح الجمعة به، ولا يكفي حضور صبي أو امرأة فقط.

ولو واحداً الخ: أي ولو كان الحاضر واحداً، وروى عز الإمام وصاحبه عتبهاء، وإن لم يحضره أحد. [مرآتي الفلاح: ٥١٠] والإذن العام: حتى لو غلب الإمام نائبه فصره أو فعل الذي يصلي فيه بأصحابه لم يخر، وإن أذن الناس ما دعوا فيه صحت، ولكن لم يقص حتى المسجد الجامع فذكره. [مرآتي الفلاح: ٥١٠]

والجماعة، وهم ثلاثة رجال غير الإمام، ولو كانوا عبداً أو مسافرين أو مرضى،  
والشرط بقاؤهم مع الإمام حتى يسجد، فإن نفروا بعد سجوده أتمها وحده الجمعة،  
وإن نفروا قبل سجوده بطلت، ولا تصح بمرأة أو صبي مع رجلين، وجاز للعباد  
وأرضاء أن يؤم فيها، والمفسر كل موضع له مفت وأمير وقاض يتفقد الأحكام ويقوم  
الخطوب، وبلغت أبيه من في ظاهر الرواية، وإذا كان القاضي أو الأمير مفت، أغنى  
عن التعداد، وجازت الجمعة بمجي في الموسم، للحنيفة أو أمير الخجاز، .....

والجماعة: أي شرط صحبها أن يصلي مع الإمام ثلاثة فذكر لإجماع العلماء على أنه لابد منها من الجماعة، وإنما  
احتلوا في مقدارها أطلق الثلاثة ففضل العبد والمسافر والرضى والأجير والحرس، لصلاحتهم للإمامة في الجمعة،  
بأن لكل واحد أو من هو مثل حاتم ي الأسي والأحمر، فخصم أن يفقد من فوقهما، ولا يرد عليه النساء ونساء،  
وإن الجمعة لا تصح بهم وحدهم لعدم صلاحيتهم للإمامة فيها بحال، لأن النساء حرمين لها، في ثلاثة، أي ثلاثة  
رجال، وكذا أممي، لأنه ليس رجل كامل، والمطلق بصرف بل لكل من [البحر الرائق: ٢٣١/٢]  
يفقد الأحكام، أفراد به القدرة على ذلك كما صرح به في "التحفة" عن الإمام، فترسيف صدر الشريعة أنه  
يقتضون الرواي في الأحكام لا سيما في إقامة الخطوب في الأمصار بزعم كما في "الجليل"، فالمراد بالثلاثة لا الحصول  
بالفعل، فإن العلامة يوجب دفع الظلم عن المظلمين ليس بشرط في تحقق الصلوة، بل الشرط في تحققها الفردية  
على الدفع، وبما يدل على عدم اشتراط الدفع، فبمفعول أن حرمته من الصحابة مملوفا خلف الخجاز، وهو أظلم  
خلق الله تعالى. [حاشية الطحطاوي: ١٣ >]

ويقوم الخطوب: يحترز به عن المحكم، وإقامة إذا كانت فاضية، فإنها لا يهتمك الحدود، وإن فقدوا الأحكام،  
والمعنى بذكر الحدود عن القصص، لأن من ملك إقامتها ملكه، كما في "فتح المفسر". وظاهره أن السدة إذا  
كان فاضية أو أموها امرأة لا يكون مشراً، فلا تصح إقامة الجمعة فيها، والظاهر خلافه، قال في "البدع": وأما  
المرأة ونصي الغالب، فلا تصح منهما إقامة الجمعة، لأنها لا يصلحان للإمامة في سائر الصلوات، ففي الجمعة  
لولى، إلا أن المرأة إذا كانت سعدة، فأبوت رجلاً صالحاً للإمامة حتى يصلي بهم الجمعة حاراً، لأن المرأة تصلح  
سعداً أو فاضية في الجمعة فتصح بنبأها [البحر الرائق: ٢٣٠/٢]

وإذا كان القاضي إلخ: أي إذا كان القاضي عالماً يصح الإفتاء لا يجب أن يكون رجلاً فاضياً وآخر مدينياً بل  
يكفي وجود القاضي وحده بمجي، هي المحكم والمفسر، موضع على مرسحين من مكة، [حاشية الطحطاوي: ١٣ هـ].  
والمنهزم من البحر: أن يهر مكة ومضى أربعة من نسخ.



وصح الافتصار في الخطبة على نحو تسبيحة أو تحميدة مع الكراهة.

تفسيره

وسن الخطبة ثمانية عشر شيئاً: الطهارة، وستر العورة، والجلوس على السرج قبل انشروع في الخطبة، والأذان بين يديه كالإقامة، ثم قيامه، والسيف يساره متكفاً عليه في كل بلدة فتحت عنوة، وبلونه في بلدة فتحت صلحاً، واستقبال القوم بوجهه، وبدايته بحمد الله، والثناء عليه بما هو أهله، والشهادتان، والصلاة على النبي ﷺ، والمعة، والتذكير، وقراءة آية من القرآن، وخطبتان، والجلوس بين الخطبتين، وإعادة الحمد والثناء، والصلاة على النبي ﷺ في ابتداء الخطبة الثانية، والدعاء فيها للمؤمنين بالاستغفار لهم، .....

ثمانية عشر: هذا قول قريبي: إنه يراد عليها أن يكون جلوس الخطيب في خندسه عن يمين لمبر أو جهة لا سناً فسود أو الباطن. الطهارة: ملو حطب معداً أو شيئاً حار ويكره، ويستحب إعادتها إذا كان حناً إلا لذاته، وإن لم يعد أحره إن لم يطل الفصل بأحسني [حاشية الطحطاوي: ٥١٤] وستر العورة: هو من سنن الخطبة إجماعاً وإن كان رخساً في حد ذاته، حتى لو حطب بعونه أحره. [حاشية الطحطاوي: ٥١٥] والجلوس: استغنى به هل هو للأذان، لو للاستراحة، وعلى الأول لا بأس في العهد، لأنه لا أذان له. [حاشية الطحطاوي: ٥١٥]

ثم قيامه: أي بعد الأذان في الحضرة، ولو بعد فيهما أو في أحدهما جزءاً وكره من غير عذر. وإن حطب منقطعاً أحره. [مرآة العلاج: ٥١٥] والسيف إلخ: أي إذا قام يكون السيف يساره متكفاً عليه في كل بلدة فتحت عنوة؛ ليربهم أمّا فتحت بالسيف، وإذا وجعهم عن الإسلام فذلك باب بالهنيئ المسلمين، فقاتلوكم حتى ترجعوا إلى الإسلام. [مرآة العلاج: ٥١٥]. وفيه إشارة إلى أنه يكره الانكاد على غيرة كعصا وقوس؛ لأنه خلاف السنة، ويأثم من أسر حاج ما ثبت أنه يملكه فتم حطياً بالملحقة متكفاً على عصا أو قوس كما في أي داود. [حاشية الطحطاوي: ٥١٥]

واستقبال القوم إلخ: من ولأهم ظهوره كره، قال خص الأئمة: من كان أمام الإمام استقبل بوجهه، ومن كان عن يمين الإمام أو يساره انصرف إلى الإمام، وغال للرحسي: الرسم في زماننا استقبال القوم القفلة وترك استضافهم الخطيب؛ لما يلحقهم من المرح بنسوة الصغوف بعد فراغ الخطيب عن عطفته لكثرة الزحام. [حاشية الطحطاوي: ٥١٥] وبدايته. أي بعد التوبة في نفسه سراً.

وأن يسمع القوم الخطبة، وتخفيف الخطبتين بقدر سورة من طوال المفصل، ويكره التطويل وترك شيء من السنن، ويجب السعي للجمعة، وترك البيع بالأذان الأول في الأصح، وإذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام، ولا يرد سلاماً، ولا يُسَبِّتُ عاملٌ حتى يفرغ من صلاته، وكره لحاضر الخطبة الأكل والشرب والعبث والالتفات، ولا يسلم الخطيب على القوم إذا استوى على المنبر، وكره الخروج من المصلى بعد النداء ما لم يصل، ومن لا جمعة عليه إن أذاعها حاز عن فرض الوقت، .....

يسمع القوم: ويجهز في الثانية دون الأولى. ويجب السعي إلخ: أراد التعبد ماتباً بالسكينة والوقار لا المروءة؛ لأنها تلعب هذه اللبس، ونشئ فضل لمن يقدر عليه، [مرئى للعلاج: ٥١٦]. واعتلوا في الخروج، قيل: هو كذهاب إليها فليس أفضل، وقيل: هو كالخروج إلى سائر الحاجات، وهو الأصح [حاشية الطحطاوي: ٥١٦] في الأصح: وقال الطحاوي: المصير هو الأدب الثاني عند الشراء لأنه الذي كان في زمنه يكثر وتسهل بعده، قل في "المحرر": وهو ضيف. [حاشية الطحطاوي: ٥١٨]

وإذا خرج إلخ: أي من حصرته إن كانت، وإلا بقيامه للمصير قاطع فيثبت المنع تسرد ظهوره ولو غلب صموده نكس، وقيل: إذا سجد، وصلى الصلاة فشمّل ما إذا كانت قضاء فائتة أو صلاة جنازة أو سجدة تلاوة أو منزورة أو غلّا، إلا إذا تذكر فائتة ولو وترّاً وهو صاحب ترتيب فلا يكره الشروع فيها حينئذ، بل يجب لصروته صحة الجمعة، وإما أنه لا يكره الشروع قبل الخروج، فشم ما شرع به ولو خطب الإمام من غير كراهة مطلقاً، إلا إذا كان في نقل؛ فإنه يتم شفعاً ثم يقطع، ولو كان خروجاً بعد تقديم الثالثة ثم أيضاً؛ لأنه رغب عليه الشفع بشئ بالقيام إليه، رخصت في سنة الجمعة، فليل. يقطع على رأس التركمين كالتلّيل الطلّ، والصحيح أنه يسها؛ لأنه كصلاة واجبة. [حاشية الطحطاوي. ومرئى للعلاج: ٥١٨]

ولا يرد سلاماً: أطلقه فشمّل ما إذا كان بلسانه أو بقلبه قبل الفراغ أو بعده، ويركب بسلامة إلخ. وكره الخروج: [أي من يجب عليه الجمعة] أطلق الكراهة فتكون تحريمه؛ وأمرنا من لا يجب عليه الجمعة، فلا كراهة في مراح. بعد النداء: أي لأذان الأول، وقيل: الثاني. [مرئى للعلاج: ٥٢٠]

ومن لا جمعة عليه: كمرضى ومسافر ورقيق وامرأة وأعمى ومقعّد. [مرئى للعلاج: ٥٢٠] فرض الوقت: قال القهستاني: الكلام مشير إلى أن فرض الوقت هو الظاهر في حق المذنب وغيره، لكنه مأثور بإسقاطه ناداه الجمعة حتماً والمذنب له رخصة، فالجمعة ليست بدلاً عن الظهور لأن حقيقة الفعل ما يصاد فيه =

ومن لا عذر له لو صلى الظهر قبلها حرم، فإن سعى إليها والإمام فيها يصل ظهره  
 وإن لم يذكرها، وكراه للمعذور والمسحون أداء الظهر بمعاينة في المنصر يومها، ومن  
 أدركها في التشبه أو سجود السهو أتم جمعة، والله أعلم.

« من تعدد الأصل، وليس هذا كذلك، وليس الظهر بدلاً عنه. وإن هو فرض الوقت، بل هي فرض مستقبل في ذلك  
 يوم يسقطه الظهر، وفائدة هذا أن وجوب جواز النصير إليه عند المحذور الجمعة. [حاشية الضعيف: ٥٢١]  
 فإن سعى إليها: استغفوا في معنى سعى إليها، واختار أنه لا انفصال عن داره حتى لا يطل عنه على المحذور،  
 ولقد نقله «سعى» لأنه لو كان حالاً في المسجد بعد ما صلى الظهر، فإنه لا يطل حتى يشرع مع الإمام  
 معافاً، ولقد بقوله «إيها» لأنه لو خرج لحاجة أو حرج وفداه الإمام لم يسهل ظهره جماعة، والاطلاق به  
 عقيدتها إذا كان يرحم إدراكها بأن حرج والإمام فيها أو لم يكن شرعاً أطلق فقبل ما إذا لم يذكرها فيها.  
 فالتسعة مع كون الإمام فيها وقت المخرج أو لم يذكر شرعاً  
 ثم علم أن الصبر المستمر في قوله: «سعى» جود إلى مصلي الظهر لا يبي من لا عذر له ليكون بعد وأقبل، فإنه  
 لا فرق بين المعذور وغيره في بطلان ظهره بتسعيه، وقيل: سعى انصافاً لأن التأموم يوم يسع إليها وسعى وإمامه،  
 فإنه لا يطل ظهر التأموم وإن دخل ظهر إمامه، لأن طلانه في حق الإمام عند قصره، ولا يضر التأموم.  
 [المحرر لرافع بحمد: ٢٢٩/١]

وكراه للمعذور الخ: قيد «المنصر» لأن الجماعة من مكروهه في حق أهل الجاهلية، وأنه لا جمعة عليهم، أفاد  
 بالكراهية أن الصلاة صحيحة لاستحجام شرطها، ولو حذف النصف المعذور والمسحون لكان أولى، فإن أداء  
 الظهر بمعاينة مكروه يوم الجمعة مطلقاً، ولو زاد: «وأدائه منفرداً قبل صلاة الإمام» لكان أولى؛ لأنه في «الخلاصة»  
 ويستحب لبعض أن يخرج الصلاة إلى أنه يفرغ الإمام من صلاة الجمعة، وإن لم يفرغ، فهو الصديق، وإنما  
 صرح «المسحون» مع دخوله في المنصور بغير خلاف في أهل السحر. فإن في «الشرح الوهاب»: أن المسحورين إن  
 كانوا طائفة فارقة على إمامهم، وإن كانوا مطلوعين أمكنهم الاستعانة، كان عليهم حصر الجهد عند  
 «الجماعة» لما في «الفتاوى»: أن المعذور يصلي الظهر بأداء وإمامه، وإن كان لا يستحب الجماعة، وقيل  
 «الظهر» لأن في غيره لا يسى أن يهتوا جماعة. [المحرر لرافع بحمد: ٢٢٩/٢]

سجود السهو: إن هذا يشر أنه يسجد تسهوا في الجهد والميل، وهو خلاف المظهر: أحبه، بأن المحذور  
 عدم الوجوب فيها وأن الأولى تركه: فلا يقع الناس في هذه، لأن المحذور عدم جوارره. [حاشية الضعيف: ٥٢٢]

## باب العيدين

صلاة العيد واجبة في الأصح على من يجب عليه الجمعة بشرائطها سوى الخطيئة، فتصح بدونها مع الإساءة كما لو قدمت الخطبة على صلاة العيد.

ونذير في الفطر ثلاثة عشر شيئاً: أن يأكل، وأن يكون المأكول غداءً ووفراً،<sup>الاستحباب</sup> ويغتسل، ويستاك، ويتطيب، ويلبس أحسن ثيابه، ويؤدي صدقة الفطر إن وجبت<sup>الإجماع</sup> عليه، ويظهر الفرح والبشاشة، وكثرة الصدقة حسب طاقته، والتشكر وهو سرعة ذاتباه، والابتكار وهو المسارعة إلى المصلي، وصلاة الصبح في مسجد حيد، ثم يتوجه إلى المصلي ماشياً مكبراً مراراً، ويقطعه إذا انتهى إلى المصلي في رواية، .....

فقدس حتى عهدنا، وقد قد عالى فيه مؤيد الإحسان إلى عباد الله، فيه ونهوية، أو لأنه مجرد ومكرر بالفرح والسرور، وما لا ماحود على من أتوا كما تمت لعائلته تفاؤلاً بعبادها أي من عباد أو لاحتضار الناس فيه. أما فيه الصحتوي ومر في العلاج: ٥٢٧ في الأصح: وفي رواية أخرى أنها سنة لقول محمد في "جامع الصغير" في العيدين احتضار في يوم واحد قال: يشهد بها جماعة، وفي رواية أخرى أنها سنة، وأولها منها سنة، والآخرة فريضة [البحر الرائق: ٢٤٧/٢] بشرائطها: طهره، لأنه لا بد من اجتناب المذكورة في الجمعة على خلاف فيها، وليس كذلك، فإن لم يجد لها مع إمام جماعة، وكيف يصح أن يقال: "بشرائطها؟" [حاشية الصحتوي: ٥٢٨]

أن مأكل: أي بعد الصبح قبل فحائه إلى المصلي. ويعتزل فلا قلت: عند الفصل فيها مستحب، وفي طهارة سنة؟ قلت: للاختلاف فيه، وتصحيح أنه سنة، وإسماء مستحباً لاجتماع السنة على الاستحباب، وعند سائر المستحبات المذكورة هنا في بعض الكتب، سنة [البحر الرائق: ٢٤٨/٢]

ويؤدي صدقة إلح معصاف على "يأكل"، فيلغضي أن يكون الأده سنوياً، وهو كالمك، لأن الكلام كله قبل الخروج إلى المصلي، فليصدقة تعطر أحوال: أحدها: في دخول يوم العيد، وهو جائز، ثانياً: يوم قبل الخروج، وهو مستحب، ثالثاً: يومه بعد الصلاة، وهو جائز. رابعاً: بعد يوم الفطر، وهو صحيح، ويأثم من أخر، إلا أنه يرتفع بالأنباء كمن أخر حتى بعد الفسوق، فإنه يأثم، ثم يبرأ بالأداء. [البحر الرائق: ٢٤٨/٣]

ثم يتوجه إلى المصلي: والسنة أن يخرج الإمام إلى الجبهة، ويستقبل من يصلي، فيسمع في المصلي، إن صلاة العيد في موضعين جازية بالاعتقاد، وعند محمد يجوز في ثلاثة مواضع وإن لم يستحب له ذلك، -

وفي رواية أخرى إذا افتتح الصلاة، ويرجع من صريخ آخر، ويكره التنفل قبل صلاة العيد في المصلي واليتم، وبعدها في المصلي فقط على اختيار الجمهور، ووقت صحة الصلاة العيد من ارتفاع الشمس قدر رمح أو رمحين إلى زوالها.

وكيفية صلاتهما: أن ينوي صلاة العيد، ثم يكرر للتحريمة، ثم يقرأ افتتاحاً، ثم يكرر تكبيرات الزوائد ثلاثاً، يرفع يديه في كل منها، ثم يتعوذ، ثم يسمي سرّاً، ثم يقرأ الفاتحة، ثم سورة، وتندب أن تكون ﴿سُورَةُ الْأَعْلَى﴾، ثم يركع، فإذا قام للندبة ابتداءً بالبسملة، ثم بالفاتحة، ثم بالسورة، وتندب أن تكون سورة الفاشية، ثم يكرر تكبيرات الزوائد ثلاثاً، ويرفع يديه فيها كما في الأولى، وهذا أولى من تقديم تكبيرات الزوائد في الركعة الثانية على غيرها، فإن قدم التكبيرات على الفاتحة فيها جاز. ....

= ونخرج بعضنا لبعض في الشواهد ولا يحتاج إلى الحاشية، وانظروا في باب السير والطائفة، قال بعضهم بركعة، وقال غيره ركعتين، حسن في زمانه، وعجز في حصة زمانه به [فتح القدير: ٤١٦] عن ارتفاع الخ. استحب، مع أنها لا تصح غير ارتفاع الشمس، كعب لا تكون صلاة عيد بل تعالى بحرم، ولو كانت الشمس في مكانها لم يثبت أنها في المنطقة [المعجم لفراني: ٢٥١، ٢] قدر رمح، وهذا ما عثر عليه، ثم في الملاح: ٥٢٢] أنه ينوي ولا يشترط فيه الزواجر، ثلاثاً، ٥١. فلاحظ: ليس بين التكبيرات ذكر مصون، وروي عن أبي حنيفة رحمه الله بسنك. من كل تكبيرتين، فليحذر من تصحيحه، لأن صلاة العيد تقدم بجمع عظيم، فلو كان بين التكبيرات لا يفسد على من كان يتأخر من الإمام، ولا يشاء، ولو هذا الذي من المكنت، وعلى من البسطة لمن هذا كعدد ثلاثة، بل يخلط ذلك بركعة لرحام، ولقد لأن المقصود في هذه الأشياء من أقوم، ويحك بدل من غلبة كثرة القوم وقتهم [المعجم: ٤١٦، ٢] وهذا أولى، أي وهذا الفعل وهو الزواجر بين الفرائض والتكبير ثلاثاً في كل ركعة تؤدى من صلاة التكبير على ثلاث في كل ركعة، من تقديم الخ. قال في "المعجم": لأن التكبير يرفع الأيدي من جهة، فموضع جلات المعهود في أصوات، فكان الواحد بالتقليد أولى، ثم التكبير من الإعلام ليس حين يظهر به كتكبير الافتتاح، وتكرر الأسس فيه الخفيف، لأن احتسبه على الصم، ففي الركعة الأولى يجب [الحاشية بتكملة الافتتاح] لفوقاً من حيث العزيمة، سبق، وفي الثانية، يبعد إذا تكبيرة ثم ركع، فاحسب الصلاة بها، [المعجم: ٤٢١، ٢]



والتعريف ليس بشيء، ويجب تكبير التشريق من بعد فجر عرفة إلى عصر العيد مرة فور <sup>أي من وقت صلاة</sup> <sup>أي من وقت صلاة</sup> كل فرض أذّي جماعة مستحبة على إمام مقبم تحصره، وعلى من اقتدى به ولو كان مسافراً أو رقيقاً أو أنثى عند الإمام أبي حنيفة <sup>وكانت تحصرهم</sup> وقالوا: يجب فور كل فرض على من صلاه ولو منفرداً أو مسافراً أو قروياً إلى عصر الخميس من يوم عرفة، وله يعمل؛ وعبد الغنوي، ولا بأس بالتكبير.....

ليس بشيء. أي وفوق الناس يوم عرفة أي غيرها تنبيه: لو فعلن يس شيء، هو كبره في موضع الضم، فله أنواع ثلاثة من الزمن: واحد ومستحب وبيد الإضافة، ومن ذلك [تكرار حنابل ١٧٧/٢] ولعله المراد من قول انتهائية: وعن أبي يوسف، وصعد في عمر رواية الأصول: أنه لا يكره أن يركب من الناس من ذلك بصرة. قال: في الفتح. وهذا بعد أن معناه من رواية الأصول الكراهية ثم قال: وهو يكون... المسببة عنقديا تنوع من العوام، وبالحاصل: أن مجموع الكراهية كما في الحديث: "يُنْفَخُ في يوم النحر" أن ظاهر ما في نهاية البشارة لخبرية: "بن أمية". أن عليه نطفة نرسج الكراهية وتطرد عنه. [رد المحتار: ١٧٧/١]

ويجب تكبير التشريق أربعين وقتاً وأما أن أوله بعد فجر يوم عرفة، فمراد به بعد. عقبه في عرفة. ولا خلاف فيه، وأما آخره فنحو: "إلى عصر العيد" أي معه، وهي من حديث أبي داود في العماء والفرار: "مرة" إشارة إلى رد ما نقل عن الشافعي أنه يكرر التكبير ثلاثاً، وإنما نقل ذلك: فذكر الصلاة وفورها من غير أن يحل ما يقطع حرمة الصلاة، حين لا يملك فهدية أو أهدى، متعمداً أو تكتم عاصياً أو جاهلاً أو مراح من... أو حلول الصفوف في التحريم. لا يكره.

واشترط بقوله: "كل فرض" عن إمام كماله قويم والمصنف، وعلى المدة فلا تكبر عقبها، وأما من الصلاة المعروضة من تصلوات الخمس، فلا يكره عقب صلاة الحزرة وإن كانت مكتوبة، وفي المدة فلا تكبر على المنفرد، وقد يكونها مستحبة أكثر من جماعة النساء والرجال، ولا يشترط تعرية، لأنما يستلزم شرط على الأصح حتى لو لم يعد قوماً واحد، عليه وعليه التكبير. ولما لا الإعادة أكثر من التسليم، فلا تكبير عليه، ولو صلى المنفرد في أدبر حصة على الأصح كما في التمتع، فإنه المصير أكثر من غير التمتع. [البحر الرائق: ٢٥٨/٢]

وقالوا: أي أبي يوسف ومحمد بن حنبل، وله يعمل أربعين في التكبير. والعمل والوقوف في صلاة الأضداد، صلاة الأضداد على قولها. [البحر الرائق: ٢٥٨/٢]

عَلَيْهِ صَلَاةُ الْعَبْدِينَ، وَالتَّكْبِيرُ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ.

عَنْ صَلَاةِ الْعَبْدِينَ: فِي الظُّهْرِ عَنِ الصَّغِيرِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَهُ: سَمِعْتُ أَبَا مَسْعُودٍ كَسُوهُ رَوَى التَّكْبِيرُ فِي الْأَسْرَى فِي أَيَّامِ بَعَثَةِ كَتَبَ فِي الْبَحْرِ، وَفِي الْقُرْآنِ مِنْ لُحُجِ الْفَارُوقِ "فَلِأَيِّ خَلْقٍ سَمِعِي أَهْلَ الْكُوفَةِ وَنُفُوسَهُ أَنْ يَكُونُوا أَيَّامَ فَتْرَتِهِ فِي عَسَاكِرِ الْأَسْرَى" هَذَا. وَمِنْ دُكْرِ أَبُو الْخَيْثَمِ: كَانَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ جُرَيْجٍ يَخْتَلِفُ فِي التَّكْبِيرِ فِي الْأَسْرَى أَيَّامَ الْعَشْرِ [حَاشِيَةُ الْمُفْتَخَرِ: ٥١١، ٥١٢]

وَالْتَّكْبِيرُ بِشَيْءٍ غَالِيٍّ أَصْلُ ذَلِكَ مَا رَوَى أَبُو حَرِيرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، فَتَعَارَفَ إِبْرَاهِيمُ، قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، فَلَمَّا عَلِمَ إِبْرَاهِيمُ بِالْعَدَاةِ، قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ وَخَلَّتِ الْأَنْبِيَاءُ فَدَخَلَ عَدُوُّهُ شَاكِرًا لِمَا أَكْبَرُ، وَرَوَى أَبُو اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: [صَلَاةُ ١٧٥/٢]



## باب صلاة الكسوف والخسوف والأفراع

من ركعتان كهيئة النفل للكسوف بإمام الجمعة أو مأمور السلطان، بلا نذر ولا إقامة ولا جهر ولا خطبة بل ينادى: الصلاة جامعة، ومن تطوع بهما وتطويل ركوعهما وسجودهما: ثم يدعو الإمام حائلاً مستقبل القبلة إن شاء أو قائماً مستقبلاً للناس، وهو أحسن، ويؤمنون على دعائه حتى يكمل الجلاء للشمس، وإن لم يحضر الإمام **صلوا فرادى** كالخسوف، وأقليلة الطائفة غاراً، والريح الشامية، والأفراع.

والأفراع: كالليرة والريح الشامية والقلعة [حاشية الطحطاوي: ٥٤٤] ركعتان، كان لأقرب من درهما وإن شد عصر أربعاً أو أكثر، كل شمع سبعة أو كل شعيرة، والأفضل أربع [حاشية الطحطاوي: ٥٤٤] كهيئة النفل الخ أي في عدم أدائها وإقامتها وعدم خبر في الإفراعات المذكورة، وفي إقامة الضياء بالفراة، والأدعية من هي من خصائص النفل [حاشية الطحطاوي: ٥٤٤] بإمام الجمعة، أي بإمام نصبح به بقية الجمعة، وبعد إتمامه يقرأ فاتحة الكتاب، ثم يركع ركعة، وهو كركعة من ركعة، قال العلامة الإسماعيلي: يسجد في كسوف الشمس ثلاثة أشبار الإمام، والمؤمنين أربعة، قاله العلامة، قاله القاضي، ومن له ولاية الجمعة والعديد، ومن يوفد: فهو الذي ساج فيه التطوع، وإنما لموضع فهو الذي يصلي فيه صلاة فريد أو السجدة الحقة، بل صلوا في موضع آخر آخرتهم، والأول أفضل، ولو صلوا وحده في منزله حار، وكراه أن يجمع في مكان واحد. [حاشية الطحطاوي: ٥٤٤] الصلاة بالصبح على الإفراد أي السجدة الصلاة، ويصح أربع ركعات، على جماعة، والحر [حاشية الطحطاوي: ٥٤٥] صلوا فرادى ركعتين أو أربعة في منزله، فرادى العلاج [٥٤٦]



مُجْبَلًا سَحَابًا طَيِّفًا نَدِيمًا وَمَا أَشْبَهَهُ سِرًّا أَوْ جَهْرًا وَلَيْسَ فِيهِ قَلْبٌ وَدَاهٍ وَلَا يَحْضُرُهُ  
 ذَنْبِي.

مَجْلَدًا رَكْبًا طَائِفًا، أَيْ سَائِرًا بِالْأَفْعَالِ لِمَعْنَاهُ أَوْ دَائِرًا بِمَعْنَى دَائِرَةِ السَّحَابِ [إبراهيم الفلاح: ٥٥٦]  
 سَحَابًا، فَتَحَ السَّحَابَ لِيُفِيدَ وَتَحْتَهُ الْمَاءُ، أَيْ لِيُفِيدَ الْوَقْعَ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ سَحَابٍ أَيْ عَرِيٍّ. [إبراهيم الفلاح: ٥٥٦]  
 طَيِّفًا، فَتَحَ تَوَيْفًا، أَيْ حَضَرَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْضِهَا [إبراهيم الفلاح: ٥٥٦] وَمَا أَشْبَهَهُ أَيْ أَشْبَهَ الَّذِي ذَكَرْتُمَا  
 بِسَبَبِ الْمَقَامِ، [إبراهيم الفلاح: ٥٥٦] وَلَيْسَ فِيهِ قَلْبٌ أَيْ لَمْ يَلْعَلْ مُضْعَعَةً كَمَا فِي سَبَبِ الْوَقْعِ، وَمِنْ بَعْضِ  
 الْأَقْرَابِ الدَّجْوِيلِ أَوْ الدَّيِّ الْخَادِمِ، أَيْ لَمْ يَكُنْ نَوْفَةً مِنْ نَفْسِهِ، [حاشية الطحطاوي: ٥٥٦]  
 وَلَا يَحْضُرُهُ ذَنْبِي، أَيْ لَا يَسْتَبْرَأُ الرِّجْسَ، وَمِمَّا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، أَوْرَدَ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِذَا تَوَيْفًا بِهِ الرِّجْسَ الْمُسَمَّى  
 الْمَسْرُوحَ، وَإِذَا هُوَ لَا يَسْتَبْرَأُ لَيْسَ لَهُ فِي الرِّجْسِ نَعْمَةٌ لِأَهْلِ حَبَابٍ، وَالْكَافِرُ مِنْ أَهْلِهَا هَذَا، وَكَانَ لَا يَسْتَبْرَأُ  
 مِنْ أَنْ يَسْتَقِرَّ وَاحِدُهُمْ لِيَحْتَمِلَ أَنْ يَسْتَقِرَّ هَذَا عَلَى رَأْسِ هَذَا الْعَوْدِ، [فتح القاري: ٦٢، ٦٣]



ويستحب حمل السلاح في الصلاة عند الخوف، وإن لم يتنازعوا في الصلاة خلف إمام واحد، فالأفضل صلاة كل طائفة بإمام مثل حالة الأمن.

وإن لم يتنازعوا فذهب الأولى حد عماسها، ثم بقي الأخرى، فتصلي بإمام آخر. [مرقعي الفلاح: ٥٥٧]

## باب أحكام الجنائز

يسن توجيه المحتضر للقبلة على يمينه، وحاز الاستبقاء، ويرفع رأسه قبلاً، ويلقن يذكر  
 من لرب من الموت مني سمع من وجهه إلى الله  
 الشهادتين عنده من غير إلحاح، ولا يؤمر بها، ونلقينه في القبر مشروراً، وقيل: لا يلقي،  
 فلا يقال له قل صد ما وضع في القبر  
 وقيل: لا يؤمر به ولا ينهى عنه، ويستحب لأقرباء المحتضر وجميعه أن يدعول عليه،  
 مع قرب مع جرح  
 ويلقن عنده سورة يس، واستحسن سورة الرعد، واختلفوا في إخراج المائض  
 إخراج من صلاة  
 والنفساء من عنده، .....  
 وكذا أحب من هذه المصنف

الجنائز: جمع جنازة بالفتح والكسر فعميت والمسرور، وقيل: بالكسر الميت مصم، وبالفتح المسمر، وقيل:  
 بالمكسر، وقيل: بالكسر للمسمر مع الميت. [حاشية الطحطاوي: ٥٥٨]، وقال الأزهري: ولا مسى جنازة حتى  
 يشد الميت عليه كفناً. [إرافى الفلاح: ٥٥٧] يسن توجيه الخ: وهو مقيد بما إذا لم يشق عليه. فإن شق عليه  
 ترك على حاله. [حاشية الطحطاوي: ٥٥٨]

ويلقى الخ: قال في "تهذيب": وهذا لما قلنا من استحباب الإخراج، ومثله عند انزعاج قبل الفراغ، وينبغي أن يكون  
 القلق غير منهم بالضرورة، وإذا لم يكن ممن يخفف فيه الجوع، فيذكرها بعده جهراً عما أن يأتي بها لشكون آخر  
 كلامه. [حاشية الطحطاوي: ٥٥٨]، ونلقن الميت: أن يقال عنده وهو يسبح، ولا يقال له "قل": لأن فقال  
 صعب عليه، فربما يمتنع عن ذلك (والإبقاء بالفتح). [الغاية: ٦٨/٢]

مشرور: قد روي أنه عليه السلام أمر بخلق الميت بعد دمه، وزعموا أنه مدعب أهل السنة. والأول: مذهب  
 المعتزلة، إلا أننا نقول: لا فائدة في التلقين بعد الموت؛ لأنه إن مات مؤمناً فلا حاجة إليه، وإن مات كافراً فلا فائدة  
 في التلقين. [كشفية: ٦٨/٢] وإن شئت زيادة الإطلاع عليها فراجع "فتح القدير" [٦٨/٢]. وقيل: ونسب هذا القول  
 إلى المعتزلة. [إرافى الفلاح: ٥٦٠] سورة يس: وهي سورة يس. أما من يقرأ عنه من إلا مات رزق، وأدخل  
 في قره رزاق. [إرافى الفلاح: ٥٦٣]

واختلفوا: واختلاف المذاهب في إخراج هؤلاء في الأولوية وعدمها لا على سبيل الترجيح، وجه الإخراج: اعتبار  
 حضور الملائكة محلاً به حائض أو غصاء. [إرافى الفلاح: ٥٦٣]، وجه عدم الإخراج: المشقة أو للاحتياج  
 إليه، ونسب بعضهم على إخراج الكافر أيضاً وهو حسن. [حاشية الطحطاوي: ٥٦٣]

فإذا مات شقة لحياه وغمض عيناه، ويقول مغمضه: "بسم الله وعلى ملة رسول الله ﷺ"،  
 اللهم يسر عليه أمره وسهل عليه ما بعده، وأمسده بأفانك، واجعل ما خرج إليه خيراً  
 مما خرج عنه، وتوضع على يافته حديثه ثلثاً يتفخ، وتوضع يده بحنيه، ولا يجوز  
 وضعهما على صدره، وتكره قراءة القرآن عنده حتى يغسل، ولا بأس بإعلام الناس بموته،  
 ويجعل بتحيزه، فيوضع كما مات على سرير عمر وقراً، ويوضع كيف اتفق على  
 الأصح، ويستر عورته، ثم جرد عن ثيابه، ووضي<sup>أو يبر</sup> إلا أن يكون صغيراً لا يعقل الصلاة،  
 بلا مضمضة واستنشاق إلا أن يكون جنباً، وصب عليه ماء معلى يسلم أو حوض<sup>أو حوض ماء</sup>؛

شد لحياه بعصابة عريضة نعلها وزعم حرق رأسه، ولحية ثلثه على الخنجر بين الثمبة ولكسر من الأسنان، وغیره،  
 أو نطع التي على الأسنان، سقط نوها بالإصبع. [مرقي الفلاح: ٥٦٢، طحطاوي: ٥٦٢]  
 ولا بأس بإعلام الخ: بل يستحب لتكثير نصلي عليه، وقال في النهاية إن كان عاداً، أو زاعماً أو من يترك  
 به، فقد استحسن بعض المؤلفين استدلاله في الاستساق بخبره، وهو الأصح، ويكره من المشايخ أن يروا بأساً بأن  
 يؤذن بالخنجر؛ يؤدى آثاره وتصدقاته حقه، نكس لا حتى جهة الضعيف. [مرقي الفلاح: ٥٦٥]  
 ويجعل الخ: فيصرف عن وجوب التعجيل لاحتياط في أمر المريض، فإنه غش أن الذي به داء المسكنة، فإن  
 بعض الأطباء إن كثيرين من ذوات المسكنة شاهراً يذفرون أحياناً أنه يفسر إدراك ثبوت الحفي في ها إلا على  
 لفصل الأطباء، فيعين أناسو جهاً إلى ظهور الفقد سحو الشعر، وقد ماتت نسي يوم الاثنين صبحه ودين في  
 حرق قليل من يلة الأربعة. [مرقي الفلاح والطحطاوي: ٥٦١] فيوضع الخ: لاداء أفسر للمجلى، أو لاداء  
 لتفاحه أي إذا تفن ثمنه لا يجوز، بل يسجل في وضعه على سرير الخ.  
 وترى أي ثلاثاً أو خمساً، ركعتيه كما يدار بالخمسة حول السرير. [مرقي الفلاح: ٥٦٧] على الأصح: فإنه ليس  
 بأربعة السرحسي، وقيل: عرضاء وغزل إلى القبلة. [مرقي الفلاح: ٥٦٧] ويستر محوته: أي ما بين سرته و  
 ركبته، قاله الربيعي [إصباح] "التهامة" هو الصحيح، وفي "التهامة" يكفى يسير عورة نظيفة، هو الصحيح.  
 [مرقي الفلاح: ٥٦٧] جرد عن ثيابه: أطلقه وهو مقيد بما إذا لم يكن حشياً، وإن كان حشياً، أي ما بين سرته و  
 في ثيابه. ملا مضمضة: ولكن مسح فيه رأسه عرقه، عليه عمل الناس يسلمر شعر الشبق، قيل: ولم يكن به هنا  
 ورقة. (ترب الموارد) أو حوض: الأشخاص يغسل به الأيدي على إثر الطعام (ترب الموارد)

والأفالقراخ، وهو الماء الخائن، ويغسل رأسه وحنيه بالخطمي، ثم يضحج على يساره، فيغسل حتى يصل الماء إلى ما يلي التخت منه، ثم على يمينه كذلك، ثم <sup>أي عند الأيمن</sup> أجسرها <sup>أي من الأيمن</sup> إليه ومسح بطنه وسيقانها، وما أخرج منه غشله، ولم يعد غشله، ثم ينشف بثوب، ويجعل الخوط على لحته ورأسه، والكافور على مساجده، وليس في الفصل استعمال القطن في الروايات الظاهرة، ولا يقص ظفروه وشعره، ولا يمسح شعره وحينه، والمرأة تغسل زوجها بخلافه كما أن الولد لا يغسل سيده، .....  
والمرأة والغسل

وإذا قال القراخ: أي إذا لم يوجد لسدر والمرضى يغسل الماء القراخ بالخطمي: فكسر وفتح، ست مائة من طب الرشيق، يعمل سمل الصبيون في التطيق. (أقرب نوادر) [مرافي العلاج: ٥٦٩]  
ثم على يمينه إلخ: أي ثم يضحج على يمينه، فيغسل كذلك حتى يصل الماء إلى مائة حسده [مرافي العلاج: ٥٦٩]  
مسنداً إليه: بصيغة اسم التفاعل أو التفعول، حاز من الغسل أو الغشوق، (حاشية الطحطاوي)  
ومسح بطنه إلخ: أي أنه لم يذكر ولا غسلين، ذكر في قوله: وضجع على يساره، وشدة بقوله: ثم على يمينه كذلك، وأما ذلك بعد إعادته يضحجه على شفه لا يمسح به، لأن ثلث المسحات بسوء، وبين أن يجب الماء عليه عنه، كل بقدر الإلزام، ولم يذكر على الثلاث، حذرة للحاجة، ولا ينبغي أن يكون إسرافاً كمال الحماة. [مرافي العلاج: ٥٦٩] غسله: غسل الخضم لا غير، قبل: والفتح أيضاً، وقيل: إن أضيف إلى الخضم كما هنا فتح، وإلى غيره كغسل الجمعة قسم، [حاشية الطحطاوي: ٥٦٩]  
يششف بثوب: أي يراعي منه ثوب حتى يجف، من ششف الماء أحده غرقه [حاشية الطحطاوي: ٥٦٩]  
الخوط: هو عطر مركب من أشياء طيبة. (مرافي العلاج) والكافور إلخ: أي ويجعل الكافور على مساجده، سواء من الخمر وغيره. [مرافي العلاج: ٥٧١] غنى مساجده: أي مواضع سجوده، جمع مسجدة بفتح الميم أي موضع السجود. (فتح القدس)

ليس في الفصل إلخ: وقال الريمي لا بأس أن يعمل فقط على وجهه، وإن يحس به عمارته كالذر والقيل ولأدين والأنف، وغنى: أي الطهارة، ويستخرج عنها تشخيصه في دمه أو غيره. [مرافي العلاج: ٥٧١]  
والمرأة إلخ: أطلقها فحسنت ما إذا كانت المرأة معدة من دحي أو ظهر منها أو إبلان، ولو ولدت غيب مونه أو فضت ثوبها من دحي أو كانت معدة أو حرمت مرتة أو زواج أو مبهرة لا تغسله. [مرافي العلاج: ٥٧١، ٥٧٢]  
بخلافه: أي بخلاف الرجل، موه لا يغسل زوجته لا يقطع الكفاح. [مرافي العلاج: ٥٧١]



ولو ماتت امرأة مع الرجال تَمَوَّها كَعَكْمِهِ بخرقه، وإن وجد ذر رحم محرم يَمُم بِلَا خرقه، وكذا الخنثى المشكل يَمُم في ظاهر الرواية، ويجوز للرجل والمرأة تفصيل صبي وصية لم ينتهيا، ولا يأس بتفصيل الميت، وعلى الرجل تجهيز امرأته، ولو معسرا في الأصح، ومن لا مال له فكفنه على من تلزمه نفسه، وإن لم يوجد من يحب عليه نفقته ففي بيت المال، فإن لم يعط عجزا أو ظلما فعلى الناس، ويسأل له التجهيز

كعكسه: وهو موت رجل بين النساء وكفى عذمه بسمته وقوله: "بخرقه" قال علي بن ابي حمزة: [أمرني الفلاح: ٥٧٢] نعم بلا خرقه. أي أثبت ذكره كان أم أنثى. [أمرني الفلاح: ٥٧٢]

الخنثى المشكل أي ولم يراعته، ولا يميزه بحد يمسكه الرجال والنساء. [حاشية الطحطاوي: ٥٧٢] يَمُم يقول: يمس في قميص لا يمس وصول الماء إليه. [أمرني الفلاح: ٥٧٢] وعلى الرجل إلح: أي حب على فرض تكفين زوجته وبذلها على أي مذهب لم كانت معروفة، وهذا التحصيل يحتاج صاحب "المعتمد" والظهرية، ويترجمه أبو يوسف بالشهر مطلقا أي ولو كان نكح معسرا وهي زوجة في الأصح، وصية العتق، وقال محمد: ليس عليه تكفيها لا بفضاء الزوجة من كل وجه. [أمرني الفلاح: ٥٧٢]

لا مال له إلح: قد مر، لأنه لو كان له مال فإنه يكف نفسه، ويقدم على الدين والوصية وإلا رث إن قدر سنة ما لم يتعلق بعين ماله حتى الفجر كالزهر والبيع قبل القبض والعقد الحائز وأراد بقوله: "من يترجمه" الذين هم ذوو ولد محرم من الميت نساء وإذا تعدد من وجد عليه العفة والكنس على قدر ميراثهم كمدقة. [أمرني الفلاح: ٥٧٤] حاشية الطحطاوي: بيت المال أي في بيت المال تكفيه وإخوته وأطفاله وهو نفسه بأمر أو شر كانت أم لا ويرث لأهل بيته لا من غيره. كبرت الخراج والخمس والقرآن، ولأحدوها الاستقراض من الآخر. [أمرني الفلاح والطحطاوي يتصرف: ٥٧٤]

فإن إلح أي فإن لم يجد بيت المال له مكانه عاجزا عن تجهيز بيت أهله من الأموال، أو تكون الأثمة غالبا يمس صرف المال إلى مستحبه، فيجب على من قدر عليه من الفقراء ويعترض على سائر الناس بما في أن يجهروه ويكفوه ويسأل له التجهيز. [بالنصب مفعول يسأل] أي يجب أن يسأل لثقت الشجر من غيره وهو لا يقدر على التجهيز غيره من الفقراء، خلاف مني إذا عجز لا يجب السؤال له، من يسأل نفسه نونا بقضيه عليه، وإذا فضل عنه شيء صرف لما تركه، وإن لم يعرف كنه به أمره، ولا تصدق به. [أمرني الفلاح يتصرف: ٥٧٤]

من لا يقدر عليه غيره، وكفن الرجل سنة: قميص، وإزار، ولقافة مما يلبسه في حياته، وكفاية: إزار، ولقافة، وفضل ثياب من القطن، وكل من الإزار وللقافة من القرن إلى القدم، ولا يجعل لقبعه كم ولا دخريص، ولا جيب ولا تكف أطرافه، وتكره العمامة في الأصبح، ولق من يساره ثم يمينه، وعقد إن خيف انتشاره، وتزاد المرأة في السنة حمراء لوجهها، وخرقه لربط تذييبها، وفي الكفاية حمراء، ويجعل شعرها خفيفتين على صدرها فوق القميص، ثم الحمار فوقه تحت اللقافة، ثم الخرقه فوقها، وتخصر الأكفان وترا قبل أن يدرج فيها، وكفن الضرورة ما يوجد.

وكفن الرجل: أعلم أن تكفين لليت فرضي، وأما عدد أتوايه فهي ثلاثة أقسام: سنة، وكفاية، وضرورة كما بينها على التفصيل. [مرعي الفلاح زيادة: ٥٧٥] قميص: وهو من أصل العنق إلى القدمين بلا دخريص وكمين. [مرعي الفلاح: ٥٧٥] ولقافة: وهي تربو على ما فوق القرن ولتقدم لياب بها الميت، وتربط من أعلاه وأسفله. [مرعي الفلاح زيادة: ٥٧٥] كما يلبسه في حياته. أي يوعده الكفن بما كان يلبسه الرجل في حياته يوم الحصة والمدين. [مرعي الفلاح: ٥٧٦]، أفاد بطريق المنطوق جواز تكفيه في كل ما عجز ليه وهو سيء من كل جنس، فهكمن بالبرد والقصب - بالكعرك ثياب ناعمة من كتان - ولكتان والقطن، ومنع بالمقهرم مالا يجوز ليه في حال حياته كسحره ونحوه اعتباراً بمحال الحياة، إلا إذا لم يوجد غيره، لكن لا يرد على ثوب واحد لأن الضرورة تدفع به، ويجوز ذلك للنساء كمزهر ومضفر. [حاشية الطحطاوي بتغيير: ٥٧٦]

وكفاية: أي ما يكفي به حال الاختيار بدون كفاية، وهو القدر الواجب، وفي "الفتح"، وتكره الاختصار على ثوب واحد حالة الاختيار كما تكرر الصلاة فيه حال الاختيار [حاشية الطحطاوي: ٥٧٦] كم: بالضم مدخل اليد وعرجها من الثوب. دخريص: هو من القميص والمبرج ما يوصل به اليد لبرصه. ولا جيب: هو المشق التزل على الصدر. [حاشية الطحطاوي: ٥٧٧] ولا تكف إلخ: ولو كتف جاز بلا كراهة على الصحيح. [حاشية الطحطاوي: ٥٧٧] ولق إلخ: اختصر المصنف على بيان لق الكفن، والأصل: أن تيسر اللقافة، ثم الإزار حونها، ثم يوضع الميت مقتصاً، ثم يحلف عليه الإزار، ولق الإزار من جهة يساره، ثم من جهة يمينه ليكون يمينه أعلى، ثم فعل بالقافة كذلك اعتباراً بمحالة الحياة. [مرعي الفلاح زيادة: ٥٧٨]

إن خيف إلخ: أفاد بالشرط أنه إن لم يلف انتشار الكفن بأن كان المدفن قريباً لا يغشى انتشاره، فلا يعقد. وخرقه: عرضها ما بين الثدي إلى السرة، وقيل: إلى الركبة. [مرعي الفلاح: ٥٧٨]

فصل [في صلاة الجنائز]

الصلوات عليه فرض كفاية، وأركانها: التكبيرات، والقِيَام.

وضرائطها ستة: إسلام الميت، وطهارته، وتشميعه، وحضوره أو حضور أكثر مدته أو نصفه مع رأسه، وكون المصنى عليها غير رأكب بلا عذر، وكون الميت على الأرض،  
<sup>أو في الماء</sup> دون كان على دابة أو على شيء الحاسي لم تجز التمسلة على المختار إلا من عذر.

بإسلام الميت فخلته منسجلاً ما دام المسلم بعد أو بإسلام أحد أهليه أو بنسبه العدل، وإن استترصف المذبح الإسلام  
وم سبعة وأمان، لا يتصل عليه. [مناشئة المذبح: ٥٨١] وظهوره، أي ينشأ ظهوره عن حصة  
حكمة وحقيقة في الفنون، فلا أصبح على من لم يعمل، ولا على من عبه لغرض، وهذا الشرط عند الإنجاز،  
فلو دس لا نفس ولم يكن بإعترافه إلا بالنفس، فقط العمل وصلى على غيره لا يحس الضرورة، خلاف ما إذا  
ثم يهن عليه الربح بعد فوزه بجرح، ولو صلى عليه لا غسل جهلاً أو سيئاً ثم دس ولا يخرج إلا بالنفس،  
فبعدت عن قومه متحسناً لفساد الأول، وبشرط ظهور الكفن إلا إذا سبق ذلك لما في "المروية" أنه إن نحس  
شكك من حصة البت لا يضر دعواً لمخرج، خلاف الكافر المفسر بعداً [مناشئة المذبح: ٥٨١] وينشأ  
ظهوره مكانه أيضاً، وأنه كالإسلام. [مناشئة المذبح: ٥٨١]

نقدمه. الأولى: انه لا بد من الاعتراف بالاعراض وعدم فسادها التفسير. فلو حقيق لا تصح: لأنه كان تمام من وجه لا من كل وجه دليل صحة على النسب [حاشية الطحطاوي: ٥٨٦] بلا غشور. أما بالعرض فتح كما إذا كان مريضاً ولم يدر ما فعله قاعده، وانسى حقه فيما أحياه عند ذلك لا... محمد. إذ على الطالو، في جرحه إهداء الشئ بالقاعده، عندها، ولا فرق، في المصلي قاعده، عن بين كونه ربياً أو لا، لأن كونه ربياً له في التمام لا يمنع سقوط العرض عنه، ولا يشترط إيداعه، وإعارة السلي به حتى الإعادة، وحسب ذلك فلا فرق في سقوط العرض بفساده عن غيره، بل إن يكن قد فسد، أو لم يفسد، قاعده العذر. [حاشية الطحطاوي: ٥٨٣]

عَنِ الْأَرْضِ الصَّاهِغَةِ أَنْ تَشْرَطَ وَتُجْعَلَ بِالسَّيْلِ الْمَمْلُوكِ الَّذِي لَا يَفْتَهُ سِوَهُ مِنَ التَّكْوِينِ سَلَامًا لِلْإِنْسَانِ. أَمَّا الْأَسَاقِي  
فَعَلِي كَمَا لَا يُوَضِّعُ شَرَحًا لَهُ عَالِمُونَ، وَهَذَا فَالْمَوْلَا إِذَا رَعَتْ قَوْلَ أَنْ يَفْضِي مَا عَلَيْهِ مِنَ التَّكْوِينِ وَهُوَ أَنَّ مَا لَا يُشَاعِبُ  
وَعَلَى الْمَشْهُورِ أَنَّهُ يَأْتِي بِهِ شَرٌّ لَا رَيْ، بَلْ عَشَى رَفَعَ الْجِبْتَ عَلَى الْأَعْيَاقِ [حَاشَا لِلْمُحْطِطِ وَيُحَذِّرُ: ٥٨٣]  
إِلَّا مِنْ عِلْمِهِ: مَكَلَّيْكَ يَكُونُ الْإِنْسَانُ... لَا يَنْتَهِزُ وَجْهَ الْجِبْتِ عِندَهَا. [جَانِبُ الْمُحْطِطِ وَيُحَذِّرُ: ٥٨٣]

وستنهد أربع: قيام الإمام بخذاء صدر الميت ذكرها كان أو أنثى، والثناء بعد التكبيرة الأولى، والصلاة على النبي ﷺ بعد الثانية، والدعاء للميت بعد الثالثة، ولا يتعين له شيء، وإن دعا بالمأثور فهو أحسن وأبلغ، ومنه ما حفظ عوف من دعاء النبي ﷺ: <sup>الحكمة العظيمة</sup> "اللهم اغفر له وارحمه: وعافه واعف عنه، وأكرم نزله، ووسع مدخله، واغسله بالماء والثلج والبرد، ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، وأبدله داراً خيراً من داره، وأهلاً خيراً من أهله، وزوجاً خيراً من زوجته، وأدخله الجنة، وأعد له عذاب القبر وعقاب النار". ويسلم بعد الرابعة من غير دعاء في ظاهر الرواية، ولا يرفع يديه في غير الشكيرة الأولى، ولو كبر الإمام خمسا لم يتبع، ولكن ينتظر سلامه في المختار، ولا يستغفر لخون وصبي، ويقول: اللهم اجعله لنا قرطاً، واجعله لنا أجراً وذخراً، واجعله لنا شافعاً ومشفعاً.

ذكرها كان أو أنثى. فيه إشارة إلى أنه لا فرق فيما ذكر بين الصغر والكبر. [حاشية المطحطاوي: ٥٨٣] له شيء: أي سوى كونه من أمور الآخرة. [مرقئي الفلاح: ٥٨٥] وعافه. أمر من المنددة أي اجعله معاف من عذابات وعقره. واغسله بالماء: هذا كناية عن تطهيره من القرب بالكلية، والإحسان إليه لما مدح به عنه من الدنيا وما اقترنه فيها. [حاشية المطحطاوي: ٥٨٥] في ظاهر الرواية: استحس بعض المتأخرين أن يقول: ربنا آتانا في الدين سنة الخ. أو ربنا لا نزع قلوبنا الخ. [مرقئي الفلاح: ٥٨٦] في المختار: وفي رواية، يسلم ثلاثاً كما كثر يمينه الزائدة. وقد سلم الإمام بعد الصلاة ما سأل كثير من رعايه. يستمر [مرقئي الفلاح: ٥٨٧] خنون. قول البرهان الحلبي: يعني أن بقية الأهل: لأنه لم يكف، بخلاف التعرض فيه قد كف، وعرض أصحاب لا يحسن ما فعله، بل هو كسائر الأمراض. [حاشية المطحطاوي: ٥٨٧] قرطاً: أي شافعاً مهيباً مصالحاً في الجنة، وهو دعاء لبعض المتقدمين في الخير. [حاشية المطحطاوي: ٥٨٧] وذخراً. هذا الدعاء للصحة وسكون الخدم المعينة: الذخيرة. [مرقئي الفلاح: ٥٨٨] ومشفعاً. يفتح الفاء أي مقبول شفاعة.

## فصل [في بيان أحق الناس بالصلاة عليه]

السلطان أحق بصلاة، ثم نائبه، ثم القاضي، ثم إمام الحي، ثم الولي، ولئن له حق تقدم أن يأذن لغيره، فإن صلى غيره أعادها إن شاء، ولا يصح معه من صلى مع غيره، ومن له ولاية لتقدم فيها أحق ممن أوصى له الميت بالصلاة عليه على المقتضى، وإن دفن ملا صلاة صلى على قبره.....

السلطان أحق إلخ، روى الحسن بن زاهد عن أبي سفيان أن إمام الأعظم - وهو الميموني - أول من حضر، وإن لم يدر إمام مصر، أول من حضر، وإن لم يحضر بالقمي أول من لم يحضر فصحح الشارطة أول، فإن لم يحضر بغيره غيري، فإن لم يحضر فالأقرب من ذوي مرتبة، وهذا المراد بأحد أكثر من مستنطق، وقوله في الكتاب: "السلطان" يجوز أن يراد به الإمام الأعظم إن حضر، وإن لم يحضر فإمام مصر. [المناقب: ٨١/٢] ثم إمام الحي المراد به إمام مسجد محله، لكن بشرط أن يكون الفصل من الولي، وإلا فنقول أولى به، حاشية الطحطاوي: ٥٨٩. ثم الولي، أي الولي المذكور في الكتاب، فلا يجوز للمرأة والمغيب والمعدوم بقية الأقرب للأقرب كترتيبهم في السجدة، ولكن تقدم الأب على ابنه في حال النكاح، [مرفعي الصلاة: ٥٨٩] ومن لم يبق أحق إلخ، أي يجوز ترتيبه حق تقدم لأن جرمته في صلاة الخاتمة لغيره، وكذلك له أن يأذن في الأضرحة بعدة قبل التبرع، إذ هو دون الإنسان مكره، فعليه تسبؤ في "سكرك" الآخر، لم يحضر، بل هو أول الولي حال بركه، ومرة لا، وبعد الأمام، [حاشية الطحطاوي: ٥٩٠] أعادها: أطلقه وهو مقيد بما إذا لم يأذن له ولم تقدم له الولي، أما إذا أذن له، أو لم يأذن ولكن صلى حلقه، فليس به شيء، أعيد، لأنه سقط حقه بالإذن، أو بحضرة مرة، وهي لا تنكر، ولو صلى عليه الولي والمعدوم أو المغمي عليه، سميت بغير ضم لم يحضره، لأن ولاية الذي صلى مكانه، وأما أن يكون حق الإعادة ولو عمي قدر الموت، [حاشية الطحطاوي: ٥٩١] أحق ممن إلخ، لأن لولاية الميت على الميت، فله الصلاة، وشهد، روى أبو حمزة عن زرارة: "أوصية جازية، أمراني بصلواتي" [٥٩١]

صلى على قبره، فإن في الفتح: هذا يدل على التبرع، لأنه صار مسلماً للملكة تعالى، وخرج عن أولئك، ولا تنعزم له، بخلاف ما إذا لم يؤذن عليه منه يخرج بخصني عليه، لكن في "صلاة" من "أصابع القدم" للحاكم عبد الرحمن، وهو ممن قبل تقدم أو قبل صلاة لا يشترط، فإن دعوه ولم يهتوا عليه حتى علموا أنه لم يغسل لغيرهم سواه، الذين لا يسلون أصداً، ثم يغسلون على قبره، كما إذا صلى عليه أولاً، [حاشية الطحطاوي: ٥٩١]

وإن لم يغسل ما لم يتفسخ، وإذا اجتمعت الجنائز فالإفراد بالصلاة لكل منها أولى،  
 ويقدم الأفضل فالأفضل، وإن اجتمعن وصلى عليها مرة جعلها صفاً طويلاً مما يلي  
 القبلة بحيث يكون صدر كل قدام الإمام،<sup>أي من الرعايا</sup> وراعى الترتيب، فيجعل الرجال مما يلي  
 الإمام، ثم الصبيان بعدهم، ثم الخنثى، ثم النساء، ونو دفنوا بغير واحد وضعوا على  
 عكس هذا، ولا يفتدي بالإمام من "وجهه" بين تكبيرين، بل ينتظر تكبير الإمام،  
 فيدخل معه، ويوافق في دعائه، ثم يقضي ما فاته قبل رفع الجنائز، ولا يتظر تكبير  
 الإمام من حضر تحريمه، ومن حضر بعد التكبير الرابعة قبل السلام فاته الصلاة في  
 الصحيح، وتكره الصلاة عليه في مسجد الجمعة وهو فيه، أو خارجه وبعض الناس  
 في المسجد على المختار،<sup>أي التبت أي كراهية سارحة</sup>

ما لم يتفسخ، أي ما لم تنفك أعضاؤه، فإن تلخ لا يصلى عليه مطلقاً، والمعتبر فيه أكثر الرأى على الصحيح؛  
 لا اختلاف ما خلاص الزمان والإسكان. [مرآة الفلاح: ٥٩٢ وحاشية الطحطاوي] على عكس: يقدم الأفضل  
 فالأفضل، إلى الصلاة، ولا يكثر مراراً وتكراراً كما فعل في شهادة أحد. [مرآة الفلاح: ٥٩٣]  
 بعد التكبير الرابعة: إما بعد عبوره بعد الرابعة؛ لأنه لو كان حاضراً أولها تكبر، وقضى ثلاثاً بعد فراج  
 الإمام، وهو ظاهر كلام "الحاوية" [حاشية الطحطاوي بغير: ٥٩٥] في الصحيح: وعن محمد أنه يكبر كما  
 قال أبو يوسف، ثم يكبر ثلاثاً بعد سلام الإمام قبل رفع الجنائز، وعليه الفتوى، كما في "الخلاصة" وغيره، فقد  
 اختلف الصحيح كما ترى. [مرآة الفلاح: ٥٩٥] وتكره الصلاة الخ. وتكرهه تشريعية في رواية،  
 ورحمها الخفق ليس المقام، وتحريمه في أخرى، والله فيه أنه كانت خشية التلويث فهي تحريمية، وإن كانت لجل  
 المسجد بما لم ين له تنزيهه. [مرآة الفلاح: ٥٩٦]

على المختار: خلافاً لما أوردته لبعض من أن الإمام إذا كان خارج المسجد مع بعض القوم لا يكره بالاعتقاد،  
 كما علمت من الكراهة على المختار. [مرآة الفلاح: ٥٩٦] ونال شمس الأئمة: إن الكراهة إما هي في إدخال  
 الجنائز المسجد. [حاشية الطحطاوي: ٥٩٦] فيه "قولان": إما إذا لم يكن معاً، فإن اعتاد أهل بلدة الصلاة  
 عليه في المسجد لم يكره، لأن نياي المسجد علماً بذلك، وهذا على أن العلة أن المسجد لم ين له، أما على أن  
 العلة خوف التلويث فلا. [مرآة الفلاح وحاشية الطحطاوي بغير]

ومن استهل سمي وغسل وصلى عليه، وإن لم يستهل غسل في المختار وأدرج في

وورث وورث

خرقة ودفن ولم يصل عليه، كقصي مبي مع أحد أبويه إلا أن يسلم أحدهما، أو هو  
 أو لم يسب أحدهما معه، وإن كان لكافر قريب مسلم غسله كغسل خرقه بخسة، وكفته

في خرقه، وألقاه في حفرة أو دفعه إلى أهل ملته، ولا يصلى على باغ وقاطع طريق

وبالله التمسك

قتل في حالة المخاربة، وقاتل بالخنق غيلة، ومكابر في المصر ليلاً بالسلاح، ومقتول

عصية وإن غسلوا،

أي لم يصيب بالخنق

ومن استهل إلخ هو ثالثاً، للعاي، وأصل الاستهلال في اللغة رفع الصوت واستهل اللال بانهاء للمعول إذ  
 أنصهر. ولا يخفى أن الناس من المني الأول، إلا أن بعضهم رفع الصوت لير شرط بل المواد معناه الشرعي  
 أي وحده حال ولادته حياة حركة أو صوت، وقد خرج أكثره وصدره إن نزل رأسه مستقيماً، أو سرقته  
 إن خرج برجليه مكسوة. (مرآتي للعلاج: ٤٩٧) وإن لم يستهل إلخ: مثله ما إذا استهل فسات قبل خروج  
 أكثره، وأما الاستهلال في النطق فغير معتبر بالأولى. [حاشية الطحطاوي: ٤٩٨] المختار: وظاهر الرواية مع  
 النكل، وكذا لا يثبت ولا يثبت الاتفاق لأيه كجره المني. [حاشية الطحطاوي: ٤٩٨]

كقصي سبي إلخ: أي كما لا يصلى على صبي أسر مع أحد أبويه الكافرين من دار الحرب، ثم مات، فلا يصلى  
 عليه، إلا أن يصير أحد الأبوين مسلماً، أو صبي نفسه وهو مفيد بشرط أن يعقل صفة الإسلام، أو سبي هو ولم  
 يسب أبوه أو أمه معه، فيكون مسلماً تبعاً للدار. قريب: هذا أحسن مما قاله بعضهم من أنه إذا مات الكافر وله  
 وفي مسلمة ثمما عبارة معينة لأن حفيضة لولاية متفية، قال الله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ أُنثَىٰ تَبَعًا﴾. [حاشية الطحطاوي: ٤٩٨]

[إذالة: ٥١]، وأطلق القريب فشمّل ذوي الأرحام كالأخت والحال والحالة  
 غسله: أطلقه فشمّل ما إذا كان له قريب غيره كقراً أو لا، غير أنه إن كان قاتلاً لم يغسله بحبه، وغسل  
 القريب ذوي الأرحام، ونيس القليل واحداً عليهم، لأن من شرط الوجوب إسلام الميت. [حاشية الطحطاوي  
 تنوير: ٦٠٠] قيل كل من البعارة وفضاع الطريق. (مرآتي للعلاج) غيلة: بالكسر لا غيلة، يقال: قتله  
 غيلة، وهو أن يمدمه فذهب به إلى موضع فقتله، وإفراد أهم كما لو حقه في منزل. (مرآتي للعلاج: ٦٠٢)  
 ومكابر: إذا قتل في تلك الحالة (مرآتي للعلاج) وإن عملوا: اعلم أن عبارة مسكين تعيد أن أهل العصية  
 لا يغسلون. [حاشية الطحطاوي: ٦٠٣]

وقاتل نفسه يغسل ويصلى عليه، لا على قاتل أحد أبويه عمداً.

### فصل في حملها ودفنها

يسن لحملها أربعة رجال، وينبغي حملها أربعين خطوة يبدأ بتقديمها الأيمن على يمينه، ويميناها ما كان جهة سائر الحامل، ثم مؤخرها الأيمن عليه، ثم مقدمها الأيسر على يساره، ثم يختم الأيسر عليه، وينحجب الإسراع بها بلا خيب، وهو ما يؤدي إلى اضطراب الميت، والمشي خلفها أفضل من المشي أمامها كفضل صلاة نفرص على النفل، ويكره رفع الصوت بالذكر، والجنوس قبل وضعها، ويجوز القبر نصف قامة، أو إلى الصدر، وإن زيد كان حسناً.....

وقتل نفسه: إذا به قتل نفسه عمداً لا لشدة وجع، فخرج بمجرىه الخفاً لأنه يغسل ويصلى عليه. [أرمي الفلاح: ٦٠٢] ويصلى عليه: أي من قتل نفسه عمداً اختلف فيه الشايخ، قيل: يصلى عليه، وقيل: لا، ومنه من حكى فيه خلافاً بين أبي يوسف وصاحبه، فعنده: لا يصلى عليه، وعندهما: يصلى عليه، لأبي يوسف: إنه غلام ماتل، فبعض نائبه، ولهذا: لأن دمه حذر، فصار كما لو مات حلف أخيه، وفي صحيح مسلم ما يرويه أنه: أبي يوسف: عن حذر من حمزة بن عتبة قال: أبا سفيان بن عوف بن قيس بن عتبة بن مسعود، فلم يصب عليه. [فتح بقدر: ١٠٩/٢]

قاتل أحد أبويه: إذا به من قتل أباه أو أمه ظمناً لأن من قتل أباه المخرج أو أمه المخرج أو أباه البغي، عيسى عليه سب من الإثم أربعة رجال، ويكره خمسة، ظهر دية بلا عذر. [أرمي الفلاح: ٦٠٣] أما إذا كان حذر بأن كان الحمل بعداً يمتنع حمل الرجال له، أو لم يكن الحمل إلا واحداً فحمل على ظهره، فلا كراهة إذا. [حاشية الطحطاوي: ٦٠٣] والمصير عمله واحد على يديه، ويقوله المس كذا: كذا بأيديهم. [أرمي الفلاح: ٦٠٤] وينبغي حملها [إخ]: أعلم أن أحسن الحمل ودفن فرض كفارة، وإذا لا يجوز أخذ الأجرة على ذلك، إذا نهيوا. [نفسه] وحمل المرأة عمداً، فيسكن لكل أحد أن ياتر إليها، فقد حمل الجائزة سيد المرسين، فإنه حمل حارة سعد بن معاذ بنجد. [حاشية الطحطاوي: ٦٠٣]

ما كان جهة [إخ]: أي: إذا وقع مستنداً له. [حاشية الطحطاوي: ٦٠٤] بلا خيب: جاء محجمة وموحدين مفتوحين، صرحت من العذر دون العنى، والعنى خطو فمصحح، يستثنى به ما دون العنى. [أرمي الفلاح: ٦٠٤]



ويبعد ولا يشق إلا في أرض رخوة، ويدخل الميت من جهة القبلة، ويقول واضعه: "بسم الله وعلى ملة رسول الله ﷺ"، ويوجه إلى القبلة عنى جنبه الأيمن، وتغل العقد،<sup>لأنه</sup>

ويسوى اللبن عليه ولقصب، وكره الأجر واخشب، وأن يسجي قرها لا قير، وبها<sup>لأنه</sup> التراب، ويسم القير ولا يرفع، ويجرم البناء عليه للزينة، ويكره للإحكام بعد الدفن،<sup>بغير قصد</sup>

وبلعد: يقال: أخذ القير أي حمل فيه لحماً، "والحد الميت" وضعه في اللحد فتح اللام تكسر، وبعضها كفضل، وجمع الأول لحود، وثلاثي الحاد: وهو -غيره تحمل في -اس القنة من القير يوضع فيها الميت، ويتعب عليها الدفن. [حاشية الطحاوي: ٦٠٧] ولا يشق إرج: أي لا يتن عميره في وسط القير يوضع فيه الميت بعد أن يبي حافاه ظلم أو غيره، ثم يوضع الميت بهما، ويسقف عليه بثلث أو أخشب، ولا يمس لسقف الميت. [مرآة العلاج وحاشية الطحاوي: ٦٠٧] من جهة القعدة: غرض الحارة على القير من جهة القعدة، ويحده الأخد مستقبلاً حال الأخذ، ويضعه في اللحد لشرع القبلة. [مرآة العلاج: ٦٠٨]

بسم الله إرج: فإن خشي الأمانة فمرحسى: باسم الله وضدك، وعلى ملة رسول الله ﷺ. [مرآة العلاج: ٦٠٨] ويوجه إلى القبلة: وجهاً أو مستقبلاً على اختلاف القولين [حاشية الطحاوي: ٦٠٩] وتغل العقد: يقول الخال: "انهم لا نحرنا أحرم، ولا نعتنا بعدة" [حاشية الطحاوي: ٦٠٩] ويسوى اللبن: يفتح اللام فيه ولا مفردة، ويكره بناء، وبها: ومن العرب من يكره قلام فيها مع سكون بناء وهو كـ في "نصاح"، ما يعمل من الفين مربعاً وبين به [حاشية الطحاوي: ٦٠٩] يسجي: سجي الميت تسجي: مد عليه ثوباً وغطاه، ويسجي قرها إلى أن يسرك عليها اللحد، وفي "عبط": إذا وصفت في اللحد استغنى عن التسجي. وأقرب: أريد، مرآة العلاج، حاشية الطحاوي.

وبها: يقال: هال عليه التراب بهاء: صب. وفي "حاشية الطحاوي": وبها التراب في القير بالأيدي وبالساحي وبكل ما أمكن. [٦١٠] ويسم: اختلفوا فيه: تقول: بألوية التسم، وقيل: مرحولاً، والأول أولى. وهو أن يرفع القير غير مسطح، ويحده مرتعاً عن الأرض بغير شر وأكثر قليلاً، ولا بأس مرض الماء حفظاً له، ويكره أن يهد على التراب الذي خرج منه، وعن محمد: لا بأس بها.

لإحكام إرج: طائر يطلقه الكرخة أنها تحمية، قال في "تريب الطائي": لمي عن تقصير الضر وتكثيها، وتقصير: تقصير، والشكل: بناء الكلال، وهي الغياب والوصول التي تنى عن القير [حاشية الطحاوي: ٦١١] بعد الدفن: وأما قبل الدفن فليس بضر، فلا يكره الدفن في مكان بني فيه، وفي "الترار": لا بأس بتطيه، وفي "نداية": وعليه الفتوى. [مرآة العلاج: ٦١١]

ولا بأس بالكتابة عليه ندلاً بذهب الأثر ولا يمتنع، ويكره الدفن في البيوت لا اختصاصه بالأبياء عليهم الصلاة والسلام، ويكره الدفن في القساقبي، ولا بأس بدفن أكثر من واحد في قبر الضرورة، .....

ولا بأس الخ قول في "البحر": الحديث الضعيف يمنع الكتابة، فليكن هو القول عليه. لكن فصل في المنيح - فقال - إن أوجب إلى الكتابة حتى لا يذهب الأثر ويامتنع به حارث: "وما لكتابة من غير قدر فلا" [حاشية الطحطاوي: ٦١١] بالكتابة عليه: وهل قرينة القرآن عند الضرورة مكرهة، تكلموا فيه: قال أبو حنيفة: لا يكره، ومثابغة: أحرم، يقول محمد بن: رجلي مات فأحلبه وأرثه وحلاً بذأ القرآن على نحره، مكلوا فيه: منهم من كرهه، فذلك، والاحتياط أنه ليس بمكرهه. ويكره للأحد في هذا الباب قول محمد بن: ولهذا حكى عن الشيخ أبي بكر النيسابري أنه أوصى عنه بذلك، ولو كان مكرهاً لما أوصى به، هذا ما في "النسب" علا عن "القول الجوزي": ولست أعرف لك هذا. لا خلاف في عموم القرافة، فقال الإمام هو مكرهه، وأما ما شاع في بلادنا المنع من الاستعداد للقرآن مع حدثان، أخر فمكرهه، فلهذا قل جعل ليدعوا رزقه.

ويكره الدفن في البيوت قبل التكامل. لا يدين صغير ولا كبير في بيت الذي مات فيه، فإن ذلك خاص بالأبياء <sup>بالحكمة</sup>، بل يدين في غيره النسلين. [أمر في الفلاح: ١٠٢] القسافي: قال في "فتح القدير": ويكره الدفن في الأماكن التي يسمى مسافى، وهي كيت مشقوة ببناء، يسح جماعة فيما رثوه، والكره له من وجود الأول: عدم الفقد، والشافعي: ممن الجسامة في قبر واحد لغير ضرورة، كالمثل: اختلاف المرحل بنساء من غير حارث كما هو الواقع في كثير منها، الرابع: تخصيصها ببناء عليها. [أبصر الرافق: ٢٠٧/٩]

ولا بأس بدفن الخ ما يفعله سهلة المفسرين من نثر القبور التي لم ينل أربابهم، ولا تدخل أسنان عليهم فيها من المنكر الظاهر وليس من عدم ورقة التبيحة لجميع مذهب أكثر ابتداء في قبر واحد فيدفن دفن المرحل مع فريده أو ضيق، نعم في تلك الفترة مع وجود غيرها وإن كانت مما يترك مدفن فيها، حصاً من كون ذلك ونحوه ميسراً للنسب، وإذا حال البعض على البعض قبل الصلاة مع ما فيه من مخالفة حرمة التناول ونفس أهله، والمغفل من ذلك، وقال الزبيدي، ولو لم يمت وصار تراباً على دفن غيره في قومه وورعه وأساءة عليه.

قال في إلامداد: بمخالفة ما في أكثر حاشية: إذا صار البيت تراباً في القبر يكره دفن غيره في قومه لأن حرمة ما فيه، وإن جمعو عصبه في ناحية، ثم دفن غيره فيه ترك ما يطرد المصالحون ويوجد موضع خارج يكره ذلك، نفس: لكن في هذا مشقة عصبه، فلا يؤتى دفنهم بخوار باليلة، إذ لا يمكن أن يعد لكل صلب قبر لا يدين فيه غيره وإن صار الأول تراباً، لا سيما في الأهلوا بكثرة الجاهل، وإلا لزم أن ندم القصور السهل والوجع على أن الماع من الخمر إلى أن لا يبقى عظمه غير حدث، وإن أمكن ذلك لبعض الناس لكن الحكيم في حمله حكماً عاماً لكن أحد، فاقبل. [رد المحتار: ٢٢٣/٢]

ويحجز بين كل اثنين بالتراب، ومن مات في سفينه وكان البحر بعيدا وخيف الضرر، غسل وكفن وصلى عليه وألقي في البحر، ويستحب الدفن في مقبرة على مات به أو قتل، فإن نقل قبل الدفن قدر ميل أو ميلين، لا بأس به، وكره نقله لأكثر منه، ولا يجوز نقله بعد دفنه بالإجماع، إلا أن تكون الأرض مفسوبة أو أخذت بالشفعة. وإن دفن في قبر حفر لغيره ضمن قبعة الحفر،

ويحجز بين كل إحدى أو يجمع بين اثنين حائرا أي - مثلا: [أرمي الفلاح: ٦١٢] وحيف الضرر: أما إذا لم يحف عليه البحر ولو بعد البحر أو كان البحر فرسا أكثر مروحة فلا يرعى كما عبده مهنوم، وانظر عب حرمة ربه. [حاشية الطحطاوي: ٦١١] ويستحب الدفن إحدى: أي المستحب أن يدفن كل في مقبرة البلدة التي مات بها، ونقل عن عائشة بنت أبي بكر قالت خير، وأما قبر أبيها عبد الرحمن، وكفن مات بالشام، وحمل منها، لم تكن أكرم فيه إلى ما مضى، ولعلنا، حيث مات، ثم دلت النصف، في الشفيع في القبر من يدفن ثلث لا يجرى له نقل أن يعقوب عليه مات بمصر، فحمل إلى الشام، وموسى ثلث نقل تابوت يوسف - فلا جد من أبي عبه زمار من مصر إلى الشام. [فتح القدير: ١/٢]

ولا يجوز إحدى في المصنف: القبر بعد الدفن على ثلاثة أوجه. في وجه: يجوز اتفاق، وفي وجه: لا يجوز اتفاق، وفي وجه: اختلاف، أما الأول: فهو إذا دفن في كوس محصورة، أو كفن في ثوب محصور، ولم يرع صاحب إلا ينقله عن ملكه، لم يصرح بوجه. جاز أن يخرج من اتفاق، وأما الثاني: فكأنهم إذا أرادوا أن ينظر إلى وجه واحد، أو نقله إلى مقبرة أخرى، لا يجوز اتفاق، وأما الثالث: إذا غلب الماء على القبر، فقبل: يجوز تحريكه؛ لما يروى أن صالح بن عبد الله رأى في الشام، وهو يقول: حوكوني عن قبري، فقد أذن الماء ثلاثا، فطروا له فإذا شعث الذي يلي له قد أفسده الله، فأقن من عيسى بن شبيب، وقال: فعقبه أبو حنيفة. يجوز ذلك، ثم رجع ومنع. [حاشية الطحطاوي: ٦١٥]

إلا أن تكون إحدى: فيخرج عن صاحبها؛ لأن ملك طابعها وباعنها، وإن شاء سواه بالأرض، واتسع به زراعه أو غيرها [أرمي الفلاح: ٦١٥] أو أخذت بالشفعة: صورة الشفعة: أن يشتري اللوي قبل موته أرض من ماله له شريك فيها أو حار، ثم دفن بها بعد موته، فعصم من له الشفعة فطلبها، فأمنها بالشفعة، وكذلك لو اشتريها للوات أو غيره. [حاشية الصخطاوي: ٦١٥] ضمن قبعة الحفر: أي من تركه؛ فلا فمن يتركه أو يتركه أو يتركه كما قد مضى، فلا كانت المقبرة واسعة يكره ذلك؛ لأن صاحب القبر يستحق ملكه، وإن كانت الأرض طريقا حار، أي بلا كراهة. [أرمي الفلاح: ٦١٥]

ولا يخرج منه، ويبش شئاً سقط فيه، ولكفن مقصوب، ومال مع الميت، ولا يبش بوضعه لغير القبلة؛ أو على يساره. والله أعلم.

## فصل في زيارة القبور

ندب زيارة للرجال والنساء على الأصح؛ ويستحب قراءة يس؛ لما ورد أنه: "من دخل المقابر وقرأ "يس" خفف الله عنهم يومئذ، وكان له بعدد ما فيها حسنات".  
ولا يكره الجلوس للقراءة على القبر في المختار، ذكره القعود على القبور لغیر قراءة، ووظوؤها، والنوم وقضاء الحاجة عليها، وقلع الحشيش، والشجر من امقرة، ولا بأس بجمع اليابس منهما.

وبیش شیء إلى خارج لث من فوه إذا سقط فيه شئ من كان حاضراً في دفنه، أو إذا كفن أثبت تكفن مقصوب، أو إذا دفن المال مع الميت. ولكفن مقصوب: إذا لم يرش صاحبه إلا بأحد. إمرأى العلاج. [٦١٦] للرجال والنساء: وسئل القاضي عن حواز خروج النساء إلى المقابر. فقال: لا تسأل عن الموقوف والقضاء في مثل هذه، وإنما تسأل عن مفاد ما يحققها من الثمن، وانظر ما قلنا قصداً الخروج كانت في لغة الله وملائكته، وإذا خرجت لحقها الملائكة من كل جانب، وإذا كانت القبور نلها روح الميت، وإذا رجعت كانت في جنه الله. [حاشية الطحطاوي: ٦٢٠]

على الأصح: ولها: تحريم على النساء، قال نيدر كمين في "شرح السعاري": وحاصل الكلام: أنها تترك النساء، بل تحرم في هذا الزمان. [حاشية الطحطاوي: ٦٢٠] ما فيها: "ما" تعني "مرء" أو "مرءة" على عدو قوله تعالى: *فَمِنْكُمْ نَفْسٌ مَّا مَعَادُ*. [تفسير: ٣]، فلو حظها فيها الصفقة، وهو الموت. [حاشية الطحطاوي: ٦٢١]

## باب أحكام الشهيد

الشهيد المقتول ميت بأجله عندنا أهل السنة، والشهيد: من قُتلَه أهل الحرب أو أهل  
 البغي أو قطاع الطريق، أو اللصوص في منزله لبلا ولو عتقل، أو وجد في المعركة  
 وبه أثر، أو قُتلَه مسلم ظليماً عمداً بمحدد، .....  
 [حاشية الطحطاوي: ١٢٥]

الشهيد: حصل ما قبل فيه: أي معنى فاعل لشيء أو حضوره يردل عند ربه على الحق الذي يصح، أو كان له  
 شهادته بشهادة له: وهو دمه وجرحه وشعره، أو لأن روحه شهدت دار السلام، وروح غيره لا تشهد إلا يوم القيامة،  
 أو لقيامه بشهادة آخر حين قتل، أو لأنه شهيد عند خروج روحه ماله من الثواب، لم ينعى مفعول، لما أنه مشهود له  
 بالحق، أو لأن الملائكة تشهدوا بحرقته له، كما في حاشية "الفر" عن "الفر"، [حاشية الطحطاوي: ١٢٥]

بأجله: أي بانقضاء أجله، قالت المفسرة: إن الضائل قطع على المقتول أجله، وأنه لو لم يقتل لبقى حين.  
 [حاشية الطحطاوي برافعة: ١٢٥] والشهيد الخ: هنا تعريف للشهيد المفهوم للحكم الذي نفي به حد أو أي علة  
 تخيله ونساع لبابه، لا أطلقه، فإنه أعم من ذلك، فإن أثرت وغيره شهيد. [حاشية القدر بتصرف: ١٠٣/٤]

من قُتلَه الخ: أطلق قتل فحمل ما يلائم ما سرق، أو نسباً بأن أقبح، أحملوا في طريق القتل فهلكوا بها،  
 وأرسلوا ماء وأمرهم، وما إذا قتل بأي آلة كانت ولو بماء أو نار، وما لو وطئت ذاتهم مسلماً، أو بفروا دابة  
 مسلمة فرسته، وأهل الحرب سادفة عريضة في كافر لم يدعوا تحت قاتلنا، وكذا قال على عام أيضاً مباشرة كان أو  
 نسباً، وجد في المعركة: سواء كانت معركة أهل الحرب أو البغي أو قطاع الطريق. [مرقي الفلاح: ١٢٥]  
 وبه أثر: كخروج وقصر وحرق، وخروج دم من أدن أو عين، لا من فم وأنف ومخرج. [مرقي الفلاح: ١٢٦]  
 قُتلَه مسلم الخ: قيد بالقتل؛ لأنه لو تركى من موضع أو احتفل مثلاً، أو مات بحد أو غرق، فإنه لا يكون  
 شهيداً في حكم الدنيا، وهو شهيد للأخرى. [حاشية الطحطاوي: ١٢٦]

ظليماً: أي لا تعد ونرد. [مرقي الفلاح: ١٢٦] دخل فيه المقتول مدنياً عن نفسه أو ماله، أو المسلمين أو أهل  
 الذمة. [حاشية الطحطاوي: ١٢٦] عمداً: ونصاط في قتل من يكون شهيداً، أن لا يجد بنفس القتل ماله، أو  
 لم قُتلَه سبب عتقاً أو عمداً بالقتل، فليس بشهيد لو جرح الدية فقتله؛ وكذا لو وجد مذبحاً ولم يعلم قاتله؛  
 لأنه لا بدري أهل ظالم أو مظلوماً، عمداً أو خطأ. [حاشية الطحطاوي: ١٢٦] بمحدد: خرج به المقتول شبه  
 عمد عتق، وشمل من قُتلَه بوجه أو سيده. [مرقي الفلاح: ١٢٦]

وكان مسلماً بالغاً خالفاً عن حيض ونفاس وجنابة، ولم يرث بعد انقضاء الحرب،<sup>مقتول</sup>  
فبكف يده وثيابه، ويصلي عليه بلا غسل، وينزع عنه ما لبس صالحاً لتكفين  
كالقرو والحشو والسلاح والدرع، ويزاد وينقص في ثيابه، وكره نزع جميعها،  
وبغسل إن قتل صبياً أو مجنوناً أو حائضاً أو نفساء،<sup>إن روي الحد</sup> أو ارث بعد انقضاء الحرب  
بأن أكل أو شرب أو نام أو تداوى أو مضى وقت الصلاة وهو يعقل، أو نقل من  
المنزلة لا خوف وطء الخيل، أو أوصى أو باع أو اشترى، أو تكلم بكلام كثير،<sup>ولو قليلاً</sup>  
وإن وجد ما ذكر قبل انقضاء الحرب، لا يكون مرتئاً، ويعسل من قتل في المصر،  
وإن كان قتل محمداً ظليماً، أو قتل بعد أو فود، ويصلي عليه.

ولم يرتئ. أي ما صار خطياً في الشهادة كالشوب الحقن. [مرآة الفلاح: ٦٢٦] بلعه: أي مع دمه من غير  
تغسل. [مرآة الفلاح] بلا غسل: نصريح بما علم صمدنا أولاً. وينزع عنه [إلخ] أطلقه وهو مفيد بما إذا  
وجد غيره صالحاً للتكفين، وإن لم يوجد ما هبّح للتكفين كان به للضرورة.  
كالقرو: [ادخلت الكاف على القرو، وكذا الحف والتسوق: حاشية الضعطاوي] القرو والمعروفة بالقاء  
وعندما: شيء من الجنة مطابة مطن من جنود بعض الجيوش كالأرانب والثعالب والسمور، وأقرب الفوائد  
ويزاد: إن نقص ما عليه عن كفن خمسة. [مرآة الفلاح: ٦٢٧] وكره نزع إلخ: أي كره نزع جميع ثيابه التي  
قتل فيها يبقى عليه ثوبه. [مرآة الفلاح: ٦٢٧] حائضاً أو نفساء: سواء كان بعد لقطاع الدم أو قبل استمراره في  
الحوض ثلاثة أيام [مرآة الفلاح: ٦٢٨] وجهه إن بدا: لم يشتر ثلثاً لا يكون حيضاً. [حاشية الضعطاوي: ٦٢٨]  
أو ارث إلخ: بانه للنسب أي حمل من المرأة وثباتاً أي جرحاً وبه رمق: كذا في "الصحاح" وصحى مرتئاً لأنه  
صار خطياً في سبكم الشهادة مما كلف به من أحكام الدين، كوجوب الصلاة فيما إذا مضى عليه وقت صلاة وهو  
يعقل، أو وصل إليه من منافعه. [مرآة الفلاح: ٦٢٨] وهو يعقل: أطلقه وهو مفيد بما إذا عمر على أدائها، أما إذا  
لم يقم على أداء الصلاة مع العقل، فلا يصح مرتئاً [حاشية الضعطاوي: ٦٢٩] بكلام كثير: بحالاف قليل فإنه  
لا يكون بالقليل من الكلام مرتئاً، وهذا كله إذا كان بعد انقضاء الحرب. [مرآة الفلاح: ٦٣٠]

## كتاب الصوم

هو الإمساك نهاراً عن إدخال شيء عمدًا أو خطأ بطنًا، أو ما له حكم الباطن، وعن

معمول القوة بدليل وهو الصائم

شهوة الفرج نية من أهله، وسبب وجوب رمضان شهود جزء منه، وكل يوم منه

بين الفرض ومعه

سبب لوجوب أدائه، وهو فرض أداء وقضاء على من اجتمع فيه أربعة أعياء:

ونفس شروط وجوب

صوم رمضان

الإسلام، والعقل، والبلوغ، والعلم بالوجوب لمن أسلم بدار الحرب، . . . . .

فلا يجب عليه الذكر فلا يجب عليه يكون فلا يجب عليه على من

هو الإمساك إلخ. أعلم أن النهار صد الليل من القصر فصادك إلى الغروب، وبطلان الشيء بمنزلة ما كلاً عادة أو

غيره، وتلحقه من سنة ماء للضمضة إلى حلقه، فحكمه حكم البعد في إفساد الصوم، والإدخال في الفرج دطيق

سواء كان من اللحم أو الأنف أو من جراحة في الناحية، والإمساك عن شهوة الفرج يشمل الجماع والإنزال بعينه،

فإن الصوم يفسد بهما، وإن لم ينجس كغارة.

فقد الإدخال احترازاً عن دخول البهار ونحوه من غير إدخال، ويكونه عمدًا أو خطأ يخرج عن نسبته، ويقول: من

أهله احترازاً عن الخوض والفساد والذكر والموت، وأهل الصيام: هو الشخص المخصوص بجمع فيه شروط الصحة

فصلان. وفي الإسلام، ونظائره من الخيض والغسل، والنفق، واللعلم بالوجوب إن كان دار الحرب، أو المذكور بدارنا،

وإن لم يعلم بالوجوب فالإسلام ونظائره شروط وجوب وصحة، والعلم بالوجوب أو الكوفاً في دارنا شرط الوجوب

فقط، وأما البلوغ والإقامة فليس من شروط الصحة؛ لصحة صوم أصغر ولد وبنت عليه، وصحة صوم من جن فو أعني

عليه عدله، والحد الصحيح للمختصر خصوص: هو الإمساك عن الفطرات لشئ قد تعالى بإذنه في وقته.

وسبب إلخ: أهله كذا سبب وجوب رمضان شهود جزء من الشهر ليلة أو نهاره، وكل يوم منه وجوب أدائه لأنما

عبادات متفرقة تتفرق بمعمول في الأوقات، بل أشد لتحل زمان لا يعطى للصوم أسلاً، وهو الميز، وجمع للصنف

بهما، لأنه لا ساحة فشهود جزء منه سبب لكاه، ثم كل يوم سبب للصوم، غاية الأمر: أنه ذكر سبب وجوب

صوم يوم باعتدال حصومه، ودخوله في ضمن غيره، [فتح القدير بتصرف: ٢٣٤٢] سبب لوجوب إلخ ممن بلغ

أو أسلم، بلزمه ما غي منه لا مضي. (مرآة للعلاج: ٦٣٣)

والعلم بالوجوب إلخ. أعلم أن هذا الشرط الرابع مرده من شيئين، فلابد لافتراض صوم رمضان من أحدهما، إما

علم بالوجوب، أو الكوفاً بدار الإسلام، والأول: شرط لمن أسلم بدار الحرب، وإما يحصل له ثبوت الوجوب

لفعظاظ بدار أحده عدلان أو رجل وامرئان، أو نواب، أو واحد عمل، وعندهما لا نشترط اعتقاده ولا بلوغ

والحرية، والثاني: أي يكون بدار الإسلام شرط من نشأ بدار الإسلام، فإنه لا عدو له باهين.

أو الكون بدار الإسلام. وبشروط لو حوب أدائه الصحة من مرض وحيض ونفاس؛  
 وإقامة، وبشروط لصحة أدائه ثلاثة: النية، واخلو عما ينفيه من حيض ونفاس،  
 وعما يفسده، ولا يشترط الخلو عن الجارية، ورأى: <sup>في وقت السجود</sup> التكف عن قضاء شهوتي النفس  
 وتفرج وما أخلق بهما، وحكمه: <sup>في وقت السجود</sup> سقوط الواجب عن الذمة، والثواب في الآخرة،  
 والله أعلم.

### فصل في صفة الصوم وتقسيمه

يتسم الصوم إلى ستة أقسام: فرض، وواجب، ومسنون، ومندوب، ونفل،  
 ومكروه، أما الفرض: فهو صوم رمضان أداء وقضاء، وصوم الكفارات والسنن في  
 الأظهر، وأما الواجب: فهو قضاء ما أفسده من صوم نفل، .....

أدائه وهو عبارة عن تعريض الذمة في وقته (مرافق التلاح) للصحة. فلا يجب على مريض وسافر ونساء.  
 النية: أراد بالله في وقتها. ولمقت باستسنة لأداء. بمعنى بعد الغروب إلى قبل الفجر، متى أتى حره منه وحلت  
 له صوم. وبالسنة فصله بمثل كله، ولا تجزئ نية بعد صوم البحر. [حاشية الطحطاوي: ١٢٥]  
 سقوط الواجب إلخ. ثم بعد هذا إذا لم يكن مهياً عنه، فإن كان مهياً كسومه أو استمر حكمه الصمت  
 واخراج عن العبد، وإلزام بالإعراض من صيامه لله تعالى.

سنة أقسام: أي جملة، وبانفصال هي ثانية لأن الفرض إما معين. وهو صوم رمضان أداء، أو غير معين:  
 وهو صومه قضاء، والواجب كذلك. فالعين كالعين المعين. وغير معين كالعين المنفوق، فأداء في "الدر".  
 [حاشية الطحطاوي: ١٣٧] وعوم الكفارات مثل كفارة الطهارة، وكفارة القتل خطأ، وكفارة اليمين،  
 وكفارة حواء الصبي، وسنة أخرى في الإصرام. في الأظهر: قيل إنه واجب. لأنه ينص من آية جوازها،  
 ثم رخصتها (صح: ٢٩) فلم يأت بها من حصة واجب كعبادة نبي، فإنه بق قطعاً، وما كان حكم الواجب.  
 وتلك بشت الخيوب لا الفرض. [حاشية الطحطاوي: ١٢٥] فهو قضاء إلخ. أي إذا صام أحد صوم نفل ثم  
 أفسده، وجب عليه قضاء، وهذا صوم واجب.





إلا أن يوافق عاداته، وكرهه صوم الوصال ولو يومين، وهو أن لا يفطر بعد الحروب أصلاً حتى يتصل<sup>لذلك يوم</sup> صوم القدر بالأمس، وكرهه صوم الدهر.

## فصل فيما يشترط تبييت النية وتعيينها فيه، وما لا يشترط

أما القسم الذي لا بشرط فيه تعيين النية ولا تبييتها، فهو أداء رمضان، والقنبر المعين زمانه، والنفل، فيصح نية من الليل إلى ما قبل نصف النهار على الأصح، .....

إلا أن يوافق: أي إن كان صوم يوم القدر وغيره موافقاً لعتاده لا بكره، مثلاً كان رجل يداوم على صوم يوم الإثنين فصام حسب عتاده لا بكره. تبييت النية: أي لا بد فيه من نية من الليل، أو ما هو في حكمه وهو المقارنة لطلوع الفجر بل هو الأصل، ولا يصح إطلاق النية سبحة. ثم أعلم أن نية من الليل كافية في كل صوم بشرط عدم الموعود صباه حتى لو نوى ليلاً أن يصوم غداً، ثم عزم على الفطر لا يصح صائماً: فلو أخطأ لا شيء عليه إن لم يكن رمضان، ولو حصى عليه لا يجزئه: لأن تلك النية انقضت بالرجوع، ولو نوى فصام لم يخطئ م يخطئ حتى يأكل. (المحررات مصرف وتبويب)

والقنبر المعين (الخ): كقوله: فطع على صوم يوم الخميس من هذه الجمعة: فإذا أطلق النية ليلته أو غده إلى ما قبل نصف النهار صح، وخرج به عن عمدة المنذور. [مرآة الفلاح: ٦٤٢] النفل: المراد بالنفل ما عدا الفرض، والواجب أهم من أن يكون سنة أو مندوباً أو مكروهاً. فيصح نية (الخ): أي كل من هذه الثلاثة (مرآة الفلاح: ٦٤٢) أعلم أن حقيقة النية قصده عاجلاً ما قبله صوم غداً، ولا يخلو مسلم عن هذا في ليلتي شهر رمضان إلا ما ندر مثل إن كان قاصداً محتاجاً، أو ثالثاً من وقت الفجر، أو قبله إلى طلوع الفجر، أو معصياً عليه، ويسمى النفل بالنفل شرطاً إلا أن يلتزم بما سنة المشايخ. (مرآة الفلاح وحاشية الطحطاوي: ٦٤٢)

إلى ما قبل (الخ): المراد أنه من الليل إلى هذا الوقت طرف النية، فمضى ما عدا ذلك من هذا الزمان صح الصوم، وإن نوى الصوم من النهار نوى له أنه صائم من أوله حتى لو نوى قبل الزوال أنه صائم من حين نوى لا من أول النهار، لا يصح صائماً، وإنما يجوز قبل الضحوة إذا لم توجد قبلها، سباني الصوم كأكل وغرب وجماع ولو ناسياً، وإن وجد ذلك بعد طلوع الفجر لا يجوز. [حاشية الطحطاوي: ٦٤٢]

على الأصح: احتراز عن ظاهر عبارة القدر، وهي قوله: "س بين أي طلوع الحجر وبين الزوال" فإن ظاهر ما يقيد، إنما إذا وجدت قبل الزوال وبعد الضحوة الكرى أن تصح، وليس كذلك. [حاشية الصنعاطي: ٦٤٣]

ونصف النهار: من طلوع الفجر إلى وقت الضحوة الكبرى، وبصبح أيضاً بمطلق النية، وسية السفر ولو كان مسافر أو مريضاً في الأصح، وبصبح أداء رمضان بنية واجب آخر لمن كان صحيحاً مقيماً، بخلاف المسافر، فإنه يقع عما نواه من الواجب، واختلف التوجيه في المريض إذا نوى واجبا آخر في رمضان، ولا يصح المنذور العين زمانه بينه واجب غيره، بل يقع عما نواه من الواجب فيه.

وأما القسم الثاني: وهو ما يشترط فيه تعيين النية وتبينها فهو قضاء رمضان. وقضاء ما فسد من نفل. وصوم الكفارات بأنواعها. والمنذور المطلق كقولنا: إن شئني الله مريضني فعلي صوم يوم. فحصول الشفاء.

وقت الضحوة: اعلم أن ساعة الزوال نصف النهار، وهو من طلوع الشمس إلى غروبها، ووقت أداء الصوم من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، وأصله وقت الضحوة الكبرى، فشرط ثبوتها لا يقتل نية في الأكبر [الكندية ج ١: ٢٣٧] ويصح أي كثر من أداء رمضان بالنفل لمن وافق [إبراهيمي: ١٤٢]. بمطلق النية أي من غير نية بوم من كونه فرضاً أو نفل.

في الأصح. اعلم أن في النفل عدة زوجين: أحدهم عدم صحة ما يوجب، ووقوله من فرض الوقت. فعلم مما أن النساء يدين صومه عن رمضان لمطلق سيد، وبهذا القول على الأصح فهنا مع وجود طوائف فيها، وأن المريض إذا جرى واحداً حر أو نفل فيه ثلاثة أقوال: فليل: يقع عن رمضان لأنه ما حرم التحق بالصحيح، واعتباره حكم الإسلام وخمس لأئمة. وفل: يقع عند وجود كسار. واختاره صاحب الهداية وأكثر المتأخرين. وقيل: أنه ظاهر الرواية، ويصح أن يقع عن رمضان في العمل بين الصحيح والكسار. وقيل بالاعتصاف بين أن يحرم الصوم فتعلق امرؤه حواف الزاد، فصور كساراً ونفل مما يرى. وبين أن لا يفسد الصوم كفساد الحبوب، فتعلق امرؤه بحقيقة، فيقع عن فرض الوقت. [المحرر الرافعي: ١٤١/٢]

نية واجب آخر: كما إذا نوى في رمضان من كذا يومين وصارت عليه، أو أداء رمضان بالتزجيح الخ أي ومع الاختلاف، يجب بينهما أن التزجيح من الأقوال. مخرج بعضهم قولاً، وبصحبهم قولاً آخر، كما بناء أعاد بأنواعها. كتكفاره السحر وصوم التمتع وفقران. [إبراهيمي: ١٤١/٣]

## فصل فيما يثبت به الهلال، وفي صوم الشك وغيره

يُثبت رمضان برؤية هلاله أو بعد ثلثين ليلة من غم الهلال، ويوم الشك هو ما يلي  
 التاسع والعشرين من شعبان، وقد استوى فيه طرف العلم والجهل بأن غم الهلال،  
 وكره فيه كل صوم إلا صوم نفل حرم به بلا ترديد بينه وبين صوم آخر، وإن ظهر أنه  
 من رمضان اجزأ عنه ما صام، وإن ردد فيه بين صيام وفطر لا يكون مباحاً، وكره  
 صوم يوم أو يومين من آخر شعبان، لا يكره ما فوقهما، ويأمر المقتضي العامة بالتصوم يوم  
 الشك، ثم بالإفطار إذا ذهب وقت النية، ولم يبين الحال، ويصوم فيه المقتضي والقاضي،  
 على وجه العمل

يُثبت به الهلال: اعلم أنه يفترض كفاية الشمس لثلاث ليل للثلاثين من شعبان، لأنه يفصل به نيل القمر، وكذا  
 انقضاء هلاله، شوال في غروب الشمس والعشرين من رمضان. وقد استوى بيان توجه إضافة اليوم إلى الشك (حاشية  
 الطحاوي) كل صوم إلخ. أطلقه مشي ما إذا كان من صوم فرض وواجب، وصوم ردد فيه بين نفل وواجب:  
 وإذا وافق معناه صومه فصل انقضاء وانقضوا في الأفضل إذا لم يوافق معناه، قيل: الأفضل لفطره، اجتزأ بظاهر  
 النهي: وقيل: يصوم: اقتضاه على وعاشه ذكر، واللهما كان يصومانه. [مرآة الفلاح: ٦٤٦]

أجزأ عنه: تعد بإطلاعه الإجزاء بأي نية كانت، ويستثنى ما إذا كان مسافراً وبنى عن واجب آخر كما هو منع  
 الإمام، وإن ظهر أنه من شعبان وتواء فعلاً كان غير مصون. وإن ردد فيه إلخ: مثلاً قال: إن كان من رمضان فصام  
 ولا ففطره، وكذا لا يكون صاماً لو توى إن لم يجد غداً فصام، ولا ففطر. ويأمر المقتضي إلخ: وأمره يكون  
 بظهور النداء في الأسئلة والذات، وإنما نسب الأمر إلى مقتضى لا نقاضي، لأن تصوم لا بدخل تحت القضاء، ولا  
 نعاء، أي يأمر القاضي على أنه إجماع لا حكم. [حاشية الطحاوي: ٦٤٨]

بالتصوم: أي بالتأخير ثلاثية صوم. [مرآة الفلاح: ٦٥٠] وقت النية: وهو عند مجيء الضحوة الكبرى  
 [مرآة الفلاح: ٦٥٠] ويصوم فيه المقتضي إلخ: أي يصومه سراً، ألا يطلع على العوام: فلا ينهم بالعصاة  
 نارثكاتب الصوم. [مرآة الفلاح: ٦٥٠] والذليل على أن القاضي يصومه ما حكاه أسد بن عسر، وقال: أنه  
 باب الرشيد، فأقبل أبو يوسف القاضي، وعليه عمامة سوداء، ومدرعة سوداء، وحف أسود، وراكب على فرس  
 أسود، وما عليه شيء من البياض إلا لحته البيضاء، وهو يوم الشك، فألقى إلى المفسر: فقلت له: أمطر أنت؟  
 فقال: دون إليّ، فدموت منه، فقل في أدبي: [إني صامته. حاشية الطحاوي: ٦٥٠]

ومن كان من الخواص: وهو من ينسك من ضبط نفسه عن التردد في البقاء، وملاحظة كونه عن الغرض، ومن رأى حلال رمضان أو الفطر وحده ورد قوله <sup>لغير القاصي فيه</sup> لزمه الصيام، ولا يجوز له الفطر <sup>بما في رده</sup> بنقته خلال شوال، وإن أفطر في التوتين قضى، ولا كفارة عليه، ولو كان فطره قبل ما رده القاصي في الصحيح، وإذا كان بالنسبة علة من غيم أو غبار ونحوه قبل خبر واحد عدل أو مسرور في الصحيح، ولو شهد على شهادة واحد مثله، .....

ورد قوله الخ: قيد قوله: "ورد قوله أي ورد للقاصي" بضرورة احترازاً عما إذا أفطر قبل أن يرد القاصي شهوده، فإنه لا ريب فيه عن المتقدمين، وتختلف المتأخري في وجوب الكفارة، وصحح في "المعتمد" عدم وجوبه، ورجحه في "عناية الناظر" باعتبار أنه يوم تخلف في وجوب صومه، واحترازاً عما إذا قبل الإمام شهادته، وهو ماسوق، وأمر القاضي بالصوم والفطر هو، أو واحد من أهل بلدته لزمته الكفارة، وبه قال عامة المتأخريين، فلو كان عدلاً ينبغي أن لا يكون في وجوب الكفارة خلاف، وأما أن الفطر بالرواية من غير ثبوت عند تعامكم موجب إسقاط الكفارة، فدخل ما يراه الحاكم وحده ولم يصح فيه لا كفارة عليه [المعتمد المرتق: ٤٤، ١٧]

ولا يجوز له الفطر الخ: إشارة إلى رد قول المتقدم أي جعفر من أن معنى قول الإمام أي خليفة عما إذا رأى خلال الفطر لا يفتقر. لا يأكل ولا يشرب. ولكن ينبغي أن يفسد صوم ذلك اليوم، ولا يعتبر به إلى الله تعالى؛ لأنه يوم عيد عنده، وإلى ما قاله بعض متأخرينا من أنه إذا أفطر مرة خلال الفطر، لم يفتقر، لكن يأكل سريعاً [المعتمد المرتق: ٤٣، ١٧] وإن أفطر الخ: [سرى رأى خلال الفطر وحده، (مرافق العلاج)] أي إن أفطر من رأى خلال رمضان وحده، أو رأى خلال شوال وحده، ورد القاصي قوله، وصحح عدلاً بالوجوب، ثم أفطر بقضى صومه، ولا تجب عليه الكفارة، سواء كان مغفراً بعد ما رده القاصي قوله أو قبله.

في الصحيح: وقيل: يجب الكفارة بهما؛ للظاهر من التأني في الفطر، وللحقيقة التي عمدها في رمضان [مرافق العلاج: ٦٥٢] غير واحد تعلل: وهو الذي حسنته أكثر من سببها، والعبادة: مكة تعمل على ملازمة التقوى والمروءة. [مرافق العلاج: ٦٥٢] مستور: هو مجهول الثبوت لم يظهر له مسمى ولا هيئة. [مرافق العلاج: ٦٥٢] في الصحيح: مقيد ظاهر الرواية أنه لا يقبل قول المستور [حاشية الطحطاوي: ٦٥٠] ولو شهد الخ: أي يقبل في خلال رمضان شهادة واحد عدل على شهادة واحد عدل، بخلاف الشهادة على الشهادة في سائر الأحكام حيث لا يقبل ما لم يشهد على شهادة رجل واحد رجلاً، أو رجل وامرأتين. [المعتمد المرتق: ٤٢١/٦]

ولو كان أنبي أو رقيقاً أو محدوداً في قذف قاب لومضان، ولا يشترط لفظ الشهادة <sup>ومثله</sup>  
 ولا الدعوى، وشروط للال لفطر إذا كان بالسماء علة لفظ الشهادة من حرين أو <sup>فيرة</sup>  
 حر وحرين بلا دعوى، وإن لم يكن بالسماء علة فلا بد من جمع عظيم لرمضان <sup>قاب فحل له شرط</sup>  
 واللفطر، ومقدار الجمع العظيم مغوض لرأي الإمام في الأصح، وإذا تم العدد  
 بشهادة فرد، ولم ير هلال الفطر والسماء مصححة لا يحل له الفطر، وانحنف  
 الترجيح فيما إذا كان شهادة عدلين، ولا خلاف في حل الفطر إذا كان بالسماء <sup>في من فطر</sup>  
 عنه ولو ثبت رمضان بشهادة الفرد، ..... <sup>ثبت رمضان</sup>  
 علة <sup>بجدة</sup>

فرمضان: أشار إلى أهم لو صاموا بشهادة واحد، رغم هلال شوال، فإهم لا يفطرون، حيث الرضائية بشهادة  
 لا الفطر، خلافاً لما روي عن محمد أهم يفطرون [البحر الرائق: ٤٦١/٢] ولا يشترط إلخ. حتى لو شهد عد  
 الحاكم وسع رجل شهادته عدده، وهو ظاهر العدالة وحب من السماع أن يصوم، ولا يحتاج إلى حكم الحاكم.  
 [حاشية الطحطاوي: ٦٥٣] وإن لم يكن إلخ. أي وإن لم يكن بالسماء علة عهدهم يشترط أن يكون فيهما الشهود  
 - - - - - [شعر الرائق: ٤٢٢/٢]

لرأي الإمام: أعلم أنه لم يقدّر الجمع الكفوي في صاهر الرواية بشيء، فروى عن أبي يوسف أنه فصره بعدد القسامة  
 حسين وحلاً، وعن خلف، من أبيه: خمسة يبلغ قليل، وقيل: ينبغي أن يكون من كل مسجد جماعة واحد  
 أو اثنين، وعن محمد أنه يعوض مقدار الفلة والفكرة إلى رأي الإمام: كما في "الدفع" و"فتح القدير" والمغنى  
 ما روي عن محمد وأبي يوسف أيضاً أن العدة لتوافر الخبر، وبجده من كل جانب [البحر الرائق: ٤٢٣/٢]

في الأصح. وقيل: أقل الخلف، وعن أبي يوسف: خمسةون كاتفسامة [مرآتي الفلاح: ٦٥٥]  
 ثم العلة: أي تم عدد رمضان ثلاثين. [مرآتي الفلاح: ٦٥٥] لا يحل له الفطر: وهذا اتفاقاً على ما ذكره شمس  
 الأمتة، ويبرر ذلك المشاهد، كما في "الفرز"، وفي "فتحهم": إذا لم ير هلال شوال لا يفطرون حتى يصوموا يوماً  
 آخر، وقال الزبلي: والأنسبه أن يقال: إن كانت قسامة مصححة لا يفطرون؛ لظهور علة، وإن كانت متعينة  
 يفطرون؛ لعدم ظهور العلة. [مرآتي الفلاح بزيادة: ٦٥٥] فيما إذا كان إلخ. أي لو صاموا بشهادة شاعدين  
 عدلين، ولم تعد رمضان ثلاثين يوماً، ولم ير هلال شوال مع الصبح، صحت في "الشرية" و"اخلاصة" و"الترقية"  
 عن الفطر، وفي "مجموع التبرار": لا يفطرون، وصححه كذلك اسمع الإمام الأجل ناصر الدين.



## باب ما لا يفسد الصوم

وهو أربعة وعشرون شيئاً: ما لو أكل أو شرب أو جامع ناسياً، وإن كان للنسي قدرة على الصوم <sup>نسي</sup> يذكّره به من رآه يأكل، وكره عدم تذكيره، وإن لم يكن له قوة فالأولى عدم تذكيره، أو أنزل بنظر أو فكر <sup>أو فكر</sup> وإن أدام النظر والمكره أو ادعى أو اكتحل <sup>أو اكتحل</sup> ونحو وجد طعمه في حلقه، أو احتجم، أو اغتاب، .....  
<sup>أو اكتحل</sup> <sup>أو اغتاب</sup>

« وأما عودها فلا يكون للعامة عطفاً، بل هو للمفسدة، والاحتلاف على ما صرح به في "الفتاوى" والفتح إنما هو في رؤية يوم الشك، وهو يوم الثلاثاء من شعبان أو من رمضان، فإذا كان يوم الجمعة المذكور يوم الثلاثاء من الشهر، برز في فيه اللال غاراً، بعد أن يوسف: ذلك اليوم أول الشهر، وعدها لا عدة هذه الرؤية، ويكون أول الشهر جمع السبت، سواء وجدت هذه الرؤية أو لا. وإذا كان احتلاف في رؤية يوم الشك وجب يوم الثلاثاء. لأن رؤية يوم التاسع والعشرين لم يقل أحد فيها: إنه للمفسدة، إلا بالرم أن يكون الشهر قديماً وعشرين كما نص عليه بعض الفقهاء [رواه المختار ١٩٢/٧]

ما لا يفسد الصوم. «فقد انصهر في الفعدة شيان: أحاشية الضحطاوي. ٦٥٧» ناسياً: قيد على ما لا يفسد الصوم، وهو غير المخطئ، وهو غير المخطئ هو المفسد للصوم، ثم يفسد لأن ولا المفسد، بل فساد المفسدة أو احتساب عدم المأكول، سبق شيء منه إلى حوده، أو غير مباشرة وأجبت فتاواه حقيقته، فإنه يفسد، والمكره والمكروه كالحضي، «أحاشية الضحطاوي: ٦٥٧» ولو بدأ بالجماع ناسياً فذكر ينزع من سبته لم يفصر: وإن تم على ذلك حتى أسبل عليه نفقه، ثم قل: لا كفارة عليه، وقيل: هذا إذا لم يترك نفسه بعد ذلك حتى لم يزل، وإن تركه بعد، فعلة الكفارة كما لو نزع ثم أدخل. [الحرطاني: ٤١٦/٢]

أدام الشهر. «أما من الإدامة معناه: أصل الشهر إليها. [أطلق في النظر مشعل ما إذا نظر إلى وجهها أو فرجها، وقيل: لا لأنه لو فيها بشهوة، فإن لم يفسد صومها: لوجود معنى الجماع، فتلاف من إذا لم ينس، حيث لا يفسد لعدم المادي صوره ومضى. [البحر الرائق: ٤٢٨/٢] أو اكتحل، فلو أنه لا يكره نضام شيء راحة ملك بالورد ونحوه مما لا يكون صوماً متصلاً كالدخان، وهو ما لا يخرجه من كماله، وهو من أجل اللذات وهو، ولم ينصروه سوى منه. [مرآة الملاح ملحاً: ٦٥٩]

وجد طعمه الخ. وكذا يورق فوجد ثمره في الأصح. [البحر الرائق: ٤٢٩/٢] أو اغتاب: قال في فساد في المرحلة: غيبة: أن يذكر «هالك بما يكره، قيل: رأيت إن كان في شيء ما أقول؟ قال: إن كان فيه، لا تقبل فقد اغتبت، وإن لم يكن فيه ما يقول فقد بطل، ولما صلي: أن من الكلام حجب إيمان، فسوف لما يفسد به جميعه إن كان صلياً يسمى غيبة، وإن كان كذا يسمى غتاً، وأما الشاهر ولا غيبة له. [أحاشية الضحطاوي: ٦٦٠]



أو نوى الفطر ولم يقطر، أو دخل حلقه دخان بلا صنعه، أو غبار ولو غبار الطاحون، أو دباب، أو أثر طعم الأدوية فيه وهو ذاكر لصومه، أو أصبح جنباً ولو استمر يوماً بالجنابة، أو صب في إحليله ماء، أو دهن، أو شايض ثمراً قد دخل الماء أذنه، أو حنك أذنه <sup>وإنما</sup> يعود فخرج عليه دون ثم أدخله مراراً إلى أذنه أو دخل أنفه مخاطاً فاستنشق عوداً أو ابتلع، وينبغي إلقاء النخاعة حتى لا يفسد صومه <sup>بغير غسل من الأنف</sup> على قول الإمام الشافعي <sup>بغير غسل</sup> بخت، أو ذرعه النقيء وساد بغير صنعه ولو ملأ فاه في الصحيح، أو استقاء أقل من ملء فيه على الصحيح، ولو أعاده في الصحيح، أو أكل ما بين أسنانه وكان دون الخمصة، أو مضغ مثل سمسة من خارج فسه حتى تلاتت ولم يجد لها ضمماً في حلقه.

بلا صنعه: إشارة إلى أنه من أدخل مصنعه دحناً حلقه بأي صورة كان الإدخال. فقد صومه سواء أكل دخان غيره أو عود أو غيره، حتى من سحر بهجور فأداه إلى نفسه وشتم دخاناً واكراً لصومه ففطر، لإمكان التضرع عن إدخال للفطر جوفه ودماعه، وهذا إذا يقبل عنه كثير من الناس فإنه له، ولا يوجب أنه كشتم التردد وماله والمسل؛ لو صرح الفرق بين هذين تطبيقاً بريح المسك وبشبهه وبين محرره دخان وصل إلى جوفه بفعه. [مرافى الفلاح: ٦٦٠] ولو غبار إلخ. أي، ولو كان غبار دقيق من الطاحون. [مرافى الفلاح: ٦٦٠] وبه عرف حكم من صنعته العرطة أو الأشياء التي يؤمها الغبار وهو عديم فساد للصوم [حاشية الطحطاوي: ٦٦٠]

وهو ذاكر إلخ: ينسب إلى أنه لو كان ناسياً لصومه لا يفتد بالطريق الأولى. [حاشية الطحطاوي: ٦٦٠] إحليله: قيد بالإحليل؛ لأنها لو صبت في فمها ذلك أفسده بلا خلاف في الأصح. [حاشية الطحطاوي: ٦٦١]

النخاعة: هي ما تعلق الإنسان، وفيل، ما يخرج من المصدر؛ وحيل: ما يخرج من الحشوم من البلغم والمخاط عند السعال، وفيل: هو ما يخرج الإنسان من حلقه من عرج الحاء والمعدة.

في الصحيح: الخاصل كما في "شرح المسند"، أن حبة المسائل اثنتا عشرة، لأنه إما أن يكون قاء أو استقاء، وكل إما أن يكون ملء القم لو دونه، وكل من الأربعة إما أن يكون عاد نفسه أو أعاده أو خرج: لا يقطر في الكل على الأصح، إلا في الإعادة والاستقاء بشرط ملء القم، ولو استقاء مراراً في مجلس ملء القم أقطر، لا إذا كان في مجلس أو غدوة ثم نصف النهار ثم عشية، وهذا على قول الثاني [حاشية الطحطاوي: ٦٦٢]

## باب ما يفسد به الصوم، ونجس به الكفارة مع القضاء

وهو اثنان وعشرون شيئاً: إذا فعل الصائم شيئاً منها طائعاً متعمداً غير مضطر لزمه القضاء والكفارة، وهي الجماع في أحد السبلين على الفاعل والمفعول به، والأكل، والشرب، سواء فيه ما يتفدى به أو يتداوى به، وإبتلاع مطر دخل إلى فمه، .....  
أي في السطر  
الآخر

فزمه القضاء الخ: اعلم أن لزوم القضاء والكفارة شروطاً، منها ما به التسخ، ومنها ما به الحمل، فمن الشروط. فعل الصائم، فإذا لم يفعل الصائم لا يلزم القضاء ولا الكفارة، ومنها: كون الصائم مكلفاً، فإنه إذا فعل الصبي أو المجنون أو غيرهما شيئاً منها لا يلزمهم كفارة؛ لوجوب الأهلية للزوم، ومنها: كونه ميتاً بالنية، فإنه إذا لم يبت أهية لا يلزمه الكفارة، كمن صام يوماً من رمضان ونوى قبل نزول ثم أقصر. لا يلزمه كفارة عند أبي حنيفة خلافاً لغيره. ومنها: إيقاع الخسار في أداء ومضائه، فإن الصائم إذا أقصر قضاء رمضان بعد ما صامه أو غيره لا يلزمه الكفارة، ومنها: عدم طهر المنيح للفطر بعد ارتكاب النائي، كمن أكل فسد صومه عمداً، ثم حاضت بعدها في ذلك اليوم أو عشت أو مرضت مرضاً يسبب العطر، وكذا إذا أقصر فرجل صوم رمضان عمداً، ثم مرض في ذلك اليوم لا يلزمهما الكفارة، أو قبله كرجل صام يوماً من رمضان ثم سافر فأقصر، لا يلزمه الكفارة؛ لطروا بسبب لفطر قبل ارتكاب النائي.

لما لو أقصر ثم سافر طائفاً انقضت فرواها على عدم سقوطها؛ لأن الأصل أنه إذا صار في آخر شهر على صفة لو كان عليها في أول غيره يباح له لفطر، تستط عنه الكفارة، ومنها: الطواعية، فإذا رخصها مطاوعة عمداً وجب على كل منهما القضاء والكفارة مطلقاً، سواء أكره لزومها، أو الزوجه زوجها على الأصح، ومنها: العدد ملائمة الناس والضرر؛ ومنها: عدم كون الصائم مضطراً؛ إذ المضطر لا كفارة عليه.

ما يتفدى به: هو من القضاء، وهو بالغير، والذال المحمدين اسم لذات الذكوة غذاء، قال في "الطهارة": وحفظوا في معنى التفدي، قال بعضهم: أن يحل الطبع إلى أكله، وتقضي شهوة البطن به، وقال بعضهم: هو ما يعود نفعه إلى إصلاح البدن، وغالبه فيما إذا مضى لقمعة ثم أخرجها ثم أكلها، فعلى القول الثاني نجس الكفارة، وعلى الأول لا نجس، وهذا هو الأصح؛ لأنه بإخراجها تعانها النفس كما في "تغيط"، وعلى هذا القول المبني على الشهوة والمقتضا، إذا أكله فعلى القول الثاني لا نجس للكفارة؛ لأنه لا يمنع فيه لشدته وربما بضره، ويتقضى عقله، وعلى القول الأول نجس؛ لأن الطبع يميل إليه، وتقضي به شهوة البطن.

ثالث: وعلى هذا لمدة التي ظهرت الآن وهو قد ناهى إذا شره في لزوم الكفارة على هذا الاختلاف، فمن قال: إن التفدي سبب الطبع إليه، وتقضي به شهوة بطر، ألزم به الكفارة، وعلى التفسير الثاني لا، [مرقعي الفلاح والطحطاوي: ٦٦٥]



أو مرض مبيح لنفطر في يومه، ولا فسقط عنه سفر به كرها بعد لزومها عليه في ظاهر الرواية، والكفارة: تحوير رقبة ولو كانت غير مؤمنة، فإن عجز عنه صام شهرين متتابعين، ليس فيها يوم عيد ولا أيام التشريق، فإن لم يستطع الصوم أطعم ستين مسكينا يفتيهم وعشائهم غداء وعشاء مشبعين، أو غداعين، أو عشائين، أو عشاء وسجورا، أو يعطي كل فقير نصف صاع من أر، أو دقية، أو سويقة، أو صاع تمر،

- أو عشاء في يوم وجوب الكفارة، أو عرض فاعذر، لم كانت مائة على صومها لأماح لها الإفطار. تسقط الكفارة عنها، ولو رحت على أحد، ثم سافر طائعا أو مكرها لا تسقط عنه الكفارة، والفرق بينها مع كون كل من الجفص والغفص والحقر حذراً عرضت على من وجب عليه الكفارة، أن الأعذر لما يغفر له من كل إجماع الصوم على حياته، وهو الله، والسفر عذر عارض له من غير أن يكون له الحق، وهو الجفص. أو مرض صحيح إلح: أطلقه وهو مقيد بمرض حدث من غير صفة، وإنما إذا كان المرض صفة، مثل أن حرج نفسه، أو انقطاع من حل أو سطع، فالتعذر أنها لا تسقط الكفارة عنه.

في يومه فبده بأنه إذا لم يضرأ عليه ما ذكر من جفص وعاش ومرض في يوم الإحصاء، من قبله أو بعده لا تسقط عنه الكفارة. تحوير رقبة: وغامه، في كفارة الظهار. بغضهم إلح: أطلقه وهو مقيد بشرط أن يكون الذين أطعمهم ثانياً هم الذين أطعمهم أولاً، حتى لو غداه ستين ثم أطعم ستين غيرهم، لم يجوز حتى بعد الإطعام لأحد الطرفين، ولو أطعم فقيراً ستين يوماً أجزاء، [برقمي فطلاح: ٦٧٠]

نصف صاع: أعلم أن صاع أربعة أمداد، والمد ثلاثة أصابع، والرطل نصف مر، والمثلونهم مثقال وسون درهماً، والباستار أربعون، والباستار - بكر الميرة - بأشراعه ستة ونصف، وبالمقابل أربعة ونصف، فالمد والمثلون سواء، كل منهما ربع صاع وطلاء بالعراقي، والرطل مائة وثلاثون درهماً، والدرهم ثلثي أربعة عشر فراط. [رد مختار بمقد: ٣٦٥/٢]

أو صاع: أعلم أن الرطل - بكر الأول ونصفه - عشرون إشاراً، والباستار أربعة مثقال ونصف مثقال، والمثلون درهم وثلاثة أصابع درهم، والدرهم أربعة عشر فراطاً، والتمياط خمس شعيرات، فيكون الدرهم سبع شعيرات، ويكون المثقال مائة شعير أي عشرين فوطاً، وبكر الإشار ستة دراهم وثلاثة أصابع درهم أي أربعة أمداد وخمسين شعيرات، ويكون الرطل تسعين مثقالاً إلا حصة والمائة وعشرين درهماً ونصف درهم ونصف سبع درهم، ويكون المثلون مائة وخمسين مثقالاً أي مائتين وسبعة وخمسين درهماً وسبع درهم، ويكون الصاع سبعمائة وعشرين مثقالاً أي ألفاً ومائتين وعشرين درهماً ونصف درهم ونصف سبع درهم، مما على ما في بعض الخواص.

أو شعيرة، أو قيمته، وكفت كفارة واحدة عن جماع وأكل متعدد في أيام لم يتخلله تكفير ولو من رمضانين عسى الصحيح، فإن غفل التكفير لا تكفي كفارة واحدة في ظاهر الرواية.

أو قيمته: أي أو يعطي قيمة المصنف من اليد، أو المصنف من غيره من غير التصدي عليه، ولو في أوقات متفرقة، لحصول التتابع، [مراهي نفلح، ٢٧٠] وكفت كفارة إجماع، أي إذا جامع صلاته كذا، رمضان مراراً، فحين جامع أول يوم من رمضان، وثانيه كذا، وثالثه كذا، وعلم مراراً، أو أكل صومه بالأكل متعمداً كفت، ولم يزد كفارة الصوم فيما بين هذه الجماعات، تكفي عن هذه التفطرات كفارة واحدة، ولا يحتاج إلى كفارات متعددة، ولو كانت هذه الجماعات أو الأكلات من رمضانين، فإن أدى كفارة، ثم جامع حال كونه صائماً فأنام رمضان، أو أكل كذا، كفت جامع أول يوم من رمضان عمداً فأدى الكفارة راجعاً إلى حرره، لم ينضم منين مسكناً، لا تكفي كفارة واحدة.

ولو من رمضانين: قال في "البحر"، ولو جامع مراراً في أيام من رمضان واحد، ولم يكفر، كان عليه كفارة واحدة لأنها شريعت لأمر واحد يحصل واحدة، فهو جامع وكفر، ثم جامع مرة أخرى، فعليه كفارة أخرى في ظاهر الرواية؛ لعدم ما أخرج لم يحصل بالأول، ولو جامع في رمضانين فعليه كفارتان، وإن لم يكفر للأول في ظاهر الرواية، وهو نصريح، كما في "المطهرة"، وقال عمن عليه واحدة، قل في "الأكسار": وعليه الاعتداد، [البحر الرائق، ٤٣٤/١]

## باب ما يفسد الصوم من غير كفارة

وهو سبعة وخمسون شيئاً: إذا أكل النصال<sup>١</sup>م أو زناً<sup>٢</sup> شيئاً، أو عجيناً، أو دقيقاً، أو ملحاً كثيراً دفعة، أو طيناً غير أرمني لم يعتد<sup>٣</sup> أكله، أو نواة، أو قطاً، أو كاعذاً، أو صفرجلاً ولم يطبخ، أو جوزة رطبة، أو ابتلع حصاة أو حديداً أو تراباً أو حجراً أو احتقن، أو استعظ، أو أوجر بصب شيء في حلقه على الأصح: أو أقطر في أذنه دهنًا أو ماء، في الأصح، أو دارى جافة، .....

أوزا شيئاً: الأرواح معروف. أو عجيناً: وهو الدقيق المنسوب بالخبز. دفعة: فبانه ما، لأنه إذا أكله لمضاعف بمأول دفعة فبانه غير. المفضاء والكمارة: (حاشية الطحاوي: ٦٧١) لم يعتد أكله: أما إذا اعتاده لم يكن الضيق أرماً لمرت الكفارة مطلقاً. (حاشية الطحاوي: ٦٧١)

أو كاعذاً: أو نحوه مما لا يؤكل عادة. [مرقي الفلاح: ٦٧١] أو صفرجلاً: (متحجن وحيد مفتوح، عاكبة معروف) أو نحوه من غير شيء لا تؤكل قبل الضحك [مرقي الفلاح: ٦٧١] ولم يطبخ: أي ولم يخبز شيئاً، أما إذا وجد أحداهما نزه الكفارة، لأنه مما يؤكل عادة. (حاشية الطحاوي: ٦٧١)

جوزة: أكلتها وهي مقيدة بما إذا لمسها شيئاً، وانتفع فبانه ملا كفارة حله، ولو انتفع نوره رطبة لزمه الكفارة، لأنها تؤكل عادة مع قشره، ويصنع اليابسة مع قشرها، ويوصل المنضوع إلى حرقه، فاحتلج في لزوم الكفارة. [مرقي الفلاح بصرف: ٦٧١] أو حديداً: أو نحاساً أو ذهباً أو فضة [مرقي الفلاح: ٦٧١]

أو احتقن أو استعظ: الحقة صب الدواء في النبر، والمضوح صب الدواء في الأنف. [مرقي الفلاح: ٦٧٢] على الأصح: متعلق بالاحتقان وما بعده، وهو احتراق عين فلول أبي يوسف حيث يوجب الكفارة. [مرقي الفلاح: ٦٧٢] في الأصح: وجه فساد الصوم وصول القطر دماغه بعمقه، فلا عورة لصلاح البدن، فله فاضل حان، وحققه الكتمان. وإن "الغيط" أصبح أنه لا يفتر لأن الله ينظر لعمالي فانعم القطر صورة وهو الابتلاع، ومنه وهو الإضاح. [مرقي الفلاح: ٦٧١] (حاشية الطحاوي بزيادة)

جافة: وهي حراصة في النفس أي تاروى بدواء مطباً كان أو يابساً حراصة في البطن، ولا تتعصب إذا سمعت أن معاد: تاروى حراصة بأدوية جافة أي يابسة، وفائدة هذا القيد أن الدواء لو كان رطباً يهبط إلى الجوف، والياس لا، ولا تقال: الحقة مضاعف وبجافة أسود: فإذ الجمل قد شاع، والعلم بأسره صاح.

أو أمة بدواي، ووصل إلى جوفه أو دماغه، أو دخل حلقه مطر أو ثلج في الأصح  
 ولم يبتلعه بضمه، أو أنظر خطأ بسبق ماء المضغنة إلى جوفه، أو أفطر مكرهاً ولو  
 بالجماع، أو أكرهت على الجماع، أو أفطرت خوفاً على نفسها من أن تمرض من  
 الخدمة، أمة كانت أو مسكوحة، أو صب أحد في جوفه ماء وهو نائم أو أكل عمداً  
 بعد أكله ناسياً ولو علم الخبز على الأصح، أو جامع ناسياً ثم جامع عامداً .....  
 راجد

بدواي: ابتلوا الهواء فشم الربط واليابس؛ لأن طعنة للوصول لا تكون رطباً أو يابساً، وإن شرطه الفلوي؛ لأن  
 الرطب هو الذي يصل إلى الخوف عادةً حتى لو علم أن رطبت لم يصل ثم يفسد، ولو علم أن اليابس وصل فسد  
 صومه. [الشرع المرقوم: ٤٣٨/٢] وصل إلى جوفه: قوله: "إلى جوفه" معناه: إلى الخافقة، وقوله: "إلى دماغه" معناه: إلى  
 الأذن، وفي "المحشوقين": أن يور الجوفه صفاءً أعدها مما وصل إلى جوف الرأس يصل إلى جوف البطن، [البحر  
 المرقوم: ٤٣٨/٢] خوفاً: أي خوفاً رقيقاً إلى علة الخوف، وبس شرطه مجرد نومه. [حاشية الطحطاوي]  
 مطر أو ثلج: فيد هذا احترازاً عما نحو الغبار فإنه قال في "تكملة": لو دخل حليمه عابر الطاحونة أو طعم  
 الأدوية أو عيار القيس أو الشبابة أو الدخان أو ما سطع من عيار غترات بمرجح أو عوثر السواب وأشبه ذلك،  
 لم يفسد. [حاشية الطحطاوي بزيادة: ٦٧٣]

ولم يفسده: بل إنما سبق إلى حذفه بداهة، فبداهة لا بد إذا ابتلعه بضمه وجبت الكفارة، أمة الخ: وللأمة أن تمتنع  
 من الأكل بما لم يور إذا كان محرماً عن أداء الفرض؛ لأنها مبقاة على أصل الحرية في حق التنازل، وإن عم  
 الحكم في الأمة يعلم الحكم في الحره بالأولى. [حاشية الضحطوي: ٦٧٣] أو صب أحد الخ: إنما ذكرت للنفق  
 بوجه أن انتم كالتاسي، ولا يضار به، وليس انتم كالتاسي في الحكم حتى لا يحظر، لأن التاسي للتبعية على  
 ذبحته؛ لأن الشارع سوله ماله المأكول، بخلاف الجنون والغلب، وحيث ثبت فرق بينهما في بعض الأحكام،  
 فلا يجري حكم أحدهما على الآخر إلا بتليل، ولم يورد. [حاشية الطحطاوي بزيادة: ٦٧٣]

أو أكل عمداً الخ: أي يفسد الصوم ولا تجب الكفارة على من أكل ناسياً ثم أكل عمداً؛ لأنه ظن في موضع  
 الاشتباه بالنظم، وهو الأكل عمداً، لأن الأكل مضاد الصوم ساعياً كالأكل أو عمداً، فأثارت شهته، وكذا فيه  
 أشهر اختلاف العلماء، فإن مالك يقول بفساد صوم من أكل ناسياً. [الشرع المرقوم بزيادة: ٤٥٩/٢]  
 ولو عمم الخ: أي لا تجب الكفارة وإن علم بأنه لا يفسده، قال به الحديث أو الفتوى أولاً، وهو قول أبي حنيفة،  
 وهو الصحيح؛ لأن العلماء اختلفوا في قول الحديث، فإن فقهاء المدينة كمالك حذو وغيره لم يعلوه، فصار شهيداً  
 لأن قول الشافعي مثله، إذا كان مولفاً للقياس يكون شهيداً لقول الصحابي مثله. [الشرع المرقوم بزيادة: ٤٥٩/٢]

أو أكل بعد ما نوى إظهاراً ولم يثبت نيته، أو أصبح مسافراً فنوى الإقامة ثم أكل، أو سافر بعد ما أصبح مقيماً فأكل، أو أسنث بلا نية صوم ولا نية فطر، أو تسحر أو جامع شاكاً في طلوع الفجر وهو خالغ، أو أقصر بظن الغروب والنسب باقية، أو أنزل بوطء مينة أو هيمة أو بتفخيذ أو بتطين أو قبلة أو لمس، أو أقصد صوم غير أداء رمضان، أو وطئت وهي نائمة، أو فطرت في فرجها على الأصح، أو أدخل إصبه مبلولة بماء أو دهن في دبره، أو أدخلته في فرجها الداخل في المختار، أو أدخل قصته في دبره أو في فرجها الداخل وغيبها، أو أدخل حلقه دخاناً بصعده.

أو استقاء ولو دون ملء الفم في ظاهر الرواية، وشرط أبو يوسف رحمه الله ملء الفم وهو الصحيح، أو أعاد ما زرعه من القيء وكان ملء الفم وهو ذاكر لصومه، أو أكل ما بين أسنانه وكان قدر المحضة، أو نوى أصوم غاراً بعثما أكل ناسياً قبل إيجاد نيته من النهار.

ثم أكل: أي لا يلزمه التكفارة وإن حرم الله. [مرآة الفلاح: ٦٧١] أو تسحر: هو من السحور يمنع السنين. اسم للأكل في السحر، وهو استساق الأضواء من الليل، وهو مستحب، وحمل: سقة. [مرآة الفلاح: ٦٧٥] شاكاً: قيد للصورتين من التمسح والجماع. [مرآة الفلاح]

في طلوع الفجر: أي لا يجب التكرار في صورتين ولكن يأثم إن تكرر مع تلك، لا ثم حناية الإفطار، وإذا لم يثر به شيء، لا يجب عليه القضاء أيضاً بالشك. [مرآة الفلاح: زيادة: ٦٧٥] يظن الغروب: أراد بالظن: عليه الظن لأنه لو كان شكاً ثبت التكفارة. [تيسر المثلث: عذاف: ٤٧٣/٢] على الأصح: أفاد لميل أنه لا خلاف في ذلك على الأصح. [حاشية فضحطوي: ٦٧٦] أو أدخلته: أي إصبعها منقولة، أو دهن. [مرآة الفلاح: ٦٧٧]

مصعده: أي معصداً إلى حوفه أو دماغه لوجود الفطر، ولا يجب التكرار وهذا في دخول غير الحيض والنفوس، وفيه لا يعد ليوم التكفارة أيضاً للنفق والمداوي. وكذا الدخول الحائض شربة، ويتبدع هذا الزمان. [مرآة الفلاح: زيادة: ٦٧٧] ملء الفم: قبله ما لأن في الأصل منه روايتان: ففطر، وعنده بإعادته. [مرآة الفلاح: ٦٧٧] قال الفضحطوي بك: أصحهما عدم القضاء.



أو أغمر عليه ولو جميع الشهر، إلا أنه لا يقضي اليوم الذي حدث فيه الإغماء أو حدث في ليلته، أو من غير تمتد جميع الشهر، ولا يلزمه قضاءه بإقامته ليلاً أو نهاراً بعد فوات وقت التوبة في التصحيح.

## فصل

يجب الإمساك بقية اليوم على من فسد صومه، وعلى حائض ونفساء طهرتا بعد طلوع الفجر، وعلى صبي بلغ وكافر أسلم، وعليهم القضاء إلا الآخرين.

## فصل فيما يكره للصائم؛ وما لا يكره، وما يستحب

كره للصائم سعة أتياء: ذوق شيء، .....

ولو جميع إلخ؛ أي ولو استوعب الإغماء جميع الشهر. لا يقضي اليوم إلخ؛ لوجود شرط الفسوم - وهو التوبة - حتى لو نفي عنهما كما لو كان مسافراً أو مريضاً أو متعذراً بهاء الأكل في رمضان، ثم لم يأتوا أيضاً. [أمرضى الفلاح وحاشية الطحطاوي: ٦٧٧] غير مكمل. أي بأن أفاد في وقت التوبة قاراً ولم يأت، ووجه وجوب القضاء أنه لا حرج في قضاءه ولو شهر. [حاشية الطحطاوي: ٦٧٧] (مرافق الفلاح)  
ولا يلزمه قضاءه: أي وإن استوعب الجنون أو الإغماء شهراً لا يلزمه قضاءه ولو كان الاستيعاب حكماً بإفاته ليلاً فقط أو نهاراً بعد فوات وقت التوبة في الصحيح، وعليه الفتوى؛ لأن الليل لا يصلح به، ولا فيما بعد الزوال كما في 'مجموع التولوز' و'المختار' و'التهذيب' وغيرها، وهو مختار غرسه؛ لأنه، وفي 'الفتح': يلزمه قضاءه وإن فاته به مطلقاً [حاشية الطحطاوي ومرافق الفلاح تنصرت: ٦٧٧]

فسد صومه أطلقه فمثل ما إذا كان سحر ثم زال كضال عدو وهو زائل، أو من غير عدو. طهرتا إلخ. قيد به؛ لأنه في حالة تحقق اغترابها والاعمال يحرم الإمساك؛ لأن الصوم منهما حرام، وتفسد ما لم يمتحن، وكذلك لا يجب الإمساك على المريض والمسافر؛ لأن رحمة الإفطار في حقهما باعتبار الإخراج، ولو أزمهما ما كشه لعاد شيء، على موضوعه بالقض، ولكن لا يأكلون جهراً بل سراً. [حاشية الطحطاوي برهانه: ٦٧٨]

وعلى صبي بلغ إلخ؛ وكذلك مسافر أقدم ومريض رى، ومجنون لحاق. [مرافق الفلاح: ٦٧٨] الآخرين: يعني نفسي إذا بلغ بعد طلوع الفجر، والكافر إذا أسلم بعده. فيما يكره إلخ. ظاهر إطلاقه الكراهة بلبس آت المراد بما استحبته [حاشية الطحطاوي: ٦٧٩]

ومضعه بلا عذر، ومضع العلك، والقبل، والمباشرة إن لم يأمن فيهما على نفسه  
 الإنزال أو الجماع في ظاهر الرواية، وجمع الطريق في الفم، ثم ابتلاعه، وما ظن أنه  
 يضعفه كالقصد والحجامة.

وتسعة أشياء لا تكره لنصائمه: القبلة، والمباشرة مع الأمن، ودهن الشارب،  
 والكحل، والحجامة، والقصد، والسواك آخر النهار، بل هو سنة كأكله، ولو كان  
 رطباً أو مبلولاً بالماء، والمضمضة، والاستنشاق لغير وضوء،  
 لغمر

بلا عذر: كالمراة إذا وجدت من تمضغ الطعام نصيحاً كمنطرة لحيض، أم إذا لم تجد ماءً معه فلا بأس بمضعها  
 لصبغة الزينة، واعتطف فيها إذا عشي لفين لشراء، ما كثر يذوق، وللمرأة ذوق الطعام إذا كان زوجها سيء الخلق  
 لتعلم ملاحظته، وإن كان حسن الخلق فلا يخل لها، وكذا الأمد، قلت: وكذا الأخير، [مرقي الفلاح جلد ١: ٢٧٩]  
 ومضع العلك: أطلقه وهو مقيد بالذي لا يميل منه شيء إلى الخوف مع الطريق، أما إذا كان يصل منه شيء، فإن  
 كان أسود مطلقاً صبح ١٧٠ لأن الأسود ينزوب من الصبح أو كان أيضاً غير منصوع أو كان منصوعاً، وهو غير ملتصق،  
 فإنه يفسد. [مرقي الفلاح وحاشية الطحطاوي: ٦٧٩]

والقبل: أطلقها وهي مقيدة بغير فاحشة؛ لأن القبلة لفاحشة، وهي أن يحضر شفها فتكره على الإطلاق.  
 والمباشرة إلخ: أطلقها فتشملت ما إذا كانت فاحشة، وهي أن يتعانق وما يتجرعان، وبمس فرجه فرجه أو  
 غيرها، وفي "الحاشية": فصحيح أن المباشرة لفاحشة ذكره وإن أس، بل نقل عن "الفيض" عدم الخلاف في  
 كراهتها. إن لم يأمن: يدل عني أحدهما ثبتت الكراهة، فلا حصيد في الحاشية. [حاشية الطحطاوي: ٦٨٠]  
 وما ظن: أي وكره للصائم ما عني منه أن فعله يكون سبباً لضعفه.

ودهن الشارب: يفتح الداء على أنه مصدر، وإنما يحتاج إذا لم يقصد به الزينة أو تطويل اللحية إذا كانت ينذر  
 السنون، وهو الضعف، ولا يدخل من اللحية وهو دون ذلك كما يفعل بعض المقارن، وهذه الرحال لم يجره أحد،  
 وأخذ كلها فعل جرد القيد وبحسب الأحكام. [حاشية الطحطاوي: ٦٨١] [مرقي الفلاح]  
 والكحل: أي إذا لم يقصد به الزينة، فإن قصد كرهه، وأعلم أنه لا تلازم بين قصد الجمال وقصد الزينة،  
 فان قصد الأول: لدفع الشئ وإقامة ما به الوقار، وإظهار النعمة، شكرًا لا فخرًا، وهو أثر أدب النفس وشهدها،  
 والثاني: أثر ضعفها. [حاشية الطحطاوي: ٦٨١] والحجامة: أطلقها وهي مقيدة بالتي لا تضعفه عن الصوم،  
 ويهيئ أن يجرها إلى وقت الغروب. [حاشية الطحطاوي: ٦٨١] [مرقي الفلاح] آخر النهار: قيد بآخره  
 للخلات ولا خلاف في أوله أن لا يكره.

والاغتمال، والتلف بئس للثريد على المفقى به، ويستحب له ثلاثة أشياء: السحور، وفأخوره، وتعجيل الفطر في غير يوم غيم.

## فصل في العوارض

من خواف زيادة المرض أو بطله البرء، ولحامل ومرضع خافت نقصان العقل أو الهلاك،

على المفقى به، وكرمها أبو حنيفة لما فيه من إظهار مضطر في إقامة العبادة. [مرغبي الفلاح: ٦٨٢] المحذور: ولا يكرهه لإحلاله عن الرئد، وهو خوف مرارة بعض الخلق؛ ليرحم المساكين، وللمكره أموره على قدر مشقة كما يفعله المشعرون. [مرغبي الفلاح وحاشية الطحطاوي: ٢٨٤] وتعجيل الفطر: ويستحب الإفطار قبل صلاة، وفي "المحرر": التعجيل المستحب: التعجيل قبل اشتراك الصوم، ومن السنة عند الإفطار أن يقول: "اللهم بك صمت، وبك أمت، وبك تكلمت، وعلى رزقك فطرت، وصوم لعد من شهر رمضان سويت، فاعف عني ما قد كنت وما أخرت"، [حاشية نطحاتي: ٦٨٣] العوارض: أعلم أن العوارض تسعة: المرض، والسفر، والإكراه، وأجبل، ونزح، والجرع، والمغشوش، وكثر نفس، وقيل لغو.

من خالف الخ: [أشار بالإشارة إلى أنه غير من الصوم والعلم، لكن الفطر رخصة والصوم برعة (يؤملى على المكسر: شعر الرائق)] أعلم أن معرفة ذلك باجتهاد المرض، ولا جهاد غير مجرد الوعد بل هو غلبة النفس عن أمانة أو غيرة أو باعتبار ضيق مسلم غير مظاهر الفسق، وقيل: عدالة شرف فهو مرتب من مرض، لكن الضعف، بك، وعجم أو نحو ذلك من علة الفاقص الإمام، فقال: الحوت ليس بشيء، كذا في "فتح القدير"، وفي "فتاوى" وهو صحيح للمنفى، بل ينبغي أن يحرص بالصوم وهو كافر، ومرضه ماخضية علة النفس كما أراد لنفسه الخوف بإياه. [شعر الرائق: ٤٤٢/١]

زيادة: أطلق الزيادة وشملت ما إذا كانت ككثرة ما يشاء الصوم مرض آخر، أو كبر ما يشاء الصوم ابتداء في المرض القائم. المرض: أضيق في المرض فحتمل ما يذم مرض فلي طالع الصبر أو بعدد ما شرع، بخلاف السر: فإنه ليس بمرض في اليوم الذي أشأ الصبر فيه، ولا يحل له الإفطار، وهو عذر في سائر الأيام. [شعر الرائق: ٤٤٢/٢] ولحامل: وهي التي في عطنها حمل - بفتح الحاء - أي ولد، وقوله فني على رأسها أو ظهرها حمل - بكسر الحاء - [حاشية نطحاتي: ٦٨٤]

وموضع: [ولما نزل فقار إذا أمر لطبيب أنه يمنع استعماله على الترميع ونظر لهذا العذر. [مرغبي الفلاح: ٦٨٥]] هي التي ضاقت الأوضاع، فحتمل به ولو في غير حال المباشرة والمرضعة التي هي في حال الإرضاع منعقة لديها فحتمل: ذكره صاحب "الكشاف" [حاشية نطحاتي: ٦٨٤]





وله الإشارة بهذه الفائدة الجلية؛ وإذا أفطر على أي حال عليه القضاء إلا إذا شرع متطوعاً في خمسة أيام: يومي العيدين، وأيام التشريق، فلا يلزمه قضاءها بإفسادها في ظاهر الرواية، والله أعلم.

وله الإشارة: فإن في التحميم وتغيير رجل أصبح سالماً متطوعاً ودخل على أخ من إخوانه فسأله أن يفطر، لا بأس أن يفطر لقول النبي ﷺ: "من أفطر لمن أخيه فكأن له ثواب صوم ألف يوم، ومن فطر يوماً فكأن له ثواب صوم ثمن يوم". [مرآة الملاح: ٢٩٠، ٢٩١]

على أن حال الخ: أي سواء كان يفطر لغيره أم لا، وسواء أفطره قصداً أم لا، وهذا إذا شرع قصداً، ولو شرع به ظناً أنه عليه فذكر أنه ليس عليه شيء، فافطر ظاهراً فلا قضاء عليه؛ أو لو مضى ساعة لزمه القضاء؛ لأنه محضها صدق كما نرى في هذه المسألة. [حاشية العلامة على: ٢٩١] في ظاهر الرواية: رجل أبي يومئذ ويحمد، محلاً عليه القضاء وإن وجب الفطر. [مرآة الملاح: ٢٩١]

## باب ما يلزم الوفاء به من مندور الصوم والصلاة ونحوهما

إذا نذر شيئاً نزمه الوفاء به إذا اجتمع فيه ثلاثة شروط: أن يكون من جنسه واجب، وأن يكون مقصوداً، وأن يكون ليس واجباً، فلا يلزم الوضوء بندره، ولا سجدة للتلاوة، ولا عيادة المريض، ولا الواجبات بندرها، ويصح بالعق <sup>أو فرض</sup> .....  
<sup>لذلك لا يشترط</sup>

إذا نذر إن: اعلم أن الأصل في صحة النذر أن لا يكون المندور واجباً، ولكن من حيث أنه تعالى واجب فصداً لا تبعاً، لأن الأصل في الصلاة: التمام تنوثر منه في كل لحظة، ويتابع إتمامه في كل لحظة إلا أن الله تعالى اكتفى بابتداء خمس صلوات في كل يوم، وليلة يسيراً بالأمر على هداية، وتعبيد بداره يريد أن يتسلط بالمزينة، ويبلغ المندور بما هو واجب، ومن شرط إلغاء الشيء بالشيء أن يخفق ذلك الشيء.  
 ونقول: "فصداً لا تبعاً" وهذا لأن ما يكون واجباً تبعاً يكون مباحاً لعينه، فلم يكن النذر به إلحاقاً بالواجب، بل يكون نائراً بالمباح، والنذر بالمباح لا صح، فلما لا يصح النذر بعبادة المريض؛ لأنه واجب، ولا بالوضوء؛ ولا بقراءة القرآن؛ لأنها واجبة للصلاة وليس من جنسها واجب نذر، ولا يلزم صحة النذر بالاعتكاف؛ لأن من جنسه وهو السبت واجباً على إتمامه، وهو التوقف في الصلاة، والثاني أن النذر بالاعتكاف قد صح؛ لكنه يدايه للصلاة، وأما واجب لعبها، وهذا لم يصح الاعتكاف في عم السعد، والكعبة بعبادة ثلاثة شروط: زيد شرط رابع، أن لا يكون المندور عملاً كقولنا: علي صوم أمس اليوم؛ إذ لا يلزمه، وكذا لو قلنا: اليوم، وكان عد الروايات (مرافق الفلاح) واجب؛ فإن قلنا: فكيف يصح النذر بصوم يوم النحر، وهو حرام؟ قلت: أراد أن يكون واجباً بأصله وإن حرم ارتكابه لو صامه، فإن الصوم من حرمه فرض، ولكن بوضعه، وهو لإعراض عن صباه الله تعالى حرام.

ليس واجباً أي لا يكون واجباً قبل نذره بإيجاب الله تعالى كالكفارات الخمس. (مرافق الفلاح)  
 فلا يلزم الوضوء إلخ: أما عدم لزوم الوضوء؛ فكونه ليس مفصلاً بالذات؛ لأنه شرع شرطاً لنفيه كحل الصلاة، وأما عدم لزوم سجدة للتلاوة؛ فلأنها واجبة بإيجاب الشارع، وأما عدم لزوم عبادة المريض؛ فلأنه ليس من جنسها واجب، وإيجاب العبد معناه بإيجاب الله تعالى، مما كان من جنسه عبادة أرحمها الله تعالى صح نذره، وإلا لا؛ إذ لا إباحة لا الإباحة، وأما عدم صحة نذر الواجبات؛ فلأن إيجاب الواجب محال ويصح بالعق إلخ: أما صحة النذر بالعتق، فلا اعتراض التحريم في الكفارات مطلقاً، وأما صحته بالاعتكاف؛ فلأن من جنسه واجب، وهو لفظة الأخيرة في الصلاة؛ فأصل أمكث عدم الصلة له نظم في الشرع، والاعتكاف انتظار للصلاة فهو كالإباحة في الصلاة، فيذن صبح نذره، وأما صحته بالصلاة غير المروضة والقصور فظاهر.

والاعتكاف، والصلاة غير المفروضة والصوم، فإن نذر نذراً مطلقاً أو معلقاً بشرط  
<sup>كما يصح نذره</sup> <sup>من مثله بوجه آخر</sup>  
 ووجده، لزمه الوفاء به، وصح نذر صوم العيدين وأيام التشريق في المختار، ويجب  
 فطرها وقضاؤها، وإن صامها أجزأه مع الحرمة، <sup>أي المبطر والأصح</sup> وألغينا تعيين الزمان والمكان،  
<sup>لأنه كما هو</sup>  
 والدرهم والغفر، فيجزئه صوم رجب عن نذره صوم شعبان، ويجزئه صلاة ركعتين  
<sup>لأنه تعين الزمان لغوا</sup> <sup>لأنه تعين المكان لغوا</sup>  
 بمصر نذر أدائها بمكة، والتصدق بدرهم عن درهم غيره له، والصرف لزيد الفقير  
 بنذره لمعروء، وإن علق النذر بشرط لا يجزئه عنه ما قبله قبل وجود شرطه.

أو معلقاً يريد كونه كقوله: إن رزقني الله عملاً فعلي إنعام بحسنة مساكين، [مراني الفلاح: ٦٩٩]  
 مع الحرمة: [الزبد النبوي عن صوم هذه الأيام] والأصل في هذا أن مطلق النذر ينشأ الكمال، فلا يخرج عن  
 عبادة النذر فيه بالنقص، وأما إذا كان نذره مخصصاً إلى النفس، فيؤدي به؛ لأنه ما يلزم إلا هذا النذر، وقد أدى  
 كما اشترط كمن قال: لله علي أن أعطي هذه فرقة، وهي عمياء خرج عن نذره بإعانتها، وإن كان مطلق النذر أو  
 شيء من الواضحات لا يتلادى لها كمن نذر أن يصلي عدد طنوع الشمس، فعليه أن يصلي في وقت آخر، وإن صلى  
 في ذلك الوقت سرح عن نذره، كذا في "المبسوط"، [الكفاية: ٢/٢٩٩]  
 والتصدق: أي يجزئه التصديق بدرهم إن؛ لكون تعين الدرهم لغوا، والصرف: أي يجزئه الصرف إن؛ لكون  
 تعين الفقير لغوا، علق النذر بشرط: كقوله: إن قدم زيد طلة علي أن أتصدق بكذا، فتصدق قبل قدوم زيد.  
 [مراني الفلاح بزيادة: ٦٩٨]



## باب الاعتكاف

هو الإقامة بينه في مسجد تقام فيه الجماعة بالفعل للصلوات الخمس، فلا يصح في مسجد لا تقام فيه الجماعة للصلوة على المختار، وللمرأة الاعتكاف في مسجد بيتها، وهو محل عينه للصلوة فيه، ولا اعتكاف على ثلاثة أقسام: واجب في المنذور، وسنة كفائية مؤكدة في العشر الأخير من رمضان، ومستحب فيما سواه، والصوم شرط لصحة المنذور فقط، وأقله ثلثاً مدة يسيرة ولو كان ماشياً على المفتي به، ولا يخرج منه إلا لحاجة شرعية كالجمعة، أو طبيعة كالبلل، أو ضرورة كهدم المسجد، . . . . .  
الاعتكاف الشرعي ليس شرطاً في الفعل  
 من غير الاعتكاف  
 من غير الاعتكاف

عني المختار وعن أبي يوسف: الاعتكاف الواجب لا يجوز في غير مسجد الجماعة، والفعل بخبر [أمرني الإفلاج: ٢٩٩] في مسجد بيتها، ولا يخرج منه إذا اعتكفت، فو حررت لعمد صدر يصد واجبه، وبشيء قلده، ولو اعتكفت في المسجد مطلقاً في "النهاية" فميكه لا وجهاً، ويبقى على قياس ما صرحوا به من أن المختار معهم من الخروج في الصلوات كلها أن لا يترد في معنى من الاعتكاف، في المسجد [حاشية الطحطاوي: ١٩٩] وسنة كفائية بخ: قال الزمعي عجباً سنسب كيف تركوا الاعتكاف، وقد كان رسول الله ﷺ يفعل الشيء، ويتركه، ولم يترك الاعتكاف، دخل المدينة إلى أن مات، وهذه المواظبة المقررة بعدم التارك مرة لا تخرب عدم الإنكار على من لم يفعله من الصحابة وغيره، كانت قبل سنته، أي على الكفاية. ولا كانت دليل إوجوب على الأعيان [حاشية الطحطاوي: ٢٠٠] فيما سواه التي في أبي ذر. شاء سوى العشر الأخير، ولم يكن مندوراً. [أمرني الإفلاج: ٢٠١]

لصحة المنذور: هو ثلث: علي أن اعتكف شهراً بقو صوم، عنه أن يعتكف ويصوم، فإن قبل. لو كان شرطاً لكان شرط انعقاد وهو، وليس كذلك؛ فصحة الخروج فيه ليل، وكذا يبنى في الليل ولا صوم؟ قلنا: بشرط إذا تكرر بحسب الإمكان، ولا إمكان في قليل يسلف للمنفرد، وحملت الليالي ثمانية لأتاهم كالشرب والطريق في جميع الأرض، إلا ترى أن صلاة المستحابة تنصح مع السيلان، وإن عدم الشرط لاعتكاف، وكذا الخروج لاعتكاف والبول لا ينافيه لسمع مع أن امرئ أقوى من الشرط. (كفاية وحاشية الطحطاوي) يسيرة: عمر عدده، يحصل مجرد الكثرة مع التوبة. [أمرني الإفلاج: ٢٠٢] ماشياً: أي ماراً غير جالس في المسجد، ولو يلاً، وهو حيلة من أراد له حول وخروج من باب آخر في المسجد حتى لا ينعصه طريقاً. [أمرني الإفلاج: ٢٠٢]

وإخراج ظالم كرهها، وتغرق أهله، وخوف على نفسه أو متاعه من المكابرين،  
فيدخل مسجدا غيره من ساعته، فإن خرج ساعة بلا علم فسد الواجب، وانتهى  
به غيره، وأكل المعتكف وشربه ونومه وعقده البيع لما يحتاجه لنفسه أو عياله في  
المسجد، وكره إحضار <sup>منه</sup> الصبي فيه، وكره عقد ما كان للتجارة، وكره الصمت إن  
اعتقده قربة، والتكلم إلا بخير.

وحرم الوطء ودواعيه، وبطل بوطئه، وبالإزالة بدواعيه، ولزمته الليالي أيضا بنذر  
اعتكاف أيام، ولزمته الأيام بنذر الليالي متتابعة وإن لم يشترط التتابع .....  
<sup>الاعتكاف</sup>  
<sup>أن كانت أيام</sup>  
<sup>من الأيام وصلة</sup>

فيدخل مسجدا إلخ: يراد أن لا يكون عروجه إلا ليصلي في غيره، ولا يشغل إلا بالذهاب إلى المسجد  
الأخر. [مرقي الفلاح: ٧٠٣] بلا عذر: أطلقه وهو مفيد بغير معتر في عدم الفساد، فلو خرج لمخافة حرمة  
أو زوجة مسدا لأنه وإن كان عذرا إلا أنه لم يعتر في عدم الفساد. [حاشية الطحطاوي: ٧٠٣]  
للتجارة: أطلقها فشمكت ما إذا كان البيع سائرا في المسجد أو لا. وكره الصمت: وهو ترك التحدث مع الناس  
من غير عذر، وقد ورد النهي عنه. [الشعر الرائي: ٤٧٦/٢] ولكنه يلزم قراءة القرآن والتفكير والحديث والعلم  
ودراسته، وسير النبي ﷺ وقصص الأنبياء عليهم السلام وحكاية الصالحين، وكتابة أمور الدين. [مرقي الفلاح: ٧٠٤]  
إن اعتقده إلخ: أما إذا لم يعتقه قربة فيه، ولكنه حفظ لسله عن فطن مما لا يقيد فلا بأس به. [مرقي الفلاح: ٧٠٤]  
اعتقده قربة: أي بكره إذا اعتقه قربة، فأما للاستراحة ليس بمكروه، ثم قيل: معنى الصمت أن ينذر أن لا يتكلم أصلا  
كما كان في شريعة من قبلنا، وقيل: أن يصمت ولا يتكلم أصلا من غير نذر سابق، وقيل: معناه أن يهوي الصوم  
المعهود، وهو الإسكاف عن المفطرات الثلاث مع زيادة ما لا يتكلم

وحرم الوطء: لا يقال: كيف ينهي له الوطء وهو في المسجد، لأننا نقول: حظر للمعتكف الخروج للحاجة  
الإنسانية، نعت ذلك أيضا عزم عليه الوطء حتى يفسد اعتكافه. [الكفاية: ٣١٣/٢] وأقول: أو هو محمول على  
المرة تعتكف، في مسجد بينها وبينها له الوطء، وبطل بوطئه: أطلقه فشمكت ما إذا كان حاملا أو ناسيا أو  
مكرها، ليل أو نهار. [مرقي الفلاح: ٧٠٥]

ولزمته الليالي: أي ومن قال: علي أن اعتكف عشرة أيام مثلا، تلزمه عشرة ليال متتابعة أيضا، وكذا إذا قال: علي  
أن اعتكف عشرة ليال مثلا، تلزمه عشرة أيام متتابعة أيضا، سواء اشترط التتابع أو لم يشترط.

في ظاهر الرواية، ولزمته ليلتان بسائر يومين، وصح نية التَّهَرُّ خاصة دون اللبالي، وإن نذر اعتكاف شهر، ونوى النهر خاصة أو الليالي خاصة، لا تعمل نيته إلا أن يصرح <sup>بأنه نذر يومين</sup> بالاستثناء، والاعتكاف مشروط بالكتاب والسنة، وهو من أشرف الأعمال إذا كان عن إخلاص، ومن محاسنه: أن فيه تفرغ القلب من أمور الدنيا وتسليم النفس إلى المولى، وملازمة عبادته في بيته، وانتحصر بحضنه، وقال عطاء رضي الله عنه: مثل المعتكف مثل رجل يختلف على باب عظيم حاجة، فالمعتكف يقول: لا أبرح حتى يفتح لي. وهذا ما تيسر لأماجز الحقيق به: آية مولاه القوي القدير، الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد ﷺ خاتم أنبيائه، وعلى آله وصحبه وذريته ومن وآله، ونسأل الله سبحانه متوسلين أن يجعله خالصاً لوجه الكريم، وأن ينفع به النفع العظيم، ويحزل به التواب الجسيم.

في ظاهر الرواية: اعلم أن هذه المسائل التي نسمى بقضائر الرواية والأصول هي ما وجد في كتب محمد بن أبي النجاشي، والشيخ الفقيه، والشيخ الكبير، والشيخ الصغير، والبرادعي، والمبسوط، وإنما سميت بظاهر الرواية: لأنها رويت عن محمد برواية الثقات، فهي ثابتة عنه إما متواترة أو مشهورة، وإلا شئت زيادة قطبك بمطالعة مقدمة هذا الكتاب. ولزمته ليلتان إلخ: أي ومن أوجب على نفسه اعتكاف يومين، يلزمه ليلتهما، وعن أبي يوسف: لا تدخل ثلثه الأولى.

وإن نذر إلخ: أي لو أوجب على نفسه اعتكاف شهر من غير غيره، سوى الأيام دون الليالي، أو عكسه، لا يصح؛ لأن الشهر اسم لعدد ثلاثين يوماً وثلاثة، وليس باسم عام كالعشرة على مجموع الأجزاء، فلا ينطلق على ما يكون ذلك العدد أصلاً كما لا ينطلق العشرة على خمسة مثلاً حقيقة ولا عدداً، أما لو قلنا: شهرٌ أملهه دون الليالي لزمه كما قال، وهو ظاهر، لم استثن فقلنا: شهرٌ إلا الليالي؛ لأن الاستثناء تكلفه بالشيء بعد تشابه فكاهة قلنا: ثلاثين يوماً، ولو استثنى الأيام لا يجب عليه شيء؛ لأن الباقي الليالي المفردة، ولا يصح فيها لهاها شرطه. وهو المصنف. [فتح القدير: ٣١٥/٢] وقال عطاء: أي عطاء بن أبي رباح النخعي، تلميذ أبي عيسى بشر، أحد مشايخ الإمام الأعظم رضي الله عنه. قال أبو حنيفة: ما رأيت أحداً أفقه من حماد، ولا أجمع للعلوم من عطاء بن أبي رباح. أكثر رواية الإمام الأعظم أبي حنيفة عن عطاء، وتوفي سنة خمس عشرة ومائة، وهو ابن ثمانين سنة. [مرقعي الفلاح: ٧-٩]

## كتاب الزكاة

هي ثملك مال مخصوص لشخص محصر فرضت على حر مسلم مكلف مالاً  
لنصاب من نقد ولو تيراً أو حلياً أو آنية، .....  
بمعنى

هي ثملك: ونرد عليه الكفارة إذا ملكك؛ لأن الثملك بالوصف المذكور موجود فيها، ولو قل: ثملك على وجه لا بد له منه، وانفصل منه، لأن الزكاة يجب فيها ثملك المال، ولا تنادي بالإباحة حتى لو كفل شخصاً فأنفق عليه ما يوجب الزكاة لا يجزئه، خلاف الكفارة [أنيس الحقائق عذف: ٢٨/٢] قال: قال العيني: ولو قال: ثملك جزء من المال لكان أحسن. [حاشية الشطي على تبيين الحقائق: ١٨/٢] بخصوص: وهو ربيع عشر النصاب، أو ما يقوم مقامه من صدقات الفسولم. [حاشية الطحطاوي: ٧١٤]

لشخص محصر: هو قد يكون مقيماً أو نحو من بقية المصارف، غير هاشمي ولا مولاه شرط دفع الفضة عن انشكك من كل وجه له مال. [حاشية الطحطاوي: ٧١٤] على حر: قيد الحرية احتراماً عن العبد والدمر وتم الولد والمكاتب والمنسجي عند أبي حنيفة لعدم الملك أصلاً بين هذا المكاتب والمنسجي، ولعدم ثمنهما، ولو حذف الحرية وامتنع عنها تلفظ: إذ لعدم لا ملك له، وإذا في الملك قيد الثمن، وهو المملوك وقتاً وبدلاً ليرح المكاتب والشعري قبل القصر كما سيأتي، لكان نوحاً ونهم، وعندهما: المنسجي حر مديون، فإن ملك بعد قضاء مديونه ما يبيع بصلها كاملاً يجب الزكاة، وبذا خلا. [بحر الرائي بحذف: ٢٦/٢]

مسلم: خرج الكفار لعدم خطابه بالفرع، مسي، كائن أصلياً أو مرتدّاً، فلو أسلم المرتد لا يطالب بشيء من العبادات أيام بدته، ثم كما هو شرط لوجوب شرط انقضاء الزكاة عندما حتى لو ارتد بعد رجوعها سقطت كما في الموت، [إنسار الرائق: ٣٢٠/٢] مكلف: أي بالغ عقل، فلا زكاة على صبي ولا عمن مجنون، كما لا صلاة عليهما، فإن قلت: فكيف يجب في أصناف الفقهاء والشرائع؟ قلت: لأنها من حقوق العباد، ولعقل والفرع ليس بشرطين لوجوب حقوق العباد، فإن قلت: فكيف يجب العشر والجراح وصدقة الفطر مع أنها من حقوق الله؟ قلت: لأنها ليست عادة محضة.

هالك: أي المالك المصروف، بل المذكور، وهو المنزول وقتاً وبدلاً، فلا يجب على المشتري فيما اشتره من حجارة قبل القبض، ولا على الولي في عهده ثمنه للتحجارة إذا أمّن؟ لعدم اليد، ولا انقبض ولا انعقد إذا عاد إلى صاحبه، ولا يلزم عنه ابن السبيل لأن يد يائه كونه. [إنسار الرائي بحذف: ٣٢١/٢] لنصاب من ثمن: أي من ثمنه وجوب الزكاة في نقد، ولو كانا لضمحل، أو لثمنه. [حاشية الطحطاوي: ٧١٤] أو حلياً: وهو ما يحل به من الذهب والفضة، سواء كان مباح الاستعمال أو لا، ولو خرج المصنف للمرجل، وسور في الدرر. [حاشية الطحطاوي: ٧١٤]

أو ما يساوي قيمته من غروض تجارية، فأخرج عن الدين وعن حاجته الأصلية،  
فإنه ولو اقتدير، وشتره وجوب أدائها: حولان الحول على النصاب الأصلي،  
وأما المستفاد في ثناء الحول .....

فيمتد الأولى (أي ما يساويه قيمة)، والغرض يرجع إلى لنصاب، لأن النصاب يقوم به، ولا يتعدى  
حاجته (مطهراني: ٧١٤) فأخرج عن الدين: كماله من أصل الحول، وهو صدق زوجه أنزحل إلى  
الطلاق أو الموت، وفل: المهر المأخوذ لا يتبع، لأنه غير مطلق، «مادة» خلاص المعنى، وقيل: لا كان الزوج  
على عزم الأداء مع، وإلا فلا، لأنه لا بعد ذلك، ومن كلامه كل دين، وفي «المسألة»، «فإن دين» مصداق من  
حاجة لتمام حتى لا يقع دين بشره والكثرة. [بحر الرائق: ٢/٢٢٢]

وعن حاجته لأصلية كتابه: محتاج إليه لدفع غره، ونحوه، وكثيرة وجوز يسكن، والآلات الغريبة والموت، وكانت  
المسائل ودوام الزكوة، وكسب العمل لأهلها، فإذا كان عليه شراهم أضعاف هذه الأشياء، وحال عليها الحول لا يجب  
فيها الزكاة، وكسب العمل لغيره فذهب من الطوائف الأصلية، «وإن كسب الزكاة لا يجب على صاحبها بدون به  
الشجرة (بشره الرائق: ٢٢٢) وماله، وكثيرة، لأنه لا «كسبه» وهو حال عليه الحول، فإن فيه، وهو مخالف لما  
(«العراج» و«المستفاد» في الزكاة ثابت في الفقه، «كسب» أي كسبه، «مادة» مطهراني: ٧١٤)

فإن: السادة في المشرع نوعان: حقيقي، وشعري، والمقصود: «مادة» بالمراد، والشافعي، والمطهراني، والمطهراني:  
ملكه من زيادة يكون المال في يده أو يد نائبه، ولا زكاة على من لم يتمكن منها في ملكه كمال المستفاد.  
[بحر الرائق: ٢/٢٢٢] حولان الحول، أي يتم الحول عليه وهو في ملكه. (البحر الرائق)

وأما المستفاد الخ: يعني إذا كان له نصاب فاستفاد في ثناء الحول من نفسه، شبه إلى ذلك النصاب وزكاه به،  
«شعب الخ»: ٢٢٢، «سبي» إذا كان، «مادة» بالمراد، والشافعي، والمطهراني، والمطهراني:  
«كسبه» في زيادة ذات صورة، «مادة» إذا كان أو خمس وعشرين، «مادة» بالمراد، والشافعي، والمطهراني:  
ثم تم حول الأثاث، فإنه يجب فيها بيت ليون، وهذا اتفاق من الأئمة، «أي» إن كان له أن يعيد ثمره فوجدت عليها  
قبل الحول يتم حوله، يجب فيه بيت.

ومنها: إذا كان له أموال من الثمن فوجدت قبل الحول إحدى وإحدى فتم حوله عن الأثاث، يجب فيها اثنتان  
كما ذكرنا، وكذا لو ملكها بسبب آخر محدد على ما تقدم، وكذا إذا كان نصاب دراهم أو دينار فبذلك نصابا  
آخر في السنة، ثم كان حول نصاب الأول فإنه يجب زكاة النصاب، وتغفوا على أن الإبل لا تضم إلى الفرس  
والحمير، ولا بعضها إلى حمير، لا أن تكون فسخارة، وكذا لا تضم أسلحة إلى الثياب، والعتيق، ولا ينضم إلى  
الأسلحة [مادة: ٢/٢٢٢] (شعب الخ)

فيضم إلى مجانسه، ويذكر في تمام الحول لأصلي، سواء استغنى به تجارة أو ميراث أو غيره؛ ولو عجل ذو نصاب سنتين صح.<sup>١</sup>

وشرط صحة أدائها: نية مقارئة لأدائها للفقير أو وكيله، أو لعزل من وجب، ولو مقارئة حكيمه كما لو دفع بلا نية، ثم نوى، والمال قائم بيد الفقير، ولا يشترط علم الفقير أنها زكاة على الأصح حتى لو أخطأه شيئاً وسماه هبة أو قرضاً ونوى به الزكاة، صحته، ولو تصدق بجميع ماله ولم ينو الزكاة، سقط عنه فرضها، وزكاة الدين على أقسام: فإنه قوتي، ووسط، وضعيف، فالقوي: وهو تذلُّ القرض، ومال التجارة إذا قبضه، وكان عني مقر ولو مقلماً، أو على جاحد عليه شيئاً.....

فخصم إن: سواء كان المستند من غناه أو لاه أو سبي وجه استبداده، سواء كان يهرب أو هو غني غير ذلك، وشرط كونه من جنسه، إذ لو كان من غير جنسه من كل وجه كالقنم مع الإبل، فإنه لا يضم. [المهره الخيرة شعوب: ١٤٤/١] مجانسه: وعلم أن الفقير في الزكاة حشر واحد، فما استنده من أحدهما يضم إلى ما عليه منهما، وما استنده من الثانية مضى إليها، لا إليهما. [حاشية الطحطاوي: ٧١٥] ولو عجل إلخ، صورته: أنه ثلاث مائة درهم دفع منها مائة من الفئتين لعشرين سنة حاز. [حاشية الطحطاوي: ٧١٥]

ذو نصاب: حين بقوله: "هو نصاب؟" لأنه لو عجل فيه أن ذلك غناه، ثم لم يحول على النصاب، لا يجوز، وفيه شرط آخر: أن لا ينقطع النصاب في أثناء الحول، وأن يكون كاملاً في آخره، فخرج على الأول: أنه لو عجل ومعه نصاب، ثم هلك كذا، ثم استوفى، فم يحول على النصاب، لم يجر التحول، خلافاً لما إذا بقي في يده من شيء، وعلى الثاني: ما لو عجل شاة من أربعين وحل الحول وعنده تسعة وثلاثون، فإن كان صيرها إلى الفقراء فالتحول بقوله بخلاف ما إذا أخذ بعد الحول إلى الفقير، وانقص النصاب بأدائه، وإن زكاة واجبة. [البحر الرائق: ٣٥٢/٢]

أو وكلمة: أي وكيل الرئسي مصحح، ولو دفع الوكيل بلا نية، أو دفعها بشيء ليدفعه لغيره حاز؛ لأن المستر به الأمر [حاشية الطحطاوي: ٧١٥] ولا يشترط علم إلخ. حتى لو دفعه إلى سببان أقرعاه برسم عين، أو إلى مشر، أو مهدي المذكورة حاز، إلا إذا نص على التحويل. [حاشية الطحطاوي: ٧١٥] ولو مقلماً. هو من قصي القاضي بإفلاسه أو على جاحد، أي عني من أكثر حقد، وقد كان عبداً.

زكاة ما مضى، ويتراعى وجوب الأداء إلى أن يتبصر أربعين درهماً ففيها درهم؛ لأن ما دون الخمس من النصاب غنر لا زكاة فيه. وكذا فيما زاد حسابه، والوسط وهو بدل ما ليس لتجارة كخمس ثياب البذلة وعبد الخدمة ودر السكنى، لا تجب الزكاة فيه ما لم يقبض نصيباً، ويعتبر لما مضى من الحول من وقت لزومه للذمة الشرعي في صحيح الرواية، والضعيف وهو بدل ما ليس بمال كافهر، والوصية، وبذل الخلع، والنصلع عن دم العمد، والدية، وبذل الكتابة، والتبعية، لا تجب فيه الزكاة ما لم يقبض نصيباً، ويحول عليه الحول بعد القبض، وهذا عند الإمام، .....

وكذا فيما زاد إخ: أي ما زاد على الأربعين من أربعين ثلثة وثلاثين، ففيها خمسة دراهم، وليس الزكاة ما زاد على الأربعين من درهم أو كثير كما نومه عبارة بعض محدثين حيث قد ظاهره ولم دون أربعين. كخمس ثياب إخ: أي إذا زاد ثياب مدته وصار ثلثها ديار في ذمة المشتري حتى حال عليه الحول، فالحكم ما ذكره، ومنه يقال فيما بعده: أحسنه المصنفون: ٦١٦]

نصاباً وهو مالك درهم من الفضة، وعشرون مثقالاً من الذهب. في صحيح الرواية: اعلم أن الدين للوسط فيه روايتان: في رواية الأصل: تجب الزكاة فيه، ولا يلزم الأداء حتى يقبض مائتي درهم هركيباً، وفي رواية من سماعة عن أبي حنيفة: لا زكاة فيه حتى يقبض، ويحول عليه الحول؛ لأنه صغر مال الزكاة الأب، فصار كالحدوث عندنا، فلو لم لك من دس متوسط مضى عليها حول وحذف قنصها، يزكيتها عن الحول الماضي على رواية الأصل، فإذا مضى نصف حول بعد القبض، زكاه نصيباً، وعلى رواية من سماعة لا يزكيتها عن الماضي ولا عن الحول إلا انقضى حول حنيفة بعد القبض (رد المحتار ملخصاً)

كافهر إخ: أي كسبه الزوجة على الزوج، ولم يؤده عاماً مثلاً، والوصية. كما إذا أوصى أحداً إلى ورثته أن يعطى ربه من ماله ألف درهم ولم يعطوه عاماً مثلاً، وشاء الخلع: أي كما إذا خالعت المرأة الزوج على ألف مثلاً، ولم تؤده بدل الخلع عاماً فله بعد، والنصلع عن دم العمد: كما إذا قتل ربه سميراً، وجعل ليرثه على ألف مثلاً، ولم يؤدها عاماً مثلاً، أو قتل ربه وجب مائتين الدية على القاتل، ولم يؤده مدته، لو كاتب عبده على ألف مثلاً، ولم يؤده الكاتب مدته، أو أعتق أحمد شريكين عبده عن العمد المشترك، ووجب على العمد المسعفة في باقيه لكون الزولى معسراً، ولم يؤد العمد مدته مثلاً، لا تجب عبه الزكاة إلا بشرطين: أحدهما: أن يكون لقبوس نصيباً كاملاً، والثاني: أن يكون الحول على القيد من

وأوجبا عن النقوض من الديون الثلاثة بحسابه مطلقاً، وإذا قبض مال الضمار لا يجب زكاة المستن الماضية، وهو كابق ومفقد، ومغضوب ليس عليه زكاة، ومال مافط في البحر، ومدفون في مغارة أو دار عظيمة وفد نسي مكانه، وأخوذ مصادرة، ومودع عند من لا يعرفه، ودين لا بينة عليه، ولا يجوز عن الزكاة دين أبرئ عنه فقير سنيها، وصح دفع عرض ومكيل وموزون عن زكاة النقدين بالقيمة، وإن أدى من عين النقدين، فالمعتبر وزعمه أداء كما اعتبر وجوباً، وتضم قيمة العروض إلى الثنتين،...

مال الضمار: هو مال تعلق بأصول إليه مع قيام الملك. [حاشية الطحطاوي: ٧١٦] ليس عليه: علو كان له به تحب لما نسي. [حاشية الطحطاوي: ٧١٦] في مغارة: أما المدفون في حراب سواء كان مودع أم مودع غيره، فتجوز لا مكان اتصال إليه بالخمر. [حاشية الطحطاوي: ٧١٦] مصادرة: بأن يأمره الضام بإتيان ماله ثم يردّه. من لا يعرفه: أما إن كانت عند معارفه وجبت الزكاة لتعرفه بالنسبة في غير عنه. [حاشية الطحطاوي: ٧١٦] ولا يجوز إخ: أي لو كان لملك الضمار دس على أحد وأمره عنه داوياً أنه زكاه، لا يجوز عنها والمعتبر إخ: أي يحتر في الذهب والفضة أن يكون المودع قدر الواحد ورناً، ولا تعدر فيه العينة، وكذا في حق الوجود يعتبر أن يبلغ وزنها ثمانية، ولا تعتبر فيه القيمة، أم لا لأول. وهو أنه لو وزن في الأثناء، فهو قول أن حبة وأبي يوسف مثلاً، وقال عمر رضي الله عنهما بغيره. لا يمنع للفقراء، حتى لو أدى عن حبة درهم حبة ريفاً فبشها أربعة دراهم حبات، عار عندهما ويكره، وقال محمد وزفر: لا يجوز حتى يؤدي الفصل؛ لأن زمر بغير القيمة، ومحمد بغير الأنفع، وهما بغير الوزن، ولو أدى أربعة حبات قيمتها خمسة درهماً عن خمسة درهماً، لا يجوز إلا بعد رفر، لما بهاء، ولو كان له يريق فضة وزنه مثلاً، وقيسه لثلاثة ثلاث مثلاً، فإن أدى من الحبيس يؤدي ربع عشرة وهو خمسة، حاز عندهما، وقال محمد وزفر، لا يجوز إلا أن يؤدي الفصل، ولم أدى من خلاف حبة نعت القيمة بالإجماع. [تبين الخفايا: ٧٤/٢]

وتضم قيمة إخ: أي تضم قيمة العروض إلى الذهب والفضة، وبهم الذهب إلى النضة بالقيمة، فيكمل به النصاب، وما ذكره الشيخ به، من أن أحدهما يضم إلى الآخر بالقيمة قول أبي حنيفة، وعندهما يضم للأجر، حتى لو كان له مائة درهم وحبة دينار قيمتها مائة درهم، تحب فيها الزكاة عنه، حلماً له، وعكسه لو كان له مائة درهم وحلقة دينار قيمتها لا يبلغ مائة درهم تحب، عندهما ولا تحب عندهم، كذا ذكره بعضهم، وفيه نظر؛ لأنه إذا كانت عشرة دنانير لا تبلغ مائة درهم، فمئة تبلغ عشرة دنانير ضروري. [تبين الخفايا: ٨٠/٢، ٨٢]



والذهب إلى الفضة قبضة، ونقصان النصاب في الحول لا يضر إن كمل في طرفه، فإن تملك عرضاً بنية التجارة، وهو لا يساوي نصاباً، وليس له غيره، ثم بلغت قيمته نصاباً في آخر الحول لا تجب زكاته نألك الحول. ونصاب الذهب عشرون مثقالاً، ونصاب الفضة مائتا درهم من الدراهم التي كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل، وما زاد على نصاب،

ونقصان النصاب - أي إذا كان أصاب كاملاً في إتمام الحول وانتهاه، فخصاه فيما بين ذلك لا ينفذ الزكاة، وعني هذا قولوا: إذا اشترى عبداً للتجارة بسوي مائتي درهم في أثناء الحول. ثم لحل. والحل يسوي مائتي درهم يستأنف الحول لحل. وعن الحول الأول، ولو اشترى شيئاً تساوي مائتي درهم، صارت كلها ودينه جلد، وصار يسوي مائتي درهم، لا يبتل الحول الأول. من أكبها إذا تم الحول الأول من وقت انقضاء والشرقي يهمل. إن سخر إذا غسرت هكته كلها وصارت غير مال، سقطت الحول، ثم بالتحلل صار مالاً مستحدثاً غير الأول. والتهاد إذا ماتت ثم يهلك كل مال. لأن شربها وصومها وفقرها لم يخرج من أن يكون مالاً، ولا يبتل الحول لبعاء البعض. [تبيين الحقائق صحيحاً: ٧٩/٢]

كل عشرة أبع. أي يحترق أن يكون وزن كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل، والمثقال - وهو الميزان - عشرون قيراطاً، والدرهم: أربعة عشر قيراطاً، والقيراط: خمس شعيرات. والأصل فيه: أن الدرهم كانت مختلفة في زمن النبي ﷺ وفي زمن أبي بكر - خمس - على ثلاث مراتب. فبعضها كان عشرين قيراطاً مثل الدينار، وبعضها كان اثني عشر قيراطاً فأمس النهار، وبعضها عشرة قيراط نصف الدينار، والأول: وزن عشرة، أي العشرة منه وزن العشرة من الدينار، والثاني: وزن ستة، أي كل عشرة منه وزن ستة من الدينار، والثالث: وزن خمسة، أي كل عشرة منه وزن خمسة من الدينار، فوقع النزاع بين الناس في الإبقاء والاستيفاء، فأخذ عمر - رضي الله عنه - من كل نوع درهماً، فحمله فحمله ثلاثة دراهم متساوية، فخرج كل درهم أربعة عشر قيراطاً، بقي يعمل عليه من بواقي هذا في كل شيء. [تبيين الحقائق: ٧٩/٢]

وما زاد الحج: أي ما زاد على النصاب عنوا إلى أن يبلغ خمس نصاب، ثم كل ما زاد على الخمس مغفول أن يبلغ حساً نحر، وقالوا: ما زاد تحسب، وبظهر أثر الخلاف، فبدا لو كان مكان خمسة دراهم مضى عليها عمان، قال الإمام: يلزمه عشرة، وقالوا: خمسة؛ لأنه وجه فيه في العام الأول خمسة وثلث درهم، ففي الإسلام من أمضى في الثاني نصف الإثم، وبعده لا زكاة في الكسور، ففي النصاب في الثاني كسراً، ونحسا إذا كان له ثلث، وحال فيها ثلاثة أسواق كان عليه في الثاني أربعة وعشرون، وفي الثالث ثلاثة وعشرون، وقالوا: يجب مع الأربعة والعشرين ثلاثة أثمان درهم، ومع الثلاثة والعشرين نصف وربع وثلث درهم، ولا خلاف أنه يجب في الأولى خمسة وعشرون. [رد المحتار: ٢٩٩/٧]



فلأن لم يتجاوزها فالواجب على حاله، ولا تؤخذ الزكاة جبراً ولا من تركته إلا أن يوصي بها فتكون من تلك، ويجوز أبو يوسف الخيلة لدفع وجوب الزكاة، وكرهها محمد بنهما.

- من لبن شاة، ثم شاة كاملة عند ذبحه، وعد محمد: نصف شاة، ولو هلك خمسة عشر من أربعين جبراً يجب بنت مخاض؛ لما مر أن الإمام يصرف المالك إلى العفو، ثم إن نصيب إليه، ثم وثم، وعد أبي يوسف: خمسة وعشرون جزءاً من ستة وثلاثين جزءاً من بنت مخاض؛ لما مر أنه يصرف المالك بعد العفو لأول إلى المصيب، وعد عبد: نصف بنت لبون وثمها، لما مر أنه يعطى الزكاة ما نصيب والعفو [رد المحتار بحذف: ٢/٢٨٣] ويجوز إلخ، فإن في المبحر: «أما أنه يرهب المصيب في خلال طول، ثم في الطول وهو ع... الموهوب له، ثم وجع للموهب بعد دخول مضاء» ثم يهره، فلا زكاة على واحد منهما، كما في «الطائفة»، وهي من سبل إسقاط الزكاة قبل التوجوب، وفي «المراج»: ولو باع عسبائهم قبل تمام الخول يوم قراره من التوجوب، قال محمد: يكره؛ وقال أبو يوسف: لا يكره، وهو الأصح. ولو باعها للنفقة لا يكره بالإجماع، ولو اشتاك إسقاط الواجب يكره بالإجماع، ولو قرض من الواجب عدلاً لا تأمناً، يكره بالإجماع. [حاشية المحققين: ٧١٨]

## باب المصروف

هو الفقير: وهو من يملك ما لا يبلغ نصيباً ولا قيمته من أي مال كان، ولو صحيحاً مكسباً. والمسكين: وهو من لا شيء له. والمكاتب والمديون الذي لا يملك نصيباً ولا قيمته فاضلاً عن دينه. وفي سبيل الله: وهو منقطع الغزاة أو الحاج. وابن السبيل: ...

باب المصروف: هو في اللغة: المفضل، وعرفه القهستاني اصطلاحاً بقوله: وهو مبلغ يصح في الشريعة صرف الصدقة إليه، ولم يبقه في الكتاب بمصرف الزكاة؛ ليتناول الزكاة والمعسر وحسن المعادن، كما أشير إليه في "النهاية"، وبني إسراج حسن المعادن؛ لأن مصروفه الضامن وقد ذكر الأصناف السبعة، وسكت عن التولية قله؛ للإشارة إلى السقوط لإجماع اصحابه عليه. [أنظر الرائق بحذف: ٢٨٠/٢]

ما لا يبلغ نصيباً: أي أو يملك ما يبلغ الأصاب، ولكنه مستغرق في حاجته، فمن تحقق فيه هذا أو هذا فهو فقير، ومن له دين مؤجل على إنسان إذا احتاج إلى نفقة يجوز له أن يأخذ من الزكاة قدر كفايته إلى حلول الأجل، وإن كان الدين غير مؤجل فإن كان من عبه تدين ميسراً، يجوز له أخذ الزكاة في أصبح الأجل؛ لأنه بمنزلة ابن السبيل، وإن كان المدين ميسراً ميسراً، لا يحل له أخذ الزكاة. [حاشية الطحطاوي: ٧١٩]

والمكاتب: أي يملك المكاتب في ملك نفسه. أطلقه، فشمع ما إذا كان مولاه فقيراً أو غنياً، ولا فرق بين الصغير والكبير خلافاً لفتاوى الحنابلة بالكفر. والمديون: وفي "الفتاوى الظهيرية": وأدفع إلى من عليه الدين أولى من الدفع إلى الفقير (نهر الزلل) منقطع الغزاة: يفتح المطار، والغزاة جمع الغاري، أي الذين صعدوا عن الدحوق بمحض الإسلام لفقريهم بهلاك، انقطة أو الدابة أو غيرها، فحصل لهم الصدقة وإن كانوا كاسين؛ إذ الكسب يفتدهم عن الجهاد. وهم بلا استحقاق لرأسه وأولى؛ لزيادة الحاجة بالفقر والانقطاع. وهذا التفسير اعتبار أبي يوسف. [حاشية الطحطاوي: ٧١٩]

الحاج أي منقطع الحاج، وهو قول محمد، وقيل: طلبة العلم، وقيل: حملة القرآن الفقراء، والخلع: من أبي يوسف ومحمد إنما هو في نفس الآية، لا في حواز الدفع إلى الجميع بشرطه. [حاشية الطحطاوي بمصرف: ٧٢]

وابن السبيل: هو المفضل عن ماله بعدد عنه. "السبيل": طريق، فكل من يكون مسافراً يسمى ابن السبيل، وهو غني بمكانه حتى تحب الزكاة في ماله ويؤمر بأدائه إذا وصلت إليه يده، وهو فقير يده، حتى تصرف إليه الصدقة في الحال حاجته. فإن قلت: منقطع الغزاة هو الحاج إن لم يكن له وطنه مال فهو فقير، وإلا فهو ابن السبيل، فكيف يكون الأقسام سبعة؟ فت: هو فقير إلا أنه راد عنه بالانقطاع في عبادة الله تعالى، فكان معياراً للفقير المطلق الخالي عن هذا قيد، والاستغناء لابن السبيل غير من قبول الصدقة، ولا يحل له أن يأخذ أكثر من حاجته. [أنظر الرائق بحذف: ٢٨٣/٢]

وهو من له مال في وطنه، وليس معه مال. والعامل عليها بعضي قدر ما يسعه وأعيانه. ولمنزكي المانع إلى كل الأصناف، وله لاقتصاص على واحد مع وجود باقي الأصناف. ولا يصح دفعها لكافر، يعني تلك فصان، أو ما يساوي قيمته من أي مال كان، فاضل عن حوائجه لأصلية، وطفل غني، وبني هاشم ومولاهم. واحذر الطحاوي حواره دفعها لبني هاشم، .....

وليس يخبر بوله مال يكتب لوطنه لا مرقع المدع إليه، وكذا لو كان خسر، [حاشية طحطاوي: ٨٣] وعامل الخ أطفه وهو عليه مهر عاصي، فإنه قد كان حاشيا لا يجوز صرف زكاة إليه ولمنزكي. أن صاحب المهر بخير، إذ شاء أعطاه خيمهم، وإن شاء نزع علم صف واحد، وكما يجوز أن يقصر خير شخص واحد من أتى سيد، غنا، [تبيين الحقوقي: ١١٨/٢]

فصان أطفه المانع الأصناف، أي المسلم من فقير، العامل عن حوائج الأصلية المانع لكون واحد مالي، والخصان لأي ليس بالمانع، ذكر المانع ثلاثة نظير والأضحية وعطه فقير، من كلا مهما تحريم لأحد الزكاة، [المهر المرقع: ٣٨٧/٢] فاضل الخ فوالها تكون واحد من الحوائج الأصلية لأنه لم كان مستغنيا عما كنت له، فتحل من ملك كذا نسوي، وهذا وهو من أهلها للخدمة [المهر المرقع: ٣٨٧/٢] وطفل غني: منق لطفل فتحل فذكره، الأثني، ومن هو في عيال ذلك لم لا على المانع، وقد لا الطفل، لأن المدع لوط، يعني إذا كان كثيرا حار مضعا، ولأن المدع إلى أف معنى وزوجته حار، سواء فرغ لها خعة أم لا، [المهر المرقع: ٣٨٩/١]

وبني هاشم: أي لا يجوز المدع هم، أضوي بني هاشم مشهور من كان ناصر النبي ﷺ ومن لم يكن ناصر له منهم كقولنا أي غدا، فحل من أصلهم في حرمة الصدقة، لكونهم مضعا، وفيه رائي هاشم، لأن في المطلب تحمل هم الصدقة، وكذا كس هاشم وإن استور، في غرة لأن ما مدد، حد الذي كان، لأن في محمد بن عبد الله بن عبد الخطب من هاشم بن عبد مناف، وبعد مناف أربعة أبناء هاشم والطفال ونورل وبعد حسن، وأطلق الحكم في بني هاشم، ولم يجده برمال ولا شخص، [المهر المرقع: ٣٨٩/٢] ودوا في خصمة عن إمام: أنه يجوز المدع إلى بني هاشم في رمد، لأن موضعا - وهو حسن الحسب - لم يصل إليهم إلا ما كان للفلس أمر هاشم بعده، لهذا إلى مستحقين، وإنما لم يصل إليهم الفرس عائد إلى المعطى، وبالإشارة إلى رد الرواية فلا ماضي يجوز، أن يمدع ركانة إلى مدعي مشد، [المهر المرقع: ٣٩٠/١] وهو عليهم قيد عود الماضي، وكذا من أن يجوز المدع إليه [المهر المرقع: ٣٩١/٢]

وأصل الزكوي إلح أي لا يصح إلى أبيه وأمه وإن عل، ولا إلى ولده وولد وولد وولد، فبدل ما به ويرعى؛ لأن من سواهم من لفرفة يجوز، فادفع لهم، وهو أولئك، فادفع مع الصلة كالأخوة والأخوات والأعمام والأعمات والأخوات الفقراء، وأصل في عرجه فتنس قايمة السب منه ويحرم إذا كان عرجاً من ماله، فلا يصح إلى المخلوق من ماله غيره، ولا إلى ولد أم وولد أبي فعاد. [البحر الرائق مصرف زكاة: ٢٨٥/١]

وزوجه: أم، لا يجوز لدفع إلى زوجته، لأن في الزوجة فضل فزوجة من وجه، فلا يجوز. فادفع إلى معتدة من ماله ولم ثلاث. [البحر الرائق: ٢٨٦/٢] ولم يغلق وزوجها؛ لأن في دفع الزوجة إلى زوجها احتلاحاً، فلا يصح عبد الإماء ويصح عبدهما. ولملوكه: أي لا يصح الجمع إلى هؤلاء.

وكفن ميت. أي لا يصح دفع الزكاة لشخص ميت قال في التمر مغللاً عن حسن الأشواك: وحله مخفي بها التصديق على نفير، ثم هو بكفى فيكون نفيراً فيها، وكذا في جميع المساجد. [حاشية الصغرى: ٧٢١]

وقضاء دينه: فادفع قضاء دين الميت؛ لأنه لو فسخ دين الحى إلى قضاء بعد أن يكون متبرعاً، ولا يجوز من الزكاة. ومن قضاء وأمره حار، ويكون ما يبيع كالمركب له في بعض الصدقة. [البحر الرائق: ٢٨٥/٢]

وتمن قن إلح. أي لا يجوز أن ينسب هذا عبد فعين رئيس الخفان: ١٦١/٢] ولم دفع إلح إلى دفع الزكاة الزكاة إلى رجل، وهو أنه يجوز دفع الزكاة إليه، أي من أم فقير ماله، ثم فقير أم لا يمكن فقير، بل كان غداً أمراً، لا يجب عليه أن يبعدها، إلا أن دفعها إلى دفع الزكاة نكاح عبد الزكوي أو متكبه، وقال الترمذي في قوله "دفع بتحر" إشارة إلى أنه إذا دفع من غير وأصلاً لا بد من

لحاصله: أن هذه المسألة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: الأول: أنه إذا جرى بعبد حى ظله أنه مصرف، فهو حار أصلاً أم أعطاه عبدهما، خلافاً إلى يوسف بن حنبل، فيما إذا بين حنبله، والثاني: أنه بد دهم، ولم يظهر به شيء، مصرف أم لا، فهو على الحار، إلا إذا بين أنه غير مصرف. وثالث: أنه إذا دفعها إليه، وهو شك ولم تحر، أو نفري ولم يظهر له أنه مصرف، أو شك على ماله أنه ليس مصرف، فهو على الفساد، إلا إذا بين أنه مصرف [فيبر الخفان: ١٠٩/٢] بخلافه، أي ماله، مكن مصرفاً للزكاة.

وكره الإغناء إلح. عام أن الإغناء يخبره على نفسه. الأول: أن يغسل عبد العفر صاب كامل حد قضاء دينه في حاجت عبده، مثلاً كان عليه خمس مائة درهم فأعطاه سبع مائة درهم، وثاني: إذا كان غنياً أي قادراً، فيكره أن يعطيه مقدار ما لو وزعه على عياله وبعض من واحد منهم دون نقصان، بغض عباده فصلاً كاملاً من الغنى أو النقص، وهذا هو الذي أشار إليه المتن.

وهو أن يفضل للفقير نصاب بعد قضاء دينه، وبعد إعطاء كل فرد من عياله دون نصاب من المندفع إليه، وإلا فلا يكره. ونادب إغناؤه عن السؤال. وكره نقلها بعد تمام الحول للبطل الآخر لغير قريب وأحوج وأورع ونفع للمسنين بتعليم، والأفضل صرفها للأقرب فالأقرب من كن ذي رحم يحرم منه، ثم لغيره، ثم لأهل محبة، ثم لأهل حرفته، ثم لأهل بلدته، وقال الشيخ أبو حفص الكبير رحمه الله: لا تقبل صدقة الرجل وقرابته محاربه، حتى يبدأ بهم، فيسكن حاجتهم.

جمع يخرج له فقر

بعد قضاء الخ؛ ولو دفع مائتي درهم وأكثر لمدين لا يعصل له بعد دته نصاب لا يكره. [المعراج: ٣٩٥/٢] من عياله لو كان مديوناً وزع المأخوذ على عياله ولم يصب كلا منهم نصاب لا يكره. [المعراج: ٣٩٥/٢] لبيد آخر كمن في زكاة مكان للآل، حتى لو كان هو يبدد دمه في بلد أجنبي غرق في موضع المال، وفي صدقة الفطر يتم مكانه، لا مكان أولاده الصغار وعنه في الصحيح [نيل الحقائق: ١٣١/٢] لغير قريب. فإن غلبها إلى قرابة أو إلى قوم هم فيها أخرج من أهل بيته لا يكره، فلو. الأفضل في صرف تصدقه أن يصرفها إلى إخوانه، ثم أولادهم، ثم أعصابه الفقراء، ثم أخواله الفقراء، ثم ذوي الأرحام، ثم غيره، ثم أهل بيته، ثم أهل بيته. [نيل الحقائق: ١٣١/٢] وأورع: لو غلبها إلى فقير في بلد آخر وأورع وأصلح كما فعل معاذ بن جبل لا يكره، ولما قيل: التصديق على العالم الفقير أفضل. [المعراج: ٣٩٥/٢]

## باب صدقة الفطر

تجب على حر مسلم مالك لنصاب أو قيمته وإن لم يحل عليه الحول، عند طلوع فجر يوم انفطر، ولم يكن للتجارة، فارغ عن الدين وحاجته الأصلية وحوائج عياله، والمعتبر فيها الكفاية لا التقدير، وهي مسكنه وأثاثه وتبائه وفسره وسلاحه وعبده للمخدمة، فيخرجها عن نفسه وأولاده الصغار الفقراء، وإن كانوا أغنياء يخرجها من مالهم، ولا تجب على الجلد في ظاهر الرواية، واستحى أن الجلد كالأب عند فقده أو فقره، .....  
باب

على حر مسلم ١ مخ. شرط أخرى، ليتحقق التملك، فلا تجب على العبد، والإسلام، لتقع قرينة، فلا تجب على النكاح، وملك النصاب؛ لأنها وجبت لإعلاء التقدير، والإعلاء من غير اللقي لا يكون، لعلم أن النصب ثلاثة: نصاب يشترط فيه النماء، وتعلق به الزكاة، وسخر الأحكام المتعلقة بأهل النامي ونصاب تجب به أحكام أربعة: حرمة الصدقة، وجوب الأضحية، وصدقة الفطر، ونفقة الأقارب، ولا يشترط فيه التمسك بالتجارة، ولا حلول الحول، ونصاب ثبت به حرمة السؤال، وهو ما إذا كان عنده قوت يومه عنه بعض، وقال بعضهم: هو أن يملك حسين درهمًا. [حاشية لطحطاوي زيادة: ٧٢٢]

عند طلوع الفجر: بيان ثبوت وجوب أدائها، وهو منصوب وعلى أنه ظرف: "تجب" أول الباب، فمن مات قبل طلوع فجر نو ولد أو أسلم بعده، لا تجب عليه. [إبين الحقائق: ١٤١/١] عن نفسه. شروع في بيان السبب، وهو رأسه، وما كان في معناه من يمينه ويلي عليه ولاية كاملة مطلقة. [المحرر الرائق: ٢٩٩/٢]

وأولاده الصغار: قيد بالإضافة، ولم يقل: والصغار لإخراج الصغير لأحبي يد، مانعاً من صدقة الفطر لا تجب، وأطلق "الولادة" لتشمل الذكر والأنثى للغة المذكورة، وهو وجوب نفقته عليه ونسب الولاية الكاملة عليه، فاستبعد منه أن البنت الصغيرة إذا تزوجت ومسلمت إلى الزوج، ثم جاء يوم الفطر لا تجب على الأب صدقة فطرها؛ لعدم المؤنة عليه، وحمل الولد بين الأبوين، فإن على كل واحد منهما صدقة نفقة، وقيد بالفقر؛ لأن الولد المني يملك نصاب تجب صدقة فطره في ماله. [المحرر الرائق تصرف وتغير: ٢٩٩/٢]

على الجلد: قال في البحر: ويخرج ولد الولد، فإن صدقة فطره لا تجب على حده عند عدم أبيه أو فقره على ظاهر الرواية لعدم ولاية المطلق، فإن ولاية نفعه؛ لانقطاع إليه من الأب، صارت كولاية الوصي، ورفعته في "فتح القدير" بالفرق بين الجلد والوصي لوجوبه نفقة على أحد دون الوصي، فسمي بقا إلا مجرد التعلق بولاية، ولا أثر له بالفرق بين الجلد والوصي كمشتركي العبد، ولا يخلص إلا بترجيح رواية الخمس أن على الجلد صدقة فطرهم، وهذه مسائل يخالف فيها الجلد الأب في ظاهر الرواية، ولا يخالف في رواية الخمس هذه. [المحرر الرائق: ٢٩٩/١]



وعن مالكه للخدمة ومديره وأم ولده ولو كفاراً، لا عن مكاتبه ولا عن ولده الكبير وزوجته وعن مشتركه وأبنى إلا بعد عوده، وكذا المصوب والمأسور، <sup>أي لا يرد</sup> هي نصف صاع من بر أو دقيقه أو سويقه، أو صاع تمر أو زبيب أو شعير، وهو ثمانية أوقال بالعراقي، ويجوز دفع القيمة، وهي أفضل عند وجدان ما يحتاجه؛ لأنها تسرع لقضاء حاجة الفقير، وإن كان زمن شدة الحاجة والشعر، وما يؤكل أفضل من الدراهم، ووقت الوجوب عند طلوع فجر يوم الفطر، فمن مات أو اختفر قبله أو أسلم أو اغتنى أو ولد بعده لا تلزمه، ويستحب إخراجها قبل الخروج إلى المصلى، وصح لو قلم أو أخر، ولأنه مكره، ويدفع كل شخص فطرته للفقير واحد، واختلف في جواز تفريق فطرة واحدة على أكثر من فقير، ويجوز دفع ما على جماعة بواحد على الصحيح. والله الموفق للصواب.

وعن مالكه للخدمة. أخضعت من المديون والستام بالمهر بن دا كاد عبده وفاء بدين، وبعد الحادي عفا كان لو خطأ، والعنف المديون بالتصدق به، وبعد العلق عتقه محمي، يوم الفطر، والعباءة الموصى برفقته لأسماء وعنده لا امرء، وإنما على الميراث له بالرقبة، ثلاثاً، لعنه فإلما على الميراث له بالخدمة، وأما بقوله "الخدمة" إلى أنه لا يخرج عن عبده أبداً، ولا عن المصوب المأخوذ إلا بعد عوده، فليزمه لما مضى، ولا عن عبده المأسور؛ لأنه يخرج عن يده ونصرته، فأبى المالك، ولا عن حادته بإحابة أو إهانة. [الخير المبرور: ١/ ٤٠٠]

ومدبره: المدر: مخلوق قال له مولاته: أنت معتن عن دبر من مثلاً. وأم ولده: أم الولد: ثمة ولدت لها من مولاه، يدعى الولي منه ولو كفاراً، أي ولو كان هؤلاء كافرين. وفي مشترك أي لا يؤديها عن عدد من شرطين فصاعداً، أي من هذه الأوصاف التي تخرج منها الفطرة بأن كان أرمي من حب.

وصح لو قدم أنباء بإطلاقه إلى أن لا تعقب بين مدة ومدة كما في الأندلس، وهو الصحيح؛ وعند خلافه في أبواب تعجيلها بعد دعوى ومضال لا قبله؛ وفي: يجوز تعجيلها في السبع الأخير من رمضان؛ وقيل: في العشر الأخير، وعند الحسن بن زياد: لا يجوز تعجيلها أصلاً كالأضحية، وتسقط بعض يوم الفطر لأنها تربة احتضت يوم العيد، فسقط نصيبه، كالأضحية تسقط بعضي أيام النحر، فأنك بها فرة مالية لا تسقط بعد الوجوب إلا بالأداء كالكفاة، والأضحية لا تسقط ولكن تنقل الوجوب إلى التصدق بالقيمة؛ وهذا في القرية في إزالة الدم غير معقولة؛ وإذا عرفت شرعاً في أيام محسومة، ووجه تسمية في فضاء ما نال سؤل، وهو سؤل حنة المحتاج، فلا يقدر وقت الأداء فيه بوقت. [الكفاة بزيادة: ٢/ ٢٣٢]

## كتاب الحج

هو زيارة بقاء مخصوصة بفعل مخصوص في أشهره، وهي شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة، فرض مرة على الفور في الأصح، وشروط فرضه ثمانية على الأصح: الإسلام، والعقل، والبلوغ، والحرية، والوقت، والقنطرة على الزاد ولو بمكة بنفقة وسط.  
أراد ما للكتب وغيرها

الحج. اعلم أنه يعني لمريد الحج ونحوه من يسافر من أهله، مؤد حرج بدون إذن مع الاحتياج إليه فلخدمة أم، ومن مكره. ولا حيلة والعمد كالأولين عند فقدهما. ولأب منه إذا كان صبيح أو من حتى يسمي وإن استمر عن مدمته، كما يستعد من التزويج. وفي 'مفتاوى' اعلام إذا كان صبيح أو من حتى يسمي وإن استمر عن مدمته، كما لا حرج منه، لأن البت مشيها أرحل فقط، والأمر إذا كان صبيح الوجه يشبه الرجال والحداد معاً، فالتفتة فيه من الختانين ويبيح أن يستأن رب عمن والكتيل، ويحرم أن يشترى أو يكرى، وحل يسافر راياً نحرًا، ومن يرافق فلاناً أو فلاناً، لأن الاستحارة في الواجب والمكره والمفروض لا عمل لها، وجملة من التوبة مرابيا شروطه من رد الطائم إلى أهله عند الإمكان، وقضاء ما فسر فيه من العادات، والهدم على تقريبه، ولعمري أن لا يعود، والاستحالة من ذوي المحرمات والعادات. [حاشية الطحطاوي: ٧٢٦]

بفعل مخصوص، بأن يكون محرماً من الحج سابقاً وطائفاً في زمن من أوقات منوط فحر الحرج، وعند أبي أحمد الحبر وافق في زمن من دول يوم عرفة إلى طبرق فحر الحرج. [حاشية الطحطاوي: ٧٢٧] في شهره الحج: فائدة التوقيت فإنه لم يفعل شيئاً من أعمال الحج حرجها لا يجرى، وأنه يكره الإحرام قبله وإن شئنا على نفسه من المظنور أشبه بالركن، وإعلانها بفيد الحرم. [حاشية الطحطاوي: ٧٢٧]

على الفور: اعلم أن وقت الحج في اصطلاح الأصول: يسى متكرراً، لأن فيه جهة المصارفة والظرف، فمن قال بالعمور، لا يقول بأن من أنه من الثعام الأول، يكون فعله قضاء، ومن قال بالتراسي، لا يقول بأن من أنه لا يلزم أصلاً كما إن آخر الصلاة من توفيت الأول، بل جهة المصارفة واحدة عند المالين بالعمور، حين أن من آخر يفسد زنة شهادته. فذكر إذا حج بالأخرة كان أداء لا قضاء، وجهة الطرية واحدة عند المالين بخلافه، حتى إذا أداه بعد العام الأول لا يلزم بالتحريم، لكن لو مات ولم يبع أم عده أيضاً [حاشية الطحطاوي: ٧٢٧] الإسلام: فلا يسهه عن فككفر حتى لو ملك ما به الاستطاعة ثم أسلم بعد ما انفكر، لا يجب عليه شيء، بذلك الاستطاعة بخلاف ما لو ملكه فقام يبع حتى يفرح حيث يقرر وجوده شيئاً في دمه. [حاشية الطحطاوي: ٧٢٧] والقنطرة على الزاد: وأطلق في الزاد فأفاد أنه خبر في حق كل مسلم ما أصبح به منه، وليس متطابقون في ذلك [السحر الرقيق: ٤٨٨٦] فالتفتة للحرم ونحوه إذا فسر على خبر ومن لا يهتد فاندرا. [حاشية الطحطاوي: ٧٢٧]

والقدرة على راحلة مختصة به، أو عصى متق يحمل بالمالك والإجارة لا الإباحة والإعارة،  
 لغير أهل مكة ومن حولهم، إذا أمكنهم المشي مانعاً والقوة بلا مشقة، وإلا فلا بد من  
 الراحلة مطلقاً، وتلك القدرة فاضلة عن نفقة ونفقة عياله إلى حين عودته، وعملاً لا بد  
 منه كالفصول وأثراته وآلات الاختزين، وقضاء الدين. ويشترط العلم بفريضة الحج من  
 المسلم بشار الحرب أو الكون بدار الإسلام، وشروط وجوب الأداء خمسة على الأصح:  
 صحة البدن، وروال المانع الحسي عن الذهاب للحج، وأمن الطريق، وعدم قيام العدة،

وراحلة: الراحة في اللغة: ترك من الإبل ذكرًا كان أو أنثى، وهي فعلة بمعنى مفعولة، وبه إشارة إلى أنه  
 لو قدر على غير الراحة من نقل أو حمار، فإنه لا يجب عليه ولا له تركها، وإنما صرحوا بالتركه، ويحتمل في  
 حق كل إنسان ما بلغه، فمن قدر على ترك راحلته، وهو النفس في عرفنا، ترك مقتب وأمكن السفر عليه  
 وحسب، وإذا كان كذلك، فلا بد أن يقدر على شق جسده في عرفنا، ترك مقتب أو موهبة، وإن أمكنه  
 أن يكتري معة لا يكس عليه؛ لأنه غير قادر على الراحة في جميع العارضة، وهو الشرط، سواء كان قادرًا على  
 المشي أو لا، والعفة: أنه يكتري الثياب راحلة يتفقان عليها، يركب أحدهما مرحلة والأخر مرحلة، ويشق العمل  
 حاشاه، لأن للمحمل حاجين، ويكفي لراكب أحد حاجيه. [البحر الرائق: ٤٨٨/٢]

لا الإباحة: فلو بدل الإنسان ثيابه لطاعة، وأباح له فراد والراحلة لا يجب عليه الحج. وكذلك وجب له مال ليحج  
 به لا يجب عليه القول، لأن شرائط تحمل فوجوب لا يجب عليه محصلها عند عدمها. [البحر الرائق: ٤٨٨/٢]  
 لغير أهل مكة: مراد قوله "والقدرة على راحلة" [حاشية الطحطاوي: ٧٢٨] عبارة: في "الشرعات":  
 جبال البحر هو الذي يمكن معه، ومن ثمة عليه كقلائه وإمرته وولده الصغير. (أقرب الموارد):  
 كالفصول: ولا يلزم مع ما استفي عنه من بعض مسنده ليحج به، نعم هو الأفضل، وكذا لا يلزم لو كان  
 معه ما ينزى به مسكنًا وشاة لا يفي به ما يكفي للحج. [حاشية الطحطاوي: ٧٢٨]

أو الكون: أطلقه فحمل ما إذا علم أو لم يعلم، وسواء نشأ علمه بالإسلام أو لا. [حاشية الطحطاوي: ٧٢٨]  
 وأمن الطريق: اعلم أن حقيقة أمن الطريق، أنه يكون اتفاق فيه السلام، واختلف في سقوطه إذا لم يكن بد من  
 ركوب البحر، فقول: "الحج مع الوجوب، وفن الكرمان": إن كان العال في البحر أيسر من موضع جرت  
 العادة بركوبه به. وإلا فلا. [البحر الرائق: ١٦٠/٢] وعدم قيام العدة: أي ومن شرائط وجوب الأداء  
 عدم كون المرأة الزينة للحج معيدة، أضل "العدة" فأداء حرمه العدة من طلاق بائن كالم أو رجعي أو وفاة.

وخروج محرم ولو من رضاع أو مصاهرة، مسلم مأمون عاقل بالغ، أو زوج لامرأة في سفر، والعمرة بعنية السلامة يرًا وبحراً على المفتي به، ويصح أداء فرض الحج بأربعة أشياء للحر: الإحرام، والإسلام، وهما مشركان، ثم الإتيان بركنيه، وهما الوقوف عرفاً بعرفات لحظة من زوال يوم التاسع إلى فجر يوم النحر بشرط عدم الجماع قبله محرماً، والركن الثاني هو أكثر حواف الإفاضة في وقته، وهو ما بعد طلوع فجر النحر.

وواجبات الحج: إنشاء الإحرام من الميقات، ومدُّ الرقوف بعرفات إلى الغروب، ...  
العبادة جامعة في الصلاة

وخروج محرم إلخ: هو من لا يجوز له ما كتبه على التأييد بفراة أو رضاع أو مصاهرة، أطلقه فشمع الحر وانحد. مسلم: الأول أن يقول عزمي بحرمي كما في التنبير، له مرآة يكتفي بالدم. (حاشية الطحطاوي بتصريف) مأمون إلخ: وخرج به الهوس الذي يفتقد بإحالة نكاحها، والمسلم الغرب إذا لم يكن مأموماً، والعبيد الذي لم يملكه والمحرور: لأن المقصود من المحرم الحفظ والضيافة، وهو مفقود في هؤلاء الأربعة. [أنهر الرائق: ٤٩١/٢] لامرأة: أطلق المرأة فشمع فاشية وقمحوز، لإطلاق المصوح، والمرأة هي الزانية، لأن الكلام فيمن يجب عليه الحج، فلما قالوا في لصية التي لم تبلغ حد الشهوة تسافر بلا محرم: فإن بعثها لا تسافر إلا به. [فيهر الرائق بتصريف: ٤٩١/٢] في سفر: قيد بالسفر، وهو ثلاثة أيام بلياليها؛ لأنه مباح ما الخروج إلى ما دون ذلك لحاجة عمر محرم، وأشتر بعدم اشتراط رضا الزوج إليه أنه ليس له منها عن سعة لإسلام إذا وجدت محرماً؛ لأن حنيفة لا يظهر في قصره، بخلاف حنيفة للتلوع والمذود. [البحر الرائق: ٤٩١/٢] عدم الجماع: فإن فعل ذلك فسد حجه، وحيه أن ينقض فيه كالمصحح، وأن يقضي من قابل. [حاشية الطحطاوي: ٧٢٩] هو أكثر إلخ: هو أربعة أشراف، والعبادة الجامعة راجعة بغير تركها بالدم. [حاشية الطحطاوي: ٧٢٩]

فجر النحر: إلى آخر العصر، والواجب فعله أيام النحر. [حاشية الضحطاوي: ٧٢٩] الميقات: أي المكان الذي لا يتجاوز الأفق إلا محرماً خمسة، فالميقات مشترك بين الرغبت للغير والمكان للغير، والمراد هنا الثاني.

الأول: ذو الحليفة - منجم الحاء المحسنة وبالحاء - به وبين مكة نحو عشر مراحل أو تسع، وبه وبين المدينة ستة أميال، وفيل: سبعة، وهو ميقات أهل المدينة، وهو أبعد المواقيت، وهذه الميقات أمار تسمية انموذج: أمار على جميع، قيل: لأن علي بن أبي طالب سجد فقاتل الحق في بعض تلك الأبدان، وهو كذب من فاهه.

والثاني: ذات عرق - بكسر الهمزة وسكون الزا - لجميع أهل المشرق، وهي بين المشرق والمغرب من مكة، قيل: رهبها وبين مكة مرحستان.

والوقوف بالمزدلفة فيما بعد فجر يوم النحر وقبل طلوع الشمس، ورمي الجمار،  
 ودبح القارن والمنسج، واجتني، وتخصيصه بحرم وأيام الحج، وتقديم الرمي على  
 الحلق، ونحر القارن والمنسج بينهما، وإيقاع طواف الزيارة في أيام النحر، واسمي  
 بين نصفها والبركة في أشهر الحج، وحصوله بعد طواف معتمدة، والمشي فيه لمن لا  
 عذر له، وبداية السعي من الصفا، وطواف النوداج، وبداية كل طواف ثاني من  
 الحجر الأسود، والذي من فيه. والمشي فيه لمن لا عذر له، والظهار من الحديين، وستر  
 العورة، وأقل الأنواط بعد فعل الأكثر من طواف الزيارة، وترك اغتصارات كنيس  
 الرجل المحط، وستر رأسه ووجهه، وستر المرأة وجهها، والرقب: والنفس،  
 والحذال، .....

١. ما كتب أحجه حسب الحديث وسكونه لعله يهتف، وحيها في الأهل. معناه: لها التبريد بها ويرى مكة  
 ثلاث مرات، وهي قرية بين الثغوب والقصائل من مكة من طريق نوك. وهي طريق أهل الشام ومراحها الحرم،  
 وهي مراحات أهل مصر والثغوب والشام.

والبركة: قرن يقع خلف مسجد النبوة وهو حل متصل عن عرفات به وهو مكة نحو مراحته. وهو موقت  
 أهل حنة.

والحداس: السعد، وهو موقت أهل الحجاز وهو مكان حديين مكة، وهو حل من حديين مائة على مراحته من  
 مكة. [الحج المرفوع: ١٠٢/١٠٢]

القارن: من الشرائع هو الجمع بين الحج والعمرة في يوم واحد من الصفا: وهو ما لا بد منه من أيام  
 الأضحية. [حاشية الطحطاوي: ١٢٥] كل طواف آخر من الحج أو حاد من بين الطواف واجب من  
 الحج: الأسود: الوقت الحج: البركة: الجماع، وقيل الكلام الفاحش. ولا شيء من عشر بقول: يدركون  
 الكلام الفاحش. من: عصاة النساء: الأسود: المعصية، وهو معنى عاد في الإسلام وعجزه، لأنه في الإحرام  
 أخذ كنيس الحرم في الصفا، والخطوب في فلاة النعمان. واحذال: حصونة مع الرفقاء واحكام وشكائهم.

[الحج المرفوع: ١٠٢/١٠٢]

وقيل المصيد، والإشارة إليه، والدلالة عليه.

وسنن الخج منها: الاغتسال ولو حائض ونفساء، أو انوضوء إذا أراد الإحرام، ولبس  
إزار ورداء جديدين أبيضين، والتطيب، وصلاة ركعتين، والإكثار من التلبية بعد  
الإحرام رافعا بها صوته متى صلى أو علا شرفا أو هبط واديا أو لقي ركبا  
وبالأنسحار، وتكبيرها كلما أخذ فيها، والصلاة على النبي ﷺ، وسؤال الجنة،  
وصحبة الأبرار، والاستعاذة من النار، والغسل لدخول مكة، ودخولها من باب  
المعدة غارا، والتكبير والتهيل تنفاه البيت الشريف، والدعاء بما أحب عند رؤيته،

وقيل المصيد: أي يصيد ههنا المصيد، إذ هو يؤيد به المصير - ومن الاصطلاح - لا صح إسناده القتل إليه.  
[المحر الرائق: ٥٠٢/٦] والدلالة عليه: العرف بين الإشارة والدلالة أن الإشارة تقتضي المصير، والدلالة  
تقتضي التلبية [المحر الرائق: ٥٠٢/٢] إزار ورداء، لوفاء لستر العورة، ونسجها لستر المكنتين، فإن المعداه مع  
كثفهما أو كثف أحدهما مكروهة. [حاشية الصخطاوي: ٧٣٠]

والتطيب: أي بمنزلة استعمال العيب في بدنه قبل الإحرام. أطلقه فسدل ما نفى عنه كالمسك والذليل،  
وما لا يفي. وفيدا يتبدل، إذ لا يجوز التطيب في الثوب مما نفى عنه على قول لكن على إحدى الروايات  
عهما، فالقول: وجه واحد. [المحر الرائق بحذف: ٤٥٨/١٠] رافعا إلخ: منهم أن تستحب عددا في الدعاء والأذكار  
الشفقة، إلا فيما تعلل بإعلانه مقصود كالأدب والمخبة وغيرها، والتلبية أيضا لم شروع فيها هو من أكلام اللبس،  
علوها كان المستحب رفع الصوت بها كذا في "مسبوحة". [الكفيلة: ٣٥١/٢] هوله: من ترك رفع الصوت  
كان مسبب، ولا شيء عليه، ولا يبلغ فيه، فمعه نفسه، كذا تنعير [فتح القدير بتعريف: ٣٥١/٦]

صلى: أطلق الصلاة فشمس فرضها ورواها وحطها وهو ظاهر الرواية، وحسنها الصخطاوي بالذكوات قياسا على  
تكررات التثنية. [المحر الرائق: ٥٠٢/٦] أو لقي ركبا: جمع راكب كخبر جمع نافر [المحر الرائق: ٥٠٥/٢]  
وتكبيرها: أي يكبرها كلما أخذ فيها ثلاث مرات، وبأيها على الطول، ولا يقطعها بكلام. [المحر الرائق:  
٥٠٥/٢] المعداه: أي من شية كداء بالفتح، والشيء الملبس بأعلى مكة عند الفرة، ولا ينصرف لعلية  
والثانيات، وتسمى تلك الجهة للعلی، وترك الخج ذلك في هذه الأيام [حاشية الصخطاوي بحذف: ٧٣٠]

والتكبير والتهيل: أي حين مشاهدة البيت بكرم، وسماه الله ذكر من التبعة والترحمة، لئلا يقع بروع شرك  
[حاشية الصخطاوي: ٧٣٠]

وهو مستحب؛ وطواف القدوم، وإثره في غير أشهر الحج والاضطباع فيه؛ والرمال  
 إن سحر بعده في أشهر الحج؛ <sup>أو أدركه من الشهر</sup> وطروقة فيه بين الميادين الأخضرين للرمال؛ <sup>بأنه لا يركب ولا يمشي</sup> وانشي  
 على هيئة في باقي السعي؛ والإكثار من الطواف، وهو أفضل من صلاة النفس  
 للأقافي، <sup>أو أدركه من الشهر</sup> والخطبة بعد صلاة الظهر يوم سابع الحجة بحكمة، وهي خطبة واحدة بلا  
 حذر من يعلم الناس فيها، وأحرج بعد صبح الشمس يوم التروية من مكة لمن،  
 وأنبئت بها، ثم الخروج منها بعد طلوع الشمس يوم عرفة إلى عرفات، فيحفظ  
 الإمام بعد الزوال قبل صلاة الظهر <sup>أو أدركه من الشهر</sup> والعصر مجموعة جميع تقدمه مع الظهر حفتين  
 يولس بينهما؛ والأحقر في التضرع واحتسب، والمك، والدموع، والادعاء لنفس  
 والوالدين والإخوان المؤمنين بك قضاء من أمر الدارين في الجمعين، .....

والإحصاء. عوان مدعى له عند سدة النبي، وسند على منعه بأسر. [سحر لمرئي، ٢٠٥٥]  
 وأن مل هو المشي بمرحلة مع تقار - نسجاً وهو شقير في فداة الأهر، سخنا، فلو ترك أو منه في الدلالة  
 يكون ثم يوم في فداي، وهو منه فداي دفع حتى عند فرقة [عاشية لطعفاوي، ١٣٠١]  
 الميادين الأخضرين هو بيت على شكل طين، محوران من عرض حده، المسح الحرام إلا أفعامه من بعد، وهذا  
 علامان موضع التروية في بحر على مرادي من لصا وتروية. [سحر خزان، ١٠٥١] على هيئة أني على فداية  
 أعراف، فعدت من طروق. <sup>أو أدركه من الشهر</sup> والاضطباع، وهو المسح بالخرقة قبل كذا من القوس فاحمل فصل من  
 الخضوف، وفي غيره الأفضل به الطواف أيضاً.

يوم التروية خير؛ إنما من ذلك لأن إبراهيم عليه السلام رأى ليلة التروية كأنه قد أتى مكة فقامت  
 هذه فقامت تروية أي فكرت في ذلك من صباح إلى مساء، أم الله تعالى هذا الحكم ثم من الخطبة؛ فمن  
 أنه سعي يوم التروية، فله، أمي رأى مثل ذلك، عرفه، أنه من الله تعالى، فعرفه يوم عرفة، ثم رأى مثله في  
 هيئة الثلاثة فهم أحمره، فمسي اليوم سحر. يقول: إنما سعي يوم عرفة لأن فداي يروون ملاء من  
 الحظوظ في هذا اليوم، ويعلمون أنه يروون إلى حرمة مني، وهذا من يوم عرفة إلى الأحرار، فداي من سحر، فداي من  
 الشكك كلها يوم عرفة، فقال له: أنكرت في أي موضع تطوف؟ وفي أي موضع نسج؟ وفي أي موضع نفع؟ وفي  
 أي موضع سحر ورمي؟ فقال: عرفته، فمسي يوم عرفة. [فتاوى، ٣٦٨]

واندفع بالسكينة والوقار بعد الغروب من عرفات، والنزول بمزدلفة مرتفعاً عن بطن الوادي بقرب حل قرح، ونليت بها ليلة أشرع مني أيام مني بجميع أمنته، وكره تقديم نقله إلى مكة إذ ذاك، ويجعل مني عن بمكة عن يساره حالة الوقوف لرمي الجمار، وكونه راكباً حالة رمي حرة العقبة في كل الأيام، ما شيا في الحرة الأولى التي تلي المسجد، والوسطى، والقباء في بطن الوادي حالة الرمي، وكون الرمي في اليوم الأول فيما بين طلوع الشمس وزوالها، وفيما بين الزوال وغروب الشمس في باقي الأيام، وكره الرمي في اليوم الأول والرابع فيما بين طلوع الفجر والشمس، وكره في الثاني والثلاث، وصح؛ لأن الثاني كلها تابعة لنا بعدها من الأيام إلا الليلة التي تلي عرفة حتى صبح فيها الوقوف بعرفات وهي ليلة العيد، وثاني في الثالث؛ فإنها تابعة لما قبلها، والمباح من أوقات الرمي ما بعد الزوال إلى غروب الشمس من اليوم الأول، وبهذا علمت أوقات الرمي كلها حوازا وكرهه واستحبابه، .....

مزدلفة: وكلها مرفق إلا بطن عسرة. [حاشية المصنف: ٧٣٩] قرح: صم فطح، لا يعرف للعامة والعدل عن قرح بمعنى مريع، والأصح أنه الشجر الخرم. [حاشية المصنف: ٧٤٠] إذ ذاك: أي أيام الرمي والمبيت من، وظاهر كلامهم أن كراهية التقديم تحريمية، وأشر إلى أنه يكره ترك أسفله بمكة، والانتحاب إلى عرفات بالطريق الأولى؛ لأنها تعدل المقصود، بخلاف الرمي، ويحيى أن يكون من مكة في الثاني عند عدم الأمن عليها بمكة، أما إن أمن فلا لعدم شغل القلب. [تأخير الفائق: ٥٣٥/٢ وحاشية المصنف: ٧٤١] أوقات الرمي إلخ: نعم أن أوقات الرمي أربعة أيام، يوم الحرة، وثلاثة أيام بعده، هي الأول وقت مكره، وهو ما بعد طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، ومسنون وهو ما بعد طلوع الشمس إلى الزوال، ومباح: وهو ما بعد الزوال إلى الغروب، وما بعد ذلك إلى طلوع الفجر مكره، وفي يوم الثاني والثالث من طلوع الشمس إلى الزوال لا يجوز، وما بعده إلى الغروب مسنون، ومن بعد الغروب إلى طلوع الفجر مكره، فإن من طلق قبل طلوع الفجر جزأ، ولا شيء عليه، وإنما اليوم الرابع عند أبي حنيفة مباح من صبح الفجر إلى الغروب، إلا أن ما قبل الزوال مكره، -



ومن السنة: هدي الفرد بالحج، والأكل منه ومن هدي التطوع والسبعة والفرد فقط. ومن السنة: الخطبة يوم النحر مثل الأولى يعلم فيها بقية المناسك؛ وهي ثالثة خطب الحج، وتعجل النحر إذا أراد من متى قبل غروب الشمس من اليوم الثاني عشر، وإن أقام لها حتى غربت الشمس من اليوم الثاني عشر، فلا شيء عليه، وقد أساء، وإن أقام حتى إن طلع فجر اليوم الرابع لزمه ربه. ومن السنة: النزول بالخصب ساعة بعد ارتخائه من مي، وشرب ماء زمزم. والتضلع منه، واستفصال البيت، والنظر إليه قائما، والصب منه على رأسه وسائر جسده، وهو لما شرب له من أمور الدنيا والآخرة. ومن السنة: التزام المتكبر، وهو أن يصح صدره ووجهه عليه، .....

= وما بعد النزول، وعندها يذبح من هدي الزوال ولا يجوز قتله فدا على اليوم الثاني والثالث، وأبو حنيفة وأبو يوسف الأول، فإذا غربت الشمس اليوم الرابع لا يجوز أن يرمي، قيل: لأن ذلك مقصور وقت ترمي؛ فليحط عليه من السوط. [المقدمة النبوية: ١٩٧١]

حفظ: أي لا تأكل من هدي حداث. (ساعة الضحى) وتعجل النحر، يفتح شرب وسكوت الليل، وهو الرابع، واليوم الأول يحسم يوم النحر، والثاني يوم القاء القفا؛ لأن سائر بقرون هذه وقدم الثالث، وهو الأول، ويوم الرابع يسمى يوم العر الثاني، واليوم الرابع هو يوم امتداد عشر. [أموعة النبوية: ١٩٩٦]

بالخصب: يوم من حجون الأبرج، وأما القفا هذه، وهو موضع قرب مكة، يقال له: الأضلع ذو حصي، والخصب الزوال، وذكر في الحديث أنه سنة عمدة، حين لم تركه غير من. [حاشية لطحطاوي: ٧٢٢] وشرب ماء زمزم وتبعية: أي بالأيام، فيسقي نفسه ماء، ويشرب مسيل الليل، وينطلق منه، وينتشر فيه مكره، ويرفع صدره لي كل مرة ويظهر بين البيت، ويتبع رأسه من جهة راحته، ويصعد عنه إلى سر، [نيل المفاخر: ٣١٨/٢] والتضلع عنه: تضلع الرجل مثله شعابا، وذكر الميرزا:

من أمور الدنيا، وقد شره جماعة من العلماء مطالب عليه فأنها تركه. [أبو احتش: ٣١٨/٢] فليكرم وهو ما بين الحجر والبيت. [حاشية لطحطاوي: ٧٢٢]

والتَّشْيِيتُ بالأسفار ساعة داعياً بما أحب، وتقبيل عتبة البيت، ودخوله بالأدب والتعظيم، ثم لم يبق عليه إلا أعظم القربات، وهي زيارة النبي ﷺ وأصحابه، فهربها عند عروجه من مكة من باب منيكة من الثبئة السفلى، ومنذ ذكر الزيارة فصلاً على حديثه إن شاء الله تعالى.

### فصل في كيفية تركيب أفعال الحج

إذا أراد الدخول في الحج أحرم من الميقات كرايع، فيغتسل أو يتوضأ، والغسل، وهو أحب للتنظيف، فتغتسل المرأة الغالض والنفساء إذا لم يضرها، ويستحب كمال النظافة بقص الظفر والشارب ونصف الإبط وحلق العانة وجماع الأهل، والدهن ولو مطياً، ويلبس الرجل إزاراً ورداء جديدين أو عسيلين، والجديد الأبيض أفضل، ولا يزوه ولا يعقده ولا يخلله.

التشييت الحج: هو التملن، والمراد بالأسفار أسفار الكعبة إن كانت بحيث يملكها، وإلا وضع يديه فوق رأسه مسوطين على الجدار فالتمين، ويجتهد في إسراج اللمع من عبته، ولم يذكر للوصف أنه يشي القهقري، وذكره في "الصحيح" لكن يجعله على وجه لا يحصل به صدم أو وطء لأحد، وهو بائس محسر على فراق البيت الشريف، وبصره ملاحظ له حتى يخرج من المسجد. [المعجم لرائق: ٥٣٧/٢] كرايع: هو بكسر الواو: واد بين الحرتين، قريب من البحر، وهو قبل الجسفة شيء للهن على سائر الذنوب إلى مكة. [حاشية الطحطاوي: ٧٣٢]

والنفساء: بقص الأول وضع ثائي، وضع الأول وسكون الثاني، وبفتحين، هي المرأة إذا وضعت. (أقرب الموارد)

النظافة: نظف الشيء - من كرم - عطافة؛ فهي من الوسخ والذس وحسن وهو، فهو نظيف. (أقرب الموارد)

الشارب: هو ما بنت من الشعر على الشفة العليا من الإنسان. (أقرب الموارد) تنف: تنف الشعر والوش ونحوه. رعه. (أقرب الموارد) ولا يزوه: من زوا الفحص زراً: عند أزواره، وأدخلها في نعري، وفرز بانكسر: وهو الحية تعمل في العروة، والصمغ: أزرار ودور. (أقرب الموارد) ولا يعقده: بأن يعقد طرفيه ببعضها.

[حاشية الطحطاوي: ٧٣٣] ولا يخلله: أي يحيط بدخله خلالاً. [حاشية الطحطاوي: ٧٣٣]

فإن فعل كره، ولا شيء عليه، ونقطب وصل ركعتين، وقل: "اللهم إني أريد الحج فيسره لي، ونقبله مني"، ولبيّ دبر صلواتك تنوي بها الحج، وهي: "ليكن النهم لبيك، لا شريك لك ليبيك، إن الحمد والنعمة والملك لك، لا شريك لك"، ولا تنقص من هذه الألفاظ شيئاً، وزد فيها: "ليكن وسعديك، والخير كله بيدك ليك، والرغبة إليك"، والزيادة سنة، فإذا لبيت ناولها فقد أحرمت فأتى الرفث: وهو الجماع، وقيل: ذكره بمحضرة النساء، والكلام الفاحش، والفسوق، والمعاصي، ....

ونقطب: أي أيها الطالب حذا أو عمداً، وقال العمري: وإنما ذكر هذا الفصل بالخطاب تحريضا على تعلم أمور الإحرام، وهنما لشدة الاحتياج إلى معرفته [حاشية الشنقي: ٢٤٩/٢] ركعتين: ويقرأ فيها ما شاء، وإن قرأ في الأولى بغاية الكتاب وظل بأنها الكملون، وفي الثانية بدخلة الكتاب وظل هو الله أحد تركا بفعل بيحذف: فهو أفضل. [فنية: ٢٣٩/٢] ولبيّ: أمر من التلبية من لبيّ لبيّ: قل: ليبيك، تنوي بها الحج: بأن للأكمل، ولا يوضح الحج بمطلق التبة ولو بقوله بشرط مقارنتها لذكر يقصد به التعميم كسبيح وتخليل ولو بالقرسية وإن أحسن العربية وفنيلية [حاشية الضحطاري: ٧٣٣]

إن الحمد إجماع: اختلف في عمر "إن الحمد" بعد الاتفاق على بولاء الكسر والفتح، واختار في "الفنية" أن الأوجه الكسر على استئناف التاء، وبكون التلبية لعداء، وقال الكسائي: الفتح أحسن على أنه تعلق للتبية أي لبيك! لأن الحمد إجماع ووقع الأول في فتح الفتيور بأن تعلق الإجابة على لا غنة لها بالعداء بول من باعتبار صفة هذا وإن كان استئناف التاء لا يبين مع كسرها بولاً كونه تعليلاً مستأنفاً كما في قولك: علم بك العلم إن فهم معه، قل تعالى: ﴿وَتَسَبَّحْ عَلَيْهِمْ مِنْ حُدُودِ كُنُزٍ لَهُمْ﴾ [نورة: ٣-١]، وهذا مقرر في مسائل طاعة من علم الأصول، لكن لما حذر فيه كل سبعا يحمل على الأول؛ لأوله ولا كثرته، خلاص الفتح ليس فيه سوى أنه تعلق [أشعر الرنتهي: ٥٠٠/٢]

فقد أحرمت: لئلا أنه لا يكون محرماً إلا بعد إذا أتى بعد فقد دحل في حرمان مخصوصة، فهما من الإحرام شرعاً، وذكر حسام الدين تشهيد: أنه بعد شرعاً بالنية، لكن عند اللبية لا بالنية كما يسمو شرعاً في الصلاة بالنية لكن عند التكبير لا بالتكبير، ولا يصح شرعاً بالنية وحدها فبالنية على الصلاة. [أشعر الرنتهي: ٥٠١/٢] بمحضرة النساء: قيد محضراً؛ لأن ذكر الجماع في غير محضراً ليس من الرفث. [الكفالة: ٣١٥/٢] والمعاصي: لعل المراد منها زهدت من بعض الناس عن، والأصل: "الفصول للمعاصي" غير الأول كما عليه علماء الكتب الفقهية.

والجدال مع الرفقاء والخدم، وقتل صيد البر، والإشارة إليه، والدلالة عليه، وليس  
 المحيط والعِمامة والخفين، وتغطية الرأس والوجه، ومس الطيب، وحلق الرأس،  
 والتمر، يجوز الاعتسال والاستطال بالحِمة والحمل وغيرهما، وشد الهميان في  
 الوسط، وأكثر التنية متى صُنيت، أو علوت شرفاً، أو هيّطت واديا، أو نُقيت ركبا،  
 وبالسحر رافعا صوتك بلا جهد مضر، وإذا وصلت إلى مكة يستحب أن تغتسل؛  
 وتدخلها من باب المعلى؛ لتكون مستقبلاً في دخولك باب البيت الشريف تعظيماً؛  
 ويستحب أن تكون ملياً في دخولك حتى تأتي باب السلام، .....

وقتل صيد البر: أي بعد أن صيد البحر بحور المحرم. والإشارة إليه: الإشارة تقتضي الحصر، والدلالة تقتضي  
 التقييد. (الكفاية) وتغطية الرأس إلخ: أي واحسب تغطيتهما، والمراد بستر الرأس: تغطيته، يعطى به عادة كثروب  
 احترازاً عن شيء لا يعطى به عادة كالخمر والطيب، ولا فرق بين ستر الثكن وبعض والعصاة، وهذا ذكر خاصي  
 كان في كتابه: أنه لا يعطى فاه ولا قدمه ولا عابضه، ولا رأسه بل يصح به على أنه. [البحر الرائق: ٥٠٣/٢]  
 ومس الطيب: أي واحسب مطلقاً في الثوب والبدن. [البحر الرائق: ٥٠٤/٢]

وحلق الرأس إلخ: أي واحسب هذين، والمراد بانه شعر كيهما كان حقاً وقصاً ونقاً ونموراً وإخفاً، من  
 أي مكان كان من الرأس والبدن مباشرة أو عمكياً، لكن قال الحلبي: ويستحب منه قطع الشعر ثلثات في العين،  
 فقد ذكر بعض مشايخنا أنه لا شيء فيه عيباً. [البحر الرائق: ٥٠٤/٢]

والاستطال: استظل بالظل: مائل إليه وقعد فيه. (تقريب التوارد) وأفضل هو منع اليم الأولى وكسر الثانية أو  
 عكسه. وهو مفيد، بما إذا لم يصب رأسه ولا وجهه، ملو أصاب أحدهما يكره، كما لو حمل ثياباً على رأسه فإنه  
 يلزم الجزاء بخلاف ما إذا حمل ثوباً طين والإحانة وفعل المشغول. [البحر الرائق: ٥٠٥/٢]

الهميان: هو بالكر، ف يجعل به الدراهم ويشد عن الحق، أطلقه فشمس ما إذا كان فيه نفقة أو نفقة غيره؛  
 لأنه ليس بستر المحيط ولا في معاد، وأشار إلى أنه لا يكره شد المنطق والسيف والسلاح والشمع بالخاتم.  
 [البحر الرائق: ٥٠٥/٢] رافعا إلخ: أعلم أن رفع الصوت بكثيرة سنة، إلا أنه لا يجهد نفسه كما يفعله لئولم.  
 [البحر الرائق: ٥٠٥/٢] تغتسل: أعلم أن من الاعبات السيرة الاعتسال لدخولها وهو للظنفة، فيستحب  
 للحنافس والقساء، ولم يقيد بدخول مكة برمن خاص، فأفاد أنه لا يضره ليل دخلها أو قمار، وأما المستحب  
 فالدخول قماراً. [البحر الرائق: ٥٠٦/٢]

فتدعى المسجد الحرام منه متواضعا عائضا ملييا ملاحظا جلالة المكان مكبرا مهللا مصليا على النبي ﷺ متلطفا بالمزاحم داعيا بما أحبت، فإنه مستجاب عند رؤية البيت الحرام، ثم استقبل الحجر الأسود مكبرا مهللا رافعا يديك كما في الصلاة، وضعهما على الحجر، وقبّله بلا صوت، فمن عجز عن ذلك إلا بإذاعته تركه، ومن أصر <sup>لله</sup> مروع عليه وقبّله أو أشار إليه من بعيد مكبرا مهللا حامدا مصليا على النبي ﷺ، ثم طف أعلنا عن عينتك بما يلي الباب مضطجعا، وهو أن تجعل الرداء تحت الإبط الأيمن وتلقي طرفه على الأيسر، سبعة أشواط داعيا فيها بما شئت، وطف وراء الخطيم، وإن أردت أن تسعى بين الصفا والمروة عقب الطواف فارمل في الثلاثة الأشواط الأول، وهو المشي بسرعة مع هز الكفتين كالمنارز بينختر بين الصغير، فإن زحمة الناس وقف، فإذا وجد فرجة رمل لا بد له منه، فيقف حتى يقيمه على الوجه المستحسن: بخلاف استقبال الحجر الأسود؛ لأن له بدلا وهو استقباله، .....

متطافا: أي إذا زاحم أحد من الحجاج يلطف هم. داعيا: الحديث عطاء أنه عليه الصلاة والسلام ول إذا لقي البيت: تسبوا... البيت من شدة الحاجة ومن صنع الصدر وعذرا. التهم: [تبيين الحقائق: ٢٩٦/٢] وقد ذكر في المناسك أنه أبا حنيفة رحمه الله أوصى رجلا يريد السفر إلى مكة بأن يدعو قه عند مشاهد البيت باستجابته دعائه، فإن استجبت هذه الدعوة صار مستجاب الدعوة. [البحر الرائق: ٥٠٦/٢ وزيل]

الخطيم. اعلم أن الخطيم له ثلاث أسماء: خطيم، وخطيرة، وحجر، وهو اسم الموضع متصل بالبيت من الجانب الغربي منه وبين البيت فرجة؛ وهي به لأنه حطم من البيت أي كسر، فيلحق بمعنى معمول كالفتن بمعنى المقتول، أو لأن من دعا على من ظنمه فيه حطمه الله كما جاء في الحديث، فهو بمعنى فاعل، وليس كله من البيت من مقدار ستة أذرع من البيت برواية مسلم عن عائشة رضي الله عنها: "أن فيه قو هاجر وإسحاق عليهما السلام." [البحر الرائق: ٥٠٨/٢] كالمنارز الخ. هو الذي يبرز من صف القتال لقتال المعنوي، فإنه يظهر جلالاته وقوته لمن ياروه.

ويستلم الحجر كلما مر به، ويحتم الطواف به، ويركعتين في مقام إبراهيم عليه السلام، أو  
حيث تبصر من المسجد، ثم عاد فاستلم الحجر، وهذا طواف القدوم، وهو سنة  
للافتاء، ثم تخرج إلى الصفا، فتصعد وتقوم عليها حتى ترى البيت فتستقبله مكبرا  
مهلا مليا مصليا داعيا، وترفع يديك مبسوطين، ثم تقبض نحو المروة على هينة، فإذا  
وصل بطن الوادي سعى بين الميلىين الأخضرين سعيا حثيثا، فإذا تجاوز بطن الوادي  
مشى على هينة حتى يأتي المروة، فيصعد عليها .....

ويحتم الحج، ويستحب أن يدعو بعد ركعتي طواف عند الحجر بدعاء آدم عن نيبا وعليه السلام، وهو: "اللهم  
إنني أعلم سرّي وعلائي فاعل معدي، وتعلم حاجتي فأعطني، فأنهم إلى أسألك إنما يباشر قلبي، وفيها صداقة  
حتى أعلم أنه لا يهين إلا ما كنت على، والرصا بما سمعت، فأوحى الله إليه: قد غفرت لك، ولن يأتي أحد من  
دريتك يدعوني مثل ما دعوتني، لا غفرت ذنوبه، وكشفت همومه، وسرعت الفقر من يده، وانفرت له كل  
ناجر: رأته السها وهي واضحة، وإن كان لا يربدها [تبيين الحقائق: ٢٧٧/٢]

مقام إبراهيم: وهي حجارة يقوم عليها عند سروله وركوبه من الإبل حين يأتي إلى زيارة حاجر وولدها  
إسماعيل، وذكر القاضي في تفسيره: أنه الحجر الذي به أثر قدميه، والموضع الذي كان فيه حين قام عليه ودعا  
الناس إلى الحج، وقيل: مقام إبراهيم الحرم كله. [البحر الرائق حدود: ٥١٣/٢]

من المسجد: بيان للقبلة، وإلا فحيث أراد ولو بعد الرجوع إلى أهله؛ لأنها على التراسي ما لم يرد أن يطوف  
أسبعا آخر، فتكون هي النور. [البحر الرائق: ٥١٣/٢] طواف القدوم: اسلم أن هذا الطواف له أربعة  
أسماء: طواف القدوم، وطواف لصية، وطواف التقاء، وطواف أول العهد. [الفتاوى: ٣٦٠/٢]

داعيا: ويقول: لا إله إلا الله وحده، لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت، وهو حي لا يموت، بيده  
الحجر، وهو على كل شيء قدير، لا إله إلا الله، ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون، يقول: إنك  
ثلاث مرات. [تبيين الحقائق: ٢٧٨/٢] على هينة: بكسر الهمزة من الهون، ومعناه هاء وهو السكينة، فأصلها  
هونة قلت الهوان ماء، لتسكناها وانكسار ما قبلها. [حاشية الصحطاوي: ٧٣٤]

الميطين: هما شتان على شكل الميلىين منحوتان من نفس حجار المسجد الحرام، لا أحدهما منفصلان عنه، وهما  
علامتان لموضع المروة في بطن الوادي. [الكفاية: ٣٦٢/٢]



ثم بعد طلوع الشمس يذهب إلى عرفات، فيقيم بها، فإذا زالت الشمس يأتي مسجد  
ثمرة فيصلي مع الإمام الأعظم أو نائبه الظهر والعصر بعد ما يخطب خطبتين يجلس  
بينهما، ويصلي الفرضين بأذان وإقامتين، ولا يجمع بينهما إلا بشرطين: الإحرام،  
والإمام الأعظم، ولا يفصل بين الصلاتين بأقله، وإن لم يدرك الإمام الأعظم صلى  
كل واحدة في وقتها المنعند، فإذا صلى مع الإمام بتوجهه إلى الموقف، وعرفات كلها  
موقف إلا بطن غرنة، ويفضل بعد الزوال في عرفات للوقوف، ويقف بقرب جبل  
الرحمة مستقبلاً مكبراً مهتلاً ملتبساً داعياً ماداً يديه كالمستطعم، .....

عرفات: وهي علم السوف، وهي منيرة لا غير، ويقال لها عرفة أيضاً، ويوم عرفة التاسع من ذي الحجة.  
[البحر الرائق: ٥١٧/٦] والعصر: أشار بذكر العصر بعد الظهر إلى أنه لا يصلي سنة الظهر قبلية، وهو  
الصحيح كما في "الصحيح"، فالأولى أن لا يتصل بينهما، فلم يفعل كونه وأعاد الأذان للعصر لا تقطاع عوره، وصار  
كالاتصال بينهما بعمل آخر. [البحر الرائق: ٥١٨/٤] الإحرام: امره بالإحرام: إهرام الحج حين لو كان محرماً  
بالسرة يصلي العصر في وقته عنده، وحدان الشرطان لاند منهما في كل من الصلاتين لا في العصر وحدها، حين لو  
كان محرماً بالعرة في الظهر محرماً بالعصر في العصر لا يجوز له الجمع عده كما لم يكن محرماً في الظهر، والمطلق في  
الإحرام فأنه لا فرق بين أن يكون محرماً قبل الزوال أو بعده، وهو الصحيح. [البحر الرائق: ٥١٩/٢]

ولا يفصل إلخ: تصريح بما علم سابقاً حينما في قوله: "الظهر والعصر". عرفة: وهي "المغرب": عرفة وأدبها  
عرفات، وتسميها سميت عرفة بنسب إليها العربون، وذكر القرطبي في تفسيره: أنها بفتح الراء وضمة بغوي  
مسجد عرفة، حين لقته فإن بعض المصنفين أن الجذر العربي من مسجد عرفة لو سقط سقط في بطن غرنة،  
وحكى الناجي عن ابن جسر: أن عرفة في الجبل، وعرفة في احوم. [البحر الرائق: ٥١٩/٢]

جبل الرحمة: هو الجبل الذي توسط أرض عرفات يقال له: "إلال" على وزن ملال. [تبيين الحقائق: ٢٨٩/٢]  
فأعني إلخ: قال ابن عباس عليه: "رأيت رسول الله ﷺ عرفات يسمع، ويأبى إلى مشرو كما يستغفر للمسكين"، رواه أبو ذر،  
ويقول: "اللهم اجعل في قلبي نوراً، وفي سمعي نوراً، واجعلي من سألني "ملائكتك، اللهم شريح في جسدي، وبسر  
في أمري، اللهم إني أسمع لأصلي، وأبكي منكدي، وأبكي منكدي، ولا يحق عليك شيء من أمري، أنت الله  
أعظم سمعت للتعبير بالفرز. أمائك صلاة تسكين، وأنتك إليك أنهل نساء طفيل، وأذهبك دماء ليلان  
أخضر، ومن حصمت لك رقبتك، وبخضت لك عبداً، وزعمك لك أفع، ولا تعطيني ذنوبك رب، تصيب، أكثر في رذوفا  
رجب، يا خير مسؤول، وما أكرم مسؤول، ويختر من الدعاء ما شاء. [تبيين الحقائق: ٢٩١/٢]



ويجتهد في الدعاء لنفسه ووالديه وإخوانه، ويجتهد على أن يخرج من عينيه قطرات من الدمع، فإنه دليل القبول، ويلج في الدعاء مع قود رجاء الإجابة، ولا يقصر في هذا اليوم؛ إذ لا يمكنه تداركه سيمًا إذا كان من الآفاق، ولوقوف على الراحة أفضل، والقائم على الأرض أفضل من القاعد، فإذا غربت الشمس أفاض الإمام والناس معه على هبتهم، وإذا وجد فرجة بسرع من غير أن يؤذي أحداً، ويتحوز عما يفعله الجهلة من الاشتداد في السير والأزدحام والإيذاء؛ فإنه حرث، حتى يأتي مزدلفة، فينزل بغرب جبل قُروح، ويرتفع عن بطن الوادي توسعة للمازني، ويصلي بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامة واحدة، ولو تطوع بينهما أو تشاغل أعداد الإقامة، ولم يخرج المغرب في طريق المزدلفة، وعليه إعادة ما لم يطلع الفجر، ويسنّ المبيت بالمزدلفة، فإذا طلع الفجر صلى الإمام بالناس الفجر بعنق، ثم يقف والناس معه، والمزدلفة كلها موقف .....

ويخرج من الخ المنفل في السؤال: أعف، أو أقل عليه مواظب. (تغرب المزدلة) أفاض الناس من عرفات: استعفوا ورجعوا، وغفروا وأسرعوا منها إلى مكان آخر (أقرب الموائد) جبل قروح، يعني أشعر طراء، وهو غير منصرف للعنق والسجدة كغيره من قروح الشيء، ارتفع، نقلاً، إنه كانوا آدم على نيبا وعنه السلام، وهو موقف لإمام كما ورد أبو داود. (البحر الرائق: ٥٢٦/٢)

ولو تطوع: ولو سنة مزدلفة على الصحيح (البحر الرائق: ٥٢٦/٢) ولم يخرج الحج: أي لم تحل صلاة المغرب قبل الوصول إلى المزدلفة، وأشار إلى أن البعض لا تحل بالطريق الأولى، وإن كان بعد دخول وقتها، لأن صاحبة الوقت وهي المغرب إذا كانت لا تحل به فمرها أولى. (البحر الرائق بعدد: ٥٢٦/٢) المبيت: وهذه ليلة سمعت شرف المكان والزمان، يعني أن يجتهد في إسائها، كالملاحة والملاحة والذكر والصرح. (البحر الرائق: ٥٢٦/٢) فإذا طلع الحج أي إذا طلع الفجر يوم سحر صلى الإمام بالناس الفجر بعنق، والعنق: قطعة آخر الليل، وبني بعض المشروخ نقلاً عن "الديوان": آخر قطعة الليل، وهو أوقع ما عن قبه. (الغاية: ٢٧٩/٢)



من بطن التروادي سبع حصيات مثل حصى الخرف، ويستحب أن تعد الجمار من التروادفة أو من الطريق، ويكره من الذي عند الجمرة، ويكره الرمي من أعلى العقبة لإبذائه الناس، <sup>ويكره عليها</sup> ويلتقطها للتقاطا، ولا يكسر حجرا جارا، ويفسلها ليتبين طهارتها، فإنها يقيم بها قرية، ولو رمى بتحصنة أجزأه وكره، ويقطع التلية مع أول حصاة يرميها، وكيفية الرمي: أن يأخذ الحصاة بطرف إهامه وسبائه في الأصح؛ لأنه أيسر وأكثر إهانة للشيطان.

والمننون: الرمي باليد اليمنى، ويضع الحصاة على ظهر إهامه، ويستعين بالمسبحة، ويكون بين الرامي وموضع السقوط خمسة أذرع، ولو وقعت على رجل أو يحمل وثبتت أعادها، وإن سقطت على سنها ذلت أجزأه، وكره بكل حصاة، ثم يذبح المفرد بالحج إن أحبه، ثم يخلق أو يفصر، والخلق أفضل، ويكفي فيه ربع الرأس، وانتقصر أن يأخذ من رؤوس شعره مقدار الأتملة، وقد حل له كل شيء إلا النساء، ثم يأتي مكة من يومه ذلك أو من الغد أو بعده: .....

الخرف: قال في البحر: وهو باعق، والبدل المعشوق: أن ترمي حصاة أو سواة أو غيرها تأخذه بين يديك وفيل: أن تضع طرف الإهام على طرف السبابة، وتطعمه من باب ضرب، وفي "الطحاوي" نقلا عن "القلوس": هو بالراء التحصنة كل ما سلس من طين وشوي مانس حتى يكون محارا، ويكره الخ: وجه تكراره أنه حصى من لم يقبل حجرا، فإنه من قبل حصى رجع حصى كره ورد له الحديث، [البحر الرائق: ٥٢٧/٢] ولا يكسر كما يفعل كثير من الناس اليوم. [البحر الرائق: ٥٢٧/٢]

وأكثر إهانة: لأنه لم يمتص إليه سمك لم يرمه بكل يده، بل حفره ولم يقن به حتى رماء فطراف أصابعه [حاشية الطحاوي: ٧٢٦] خمسة أذرع: لأن ما دون ذلك يكون طرسا، ولو خرجهما خرجا حازا؛ لأنه رمى إلى قدميه إلا أنه مسمى: لمخالفة السنة. [تبيين الحقائق: ٣٠٣/٢] ولو وقعت الخ: أي لو وقعت الحصاة على ظهر رجل أو على حامل فثبت عليه، كان عليه إعادة. [البحر الرائق: ٥٢٦/٢] المفرد: هذا المذبح ليس بأصحاب على المفرد، ويجب على الفاروق والمتنصع (الزمني المعروف) والخلق. ويجب إجراء التوسعي على الأقرع على المختار. [تبيين الحقائق: ٣٠٧/٦]

فيصوف بأصابت طواف الزيارة سبعة أشواط. وحلت له النساء، وفصل هذه الأيام  
ولهذا وإن أخره عنها لزمه شاة أو تأخير الواجب، ثم يعود إلى ميته فيقيم بها فإذا  
رأى الشمس من اليوم الثاني من أيام النحر رمى الجمار الثلاث، يبدأ بالحسرة التي  
على مسجد الخيف، فيرميها سبع حصيات ماضية بكبرٍ بكل حصاة، ثم يقف عندها  
داعياً بما أحب، حامداً لله تعالى، مصلياً على النبي ﷺ ويرفع يديه في الدعاء،  
ويستغفر لوالديه وإخوانه المؤمنين، ثم يرمي الثانية التي تليها مثل ذلك، ويقف عندها  
داعياً، ثم يرمي جمرة لعقبة، أكبا، ولا يقف عندها.

فإذا كان اليوم الثالث من أيام النحر رمى الجمار الثلاث بعد الزوال كذلك، وإذا  
أراد أن يتوجه إلى مكة قبل غروب الشمس، وإن أقدم إلى الغروب كره، ونسب  
عليه شيء، وإن ضلح النحر - وهو منى - في الرابع لزمه الرمي، وحار قبل الزوال،  
والأفضل بعده، وكراه قبل طلوع الشمس. وكل رمي بعد رمي، قومه هاشيا...

سعد بن طريف: لا رمي فيه ولا رمي بعد من الحصة الأولى ولا رمي في طواف التمتع، وسعد بن  
عبد الوارث بعد ولا رمي في هذا الطواف، وأبو حمزة (أبو حمزة الثمالی) قال: كان إجماع بني عبد رب  
الشمس من يوم كنت من أيام النحر، رمى الجمار ثلاث منى في اليوم الثاني [الطائف ٢٩٦/٢]  
لزمه هاشيا هذا إن كان الأخص، وأما الجمار فثابت كرهها، كانت الحصى المقصود، وهو الرمي، والأقوال مروية  
من أبي عبد الله، فإنه قد ذكر من شرائع وهو من ذكر ملامه عنه، من أبي عبد الله سبعة من حصر ذلك،  
وكان عالما بالاسناد، أنه قال: جعلت علي أبي يوسف، وقد أعني عليه فأجاب: قلت إن ذلك ما رواه أبو عبد الله  
فقال: أخطأ، فقال: هذا يقول الإمام، فقال: كل رمي بعد رمي، رميها هاشيا، وكل رمي ليس بعد رمي  
فيها، إكبا، فخرجت من عندها فسمعت بكاء الناس في الحرم فقلت: فقام أبو يوسف فقال: فخرجت من  
الحرم على فطمة بن مثل هذه الحادثة، أنس بن مالك بن زيد (٢٩٥/٢)

الحرم الحسن بمكة إجماعاً على من جعله قربة في جميع مناسكه عامة وفي هذا تسلط حاشية أبو



ويستحب بعد شربه أن يأتي باب الكعبة ويقبل العتبة، ثم يأتي إلى المنكز، وهو ما بين الحجر الأسود والباب، فيضع صدره ووجهه عليه، ويتشبت بأستار الكعبة ساعة يتضرع إلى الله تعالى بالدعاء بما أحب من أمور الدارين، ويقول: "اللهم إن هذا بيتك الذي جعلته مباركاً، وهدى للعالمين، اللهم كما هديتني له فتقبل مني، ولا تجعل هذا آخر العهد من بيتك، وارزقني العود إليه حتى ترضى عني برحمتك يا أرحم الراحمين"، والمنكز من الأماكن التي يستجاب فيها الدعاء بحكمة المشرفة، وهي خمسة عشر

• والعبد المصنف رحمه الله سبحانه شربه للاستقامة والوفاء على حقيقة الإسلام بها. [فتح القدير: ٤٠٠/٢]  
والعبد الضعيف عشي هذا الكتاب شرب ماء زمزم في حجة بعد ما أطلع على فضائلها، ردة الله أن يرزق علماً نافعا وأن يحشره في زمرة الربانيين من العلماء.

بأستار الكعبة: جمع متر وهو ما يستريح به الشيء، كأنه ما كان خمسة عشر - قال في شرحه بلانية: ورأيت نظاماً للشيخ العلامة عند الملك بن جمان الذي ملازاه العاصمي، ذكر فيه مواطن للدعاء في مكة المشرفة، وعين فيه سماعاً زبادة على ما في رسالة الحسن البصري، وقد طبع ما صرح به الشيخ العلامة أنكر بن الحسن الفاضل في مناسكه، فكانت خمسة عشر موضعاً فقال:

عد ذكر الفاضل في مناسكه	وهو لعمرى عدة للناسك
أن الدعاء في خمسة وعشره	بحكمة يقبل ممن ذكره
وهي المطاف مطلقاً والمنكز	نصف ميل، وهو شرط مشرّف
وداخل البيت بوقت العصر	بين يدي حذبه ماسفر
ونحت ميراب نه وقت الفجر	وهكذا حلف المقام المنحصر
وعند شر زمزم شرب المبحول	إذا دنت شمس النهار للأقول
ثم الصفا والمروة والسمي	وقت عصر فهو قبل يرمى
كنا من في ليلة الينار إذا	نصف الليل فبعد ما يتحدث
ثم لدى الجمار والنزدلفة	عند الفلج الشمس ثم عره
بوقف عند غروب الشمس على	ثم لدى المنارة ظهره وكمل
وقد روي هذا الوقوف طراً	من غير تفيد بما قد مر

موضعا نقلها الكمال بن الهمام عن رسالة الحسن البصري رحمه الله بقوله: في الأصواف، وعند المنزوم، وتحت الميزاب، وفي البيت، وعند زمزم، وخلف المقام، وعلى الصفا، وعلى المروة، وفي السعي، وفي عرفات، وفي منى، وعند الجمرات.

والجمرات ترمى في أربعة أيام: يوم النحر، وثلاثة بعده كما تقدم، وذكرنا استحبابه أيضا عند رؤية البيت المكرم، ويستحب دخول البيت الشريف المبارك إن لم يؤذ أحد، ويتبعني أن يقصد مصلى النبي ﷺ فيه، وهو قبل وجهه، وقد جعل الباب قبل ظهره، حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قرب ثلاثة أذرع، ثم يصلي، فإذا صلى إلى الجدار يضع خده عليه، ويستغفر الله، ويحمده، ثم يأتي الأركان، فيحمد ويهلل ويسبح ويكبر، ويسأل الله تعالى ما شاء، ويلزم الأدب ما استطاع بضاوئه وباطنه، وليست البلاطة الخضراء التي بين العمودين مصلى النبي ﷺ، وما تقولونه العامة من أنه العروة الوثقى وهو موضع عار في جدار البيت بدعة باطلة لا أصل لها، .....

بحر العلوم الحسن المصري عن  
صالح عليه الله نعم : ١٠١٥

والسماوات الذي في وسط البيت يسمونه سرّة الدنيا، يكتب أحداهم عورته وسرته، ويضعها عليه، فعل من لا عقل له فصلا عن علمه، كما قاله الكمان، وإذا أراد العود إلى أهله ينبغي أن ينصرف بعد ضوائه لنوداع، وهو بمشي إلى ورائه ووجهه إلى البيت ياكيا أو متياكيا متحسرا على فراق البيت حتى يخرج من المسجد، ويخرج من مكة من باب بني شيبه من الثنية السفلى.

والمرأة في جميع أفعال الحج كالرجل غير أنها لا تكشف رأسها، وتسدل عى وجهها شيئا تحته عيدان كالثبّة تمنع منه الدلطاء، ولا ترفع صوتها دثليفا، ولا ترمل ولا تقروا في السعي بين الميئين الأخضرين، بل تمشي على هبتها في جميع السعي بين المصفا والمرودة، ولا تخلق، وتقصّر، وتلبس المخيط، ولا تواجم الرجال في استلام الحجر، وهذا تمام حج المفرد، وهو دون المتمتع في أفضل، والفراخ أفضل من التمتع.

والسماوات لا يوجد هذا اللفظ في فتح التفسير، مما كنا اسم تعامل من استأجر، ومعناه: التكلف بالكا، لا تكشف رأسها، والفرد يكشف الفرحه علم بمات شيء له، فلذا يكرهه أن تلبس البرقع، لأن ذلك يفسد وجهه. وكذا في المبسوط: [البحر الرائق: ٥٤١/٢] وتسدل وفي فتح القام: "إنه يستحب، مطلق من سدل حتى يزعمه شرب من سمر." [البحر الرائق: ٥٤١/٢] ولا ترمل: أشير إلى أنها لا تضطجع، لأنه سنة الرمن وهي لا ترمل. [البحر الرائق: ٥٤١/٢]

ولا تقروا: المضارع اسمي من اقروا وهو يروح اسير بين العدو والمشي. وتقصّر: أودأها كالمجل جل فيه، شيلا لما قبل: أنه لا يقدر في حقها بالربع، خلاف الرجل [البحر الرائق: ٥٤١/٢] وتلبس المخيط: وكذا تلبس الخفين وتعاوين. [البحر الرائق: ٥٤١/٢] ولا تواجم الخ: وإن قلت: لم تترك الشيخ أحكاما مخصوصة لها؟ منها أنها لا تجم إلا محرم، خلاف الرجال، ومنها أنها شرك طواف الصفا، بعد الحصى كما صرح المشروح للرمعي في شرحه بالكسر: قلت: لأن مثل هذه الأحكام ليس مما تمزق هذا لأن الأول لا يختص بالحج، بل هو حكم كل سمر، وكذا الثاني؛ لأن الحصى غير ممكن من رجل حتى يحمله في أحكامه.



## فصل [في القرآن]

القرآن: هو أن يجمع بين إحرام الحج والعمرة، فيقول بعد صلاة ركعتي الإحرام: اللهم إني أريد العمرة والحج فيسرها لي وتقبلها مني، ثم يثني؛ فإذا دخل مكة بدأ بطواف العمرة سبعة أشواط، يرمل في الثلاثة الأولى فقط؛ ثم يصلي ركعتي الطواف، ثم يخرج إلى الصفا، ويقوم عليه داعياً مكبراً مهللاً مليباً مصلياً على النبي ﷺ، ثم يهبط نحو المروة ويسعى بين الملبتين، فيتم سبعة أشواط، وهذه أفعال العمرة، والعمرة سنة، ثم بطواف الطواف القدوم للحج، ثم يتم أفعال الحج كما تقدم، فإذا رمى يوم النحر حمرة العقبة وجب عليه ذبح شاة أو سُبُع بدنة، .....

القرآن إلخ: اعلم أن الحرمين أربعة: مفرد بالحج إن أحرم به مفرداً، أو مفرد بالعمرة إن أحرم بهما في غير أشهر الحج وطواف كذا، حج من عامه أو لا، أو طواف فيها ولم يحج من عامه، أو أحرم بهما في أشهر الحج وطواف كذا، ولم يحج من عامه، أو حج وأتمّ فيها بأهله للمناصيح، وحشمت إن أتى بأكثر أشواط العمرة في أشهر الحج بعد ما أحرم بهما مطلقاً، ثم حج من عامه من غير أن يلم بأهله للمناصيح، وفلان إن أحرم بهما معاً، أو لدخل إحرام الحج على إحرام العمرة قبل أن يطوف بها أكثر الأشواط، أو أدخل إحرام العمرة على إحرام الحج قبل أن يضاف للقنوم ولو شوطاً، ولا إسائة في المسمون الأولين، وهو وارد مسيء في الثالث. [البحر الرائق: ٥٤٤/٢]

أن يجمع إلخ: أطلقه، فمثل ما إذا كان يجمع حقيقة أو حكماً، قد عدل به ما إذا أحرم بالعمرة ثم أحرم بالحج قبل أن يطوف بها الأكثر، أو أحرم بالحج ثم أحرم بالعمرة قبل أن يطوف به، وإن كان مسياً في الثاني. [البحر الرائق بتصرف: ٥٤٧/٦] فيقول إلخ: المراد أنه لا التامط، إن كان عطفه على "يجمع"، فيكون من تمام الحجة. وإن رفع كان ابتداء كلام بينا للسنة، فإن السنة للقرآن فالتلفظ بهما بالعمرة: اعلم أن تقدم العمرة في الذكر مستحب؛ لأن الواو كترتب. [البحر الرائق زيادة: ٥٤٧/٢] بدأ إلخ: وهذا قريب، أهني تقدم العمرة في أفعال الحج، واجب. [البحر الرائق: ٥٤٨/٦]

وجب عليه: قيد بالذبح بعد الرمي لأن الذبح قبله لا يجوز؛ لو حوّل الترتيب. [البحر الرائق: ٥٤٩/٢] بدنة: أطلق البدنة، فمثلت البعير والفرقة، وأصبح جزء من سبعة أجزاء. [البحر الرائق: ٥٤٩/٢]



فيقول بعد صلاة ركعتي الإحرام: اللهم إني أريد العمرة فيسرها لي، وتقلها مني، ثم يلبس حتى يدخل مكة، فيطوف فاء، ويقطع التلبية بأول ضوافه، ويرمى فيه، ثم يضي ركعتي الطواف، ثم يسعى بين الصفا والمروة بعد الوقوف على الصفا كما تقدم سبعة أشواط، ثم يخلق رأسه أو يقصر إذا لم يسق المذني، وحل له كل شيء من الخساع وغيره، ويسمر حللاً، وإن ساق المذني لا ينحل من عمرته، فإذا جاء يوم التروية يحرم بالحج من الحرم، ويخرج لي منى، فإذا رمى جمره العتيد يوم النحر لزمه ذبح شاة أو سبع بدنة، فإن لم يجد صام ثلاثة أيام قبل مجيء يوم النحر، وسعة إذا رجع كالفار، فإن لم يصم الثلاثة حتى جاء يوم النحر تعين عليه ذبح شاة، ولا يحزنه صوم، ولا صدقة.

## فصل [في العمرة]

العمرة سنة، وتصح في جميع السنة، .....

ثم بحث في ذكر الخلق لبيان عدم أفعال العمرة، لا لأنه شرط في التمتع لأنه محذور فيه وبين نقضه حرماً بما لا بد من داخل إهرام الحج. ولا يرد عليه التمتع الذي ساق المذني، فإنه لا يجوز له الخلق للعمرة، حتى لو حتى هذا لزمه ٥٠٠ لأن سوي هادي عارض معه من التحلل على خلاف الأصل. [البحر الرائق: ٥٥٢/٤] أو يقصر. فإن شح الإسلام في تسوية هذا التحريم إنما كان له إذا لم يكن شدة سدد أو مذهباً أو مقصراً. وأما إذا كان سدد، فإنه لا يتغير، لأن المقصر لا يجهل إلا بالنفس، وذلك مشهور فيمن أحلق. [النهاية: ٤١٦/١] يوم التروية وهو الثاني من ذي الحجة، هذا للحرز، وإلا فالأفضل أن يكون قبله للمساواة إلى سحر. [البحر الرائق: ٥٥٢/٢] من الحرم: بيان لمعطيات المكاني لأهل مكة [البحر الرائق: ٥٥٣/٤] صام بعد إحرامها أن أسهر الحج وحاشية الملتحقين بالعمرة سنة. [وهي إحرام، وشواف، وسعي، وحس أو تحصيل. (سار المختار: ٤٧٦/٢)] أي إذا أتى بها مرة فقد أقام لسنة، غير مفيد بوقت غير ما نشت النهي عنها، إلا أنه في رمضان أفضل، هذا إذا لم يرد، فلا بد أن القرآن أفضل، لأن ذلك أمر يرجع إلى الحج لا العمرة [رد مختار: ٤٧٧/٢]

وتكره يوم عرفة ويوم النحر وأيام الشريق، وكيفيتها: أن يحرم لها من مكة من الحل، بخلاف إحرامه للحج، فإنه من الحرم، وأما الأتافي الذي لم يدخل مكة فيحرم إذا قصدتها من الميقات، ثم يطوف ويسعى لها، ثم يحلق، وقد حل منها كما بيناه بحمد الله.

تنبيه: وأفضل الأيام يوم عرفة إذا وافق يوم الجمعة، وهو أفضل من سبعين حجة في غير جمعة، رواه صاحب "معراج الدراية" بقوله: وقد صرح عن رسول الله ﷺ أنه قال: أفضل الأيام يوم عرفة إذا وافق جمعة، وهو أفضل من سبعين حجة، ذكره في "نزهة الصحاح" بعلامة الموطأ، وكذا قاله الزيلعي رحمه الله، شارح "الكسر"، .....

وتكره: أي تكره إنشاء الإحرام لها في هذه الأيام حتى يلزم دم وإن كان رفضه، لا أدائها فيها بالإحرام لسابق كدلت الحج، فاعتصر فيها لم يكره. يوم عرفة: أطلقه، فحسب ما إذا كان قبل هزوال أو بعده. وأما الأتافي: يعني أن وجوب الإحرام لمن أراد دخول مكة مفيد بما إذا أراده عند الميقات، وإلا فلا يجب عليه الإحرام، كما إذا أراد كونه دخول بستان بين عامر لحاجة، لا دخول مكة، ثم قرأ دعائها، فتحوّل له أن يدخل مكة من غير إحرام. وقد صرح إجماع. لكن غل الساري عن بعض المصنفات: أن هذا حديث باطل لا أصل له، نعم ذكر النووي في "إسعاد" قال بعض السلف: إذا وافق يوم عرفة يوم جمعة عفر لكل أهل عرفة، وهو أفضل يوم في الدنيا، وفيه: حج رسول الله ﷺ حجة الوداع، وكان واقفا إذا نزل قوله تعالى: هَـذِهِ كَمَلَتْ عَلَيْكَ دِينُكَ وَاتَّمَمْتَ عَلَيْكَ بَقِيَّتَهُ [البقرة: ١٩٨]، فقال أهل الكتاب: أو أن رأيت هذه الآية على بعضه يوم عيد، فقال عمر رضي الله عنه: أشهد لقد أنزلت في يوم عشرين البين: يوم عرفة ويوم جمعة على رسول الله ﷺ وهو واقف جرفة. [رد المحتار: ٦٦١/٢]

علامة الموطأ: قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر رحمه الله في "مفتاح البحاري" في تفسير المائدة عند قوله البخاري: باب قوله: حَاجَّكَ اللَّهُ نَكَحَتْ بِكَ [البقرة: ١٩٨] في أثناء كلامه، ما يفهم، وأما ما ذكره رزين في حاشيته مرفوعا: أخبرني أبو عبد الله عن النبي يوم عرفة وأيام يوم جمعة، وهو أفضل من سبعين حجة في غيرها، فهو حديث لا يعرفه، لأنه لم يذكر صحابه ولا من بعده، بل أخرجه في حديث الموطأ الذي ذكره مرفوعا عن طلحة بن عبيد الله بن عمرو، وليس الزيادة في شيء من الموطأ (يشلي على الكسر)

والمجاورة بمكة مكروهة عند أبي حنيفة؛ لعدم القيام بحق البيت والحرم، ونفى الكراهة صاحباه رحمهما.

مكروهة: قال في "المصمّم" والمجلوبة بمكة مكروهة أي عنده حلالا عاما، ويقولونه قال الحنفيون المتقدمون من العلماء كمن في "الإحياء"، قال ولا يظن أن كراهة القيام تنافض نفس النعامة؛ لأن هذه الكراهة علته ضعف الخلق، ونقصهم عن القيام بحق الموضع، قالا: وفي "الفتح"، وعلى هذا يجب كون الجوار في المدينة المشرفة كماله، يعني مكروهة عدمه، فإن ضعف البيت، أو تعاطفها إلى فقد فيها محلة السامرة، وقلة الأدب المنضمي إلى الإخلال بواجب التوقير والإجلال قائم. [رد المختار: ٥٢٤/٢].

## باب الجنائيات

هي على قسمين: جنابة على الإحرام، وجنابة على الحرم، والثانية لا تختص بالحرم، وجنابة أحرم على أقسام: منها: ما يوجب دماً، ومنها: ما يوجب صدقة، وهي نصف صاع من تمر، ومنها: ما يوجب دون ذلك، ومنها: ما يوجب القيسة، وهي حزاء نصيد، ويتعدد الحزاء بتعدد الثقاتين المحرمين، فلهي توجب دماً هي: ما لو طيب محرم بالغ عصراً.....

باب الجنائيات: جمع حديثة، وهي هنا ما يكون حرمة بسبب الإحرام أو الحرم، وقد يكسبها دمان أو دم أو صوم أو صدقة فصطلها [الدر المختار: ٥٤٣/٢] وحاصل الأصول سبعة:

محرم الإحرام ترك واجب      إزالة الشعر وقصر الظفر  
واللبس الوطني مع التداعي      والطيب ولدهن وصيد البر

وحاصل الثاني: التعرض لحيد الحرم وشعره، قال في البحر: وخرج بقوله: "سبب الخ" ذكر طماع بصرة للنساء لأنه منهي عنه مطلقاً، ولا يوجب الدماء [رد المختار: ٥٤٣/٢] دماً: سبب أو تدم حيث أغنى براء به الشاة، وهي تحريم لب كل شيء، إلا في موضعين: الأول: إذا جامع بعد الزفاف بعرفة قبل الخلق، والثاني إذا طاف الزبارة بعد أو حالها أو نكحها؛ فإنها في جميع بعد الزفاف بعرفة قبل الخلق، والثاني صدقة: أصله أن كل صدقة في الإسرار غير مفردة، فهي نصف صاع، إلا ما يجب بقتل النفس والجوارح، لا بغيره من شيء، وأشار إلى ذلك بقوله: "ومنها ما يوجب دون ذلك" [حاشية الطحطاوي برودة: ٧٤١] ويتعدد الخ. قال في التوير: وشرحه. ولو قتل محرماً صيداً تعدد الحزاء؛ لعدم القتل، ولو حلالاً صيداً أحرم؛ لأنه لا تعدد الحمل. [حاشية الطحطاوي: ٧٤١]

لو طيب: طلقه، فحرمه، إذ طيب فاسداً أو حلالاً أو مفكراً، وشغل أعضاء العم ولو يكن صيداً، كثير، وما يليح بمصراً، لو جمع، واليمين كله كفصبي واحد إن أخذ المثلين، وإلا فمثل طيب كقداره، وأما إذا لم يونا مطاً أكثره، فيشترط شروج العلم دوم لبسه يوماً، محرم: أخرج ما أحرم الحلال؛ لأن حلالاً لم يفت عضواً ثم أحرم، فانقل منه إلى مكان آخر من بدنه، فلا شيء عليه اتفاقاً، وأخرج ما لا يفت نصبي، فلا شيء عليه، وفيه ما لا يفت: لأن طيباً من بدنه، فيه سدة. [حاشية الطحطاوي: ٧٤١]

أو حشيب رأسه بحتاء، أو لادن بزيت وغوره، أو لبس محيطط، أو مسر رأسه بوعا كاملا،  
أو حلق ربع رأسه، أو محجمه، أو أخذ <sup>في أعلى السطح</sup> إبطيه، أو عاتنه، أو رقبته، أو قص أظفار يديه  
ورجليه <sup>في الجلس</sup> بمجلس، أو يلبا أو رجلا، أو ترك واجبا بما تقدم بيته، وفي أخذ ساربه حكمة.

تخالف، فكيف حلاء وتغذية، الثوب، سات برقع، وتكر حتى يقربه نضج الكفا، ورفه كورث الزمان وعبادة كعبده، له زهر البص كاصفد، يحد من ورفه الحصب الأخر، وإذا سرح الحاء مع دهره تحت لطف؛ لغزله، جاء، حسب، الاختلاف، وقد، انضج على الرأس، ولا يذك المدة كما وقع في "الأصل"، بعد أن الرأس ماغزله، حسب، لأن الباء بمعنى "أو" في عبارة "الأصل" بدليل الانضج على الرأس في النجاشع الصغرى، وما كان مغزلاً فيما يأتي بأن تعصيه الرأس سوجه ملتحق به فيجد الحاء بأن تكون مانعة، فإن كانت مانعة فيه دون دم لطيف مطلق، وقد لتعطية إن دام يوماً ويلة، وغلى فكس أو الربع، فلم كان التقليد بعد الحاء نزع دم الحياء، والتقليد أن مأخذ شيد من الحصى والأش والعصم، فيجعه في أصول الشعر ليتلد. [البحر الرزق: ٩/٣]

زيت، أصله، فليس ما إذا كان مطبوخاً أو غير مطبوخ، معاً أو غير مطبوخ، وأما الزيت، فهو المبرون والسمن، وهو السمن المطبوخ، فتخرج بنية لأدمت كاللحم والسمن، وقد ملاهون، لأنه لم أكله أو داب به في شعري أو حليه أو أظفر لي لأنه لا يجد دم ولا صفة. [سبح الرائي بحمد: ٩/٣]

أمر ليس محيطاً. اعلم، أنه حقيقةً، جسد المحيط، أنه، عنصر وسطه الخياطة شتال على الثياب، واستمعنا. فنتألم  
نولدي، بالغميص أو التمتع أو تنسرها بالبريد ولا تأس به، لأنه لم نسمع لئس المحيط؛ لعدم الاشتغال،  
أنتقل في اللبس. فنتألم، إذ أخذت اللبس بعد الإحرام، أو أخرج به، فمما علمي ذلك، بخلاف عقابته  
بعد الإحرام بالخطب السابق عليه فتألم، باللبس، ونولدي أكرهنا به أفضل، وشغل ما إذا كان مائياً أو عذبة، عذبة  
أو جافة. مختاراً أو مكرهاً، وشغل ما إذا تأس يوماً واحداً أو جمع الجلبس كله؛ للغميص والعصاة والخشوع. ولما  
نوقل: جسد يوماً كغيره، [أنجر الآن بعدد: ١١٣]

حقى إيج. أراد المصنف بخلق الإنزلة، سواء كان بالمرس أو بعمره. وسواء كان مختاراً أو لا، فهو أرثه بالمرور.  
أو بشره، لغيره. أو اختار في شمره، ثم من أو من بعد سقوطه، فهو كالطريق كذا في "تكملة" [شعر الترتيل: ١٠٢/٣]  
تجلس. عند الناس، لأنه نوع من الناس، في كل مجلس، فهو أربعة أربعة، [شعر الترتيل: ١٠٢/٣]  
حكومتها. ونفسه أنه ينظر أنه هذا الماحود، ثم يكون من رجع إليه، فيصحب عليه بحسبه من الصغار، حتى إذا  
أحد من الصغار من الشجرة، يكسبه رجع إليه، وقد تم الأعداد في الشراب، وهو قمر، لأنه هو السقف، هو من  
يقص منه على البراري الإطراف، وهو الحرف الأدنى من الشجرة، [تكملة (حفظ): ٣٥٥/٢]

والتي توجب الصدقة بنصف صاع من بر أو قيمته هي: ما لو طيب أقل من عضو، أو لبس، تقيطا، أو غطى رأسه أقل من يوم، أو حلق أقل من ربع رأسه، أو قص ظفرا، وكذا نكل ظفر نصف صاع، إلا أن يبلغ المجموع دما، فينقص ما شاء منه، كخمسة منفردة، أو طاف لتقديم، أو للصبر محمدا، ونحى شاة ولو طاف جبا، أو ترك شوطا من ضواف الصدر، وكذا لكل شوط من أقله، أو حصاة من إحدى الجمار، وكذا نكل حصاة فيما لم يبلغ رمي يوم إلا أن يبلغ دما، فينقص ما شاء، أو حلق رأس غيره، أو قص أظفاره، وإن تطيب أو لبس أو حلق بعذر مخير بين الذبح أو التصدق بثلاثة أصوع على ستة مساكين، أو صيام ثلاثة أيام، والتي توجب أقل من نصف صاع، فهي ما لو قتل قملة أو جرادة، فيصدق بها شاء.

والتي توجب القيمة هي ما لو قتل صبيدا، فيقومه عدلان في مقتله، .....

بنصفه صاع. أثناء لتصور أو تصدقة بمعنى تصدق. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٢] ونحى شاة أي وحوب نصف صاع، أو قيمته كان فيما إذا ضاف وهو محمدا، وأما إذا حذف حسا فيجب شاة. أو نكل: عطف على ما نحى به صدقة. [حاشية الطحطاوي] وكذا لكل إرج: أي وكذا يوجب ما ذكر من نصف صاع، أو قيمته إذا ترك شوطا من أقل الطواف، وهو ثلاثة أشواط. حصاد أي وكذا يوجب ما ذكر إذا ترك حصاة من حبات الرمي إذا لم يبلغ المترك متروك رمي يوم.

فيما لم يبلغ: أي إذا بلغه أو أكثره ففيه دم. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٢] إلا أن يبلغ إرج: أي إلا أن يبلغ مجموع ما وجب عليه ثمر دم، عليه أن ينقص ما شاء. غيره: كطيف فصيل ما إذا كان غير محرما أو حلالا، وهذا خلاف ما لو ضرب عمرو غيره، لو أنه عبط، فإنه لا شيء عليه إجماعا. [حاشية الطحطاوي بزيادة: ٧٤٣] بقدر: قيد بالسنن؛ لأنه لو فعل شيئا منها لغرمه دم، أو صدقة معينة، ولا يجوز له غيره كما صرح به الإمام الإسماعيلي. [البسر المراتب: ٢٠/٣] قتل قملة: أي طلقه ففصل ما إذا فعلها بعد ما أخرجها من بدنه، أو أفضاها، أو لقي ثوبه في الشمس، لتدبير، ونحى في الكثير منه، وهو ما زاد على ثلاثة، نصف صاع، ويجب الجزاء في النقص بالدلالة عليه كالفصل. [حاشية الطحطاوي بزيادة: ٧٤٣]



أو قريب منه، فإن بلغت هدبا فله اختيار، إن شاء اشتراه <sup>في</sup> ودفعه، أو اشترى طعاما وتصدق به، لكل فقير نصف صاع، أو صاع عن طعام كل مسكين يوم، وإن فضل أقل من نصف صاع <sup>منك</sup> تصدق به، أو صاع يوم، ونجب قيمة ما <sup>في</sup> نقص: ويتنف ريشه الذي لا يطير به وتعره، وقطع عضو لا يئمنه الامتناع به، ونجب القيمة بقطع بعض قوائمه، وتنف ريشه، وكسر بيضه، ولا يجاوز عن شاة بقتل السبع، وإن صاب لا شيء، بقتله، ولا يجزئ الصوم بقتل الخلال صيد الحرم، ولا بقطع حشيش الحرم، وشجرة الثابت بنفسه، وليس مما بينه للنفس بل القيمة، وحرم رعي حشيش الحرم، وقطعه، إلا لإذخر والكفاة.

أو قريب: أي مكان قريب من مقتله، ما نقص. فقوم الصيد سليما وحرجا، فخرم ما بين نقيبتين، مثلا كانت قيمته سليما درهمين، ثم إذا تنف ريشه نقصت قيمته درهمًا فخرم ما بين نقيبتين، وهو درهم، ولا يجوز إخراج أي إذا راد قيمة السبع الذي قتله الحرم على الشاة يؤدي قيمة الشاة، فيكفيه فيه الشاة، ولا يراد على هذا السبع. المراد به حيوان لا يؤكل ولو حسروا أو عجلوا [حاشية السلطاني: ٦٤٣]

ولا يجزئ إخراج أي إذا قتل رجل خلال عمر محرم صيد الحرم، فعليه قيمة ما قتله، بتصدق ما على الفقراء والمساكين، ولا يجزئه الصوم، فإذا بالخلال احتجروا عن الحرم بقتل صيد الحرم، فإنه يلزمه كفارة واحدة: لأجل الإحرام، ولا يجب عليه شيء لأجل الحرم استعسانا لأن معنى تحريم الأكل إذا احتجروا أنه لا يحل لأكله ولا يحل لأكله ثانياً لأصحاب سمك. وإذا أوجبت صيد الإحرام: لأن فيه معنى الحرام وحضانة الخلل، وضمان الحرم لا يشمل على معنى ضمان الإحرام، فكان في معنى إيجاب ما هو مشتمل على المعيار الأول.

حشيش الحرم: أهله أن شجر الحرم أنواع أربعة: ثلاث يحل قطعها: ولا تنفع لها من غير حراب، وواحدة سها لا يحل قطعها ولا تنفعها، وإذا قطعها حل عليه الحراب، أما الثلاث فكل شجر أبتت النس. وهو ليس من جنس ما بينه الناس، وكل شجر أبتت الناس وهو من جنس ما بينه الناس، وكل شجر أبتت نفسه وهو من جنس ما بينه الناس، ولما أوجبت جميع كل شجر نسب نفسه وهو ليس من جنس ما بينه الناس، ويستوي في هذه الواحدة أن تكون مملوكة لإنسان بأن نسب في ملكه أو لا يمكن، حتى قالوا في رجل يبت في ملك ثم عيلا قطعها إنسان، فعليه قيمتها لملكها، وقيمة أخرى خلق للشرع، تستزله ما لو قتل صدا مشركا في الحرم، وبعد ما أدى جراء الشجرة بكرة لقطعها لا تنفع بها [للحاشية: ٢٢١/٢]

## فصل

ولا شيء يقتل غراب وحذاء وعظرب وفارة وحية وكلب عقور وبعوض ونمل  
في الأسماء كغيرها  
 وبرغوث وفرواد وسلحفاة وما ليس بصيد.

## فصل

اهتدي أدناه شاذ، وهو من الإبل والقر والعمى وما حذر في الضحى، جاز في الهدايا  
 والشاء تجوز في كل شيء إلا في صوافد، تركن حب، ووصء بعد الوقوف قبل الخلق،  
 ففي كل مهما بدنة. وحس هتدي المنة والتقرب بيوم النحر فقط.....

يقتل بحملا لم يلق، ليس في قتل نعم إجماع حرمان من أطلق ثم الطرد في ظهوره ليدل أنه لا يعتد به، في الحرم  
 ولا في الإحرام [فتح المغار ١٦٣] وكلاب عقور قبل فزاد في الداء، وقيل: لا. اهتدي مع النذر  
 برغوث، بيضاء مضبوطة وعن مصححه مضبوطة وروى عروقه في حالة، خرج من الحشرات يقال له الزكريه، يجوز  
 قرائه، صفة، وقال همام، دونه، مفعلة نفس من الحشرات وعصاة على الكذب، قال في الزكريه، يخرج  
 سلحفاة، نفس الأول، وفتح اللام، وما كود، بعد سهمته، وما، وما، حمول، رماني من أربع حلق، يدل به  
 ماوردية بحول، الإجماع، وجوز، كما مضى على خمس سيرة، ومن يفر ما مضى عليه سنان، ولو قال: وأخذه  
 ابن يفر، فكان أدنى، [المشبه لفتحها في: ٧٤] جاز في الهدايا، فكأن ما كانت في الصلح من السلامه  
 على العيوب، التي جمع أحوار كنعان والفرج، [جانبه اصطلاحه: ١٦٤]

نحور إلى أي أن كل ما طرد منه الله من كذا، الخرج حرق منه الله، لا عهدا ذكره، وليس مراد  
 التعمد، فإن من غير سنة أو حرور لا حرور الله، ولا يثبت الله، لا حرور، وإن كانت كذا،  
 وجب من يفتضها بالذلة، إجماعا، استغاث من لأمر والأكل، مسحقه ما يرد، طلاق، ساقط، أو يفسد،  
 وليس مرادها، فكما في فتح المذموم، لأن المعنى، الخرج، للتصيط، وأما [سحر المراتي: ٩٨، ٩٩]

بيوم النحر فقط، بناءً على اهتدي مؤلفه، فكذلك، هو: كالدم شكر أو حابه، وأما فيه، بالمرام، فيحصر  
 في ما ذكره، وفرد، وأما فيه، لسان، ولا يفتي، رماد، وأما، من، مطوح، في الخمر، والبقول، وما، وهو  
 الصريح، وإن أتى، فإنه، في سحر الفصول، [سحر المراتي، ج ١، ص ١٠٢]

وعصر ذبح كل هدي بالحرم إلا أن يكون تطلوعاً ونعيباً في الطريق، فيحرم في خله،  
 ولا يأكله غني، وفقر الحرم وغيره سواء، وتقلد بدنة التطوع والمنعة والقران فقط،  
 ويتصدق بجلاله وعظامه، ولا يعطى أجر الجزاء به، ولا يركبه بلا ضرورة،  
 ولا يغلب فيه، إلا أن بعد الخل فيصدق به، ويتضح ضروعه إن قرب الخل بالقاح،  
 ولو نذر حجا ماشيا لزمه، ولا يركب حتى يطوف الركن، فإن ركب أراق دما،  
 وفضل المشي على الركوب للقادر عليه. وفقنا الله تعالى بفضله، ومن علينا بالعود  
 على أحسن حال إليه بحمد سيدنا محمد ﷺ

## فصل في زيارة النبي ﷺ على سبيل الاختصار

### تبعا لما قال في الاختيار

لما كانت زيارة النبي ﷺ من أفضل القرب وأحسن المستحبات، .....

كما هدي: دخل فيه أفندي المشور: بخلاف البدنة المنزوعة، وإنما لا تنفذ بالحرم عند أبي حنيفة ومحمد بن عبد  
 [البحر الرائق: ١٠٠/٣] بجلاله - بخلاف: جمع الخل، وهو ما يسير على الدابة والخطام هو التراب، وهو ما  
 يجعل في أنف البعير. [البحر الرائق: ١٠٠/٣] أجر الجزاء إلخ. قيد بالأجر لأنه لو نصق شيئا من خسها  
 عليه سوى أجره حذر لأنه أهل للتصدق عليه [البحر الرائق: ١٠٠/٣] ولا يركبه أشتر إلى أنه لا يكمل معها  
 أيضا وإلى أنه لو ركبها أو حمل عليها فنقصت، فعليه صدقة ما نقص. [البحر الرائق: ١٠٠/٣]  
 ويصح ضروعه إلخ. أي يرضى بأداء البدن حين يتقلص، وتلقاها بغوت المضطرة والثاقف واحد، النعصة: الماء  
 نعتب الذي يتفق الفود بوجه، كذا في "مصباح" و"معرب"، وفي "المصباح الكبير"، يصح من باقي ضرب  
 ونفع" فعلى هذا تكسر شدة ونفع، فالأول: هذا إما كذا، قربا من وقت الذبح، وإن كذا: بعدها خلها، ويتصدق  
 سبها، كما لا يضر بها ذلك. [البحر الرائق: ١٠٠/٣] لزمه قبل. ينشئ من حين خروجه، وقبل من بيته، وهو  
 الأصح. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٥] زيارة النبي ﷺ إلخ. قالوا: إن كان الحج مرمما فدنه عنها، ولا يجزئ -

بل تقرب من دوحه ما لزم من الواجبات، فإنه عليه السلام حرّض عليها وبالق في التذنب إليها، فقال عليه السلام: "من وجد سعة ولم يزرني فقد جفائي"، وقال عليه السلام: "من زار قبري وجبت له شفاعتي"، وقال عليه السلام: "من زارني بعد مماتي فكأنما زارني في حياتي" إلى غير ذلك من الأحاديث، وما هو مقرر عند المتحققين: أنه عليه السلام حتى يزور، تمتع بجميع الملاذ والعبادات، غير أنه حجب عن أبصار القاصرين عن شريف المقامات، .....  
في الشهرة، لراحة المشاة

- والأولى في الزيارة لمجرد النية لزيارة قبره عليه السلام. وقبل عوي زيارة السعد أيضا: لأنه من المساجد الثلاثة التي تشد إليها الرحال. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٥] قال ابن القيم: والأولى فيما يقع عند العهد المصعب لمجرد نية الزيارة فهو عليه السلام لم يحصل له إذا قدم بزيارة المسجد أو يستنج بعض الله تعالى مرة أخرى بنيتها فيها، لأن في ذلك زيادة تعطيه عليه السلام وإجلاله، وبواقفه ظاهر ما ذكرناه من قوله عليه السلام: "من حابر زارني لا أخذه حاشية إلا يباري ككاهن على أن يكون شيعيا ثم يرد الشيعية".

وقيل لو حجب عن العارف الملاحمي - - أنه أنجز الزيارة عن الخرج حتى لا يكون له مقصد غيرها في سفره، وفي الحديث التفتي عليه: لا تشد الرحال إلا لثلاثة مساجد: مسجد الحرم، ومسجد ذي، والمسجد الأقصى. ولفي كما أفاده في "الإجابة" أنه لا تشد الرحال لمسجد من المساجد إلا طوله ثلاثة ألافها من المصاحفة، وهو بقية المساجد، فإنها متساوية في ذلك. [رد المحتار: ٦٢٧/٢] ومن عهد طهر بطلان ما احتقن على مشايخنا الديوبندية أنهم منعوا زيارة قبره عليه السلام، كيف لا! وقد صرحوا بولا وعدلا لها من أفضل القربات.

وبالق في التذنب: أي بالغ في طلبها، والبلغفة يذكر نوعه على الفراء، والوند ناس الغن. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٥] سعة: فتح ابن وردا كسرت، وفي حديث ذكره القاري: "من حج تبت وقبري فقد جسد"، ورواه ابن عدي بسند حسن. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٥] وجبت: أي تمت له شفاعتي، وإنراد شفاعته غير شفاعته المأه المعمود، وإنما عامة. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٥]

في حياتي: عني قلت: هذا مسلم أن يكون كل من زاره عليه السلام أو قبره عليه السلام من فصحاء، ولم يقل به أحد قسدا: المراد أن له أمرا كآثر من زارني حيا، وأنبه لا يعطى حكم المشي به من كل وجه. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٥] حجب عن أبصار الحج: فقله عليه السلام بعد وفاته كمثل شع في حجرة تعشق بها، فهو دستور ممن هو خارج المحبرة، ولكن بوجه كما كان، بل أزيد، ولهذا حرم سكاك أرواحه بعده عليه السلام، ولم يبر أحكام الثوات فيها تركها، لأنها من أحكام الملوك.

ولما رأينا أكثر الناس غافلين عن أداء حق زيارته، وما يسبب للزائرين من الكَلَبَاتِ والجَزَياتِ، أحببنا أن نذكر بعد المناسك وأدائها ما فيه نيلَةً من الآداب؛ تسميها  
 في بعد ذكرها  
 لفائدة الكتاب.

فقول: ينبغي ش قصد زيارة النبي ﷺ أن يُكثَر من الصلاة عليه، فإنه يسميها وتبلغ إليه،  
 وفضلها أشهر من أن يذكر، فإذا عاين حيطان المدينة المنورة بصلي على النبي ﷺ، ثم  
 ماس من العانة  
 بقول: "إنهم هذا حرم نبيك ومهبط وحيك، فامنن علي بالدخول فيه، واجعله  
 وقاية لي من النار، وأمانا من العذاب، واجعلي من الفائزين بشفاعة المصطفى يوم  
 المآب"، ويغتسل قبل الدخول أو بعده قبل التوجه للزيارة إن أمكنه، ويتطيب ويلبس  
 أحسن ثيابه؛ تعظيما للقُدُوم على النبي ﷺ، ثم يدخل المدينة المنورة ماشيا إن أمكنه  
 غير واجب  
 بلا ضرورة بعد وضع ركبته، .....  
 أو لسبب ضروري

المكَلَبَاتُ إجماع: أراد ما الأمور المشتركة بين دين محمد، كتحية المسجد، وبـ"أخرى" ما هو خاصة  
 بالزيارة، كهيئة الوقوف المذكورة صا يان. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٦] نيل: بالفتح وتسم القطعة من  
 الشيء. يسميها: أي إذا كانت بالقرب منه ﷺ. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٦] وقيل: إجماع أي يلعبها ذلك  
 إليه إذا كان المصلي بهذا. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٦]

وفصلها أشهر إجماع: فمما ذكره العرف بالله سبحانه وتعالى في "بين الحرم" قال ﷺ: "من دخل حدى باب هذا  
 صعيد، ما هو عليه، أتعب سبعين كائنا ألف مساج. رواه الطبراني، وقال ﷺ: "من صلى علي عشر مرات سبي الله عليه  
 مائة مرة. ومن سبي علي مائة مرة كتب من عباده مائة من العاق وراثة من ثوابه، وأمسكه الله يوم القيامة مع  
 الشاهدين". رواه الطبراني أيضا، وقال ﷺ: "من صلى علي في يوم ألف مرة لم يمت حتى يرى مقعده من الجنة". رواه ابن  
 شاهين، وفي رواية: "من صلى علي ثلث مائة مرة، وكل ليلة ثلاث مرات، حيا وشوقا لي، كان حقا علي الله أن  
 يعمر له دوما ثلاث مائة يوم". رواه الطبراني. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٦] حرم نبيك: أي مسجده، أو ما  
 يحرم لأجله. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٦] المودة: لفتها، فإنها منزلة بصاحبها ﷺ. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٦]  
 ركبته. أي بعد استقرار من معه من الركاب؛ ليعرف عنهم في العود. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٦]

والمؤمناء على حشمه أو أمتعتة، متواضعا بالسكينة والوقار، ملاحظا جلالة المكان،  
 قائلا: "بسم الله وعلى ملة رسول الله ﷺ". رب أدخلني مدخل صدق، وأخرجني  
 مخرج صدق، وأجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا. اللهم صل على سيدنا محمد  
 وعلى آل محمد إلى آخره، واغفر لي ذنوبي، وانفتح لي أبواب رحمتك وفضلتك". ثم  
 يدخل المسجد الشريف، فيقبل على خيمته عند منبره ركعتين، ويتف بيمينه يكون عمود  
 المنبر الشريف بحداء منكبه الأيمن، فهو موقف النبي ﷺ. وما بين يمينه ومنبره روضة  
 من رياض الجنة كما أخبر به ﷺ. وقال: "هتري على حوضي". فلنسجد شكرا لله  
 تعالى بأداء ركعتين غير تحية المسجد شكرا لما وفقت الله تعالى ومن عليك يا موصي  
 إليه، ثم تدعو بما شئت ثم تنهض متوجها إلى الفجر الشريف، فتقف بمندلو أربعة  
 أذرع بعيدا عن المقصورة الشريفة بغاية الأدب مستدير القبلة محاذيا لرأس النبي ﷺ.

حشمه: حشمة غير آفة أو حذاء طبع وهو لعل والشريف، وحشمته الذين يدعون له من أهل أو غيره أو  
 حرمه لقوله في التفسير، والمراد الأول. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٦] جلالة المكان، أي ما بين يمينه ومنبره ملاحظا  
 عظمة المكان، حضر لديه، وأما ناخاء المنبر، معناه ملاحظ من حيث المكان وهو الذي يأتي بسم الله أي  
 دعيت بسم الله، وعلمت سبي على اتباع ملة رسول الله ﷺ.

مدخل صدق: أي إدخالا مرضيا لا أرى فيه ما يكره [حاشية الطحطاوي: ٧٤٧] مخرج صدق: أي إخراجا  
 مرضيا، أي حيث لا يكون علي فيه موانع [حاشية الطحطاوي: ٧٤٧] سلطان نصير: أي قوة تعزري لما  
 علي أجدتك. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٧] إلى آخره أي إلى آخر صلاة تشهد. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٧]  
 أبواب رحمتك: أي هي في الأساس المتضمنة المرحمة بالإيمان. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٧]

روضة من رياض الحج: أي إله يصير كذلك بجم خاص، أو ربما يحصل فيه من الثواب والأمر كماه كذا، أو لأنه  
 موصول بها. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٧] هتري: لا مانع من حمد علي الغيبة. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٧]  
 ثم تنهض الحج أي تقوم لأداء، وتناد أنه لا يراعى، وإن كان ينبغي والتسليم. مستدير القبلة كما هو  
 السنة في زينة الأمان. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٧]



نقطع السهل والوعر بقصد زيارتك لنفوز بشفاعتك، والنظر إلى مآثرك ومعاهدك، والقيام بقضاء بعض حقك، والاستشفاع بك إلى ربنا، فإن الخطايا قد قصمت ظهورنا، والأوزار قد أثقلت كواهلنا، وأنت الشافع المنشفع الموعود بالشفاعة العظمى، والمقام المحمود والوسيلة، وقد قال الله تعالى: ﴿قُلُوا أَنِّي إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ فَوَحَّلُوا اللَّهُ نَوَافِلًا رَحِيمًا﴾، وقد جئتك ظالمين لأنفسنا مستغفرين للذنوب، فاشفع لنا إلى ربك، وسأله أن يحسننا على سبيلك، وأن يحسننا في زيارتك، وأن يوردنا حوضك، وأن يسقينا بكأسك غير خزايا ولا ندامى، الشفاعة! الشفاعة! يا رسول الله! بضرها ثلاثا. ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾، وتبلغه سلام من أوصاك به، تقول: "السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان يتشفع بك إلى ربك فاشفع له وللمسلمين". ثم تصلي عليه، وتدعو بما شئت عند وجهه الكريم مستدير القبله، .....

السهل: هو من الأرض ضد العر. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٨] مآثر: جمع مآثر، وهي المكرمات المتواترة. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٨] ومعاهدك: جمع معهد، المنزل المشهود به الشيء. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٨] قصمت: من القصم: الكسر مع الإذابة أو عدمها. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٨] كواهلنا: جمع كاهل: الحارك أو مبدع أعلى الظهر مما يلي الخنق، وهو الثالث لأعلى، وفيه ست فقر، أو ما بين تكفين أو موصل الخنق في الصلب. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٨] الوسيطة: هي منزلة في الجنة لا تكون إلا لله ﷻ. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٨] الرسول: فيه تنفست من الحطاب لمحيما لشاه ﷻ. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٨] الكأس: إتياء شيء شرب به، أو ما دله الشرب به، والمراد: كلورس حوصت. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٨] غير خزايا: جمع خزان: محقق مبهين ولا ندامى: جمع ندام بالفتح بمعنى متأسف. فلفظه:ذكروا أن تبليغ السلام واجب، لأنه من أداء الأمانة. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٩]



ثم تقول: قد فرغ من فرائضه حتى تحاذي رأس الصديق أبي بكر <sup>عليه السلام</sup> وتقول: "السلام عليك يا خليفة رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup>، السلام عليك يا صاحب رسول الله، وأنت في الغار، ورفيقه في الأسفار، وأمنه على الأسرار، جزاك الله عنا أفضل ما جرى إمنا عن أمة نبيه، فلقد خلفته بأحسن خلف، وسلكت طريقه ومنهاجه خير مسلك، وقانت أهل الردة والبدع، ومهات الإسلام، وشيدت أركانه، فكنت خير إمام، ووصت الأرحام، ولم تزل قائما بإحق ناصرا للدين ولأهله، حتى أدرك اليقين، سل الله سبحانه لنا دوام حرك، وانصر مع حزبك، وقبول زيارت، السلام عليك ورحمة الله وبركاته".

ثم تقول مثل ذلك حتى تحاذي رأس أمير المؤمنين عمر بن الخطاب <sup>عليه السلام</sup>، فتقول: "السلام عليك يا أمير المؤمنين، السلام عليك يا مظهر الإسلام، السلام عليك يا مكش لأصنام، جزوك الله عنا أفضل الجزاء، لقد عصرت الإسلام والمسلمين، وفتحت معظم البلاد بعد سيد المرسلين، وكففت الأيمان، ووصت الأرحام، وقوي بك الإسلام، وكنت للمسلمين إماما مرضيا، وهاديا مهديا، جمعت لأهلهم، وأعنت فقيرهم، وحملت كسرهم، السلام عليك ورحمة الله وبركاته". ثم ترجع قدر نصف ذراع،

أي بكر. هو عبد الله بن عثمان، أسم أبوه وصرت له صحبة، وتأخر بعد موت الصديق، ولم يسمه الصديق. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٩] خلفته أي كنت خليفته، وبقيت بعده. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٩] خلفت أي خلفته، ولا فم مقامه. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٩] أهل الردة أي الذين ردت بعد وفاته. [الأرحام: أي لأرحامه] ذلك. وهذا رد على من أتوا علاوة بين طائفة والصدق. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٩] وقوي بك الإسلام، فقد كان <sup>عليه السلام</sup> يعلو تنفيا هو ومن أسلم معه في دار الأرقم حتى أسلم عمر بن الخطاب، فاصل في حرم. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٩] نصف ذراع: فيكون متوسط بين أبي بكر وعمر. [حاشية الطحطاوي: ٧٤٩]

فتقول: "السلام عليكما يا ضحيجي رسول الله ﷺ ورفيقه ووزيره ومشيره،  
 والمعززين له على القيام بالدين، والقائمون بعده بمصالح المسلمين، جزاكم الله أحسن  
 الجزاء، جئناكما نوسل بكمما إلى رسول الله ﷺ نישفع لنا، ويسأل الله ربنا أن يتقبل  
 سعيانا، ويعيننا على ملته ويمتتنا عليها، ويحشرنا في رمرت<sup>١</sup>ه. ثم يدعو لنفسه وتوابعه ولمن  
 أوصاه بالدعاء، ولجميع المسلمين، ثم يقف عند رأس النبي ﷺ كالأول، ويقول: "اللهم  
 إنك قمت، وقولك الحق: <sup>توسلنا</sup> **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِذَا خُتِمُوا أَنْفُسُهُمْ فَادْعُوا اللَّهَ وَأَشْفِقُوا عَلَيْهِمْ**  
**أَوَّلَ مَا دُفِنُوا**، وقد جئناك سامعين قوالك، طائعين أمرك، مستشفعين  
 منك، إنك إيلك، نلهم ربنا اغفر لنا ولآبائنا وأمهاتنا وإخواننا الذين سبقونا بالإيمان،  
 ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم، ربنا آتنا في الدنيا حسنة  
 وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار، سبحانه ربك رب العزة عما يصفون، وسلام  
 على المرسلين، والحمد لله رب العالمين". ويزيد ما شاء، ويدعو بما حضره ويوفق له  
 بفصل الله، ثم يأتي أسطوانة أبي نبابة التي روى بها نفسه، حتى تدب الله عليه، وهي بين  
 القبر والشر، ويصلي ما شاء فعلا، ويتوب إلى الله، ويأتي الروضة، فيصلي ما شاء،  
 ويدعو بما أحب، ويكثر من التسبيح والتهليل والثناء، والاستغفار. ثم يأتي الشر، فيضع  
 يده على الرمانة التي كانت يده تتركها يثر رسول الله ﷺ، ومكان يده الشريفة إذا  
 خطب لئلا يركنه ﷺ، ويصلي عليه، ويسأل الله ما شاء.....

ضحيجي: شبه صبح، وسقوط النون للإضافة، أي رفيقه في مداه. (حاشية الطحطاوي)

يأتي أسطوانة: أي أي نفسى الله أن يغفل توت كما هل توبه لي لانه يثر. [حاشية الصحطاوي، ٢٥٠]



وسورة 'يس' إن نيسر، ويهدي ثواب ذلك لجميع الشهداء، ومن يحوارهم من المؤمنين،  
ويستحب أن يأتي مسجد قباء يوم السبت أو غيره، ووصل في فيه، ويقول بعد دعائه بما  
أحب: 'يا مريخ المستصرخين، يا غياث المستغيثين: يا مفرج كرب المكروبين،  
يا مجيب دعوة المضطرين، صل على سيدنا محمد وآله، واكشف كربى وحزنى كما  
كشفت عن رسولك حزنه وكربه في هذا المقام، يا حنان، يا منان، يا كلير الغروف  
والإحسان، يا دافع النعم، يا أرحم الراحمين'.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، وسلم تسليماً دائماً أبداً، يا رب  
العالمين. آمين.

مسجد قباء هو أفضل المساجد، أي بعد المسجد الأقصى، أي المسجد الحرام، ومسجد المدينة. والمسجد  
الأقصى. [حاشية الطحاوي: ٧٥٠] يا أرحم الراحمين. روى الحاكم عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: 'إن لله  
ملكاً موكلاً من يقول: يا أرحم الراحمين، صل الله على محمد وآله فقال له الملك: إن الله أرحم الراحمين قد فعل عظيم وصل  
وروى الحاكم عن أبي هريرة أيضاً عن النبي ﷺ أنه قال: 'أفضل الصلاة لله عليه، وأفضل الدعاء له عليه'. [حاشية الطحاوي: ٧٥١]

وصلى الله على: أي: قد نعم الصنف بك. دعائه بالصلاة على النبي ﷺ كما تقدم مما لا شك فيه. قال بعض الأئمة: إن الله تعالى  
يعمل الصالحين، وهو أكثر من أن يرد ما يسأل. [حاشية الطحاوي: ٧٥١]

## الفهرس

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
مقدمة الكتاب .....	٥	فصل في ما لا يعض الوضوء .....	٢٣
كتاب الطهارة		فصل في ما يوجب الاغتسال .....	٢٢
الباء المظهر .....	١٠	فصل عشرة أشياء لا يغتسل بها .....	٢٥
ألفاظ المياه .....	١٠	فصل في بيان الفصل .....	٢٦
بيان غلبة الماء .....	١١	فصل في من الأعمال .....	٢٧
فصل في بيان أحكام الجزر .....	١٢	فصل في آفات الأكل ومكروهاته .....	٢٨
فصل في التحريم في الأواني والنجاسات .....	١٤	فصل في أشياء التي يسر لها الاعتدال .....	٢٨
فصل في أحكام الأثر ونظيره .....	١٤	باب التيمم .....	٢٩
فصل في الاستحباب .....	١٥	شروط صحة التيمم .....	٤١
فصل في ما يجوز به الاستحباب وما يكره به وما		من التيمم .....	٤٤
يكره فعله .....	١٤	أحكام تيمم .....	٤٥
فصل في الوضوء .....	٢٦	باب المسح على الخفين .....	٤٧
باب أن وضوء وحكمة .....	٢٦	شروط جواز .....	٤٧
شروط وجوب الوضوء .....	٢٣	وفس اسح .....	٤٩
شروط صحة الوضوء .....	٢٣	فصل في حرم وضوءها .....	٤١
فصل في تمام أحكام الوضوء .....	٢٤	باب الحيض والنفاس والاستحاضة .....	٥٢
أقسام في من الوضوء .....	٢٥	من عدم الحيض والنفاس .....	٥٣
فصل في ذاب الوضوء .....	٢٦	من يحرم بإعادة الخلط .....	٥٥
فصل في مكرهات الوضوء .....	٢٨	أحكام المنذور .....	٥٩
فصل في أوصاف الوضوء .....	٢٩	باب الأكل والظهور عنها .....	٥٤
فصل في مواقف الرجوع .....	٣٠	فصل في طهارة جلد الميتة ونحوها .....	٦٣

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
كتاب الصلاة		فصل في ما لا يكره لقميصي .....	١٢٣
أوقات الصلاة .....	٦٥	فصل في ما يوجب قطع الصلاة وما	
فصل في الأوقات المكرهة .....	٦٧	يجزئ ويجزئ ذلك .....	١٢٥
باب الأذان .....	٧٠	باب الترتيب .....	١٢٦
حكم الأذان والإقامة .....	٧٠	فصل في التلوين .....	١٢٩
باب شروط الصلاة وأركانها .....	٧٤	فصل في تحية المسجد وصلاة الضحى	
فصل في منعمات الشروط وفروعها .....	٨٠	وإحياء الليل .....	١٣٠
فصل في واجب الصلاة .....	٨٤	فصل في صلاة النفل حليا والصلاة	
فصل في سبها .....	٨٧	على العادة .....	١٣١
فصل في آداب الصلاة .....	٩٦	فصل في صلاة الفرض ونوعه	
فصل في كيفية تركيب الصلاة .....	٩٣	نظري للادب .....	١٣٣
باب الإقامة .....	٩٨	فصل في الصلاة في الأسيرة .....	١٣٣
أحكام الإقامة .....	٩٨	فصل في التراويح .....	١٣٤
فصل في مدققات الجماعة .....	١٠١	باب الصلاة في الكعبة .....	١٣٨
فصل في الأحن بالإمامة والرتب المصغرة .....	١٠١	باب صلاة المسافر .....	١٣٩
فصل فيما يحرمه المعتدي بعد فراغ الإمامة		باب صلاة المريض .....	١٤١
من واجب وعمره .....	١٠٤	فصل في إسقاط الصلاة والصوم .....	١٤٣
فصل في الأذكار الواردة عند الفرض .....	١٠٥	باب قضاء الحيوات .....	١٤٨
باب ما يفسد الصلاة .....	١٠٧	باب إدراك الفريضة .....	١٥٠
باب زلة العارضي .....	١١٣	باب سجود المسهر .....	١٥٤
فصل في ما لا يفسد الصلاة .....	١١٦	فصل في استك .....	١٥٨
فصل في ما يكره لمصلي .....	١١٧	باب حدود التلاوة .....	١٦٠
فصل في أبعاد المسرة ودفع النار		فصل في سجدات الشكر .....	١٦٥
في يدي المصلي .....	١٢٢	قاله منه تدفع كل مهنة .....	١٦٥

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
باب الجماع .....	١٦٦	فعل فيما يكره للنساء وما لا يكره	
باب العنين .....	١٧٢	وما يستحب .....	٢١٧
باب صلاة تكسوف وخسوف .....		فصل في تعارض .....	٢١٩
والأعزاز .....	١٧٧	باب ما يرم لوجه به من مذبح العيد	
باب الاستسقاء .....	١٧٨	والصلاة وعمرها .....	٢٢٢
باب صلاة الخوف .....	١٨٠	باب الاعتكاف .....	٢٢٥
باب أحكام الحائض .....	١٨٢	كتاب الزكاة	
فصل في صلاة القنار .....	١٨٦	حري الزكاة وعرضها .....	٢٢٨
فصل في بيان أحسن الناس بالصلاة عليه .....	١٨٩	شروط وجوب أداء الزكاة .....	٢٢٩
فصل في حقها ودفعها .....	١٩٠	زكاة الدين .....	٢٣١
فصل في زيارة الفور .....	١٩٦	باب مصرف .....	٢٣٦
باب أحكام الشهية .....	١٩٧	باب صلغة الفطر .....	٢٤٠
كتاب الصوم		كتاب الحج	
أحكام الصوم .....	٢٩٩	فرصة حج وشرايطه .....	٢٤٢
فصل في صفة الصوم ونسبته .....	٢٠٠	شروط رخصة الحج .....	٢٤٢
فصل في ما يشترط لبيته ونسبته .....		شروط وجوب أداء الحج .....	٢٤٤
فيه وما لا يشترط .....	٢٠٦	شأن الحج .....	٢٤٦
فصل في ما ثبت به الحلال والي صوم .....		فصل في كيفية تركيب أعمال الحج .....	٢٥٠
المشك وغيره .....	٢٠٤	فصل في مراد .....	٢٦٥
باب مالا يفعله الصوم .....	٢٠٨	فصل في التمتع .....	٢٦٦
باب ما يفعله به الصوم وقت به .....		فصل في العمرة .....	٢٦٧
الذكاة مع النساء .....	٢١٠	باب الحجرات .....	٢٧٠
فصل في الذكاة وما سقطها عن الذمة .....	٢١١	فصل .....	٢٧٤
باب ما يفعله الصوم من غير كفارة .....	٢١٤	فصل في أحكام الهدي .....	٢٧٩
باب .....	٢١٧	فصل في زيارة النبي ﷺ علي سبيل الاعتصار .....	٢٧٥

## من منشورات مكتبة البشري

### الكتب العربية

#### كتب تحت الطباعة

(منظر قريب من النهائي)

(مراجعة جديدة)

عوامل النصر	المقامات للحريري
العرفان للإمام مالك	التفسير للبيضاوي
قطبي	الموطأ للإمام محمد
ديوان الحماسة	المسند للإمام الأصمعي
الجامع للترمذي	تلخيص المصنف
الهيئة السعيدة	المعلقات للمصنف
شرح الجامي	ديوان المتنبي
	تلخيصه والتوضيح

☆ ☆ ☆

### Books In Other Languages

#### English Books

Tafsir-e-Quran (Vol. 1, 2, 3)

Lisan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)

Key Lisan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)

Al-Hizbul Azzam (Large) (H. Binding)

Al-Hizbul Azzam (Small) (Card Cover)

Secret of Sahih

#### Other Languages

Sayyid-ul-Salibeen (Spanish) (H. Binding)

Fazl-e-Aamul (German) (H. Binding)

To be published Shortly Insha Allah

Al-Hizbul Azzam (French) (Coloured)

#### الكتب المنشورة

(ملونة، مجلدة)

مكتبة البشري	الهديّة (١٠ مجلدات)
نور الإيمان	المصحح لمسلم (١٠ مجلدات)
أصول الدين	مشكاة المصابيح (١٠ مجلدات)
نحلة العرب	نور الأنوار (١٠ مجلدات)
شرح العقائد	تيسر مصطلح الحديث
تعريب علم الفقه	كبر الدقائق (١٠ مجلدات)
مختصر القلوبي	النيل في علوم القرآن
شرح الفقه	مختصر السمعاني (١٠ مجلدات)
	التفسير الحلالين (١٠ مجلدات)

(ملونة كبرون ملونة)

زاد الطالبين	معنى المفيدة للطحاوي
لمرقات	هداية النور (مع الخلاصة)
الكافية	هداية النور والمعادن
شرح الفقه	شرح مائة عامل
السراجي	فروض الخلافة
بستان السراجي	شرح فقرة رسم المصنف
لعون الكبر	السلامة في الصلاة



# مکتبۃ البشری کی مطبوعات

اردو کتب

مطبوعہ کتب

(تیسرا جلد)

لسان القرآن (اول، دوم، سوم) تعلیم و اسلام (کمل)  
 خصال نبوی شرح مشکوٰۃ ترمذی تفسیر زیر (۳۷۷)  
 و ترجمہ الاظم (امام ترمذی پر) تفسیر کمالی (۲ جلد)  
 قطعات احکام لمحات العام

تیسرا جلد

و ترجمہ الاظم (جسکی امام ترمذی پر تفسیر اسبق  
 و جلد (پچھن گنا) جدید ایضاً علم ائمہ  
 علم المعروف (تو لیں و آخرین) بنال القرآن  
 عربی و لغو العصور میرا صمانیات  
 عربی کا آسان قاعدہ تسبیح و تہجد  
 فارسی کا آسان قاعدہ نو آئینہ  
 عربی کا معلم (اول، دوم) تفسیر گوہر  
 تیرا اصول فی حدیث الرسول تاریخ اسلام  
 روحہ الادیب زوال السیاح  
 ذاب المعشرت تعلیم الادیب  
 حیات السلفین جوامع الاسلام  
 تعلیم الاسلام (کمل) جوامع الحكم

جلد کا اردو

نفاذ اعمال منتخب احادیث  
 مکتب لسان القرآن (اول، دوم، سوم) اکرام مسلم  
 ۱۰ ۱۰ ۱۰

تیسرا جلد

حصہ حصین  
 آسان اصول فقہ  
 عربی کا معلم (سہ جلد)  
 نفاذ اعمال  
 مسلم المکتب